

# الدراسات اللغوية في كتاب النظام

في شرح شعر المثنبي وأبي تمام

الدكتور

حليم حماد العكرز

أستاذ اللغة والنحو المساعد  
كلية التربية الأساسية - جامعة الأنبار







## دار غيداء للنشر والتوزيع

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

خمسوي : 962 7 95667143

E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاخ العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله

تلفاكس : 962 6 5353402

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن









رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية ( 2013/2/510 )

أعمال عالم حداث

رواية الفقهية في كتاب النظام وشرح شعر الفقه، رئيس عام قرص مستقر ت 65711 د / عالم حداث للمصطفى،  
عن مؤيد للنشر والتوزيع 2013

( ص )

رأى : ( 2013/2/510 ) .

الاصناف : / شعر العربي / قصة فتاة / العصر العربي

ثم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ©  
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-752-06-8

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مكنة بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي  
طريقة إلكترونية سكنت أو ميكانيكية أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة هــس  
هــس مكتباته مقدماً.



**دار عيوان للنشر والتوزيع**

جميع تصريف التجارى - فـالـفـان 777  
خـلـوي ، 7 95667143 - 962  
E-mail: darhildoo@gmail.com

تـاجـ الفـنـي : تـاجـ الفـنـي : تـاجـ الفـنـي :  
لـصـفـي : 1 962 6 5353402  
صـب : 620946 عـنـد 11132 تـجـوز

# الدراسات اللغوية

في كتاب النظام

في شرح شعر المتنبي وأبي تمام

لابن المستوفي (ت 637هـ)

تأليف

د. حلیم حماد سلیمان العسافي

أستاذ اللغة والنحو المساعد

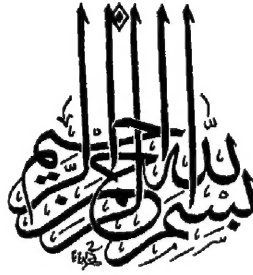
في كلية التربية الأساسية / جامعة الانبار بالعراق

الطبعة الأولى

2013 م – 1434 هـ







﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾

(سورة الزمر: من الآية 9)





الاهداء

إلى

روح والدي الحبيب رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى

والدتي الحنون أطال الله بقاءها

إلى

زوجي الغالية شريكة دربي في الحياة

إلى

أولادي الزبير وبريدة ولبينة وحارثة

إلى

إخوتي وأخواتي تقديرا واعتزازا

إلى

كل صاحب حق عليّ

أرفع هذا الجهد

حليم .





## الفهرس

|  |    |
|--|----|
| المقدمة .....                          | 15 |
| التمهيد .....                          | 21 |
| حياة ابن المستوفي وكتابه وموارده ..... | 21 |
| حياة ابن المستوفي .....                | 21 |
| كتابه النظام .....                     | 24 |
| موارده اللغوية والنحوية .....          | 25 |

## الفصل الأول

### موقفه من أدلة الصناعة النحوية

|                               |     |
|-------------------------------|-----|
| أولاً: السماع .....           | 39  |
| 1. القرآن الكريم .....        | 40  |
| 2. القراءات القرآنية .....    | 57  |
| 3. الحديث النبوي الشريف ..... | 61  |
| 4. كلام العرب .....           | 65  |
| 1. الشواهد الشعرية .....      | 65  |
| 2. الشواهد الشرية .....       | 83  |
| ثانياً: القياس .....          | 86  |
| ثالثاً: التحليل .....         | 96  |
| رابعاً: الإجماع .....         | 107 |

## الفصل الثاني

### المباحث الصوتية

|                              |     |
|------------------------------|-----|
| أ. الاختلاف في الصوامت ..... | 113 |
|------------------------------|-----|



|     |                                     |
|-----|-------------------------------------|
| 113 | أولاً: الإبدال .....                |
| 121 | ثانياً: القلب المكاني .....         |
| 124 | ثالثاً: الإدغام .....               |
| 125 | رابعاً: التلوين الصوتي اللغوي ..... |
| 126 | 1. المشيات .....                    |
| 131 | 2. المثلثات .....                   |
| 133 | ب. الاختلاف في الصوائت .....        |
| 133 | أولاً: الإشمام .....                |
| 134 | ثانياً: الإعلال .....               |
| 135 | ثالثاً: الحذف .....                 |
| 140 | رابعاً: الإشباع .....               |
| 141 | خامساً: تحقيق الهمز وتخفيفه .....   |
| 145 | سادساً: اللغات واللهجات .....       |

### الفصل الثالث

#### المباحث الصرفية

|     |                                   |
|-----|-----------------------------------|
| 151 | توطئة .....                       |
| 153 | أولاً: أبنية الأسماء .....        |
| 153 | 1. أبنية جموع التكسير .....       |
| 168 | 2. التصغير .....                  |
| 169 | 3. النسب .....                    |
| 172 | 4. المقصور والممدود .....         |
| 174 | 5. الأسماء المجردة والمزيدة ..... |
| 177 | 6. معاني صيغ الأسماء .....        |

|     |                               |
|-----|-------------------------------|
| 178 | ..... ثانيا: أبنية الأفعال    |
| 178 | ..... الفعل المجرد            |
| 181 | ..... صيغتا أَفْعَلْ وَقَعَلْ |
| 185 | ..... معاني صيغ الأفعال       |
| 186 | ..... ثالثا: أبنية المصادر    |
| 189 | ..... رابعا: التذكير والتأنيث |

## الفصل الرابع

### المباحث النحوية

|     |   |
|-----|---|
| 199 | ..... المبحث الأول: الخلاف النحوي           |
| 206 | ..... المبحث الثاني: المصطلح النحوي         |
| 227 | ..... المبحث الثالث: التأويل النحوي         |
| 228 | ..... 1. التضمين                            |
| 235 | ..... 2. الحذف                              |
| 243 | ..... 3. الزيادة                            |
| 248 | ..... 4. التأويل بالفصل                     |
| 249 | ..... 5. التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي |
| 251 | ..... المبحث الرابع: حروف المعاني           |
| 252 | ..... 1. الحروف الأحادية                    |
| 256 | ..... 2. الحروف الثنائية                    |
| 260 | ..... 3. الحروف الثلاثية                    |
| 261 | ..... 4. الحروف الرباعية                    |
| 263 | ..... المبحث الخامس: مباحث نحوية متفرقة     |

|     |   |
|-----|---|
| 263 | أولاً: عودة الضمير .....                        |
| 265 | ثانياً: المنوع من الصرف .....                   |
| 267 | ثالثاً: العوامل .....                           |
| 270 | رابعاً: كان وأخواتها .....                      |
| 272 | خامساً: تعلق الجار والمجرور .....               |
| 274 | سادساً: أثر الرواية في الإعراب .....            |
| 275 | سابعاً: أقسام (ما) الإسمية .....                |
| 276 | ثامناً: أقسام (ال) .....                        |
| 277 | تاسعاً: تركيب (ماذا) .....                      |
| 278 | عاشرًا: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية ..... |
| 278 | حادي عشر: حكم كل .....                          |
| 279 | ثاني عشر: اسم الإشارة (ذا) .....                |

### الفصل الخامس

#### المباحث الدلالية

|     |  |
|-----|--|
| 284 | أولاً: دلالة الألفاظ .....                   |
| 284 | 1. الترادف .....                             |
| 286 | 2. المشترك اللفظي .....                      |
| 290 | 3. الأضداد .....                             |
| 295 | 4. الاشتقاق .....                            |
| 301 | 5. التعريب .....                             |
| 308 | 6. التفسيرات المعجمية .....                  |
| 308 | أ. التفسير بذكر المقابل (الخلاف والضد) ..... |
| 313 | ب. التفسير المنطقي (بالتعريف) .....          |

|     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
| 314 | ج. التفسير الصبرفي                   |
| 315 | 7. التطور الدلالي                    |
| 320 | ثانيا: العلاقات الدلالية بين الألفاظ |
| 320 | 1. الحقيقة والمجاز                   |
| 322 | 2. الاستعارة                         |
| 325 | 3. التشبيه                           |
| 326 | 4. التورية                           |
| 327 | 5. خروج الاستفهام إلى معنى الإنكار   |
| 328 | ظواهر لغوية أخرى                     |
| 328 | 1. الإصلاح اللغوي                    |
| 330 | 2. التصحيف                           |
| 332 | 3. العامي والفصح                     |
| 334 | 4. النقد اللغوي                      |
| 281 | الخاتمة                              |
| 285 | المصادر والمراجع                     |





## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أفصح العرب لساناً وابلغهم حجة خير من نطق بلغة الضاد محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الأخيار.. أما بعد..

فإن القرآن الكريم يعد من أوثق النصوص العربية وأسمها فصاحة وبلاغة وأكثرها ضبطاً ودقة، إذ أن جميع العلوم تعود إليه، فهو حافظ أبد الدهر أصول العربية، كما هي حافظة معانيه ومدلولاته وإعجازه وجمال الأسلوب فيه، لذلك كانت العربية رديفاً للآيات النبوات، شرفها الله ﷺ بإرسال دستورهِ مينا بها، كما قال ﷺ ﴿وَلَقَدْ نَزَّلْنَاهُ بِرَبِّي الْعَلِيِّينَ ۝ نَزَّلَهُ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝ عَلَ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ۝ لِيَسْمَعُوا حُكْمِي ۝﴾<sup>(١)</sup>.

وقد شرفني الباري ﷻ بدراسة هذه اللغة الكرعة في الدراسة الأولية، وواصلت - بفضل الله - طريقي في دراسة الماجستير، فكانت رسالتي لغوية، ومن أجل استكمال ما فاتني في دراسة الماجستير، وقع اختياري على موضوع لدراسة الدكتوراه يغلب عليه الجانب النحوي واللغوي فكان الموضوع هو ((الدراسات النحوية واللغوية في كتاب النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام لابن المستوفي (ت 637هـ)))، والذي أشار به علي الأستاذ الدكتور محمود جاسم الدرويش، وأقرني عليه الأساتذة الأفاضل في قسم اللغة العربية.

وبعد ذلك قبلت نفسي دراسة هذا الكتاب لأسباب كثيرة منها:  
إن هذا الكتاب يتناول شرح شعر شاعرين كبيرين في الشعر العربي، بل هما أعظم نهدين فيه، وهما أبو تمام وأبو الطيب.  
المعرفة اللغوية والأدبية لابن المستوفي، في فهم شعر الشاعرين.

(1) سورة الشعراء: 192-195.

ضخامة الكتاب من حيث عدد أجزائه، إذ بلغت الأجزاء المطبوعة أحد عشر، وقد حصلت عليها جميعاً والله المنة والفضل، أما بقية الأجزاء فما زالت غير مطبوعة، مما جعلني أواجه صعوبة كبيرة في الحصول على هذه الأجزاء، ولكنني من خلال السؤال تمكنت من العثور على منزل الدكتور خلف رشيد نعمان محقق الكتاب، الذي ساعدني مشكوراً على جرد المادة النحوية واللغوية من خلال مراجعة منزله لمدة طويلة، حتى اكتملت لي المادة النحوية واللغوية.

مدح العلماء له والثناء عليه، إذ قيل بحقه: (شمس إربل وبدرها، وعالمها البارح وصدرها، وفخر أمثالها وجمال أفاضلها)، وقيل أيضاً: (اللغوي النحوي الحدث الكاتب المؤرخ الثقة..).

ضخامة المادة اللغوية والنحوية في كتابه، إذ حوت مادته على علوم الصوت والصرف والنحو والدلالة وغيرها.

ومن هنا كان اختياري هذا الموضوع عنواناً لأطروحتي، فتوكلت على الله ﷻ بمجرد المسائل النحوية واللغوية التي تضمنها الكتاب، ثم اقتصرت على عدد من المسائل البارزة فيه؛ لأجعلها مادة في الدراسة التي توزعت على خمسة فصول وتهدف اتبعتها بخاتمة، تضمنت المتوصل إليها.

ففي التمهيد تناولت اسم المؤلف، ونسبه، وأهم شيوخه وتلاميذه، ثم تحدثت عن الكتاب مبيئاً منهجه، وأهميته وسبب تأليفه، ثم ختمت التمهيد بأهم الموارد التي أخذ ابن المستوفي منها مادته اللغوية والنحوية، من شخصيات وكتب.

وجاء الفصل الأول لبيان موقفه من أدلة الصناعة اللغوية والنحوية، إذ بينا أصوله النحوية، وهي: السماع (القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والشعر والنثر)، والقياس والإجماع.

وبحث الفصل الثاني عن المسائل الصوتية مثل: الإبدال والإعلال والقلب المكاني، وكشف الفصل الثالث عن المسائل الصرفية التي شكّلت المادة الصرفية مثل: أبنية الأسماء

وأبنية الأفعال إذ تناولت فيها أبنية الجموع والنسب والتصغير، وتناوله مسألة التدكير والتأنيث.

وجاء الفصل الرابع بخمسة مباحث نحوية، الأول: موقفه من الخلاف النحوي إذ ذكرت موقفه من المدرستين البصرية والكوفية، والثاني: موقفه من المصطلح النحوي إذ ذكرت المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، والثالث: موقفه من التأويل النحوي من زيادة وحذف وتضمنين واحتمال أكثر من وجه إعرابي، المبحث الخامس ليتناول مسائل نحوية متفرقة مثل: مسألة عود الضمير، وأثر الرواية في الإعراب، وتعلق حرف الجر، والمنوع من الصرف وغيرها.

وعمد الفصل الخامس لبيان الدلالة عند ابن المستوفي، فبين لنا دلالة الألفاظ من خلال الترادف والمشارك اللفظي والأضداد والمعرب والاشتقاق والضد والخلاف، والعلاقات الدلالية بين الألفاظ من خلال الاستعارة والتشبيه والتورية، وأنبعث بموقفه من حركة الإصلاح اللغوي من خلال ضبط الألفاظ بالحركة والتصحيح والنقد اللغوي. وأنبعث فصول البحث بخاتمة لأهم النتائج التي توصلت إليها من وراء هذا الدرس النحوي واللغوي.

وقد أقيمت الرسالة على كتب مهمة ومتنوعة بعلم وافر، فضلاً عن مادة الكتاب العلمية، ولعل أبرزها كتب النحو، ولاسيما كتاب سيبويه (ت 180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت 285هـ)، والأصول لابن السراج (ت 316هـ)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، وكتب اللغة مثل أدب الكاتب لابن قتيبة (ت 276هـ)، وإصلاح المنطق لابن السكيت (ت 244هـ)، والزاهر لأبي بكر الأنباري (ت 328هـ)، والخصائص لابن جني (ت 392هـ)، والمخصص لابن سيده (ت 458هـ)، والمزهر للسيوطي (ت 911هـ)، والمعجمات العربية مثل العين للخليل (ت 175هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (ت 370هـ)، والصحاح للجوهري (ت 398هـ)، ولسان العرب لابن منظور (ت 711هـ)، وكتب المذكر والمؤث مثل كتاب المذكر والمؤث لأبي بكر بن الأنباري والمذكر والمؤث لابن التستري (ت 361هـ)، وكتب الاضداد مثل كتاب

الأضداد للأصمعي (ت 216هـ)، وكتاب الأضداد لابن السكيت، وكتب الأبدال مثل كتاب الأبدال لأبي الطيب اللغوي (ت 351هـ)، والكتب التي عرضت المسائل الخلافية مثل الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (ت 577هـ)، وكتب الأمثال العربية مثل: كتاب مجمع الأمثال للميداني (ت 518هـ)، وكتاب المستقصى للزخشري (ت 538هـ)، وكتب التراجم مثل كتاب وفيات الأعيان لابن خلكان (ت 681هـ)، وبغية الوعاة للسيوطي.

وعولت أيضا على كتب معاني القرآن وإعرابه، مثل: معاني القرآن للفراء (ت 207هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت 215هـ)، وإعراب القرآن للنحاس (ت 338هـ).

وعولت أيضا على كتب القراءات القرآنية، مثل: كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت 370هـ)، وكتب التفسير، مثل: الكشاف للزخشري، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت 671هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان (ت 745هـ)، واستعنت أيضا بكتب الحديث النبوي الشريف مثل: مسند أحمد (ت 241هـ)، وصحيح مسلم (ت 261هـ). واستعنت أيضا بالكتب النحوية واللغوية للمعاصرين وانتفعت أيضا بمجموعة من المقالات والبحوث المنشورة في المجلات والدوريات.

ومن هذا المقام، وعرفانا بفضل الله ﷻ علينا أن أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأيادي الكريمة التي تركت لمسانتها على البحث وأوقفته على قدميه، الأستاذة ندى عبد الرحمن الشايع التي أوسعتني بوقتها وجهدها من خلال ترصيعها البحث بالملاحظات القيّمة، وأتقدم بوافر شكري وامتناني إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية الذين نهلت من علمهم في السنة التحضيرية، فلهم مني أجزل الشكر والامتنان، كما أشكر كل ذي فضل عليّ.

و بعد... فهذا جهدي في الأطروحة، ولست زاعما أنني قد وقّيت ابن المستوفي حقه، لكونه عالما جليلا وكتابه غني بالمادة النحوية واللغوية، ولكنني أرجو أن أكون قد أنصفت الرجل حقه في جهده النحوي واللغوي في كتاب النظام.

وحسبي أنني أخلصت النية لله ﷻ، وبذلت من الجهد ما استطعت في ظل هذه الظروف الحرجة التي يمر بها بلدنا العزيز، فرج الله عنه الشدة، فإن كان عملي صواباً فصواب هدينا إليه من الله ﷻ، وحسبنا أننا طاقات بشرية تنشد الكمال، والكمال لله ﷻ، وإن كان العمل خطأ فسبحان من لا يخطئ (كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين الترابون)، كما قال الرسول ﷺ.

والله أسأل أن يوفقنا لخدمة كتابه الكريم، وصلوات من الله وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين....  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

حليم





## التمهيد

## حياة ابن المستوفي وكتابه وموارده

حياة ابن المستوفي<sup>(1)</sup>

هو أبو البركات بن أحمد بن المبارك بن موهوب بن غنيمة بن غالب اللخمي الإربلي<sup>(2)</sup>، الكاتب الملقب بـ«(شرف الدين)»، والمعروف بابن المستوفي.

(1) لقد أغنانا الفضلاء الذين كتبوا عن حياة ابن المستوفي، عن إعادة ترجمة حياته المفصلة مثل الدكتور خلف رشيد نعمان عند تحقيقه كتاب النظام، والأستاذ هلال ناجي عند تحقيقه رسائل ابن المستوفي والتي نشرها في مجلة المورد، العدد الثالث، 1998. وللمزيد من المعلومات عن حياة ابن المستوفي تنظر ترجمته في التكملة لوفيات الثقلة، عبد العظيم المنذري (ت 656هـ)، حققه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، 1988: 522/3، وفيات الأعيان: ابن خلكان (ت 681هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978: 147/4، سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، د.ت: 5/23، البداية والنهاية: ابن كثير (ت 774هـ)، تحقيق د. أحمد أبو ملحوم ود. علي تحسين عطوي وآخرون، القاهرة، دار الحديث، ط3، 1987: 15/13، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي (ت 911هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت: 272/2، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي (ت 1089هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت: 187/5، هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل البغدادي (ت 1339هـ)، طهران، ط3، 1387هـ: 16/2، الأعلام: خير الدين الزركلي، ط3، د.ت: 149/6، معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، نشر مكتبة المتنبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي: 170-171.

(2) نسبة إلى إربل، وهي مدينة في ولاية الموصل، وهي باللغة الداوجة أربيل، ينظر: معجم البلدان: ياقوت الحموي (ت 626هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت: 137-139، تقويم البلدان: عماد الدين

ولد ابن المستوفي في النصف من شوال سنة أربع وستين وخمسمائة في أربل. وكان عارفاً بعدة فنون منها الحديث وعلومه وأسماء رجاله وجميع ما يتعلق به، وكان ماهراً في فنون الأدب والنحو واللغة والعروض والقوافي وعلم البيان وأشعار العرب وأخبارهم.. وكان بارعاً في علم الديوان وحسابه.

وقد درس ابن المستوفي على عدد غير قليل من الشيوخ؛ ليكون شخصيته العلمية

وهم:

- أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن قائد (ت 585هـ)<sup>(1)</sup>.
- أبو ياسر، عبد الوهاب بن هبة الله البغدادي (ت 588هـ)<sup>(2)</sup>.
- أبو الحرم الماكسيني (ت 603هـ)<sup>(3)</sup>.
- ابن طبرزد (ت 607هـ)<sup>(4)</sup>.
- أبو المظفر المبارك بن طاهر الخزاعي<sup>(5)</sup>.
- أبو محمد السهروردي<sup>(6)</sup>.

المعروف بأبي القداء، دار الطباعة السلطانية، باريس، د.ت: 413، دائرة المعارف الإسلامية، دار الفكر: 576/1 - وما بعدها.

- (1) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 9/5-12، شذرات الذهب: 4/284.
- (2) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 4/293.
- (3) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المستشرق، بيروت، لبنان، د.ت: 171/19-172، وفيات الأعيان 5/278-280، شذرات الذهب: 5/11.
- (4) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: 5/26.
- (5) لم أعثر على ترجمته.
- (6) لم أعثر على ترجمته.

أما تلاميذه فمن أشهرهم:

1. عبد العظيم المنذري (ت 656هـ)<sup>(1)</sup>.
2. ابن خلكان (ت 681هـ)<sup>(2)</sup>.

وقد تنوعت مؤلفاته بين التاريخ والشعر والبلاغة والعروض والقوافي وهي:

1. النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام<sup>(3)</sup>.
2. تاريخ أربيل، في أربعة مجلدات<sup>(4)</sup>.
3. إثبات الحاصل في نسبة أبيات المفصل للزخشري، وهو شرح الأبيات التي استشهد بها الزخشري في كتابه.
4. كتاب (أبو قماش)، جمع فيه أدبا كثيرا ونوادير وغيرها.
5. سر الصنعة.
6. كتاب الأمثال والأضداد.
7. ديوان شعر.
8. كتاب حاجة الكاتب والشاعر من ضرورة الشعر، وشيء من علم العروض والقوافي.
9. الممتع المؤنس، وذكر فيه مشهوري الشعراء إلى زمانه.
10. كتاب الخيل.
11. كتاب جامع الأوراق، يتضمن أشعارا وحكايات وأخبارا وأمثالا وفوائد.
12. كتاب (قناعة الناظر وكناية المحاضر)، فيه من ملبح الأشعار ومختارها.

(1) ترجمته في: الدليل الشافي على المنهل الصافي، ابن تغري بردى (ت 874هـ)، تحقيق فهد محمد شلتوت، مكتبة الخالجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د: 1/ 419-420.

(2) ترجمته في: شذرات الذهب: 3/ 370.

(3) طبع منه أحد عشر جزءا في دار الشؤون الثقافية، بغداد، من عام 1989 إلى عام 2005، بتحقيق د. لف رشيد نعمان.

(4) طبع منه جزءان في دار الشؤون الثقافية، بغداد، بتحقيق د. سامي الصقار.

13. كتاب (موجبات الصبوة وغمائم السلوة)، يتضمن نبذا من أمور العشق وأسبابه وأشعارا في الصباية.
  14. كتاب (تاريخ معرفة الدول).
  15. كتاب مشارع الأنوار ومطالع العذار.
  16. رسائل ابن المستوفي<sup>(1)</sup>، فيها معلومات تاريخية.
- وقد أجمعت المصادر على أنه توفي بالموصل يوم الأحد 5 محرم سنة 637هـ ودفن بمقبرة باب الجصاصة<sup>(2)</sup>.
- وبذلك ذهب ابن المستوفي إلى دار ربه، خلفا آثارا علمية تشهد له بالفضل والعلمية، ولا سيما شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، ليقى أثرا يفيد منه الدارسون ويقتفي منهجه الشارحون.

### كتابه النظام

#### سبب تأليفه:

بين ابن المستوفي سبب شرحه شعر هذين الشاعرين الكبيرين بقوله: (فإني وجدت الناس كثيرا ما يتجاذبون القول فيما أشكل من معاني أبي تمام حبيب بن أوس الطائي، وأبي الطيب أحمد بن الحسين الجعفي، ليلهما كثيرا عن الطبع إلى التكلف، وعدولهما غالبا عن العفو إلى المستكره، إلا أن أبا الطيب أعظمهما معنى مستغلقا، وأكثرهما تركيبا مستههما، والناس في شعره اثنان: محام عنه مفرط، ومتعصب عليه مفرط، وكلاهما متجاوز به حده، غال فيه حكمه، دفاعا عنه وتحاملا عليه، وهم مع ذلك عن معانيه أشد سؤلا، وأكثر في كل مقام مقالا، وأنا أجمع من أقوال العلماء في ذلك ما أداني البحث

(1) حققها الأستاذ هلال ناجي، ونشرها في مجلة المورد، العدد الثالث، 1998.

(2) التكملة: 522/3، وفيات الأعيان: 4/151، سير أعلام النبلاء: 23/50، شذرات الذهب: 5/187.

إليه، ووفقني العلم به عليه، مختصراً ما أورده بوسع جهدي، وملخصه بقدر طاقتي، وناسبه إلى قائله، وسنده إلى ناقله<sup>(1)</sup>.

### منهجه في كتابه:

بعد الاطلاع على كتاب النظام، يمكن أن نحدد منهج ابن المستوفي في كتابه بما يأتي:

1. رتب ابن المستوفي القصائد التي شرحها على حروف المعجم (الألف باء)، فقد اعتمد ترتيب الصولي في شرحه شعر أبي تمام، وترتيب ابن جني في شرحه شعر المتنبي، ربما لكونهما أقدم شرحين، إذ إن أبا بكر الصولي أقدم من شرح شعر أبي تمام، وابن جني أقدم من شرح شعر المتنبي، وطريقته في هذا الترتيب أنه يأخذ الحرف الأول من حروف المعجم ويسلسل تحته القصائد التي تتناول جميع الأغراض الشعرية التي تناولها الشاعر في شعره، فقفية الجيم على سبيل المثال تضم أبواب الرثاء والغزل... وكذلك حرف الحاء والحاء والذال إلى آخر حروف المعجم.
2. تناوله معظم أبيات القصيدة، ولا يترك منها إلا القليل، وهو في الغالب لا يترك من القصيدة الواحدة بيتاً دون أن يشرحه، وربما كان تركه هذه الأبيات دون شرح وضوحها وبيان معناها.
3. اعتماد التسلسل الزمني عند اختيار الشارح للبيت الشعري، ففي شرحه شعر أبي تمام يبدأ بقول الصولي، وعند شرحه شعر المتنبي يبدأ بقول أبي الفتح، لكن ابن المستوفي يخرج عن هذا الإطار في كثير من الأحيان فيشرح شعر الشعارين دون اعتبار إلى تسلسلهم الزمني.

(1) النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ابن المستوفي (ت 637هـ)، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية، ط1، بغداد، 1989: 192/1 (المقدمة).



4. ذكر ابن المستوفي ما اختلف فيه من روايات البيت الواحد، وأثبت سند الروايات في معظم ما اختلفت روايته من أبيات الشعراء.
5. إن ابن المستوفي في نقله آراء العلماء والشرح قد يضيف من كلامه إلى ما نقل، أو قد يقتصر نقله على ما يراه ضروريا من أقوالهم، ثم يعزز ما نقل من القرآن الكريم، أو الحديث النبوي، أو مثل من الأمثال أو بيت من الشعر.
6. عرض ابن المستوفي في كتابه المسائل الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والنقدية والعروضية والتاريخية وغيرها، فكان بحثه غنيا دل على سعة علمه.

#### أهميته:

- لكتاب النظام أهمية كبيرة، وتبرز هذه الأهمية من خلال ما يأتي<sup>(1)</sup>:
1. إنه جمع أقوال شراح أبي تمام منذ أن بدأ الصولي شرحه إلى عصر ابن المستوفي في القرن السابع الهجري، وكذلك فعل مع المتنبي.
  2. أمانته العلمية ونزاهته في التحقيق، ينسب كل قول إلى قائله، وإن خالف ذلك في بعض المواضع القليلة.
  3. تأتي أهمية شرح ابن المستوفي لما تضمنه من آراء صائبة في كثير من الأحيان وتعليقاته على بعض ما يورد لهم من آراء في كتابه.

#### موارده اللغوية والنحوية:

- قبل الخوض في أهم الموارد اللغوية والنحوية لابن المستوفي في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام لابد من إلقاء نظرة سريعة على أمور تتعلق بهذه الموارد، وهي:
1. النقل.
  2. نسبة الآراء.

(1) دراسة نقدية في شروح ديوان أبي تمام: نجم مجيد علي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983: 144.

## 3. الردود.

## أولاً: النقل:

النقل من السمات البارزة في كتاب النظام؛ إذ حشد آراء العلماء ونصوصهم في مختلف علوم العربية، إذ لم يدع مبحثاً أثاره النحاة واللغويون إلا وتعرض له، وقد نجح ابن المستوفي في إغناء مباحث كتابه بهذا التراث الثر، الذي مثل جهود أعلام العربية في مجال اللغة والنحو والصرف والبلاغة مرتباً آراءهم ونصوصهم بشكل مفيد ومختصر ونافع للباحثين في هذا المجال، لذا سهّل علينا ابن المستوفي مطالعة آراء الشراح واللغويين في الكتاب، ويمكن أن نتلمس أساليبه من خلال اعتماده أساليب النقل المعروفة عند سابقيه، وهي:

أ. النقل المباشر والنقل غير المباشر.

ب. النقل بالنص والنقل بالمعنى.

## أ. النقل المباشر والنقل غير المباشر:

## 1. النقل المباشر:

مثل هذا النقل أهم سمات نقله؛ إذ كان ابن المستوفي ينقل من المصدر بشكل مباشر دون الاعتماد على مصدر آخر نقل من الأول، وذلك في أغلب النصوص والآراء التي نقلها، فعند شرحه قول أبي تمام:

بُدِّلَتْ عِبْرَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ يَوْمَ شَدَّوْا الرُّحَالَ بِالْأَغْرَاضِ

قال: (قال الجوهري (ت 398هـ): أومضت المرأة، إذا سارقت النظر...) <sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

مَا شَدَّدْتُ الْأَوْدَامَ فِي عَقْدِ الْأَكْـ رَابِ حَتَّى وَرَدْتُ مِلءَ الْحِيَاضِ

(1) النظام: 104/10، الصحاح: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ-1984: 3/1113 (ومض).

قال: (قال أبو العلاء (ت 449هـ): الأوذام: واحدها وذم، وهي سيور تشد من عرا الدلو إلى عراقيه<sup>(1)</sup>).

## 2. النقل غير المباشر:

نقل ابن المستوفي عددا من الآراء والتوجيهات بطريقة النقل غير المباشر، أي: النقل عن الأصل بواسطة كتاب آخر نقل عن الأصل نفسه، ومع أن هذه الطريقة لم تكن كثيرة عنده إلا أنه اعتمد عليها في مواضع عديدة من كتابه، فعند شرحه قول المتنبي:

يُدري اللقن<sup>(2)</sup> غُباراً في مناجيرها وفي حناجيرها من آلس<sup>(3)</sup> جُرْع

قال: (قال الواحدي (ت 468هـ) قال ابن جني (ت 392هـ): لا تستقر فتشرب، وإنما كانت تختلس الماء اختلاساً لما فيها من مواصلة السير..<sup>(4)</sup>

## ب. النقل بالنص وبالمعنى:

من خلال تصفح كتاب النظام لم أجد ابن المستوفي ينقل عن غيره بالمعنى، وإنما كان ينقل بالنص مع بعض التغييرات التي تطرأ على النص وهذه التغييرات إما طفيفة أو كبيرة بعض الشيء.

## - النقل بالنص:

اعتمد ابن المستوفي هذا الأسلوب في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، فعند مراجعتي أصول تلك النصوص في مظانها وجدتها بكاملها، من ذلك ما ذكره عند شرحه قول أبي تمام:

يَحْسَبُكَ مِنْ نِيلِ الْمُنَاقِبِ أَنْ تُرَى عَلِيماً بِأَنْ لَيْسَتْ تُنَالُ مُنَاقِبُهُ

(1) النظام: 117/10.

(2) اللقن: موضع في بلاد الروم.

(3) آلس: نهر في بلاد الروم.

(4) النظام: 323/10.

قال: (قال ابن دريد (ت 321هـ): المتنبه هي ما في الرجل من الخصال الجميلة..)<sup>(1)</sup>.

وعند رجوعي إلى كتاب الجماهرة لابن دريد وجدت النص بتمامه، إلا أنني في هذا الجانب وجدت كثيرا من النصوص قد أجرى عليها تغييرات متباينة في النص إما بزيادة لفظ أو محذوفه أو بتقديم أو تأخير من غير الإشارة إلى ذلك التغيير، فمن الأمثلة على التغيير الكبير في لفظ النص من غير الإشارة إلى ذلك مع محافظته على معنى النصوص من غير أن ينبه على ذلك قوله عند شرح شعر المتني:

وَهَبْتُ بِجَسْمِي هُبُوبَ الدَّبْرِ رُمُوسَاتٍ مَهَبُ الصَّبَا

قال: (قال الجوهري: جسمي: بالكسر أرض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها)، والنص عند الجوهري في الصحاح هو (جسمي بالكسر اسم أرض بالبادية غليظة لا خير فيها تنزلها جذام، ويقال: آخر ماء نضب من ماء الطوفان جسمي فبقيت منه هذه البقية إلى اليوم، وفيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها)<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: نسبة الآراء والنصوص:

دأب ابن المستوفي على نسبة الأقوال والنصوص والتوجيهات إلى أصحابها، وذلك في أغلب المواضع التي نقل فيها كلام الآخرين، ونلاحظه في أغلب الأحيان يكتفي بنسبة النص أو الرأي إلى صاحبه من دون ذكر الكتاب الذي نقل منه، ومن الأمثلة على ذلك قوله: قال أبو العلاء<sup>(3)</sup>، قال الصولي (ت 335هـ)<sup>(4)</sup>، قال الخازن (ت 348هـ)<sup>(5)</sup>،

(1) النظام: 75/3، وينظر جمهرة اللغة: ابن دريد (ت 321هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت: 323/1.

(2) النظام: 458/1، وينظر الصحاح: 1899/5 (جسم).

(3) النظام: 211/1.

(4) نفسه: 240/1.

(5) النظام: 244/9.

قال الأصمعي (ت 216هـ)<sup>(1)</sup>، وأحيانا نراه ينسب القول أو النص إلى صاحبه ويذكر معه اسم الكتاب الذي ورد النص فيه، ومن الأمثلة على ذلك قوله: قال أبو عبيد (ت 224هـ) في الغريب المصنف<sup>(2)</sup>، وفي نوادر أبي زيد (ت 215هـ)<sup>(3)</sup>، وفي الجمهرة لابن دريد<sup>(4)</sup>، وفي مواضع قليلة جدا اكتفى بذكر الكتاب بمفرده دون ذكر اسم مؤلفه، مثل: جاء في اللسان<sup>(5)</sup>، والملاحظ على ابن المستوفي أنه كان في الأغلب يذكر لقب المؤلف أو كنيته أو اسمه الذي اشتهر فيه، فمن أمثلة ذكر لقبه قوله: قال الواحدي<sup>(6)</sup>، قال المرزوقي (ت 421هـ)<sup>(7)</sup>، ومن الأمثلة على ذكر المؤلف بكنيته قوله: قال أبو العلاء<sup>(8)</sup>، قال ابن الشجري (ت 542هـ)<sup>(9)</sup>، ومن أمثلة ذكر الاسم قوله: قال عبد الواحد بن زكريا (ت 502هـ)<sup>(10)</sup>، وقد يذيل ابن المستوفي النصوص التي ينقلها أحيانا بعبارات تدل على نهايتها، كقوله مثلا: انتهى كلامه<sup>(11)</sup>.

(1) نفسه: 7/ 159.

(2) نفسه: 10/ 102.

(3) نفسه: 10/ 153.

(4) نفسه: 2/ 109.

(5) نفسه: 3/ 134.

(6) نفسه: 9/ 144.

(7) نفسه: 6/ 123.

(8) نفسه: 6/ 456.

(9) نفسه: 6/ 466.

(10) نفسه: 6/ 416.

(11) نفسه: 3/ 236.

### ثالثاً: الردود:

ابن المستوفي في شرحه الكبير لم يكن ناقل نصوص فحسب، إنما كانت له شخصية متميزة من خلال ردوده على العلماء في عصره أو قبله، وقد جاءت عباراته في ردوده على الأغلب تحمل في طياتها ذلك الأدب الجم في الرد، فهي على العموم عبارات مؤدبة ليست بالناقدة الجارحة ولا العبارات المتحاملة، ومن هذه العبارات قوله: هذا تأويل بعيد<sup>(1)</sup>، كلام لا حاجة إليه<sup>(2)</sup>، إلا أنه في بعض العبارات كان شديداً قاسياً كقوله: قول غير مستقيم<sup>(3)</sup>، عبارة ضعيفة<sup>(4)</sup>، قول مضطرب غير مهذب<sup>(5)</sup>.

موارده اللغوية والنحوية:

كان المعين الذي استقى منه ابن المستوفي مسأله النحوية واللغوية والتي بثها في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام يتألف من ضريين من الموارد:

1. النقل من الكتب.
  2. النقل عن الأعلام.
- ومما تجدر الإشارة إليه أن نقله عن الأعلام قد فاق نقله من الكتب.

### أولاً: النقل من الكتب:

ذكر ابن المستوفي في كتابه عدداً من الكتب التي أفاد منها، وقد كانت متنوعة في أفانين شتى على وفق تنوع المعارف والعلوم التي عرض لها في كتابه، فتوزعت على كتب النحو واللغة ومعاني القرآن وإعرابه وغريبه وغريب الحديث ومنها:

(1) النظام: 70/3.

(2) نفسه: 8/332.

(3) نفسه: 3/16.

(4) نفسه: 1/162.

(5) نفسه: 9/332.

1. النوار في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت 215هـ)<sup>(1)</sup>.
2. الغريب المصنف، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)<sup>(2)</sup>.
3. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(3)</sup>.
4. الجوهرة، ابن دريد (ت 321هـ)<sup>(4)</sup>.
5. تهذيب اللغة، الأزهري (ت 370هـ)<sup>(5)</sup>.
6. درة الغواص في أوام الخواص، الحريري (ت 516هـ)<sup>(6)</sup>.

### ثانياً: النقل عن الأعلام:

لا بد من القول: إنه ليس من السهل الإحاطة بأسماء الأعلام الذين أفاد منهم ابن المستوفي في كتابه مما يخص القضايا اللغوية والنحوية، فهو من علماء القرن السابع الهجري، ومعنى هذا أن ميراثاً ضخماً من المعارف التي دوّنت على مدى سبعة قرون أتبع له منها قدر ليس باليسير، ولا سيما إن المؤرخين قد ذكروا أن ابن المستوفي كان ماهراً في فنون الأدب واللغة والنحو، والذين أخذ عنهم كانوا في حقول معرفية شتى فمنهم مفسرون ولغويون ونحويون وبلاغيون، وشمل نقله جميع مراحل التدوين المختلفة التي سبقتها، ولعل من المفيد أن أذكر أربعة أمور في نقله عن الأعلام:

1. سأذكر هنا أسماء الأعلام الذين نقل عنهم ابن المستوفي الآراء اللغوية والنحوية مستبعداً قسماً كبيراً منهم لم يكن ميدانهم اللغة والنحو.

(1) نفسه: 9/ 174، 353/ 10.

(2) نفسه: 10/ 102.

(3) نفسه: 6/ 252.

(4) النظام: 2/ 109، 3/ 352، 8/ 331.

(5) نفسه: 6/ 331.

(6) نفسه: 10/ 145..

2. أن من سبرد ذكرهم من الأعلام لاشك في أن ابن المستوفي قد نقل آراءهم عن طريق مؤلفاتهم أو مؤلفات غيرهم، إلا أنه قد أغفل ذكر تلك المصنفات مكتفياً بنسبة النصوص إليهم.

3. ليس من شأني أن أتناول الأعلام كلهم، ولكني سأنتخب بعضاً منهم مراعيًا سني وفياتهم في ترتيب أسمائهم.

وهذا سرد بأسماء الأعلام الذين نقل عنهم في جانب اللغة والنحو، وهم:

1. ابن عباس (ت 68هـ)<sup>(1)</sup>.
2. سعيد بن جبير (ت 95هـ)<sup>(2)</sup>.
3. عكرمة (ت 104هـ)<sup>(3)</sup>.
4. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)<sup>(4)</sup>.
5. سيويه (ت 180هـ)<sup>(5)</sup>.
6. يونس بن حبيب (ت 182هـ)<sup>(6)</sup>.
7. الكسائي (ت 189هـ)<sup>(7)</sup>.
8. النضر بن شميل (ت 204هـ)<sup>(8)</sup>.
9. قطرب (ت 206هـ)<sup>(9)</sup>.

(1) النظام: 146 / 10.

(2) نفسه: 146 / 10.

(3) نفسه: 146 / 10.

(4) نفسه: 1 / 278، 7 / 101، 9 / 185.

(5) نفسه: 1 / 307، 2 / 311، 2 / 24، 6 / 391، 10 / 264، 363.

(6) نفسه: 3 / 300.

(7) نفسه: 5 / 20، 6 / 273.

(8) نفسه: 5 / 88.

(9) نفسه: 7 / 143.



10. الفراء (ت 207هـ)<sup>(1)</sup>.
  11. أبو عبيدة (ت 209هـ)<sup>(2)</sup>.
  12. الأخفش (ت 215هـ)<sup>(3)</sup>.
  13. أبو زيد الأنصاري (ت 215هـ)<sup>(4)</sup>.
  14. الأصمعي (ت 216هـ)<sup>(5)</sup>.
  15. أبو عبيد (ت 224هـ)<sup>(6)</sup>.
  16. أبو عمر الجرمي (ت 225هـ)<sup>(7)</sup>.
  17. ابن الأعرابي (ت 231هـ)<sup>(8)</sup>.
  18. ابن السكيت (ت 244هـ)<sup>(9)</sup>.
  19. المازني (ت 249هـ)<sup>(10)</sup>.
  20. ابن قتيبة (ت 276هـ)<sup>(11)</sup>.
  21. المبرد (ت 285هـ)<sup>(12)</sup>.
- 
- (1) نفسه: 1/ 238، 2/ 22، 3/ 208، 4/ 104، 7/ 159، 9/ 89.
- (2) نفسه: 3/ 168، 4/ 246، 5/ 211، 6/ 382، 7/ 163، 8/ 289، 10/ 66.
- (3) نفسه: 3/ 24، 4/ 170، 5/ 53، 8/ 262، 37/ 8، مسودة الجزء 12: 3348.
- (4) نفسه: 3/ 353، 4/ 255، 6/ 169، 90/ 6، 387/ 5، 98/ 7، 255/ 10، 11.
- (5) النظام: 1/ 207، 3/ 259، 93/ 128، 4/ 29، 6/ 137، 29.
- (6) نفسه: 4/ 137، 6/ 32، 7/ 276، 10/ 102.
- (7) نفسه: 1/ 460، 3/ 45، 4/ 297، 5/ 147.
- (8) نفسه: 1/ 471، 2/ 309، 5/ 31، 88/ 9، 221/ 365.
- (9) نفسه: 5/ 118، 8/ 384، 9/ 89.
- (10) نفسه: 4/ 297.
- (11) نفسه: 9/ 195.
- (12) نفسه: 3/ 162، 8/ 82، 9/ 399.

22. ثعلب (ت 291هـ)<sup>(1)</sup>.
23. الزجاج (ت 311هـ)<sup>(2)</sup>.
24. ابن دريد (ت 321هـ)<sup>(3)</sup>.
25. أبو بكر ابن الأنباري (ت 328هـ)<sup>(4)</sup>.
26. الصولي (ت 335هـ)<sup>(5)</sup>.
27. ابن درستويه (ت 347هـ)<sup>(6)</sup>.
28. الحارزنجي (ت 348هـ)<sup>(7)</sup>.
29. السيرافي (ت 368هـ)<sup>(8)</sup>.
30. ابن جني (ت 392هـ)<sup>(9)</sup>.
31. ابن فارس (ت 395هـ)<sup>(10)</sup>.
32. الجوهري (ت 398هـ)<sup>(11)</sup>.
33. أبو الفضل العروضي (ت 416هـ)<sup>(12)</sup>.

(1) نفسه: 471/1، 278/3، 375/9.

(2) نفسه: 260/6، 254/8.

(3) نفسه: 75/3، 117/5، 31/8، 222/10، مسودة الجزء 13.

(4) نفسه: 305/7.

(5) نفسه: 208/1، 256/3، 112/3، 52/10، 214.

(6) النظام: 49/6.

(7) نفسه: 26/10.

(8) نفسه: 165/3، 472/5، 85/6.

(9) نفسه: 328/1، 255/3، 209/7، 62/9، 7/10، 366، 399.

(10) نفسه: 321/5، 29/6، 31/8، 45/9.

(11) نفسه: 213/1، 16/5، 35، 145، 152، 58/6، 10/10، 20، 55.

(12) نفسه: 324/4.

34. المرزوقي (ت 421هـ)<sup>(1)</sup>.
  35. المعري (ت 449هـ)<sup>(2)</sup>.
  36. ابن فورجة (كان حيا سنة 455هـ)<sup>(3)</sup>.
  37. ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)<sup>(4)</sup>.
  38. الواحدي (ت 468هـ)<sup>(5)</sup>.
  39. الزخشري (ت 538هـ)<sup>(6)</sup>.
  40. أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)<sup>(7)</sup>.
- ونلاحظ من نقله من هذه المواد بعض الملاحظات منها:
1. إنه لم يقتصر في نقله على أعلام مصر معين، وإنما شمل نقله عن علماء من أماكن مختلفة.
  2. إنه لم يقيد نفسه بالنقل عن علماء مدرسة معينة كالْبصرة أو الكوفة بل نقل عن المدرستين.
  3. كان دقيقا في نقله من موارده، أمينا في نسبة الآراء إلى أصحابها ويتجلى هذا الأمر بوضوح لمن أمعن النظر في كتابه، وخرج النصوص التي نقلها سواء أكان نقله من الكتب أم الأعلام.

(1) نفسه: 2/ 200، 3/ 102، 10/ 230.

(2) نفسه: 1/ 208، 3/ 278، 11/ 10، 103، 270.

(3) نفسه: 1/ 374-373، 4/ 317، 10/ 311.

(4) نفسه: 8/ 145.

(5) نفسه: 1/ 330، 3/ 324، 365، 7/ 294، 399، 8/ 306، 9/ 61.

(6) نفسه: 9/ 129.

(7) النظام: 3/ 324، 4/ 59، 197، 321، 7/ 424.

## الفصل الأول

موقفه من أدلة الصناعة النحوية



## الفصل الأول

## موقفه من أدلة الصناعة النحوية

## توطئة:

لقد اعتمد النحاة واللغويون في إصدار أحكامهم التي أرسوها على أدلة قديمة، فكان السماع والقياس والتعليل عماد هذه الأدلة، إذ عليها التعويل في إثبات الأحكام النحوية واللغوية وظواهرها، واستدلالها، وإبانة الأصول اللغوية والنحوية للمفردات والتراكيب.

وسوف ألقى الضوء على هذه الأدلة بشيء من التفصيل، موضحاً موقف ابن المستوفي من كل منها:

## أولاً: السماع:

السماع لغة: قال الجوهري: ((سمعت الشيء سمعاً وسماعاً، وقد يجمع على أسمع وجمع الأسماع أسمع، قولهم: سَمَعَكَ إِلَيَّ، أي اسمع مني، وكذلك قولهم: سماع أي اسمع مثل دراكٍ ومناعٍ بمعنى أدرك وامنع....))<sup>(1)</sup>.

السماع اصطلاحاً: ((هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً))<sup>(2)</sup>. أو ((هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن

(1) الصحاح: 1231/3-1232 (سمع).

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، قدم له د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط1،

الناطقين بها<sup>(1)</sup>، وقد اعتمد النحاة عليه في جمع المادة اللغوية إذ كانت عناية البصريين باستقراء المادة اللغوية المسموعة لا يقل عن اهتمام الكوفيين<sup>(2)</sup>.

## أنماط السماع:

### 1. القرآن الكريم:

مما لا شك فيه أن النص القرآني يعد من أوثق النصوص وأعلامها فصاحة وأكثرها دقة، فكل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه<sup>(3)</sup>، لذا فلا عجب أن يمنحه ابن المستوفي عنيته الفائقة.

وها أنا ذا أضع بين يدي البحث أمثلة من استشهاد بالقرآن الكريم، فعند شرحه قول أبي تمام:

لَا تُسْقِي مَاءَ الْمَلَامِ فَسِلِّي صَبَّ قَدْ اسْتَعْدَبْتُ مَاءَ بُكَائِي

قال: ((..)) كما قال في أوله: لَا تُسْقِي مَاءَ الْمَلَامِ قَالَ فِي آخِرِهِ: مَاءَ بُكَائِي، أَلْحَمَ الْلفظ على اللفظ، إذ كان من سبيه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَاتِهَا﴾<sup>(4)</sup>، فالثانية جزاء وليست بسية فجاء باللفظ على اللفظ إذ كان من سبيه؛ لأن الله ﷻ يقول: ﴿وَلَمَّا أَتَصَرَّفَ تَعَدَّلِي سَافِرًا وَلِيْلَكَ

(1) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، دت: 341، أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة اللبنانية، كلية التربية، 1973: 21.

(2) ينظر: أصول التفكير النحوي: 22.

(3) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003: 156/1.

(4) سورة الشورى: من الآية 40.

مَا كُنْتُمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿١١﴾، وقال تعالى: ﴿فَبَيَّنَّا لَهُمْ يَعْذَابَ آلِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>، والبشارة إنما تكون في الخير لا بالشر إذا كانت مقيدة بكوله تعالى ﴿فَبَيَّنَّا لَهُمْ يَعْذَابَ آلِهِمْ﴾ قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَيَمُهِجَتِي يَا عَاذِلِي الْمَلِكِ الَّذِي أَسْخَطْتُ كُلَّ النَّاسِ فِي إِرْضَائِهِ

قال: ((...)) إنه انصرف من الإخبار عن عدل العواذل إلى مخاطبة العاذل المذكور، وهو كثير في كلامهم، قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي﴾<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَشَرْتُ حَدَائِقَهُ فَصِرْنَ مَالِفًا بِطَرَائِفِ الْأَنْسَاءِ وَالْأَنْدَاءِ<sup>(٦)</sup>

قال: ((...)) أما الحدائق في الكتاب العزيز فمخصوص بها النخل لقوله تعالى ﴿وَحَدَائِقِ غُلَبًا﴾<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>. وعند شرحه لفظة (ارتيد) في قول أبي تمام:

يَبِيدُ لِنَسْلِ الْعِمِيدِ فِي أَمْلِيدِهَا مَا ارْتَيْدَ مِنْ هَيْدٍ وَمِنْ عُدَاوٍ

قال: ((...)) قوله: (ما ارتيد) وما شئت ولحوه يقال في الأمور السارة لا الشاقة لحو قوله تعالى: ﴿مَا أَشْتَهَى النَّفْسُ﴾<sup>(٩)</sup>، وإن جاء قوله هذا على وجه جاز<sup>(١٠)</sup>.

(1) سورة الشورى: 41.

(2) سورة التوبة: من الآية 34، سورة الانشقاق: من الآية 24.

(3) النظام: 1/ 228-229، الصحاح: 2/ 591 (بشر).

(4) سورة يوسف: من الآية 29.

(5) النظام: 1/ 335.

(6) رواية الصولي (الطرائق).

(7) سورة عبس: 30.

(8) النظام: 1/ 233.

(9) سورة الزخرف: من الآية 71.

(10) النظام: 1/ 252.



وعند شرحه قول أبي تمام:

نعماء إلى كل حَيٍّ نعاء فَنسى العَرَبِ إحْتِلَ رُبْعُ الفَناءِ

قال نقلا عن التبريزي: ((إذا قال القائل: نعاء جاز أن يكون أمر نفسه أو غيره، وأن يكون الأمر لغيره أو وقع؛ لأنك إذا قلت: حذار الأسد، فلما تريد أن تحذر غيرك منه، ولا يمتنع أن يحمل على أمر النفس، وجاء في التنزيل: ﴿وَلَنَحْوِلَ خَطْلَيْنَكُمْ﴾<sup>(1)</sup>))<sup>(2)</sup>، وعند شرحه البيت نفسه ذكر أنه يروى (اختط ربع الفناء)، قال: ((قوله (اختط ربع الفناء) في موضع نصب على الحال إذ كان جملة ولا يمنع من ذلك إن أول الجملة فعل ماضٍ؛ لأن الجملة لا يراعى فيها العقل بل تكون مثل الآية ﴿أَوْجَاكُم مَّحْدُوفٌ مِّمَّنْ﴾<sup>(3)</sup>، ويجوز أن تكون الجملة التي أولها اختط ربع الفناء خبر ابتداء محذوف كأنه قال: هو اختط ربع الفناء...))، ومن الأمثلة أنه ذكر أن الباء تأتي بمعنى عن، إلا أنه لم يذكرها صراحة، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

سَلِّ الْمَلِكُ عَن خَالِدٍ وَالْمَلُوكَ يَقْمَعُ الْعِدَى وَيَنْفِي الْعَدَاءِ

قال: ((الباء في قوله (يقمع العدى) مثلها في قوله تعالى: ﴿فَسَلِّ بِمُحْسِنًا﴾<sup>(4)</sup>))<sup>(5)</sup>، والباء في قوله تعالى: ﴿فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا﴾، بمعنى عن، كما ذكر ذلك أبو حيان<sup>(6)</sup> والمرادي<sup>(7)</sup>.

(1) سورة العنكبوت: من الآية 12.

(2) النظام: 260 / 1.

(3) سورة النساء: من الآية 90، قال الزخشي: ﴿فَصَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في موضع بإضمار (قد)، وجعل المبرد صفة لموصوف محذوف على تقدير إذ جاؤكم قوما حصرت صدورهم) الكشاف: الزخشي (ت 538 هـ)، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت: 552 / 1.

(4) سورة الفرقان: من الآية 59.

(5) النظام: 273 / 1.

(6) البحر المحيط: أبو حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1398 هـ- 1978: 6 / 502.

والذي يبدو لي أن الباء في الآية الكريمة بمعنى (عن)، إذ أن السؤال يكون عن الشيء.

وعند شرحه لفظ (السمع) الواردة في قول المتن:

مَهْلًا فَرَأَى الْعَدْلَ مِنْ أَسْقَامِهِ وَكَرَّفَقَا فَالْسَّمْعُ مِنْ أَعْضَائِهِ

قال: ((قال الجوهري: السمع سمع الإنسان، يكون واحداً وجعاً لقوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ (البقرة: ٧) <sup>(٢)</sup>؛ لأنه في الأصل مصدر قولك: سمعت الشيء سمعاً وسماعاً، ويجمع على أسمع، فعلى هذا يجوز أن يكون من الأعضاء)) <sup>(٣)</sup>.

وعند شرحه قول المتن:

فَأَتَيْتَ مِنْ فُرُوقِ الزَّمَانِ وَتَحْتِهِ مُتَّصِلًا بِأَمَامِهِ وَوَرَائِهِ

قال: ((... واستعار هذه الجهات للزمان مجازاً، أي: إنك حطت به من جميع جهاته، فمنعته أن يصل إليّ أو حجته عني، وهذا من قوله ﷺ ﴿فَأَقْ أَفَّا اللَّهُ يُكَيِّدُهُمْ مِنْ أَلْفَايِدِ﴾ <sup>(٤)</sup>)) <sup>(٥)</sup>، وقال الزخسري معلقاً على هذه الآية ((... القواعد: أساطين البناء التي تعمد به وقيل الأساس، وهذا تمثيل يعني إنهم سووا منصوبات ليمكروا بها الله ورسوله فجعل الله هلاكهم في تلك المنصوبات كحال قوم بنوا بنياناً وعمروه بالأساطين فأتي البيان من الأساطين بأن ضعفت فسقط عليهم السقف وهلكوا...)) <sup>(٦)</sup>.

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦: ١٠٥.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٧.

(٣) النظام: ١/ ٣٥٣، الصحاح: ٣/ ١٢٣١ (سمع).

(٤) سورة النحل: من الآية ٢٦.

(٥) النظام: ١/ ٣٦١.

(٦) الكشف: ٢/ ٤٠٦-٤٠٧.

ومن الأمثلة ما ذكره أن جملة (كلتاهاما نجلاء) منصوبة على الحال أو لا محل لها من الإعراب وذلك في قول المتنبي:

مَثَلْتُ غَيْثَكَ فِي حَشَائِي جِرَاحَةً فَتَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءً

قال: ((...قوله: (كلتاهاما نجلاء) في موضع نصب على الحال، كأنه قال: فتشابهها لنجلاوين، وإن شئت لم يكن للجملة موضع من الإعراب، كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ نَكَدٌ رَأَيْتَهُمْ كَلْبَهُمْ﴾<sup>(1)</sup> فجملة «رَأَيْتَهُمْ كَلْبَهُمْ» جملة لا موضع لها من الإعراب...))<sup>(2)</sup>. وذكر الزمخشري أن جملة «رَأَيْتَهُمْ كَلْبَهُمْ» جملة من مبتدأ وخبر واقعة صفة لثلاثة<sup>(3)</sup>. والذي أراه أن جملة (كلتاهاما نجلاء) في محل نصب حال إذ عليها أكثر الشراح<sup>(4)</sup>. وعند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا يَكْ إِرْكَابِي مِنَ الرُّشْدِ مَرْكَبًا أَلَا أَلَمَّا حَاوَلْتُ رُشْدَ الرُّكَّابِ

قال: ((لما استعمل (ركب) على السعة والمجاز ف قيل: ركه دين توسع في ضده، ف قيل: نزلت عنه الديون، واستنزل دين فلان، قال الشاعر<sup>(5)</sup>:

جرت رحم بسيفي وبين منازل جزاء كما يستنزل الغيث طالبه

وإذا كان الأمر على هذا صح أركبته الدابة وركب هو وأنزلته عن الدابة ونزل هو، وأما الرشد فلا يتمتع استعماله فيما ذكر توسعا ولاسيما قد وقع في مقابلة إركابي من الرشد مركبا، وهم يطلبون التطابق والتوافق في مثل هذا، ألا ترى إلى قوله تعالى:

(1) سورة الكهف: من الآية 22.

(2) النظام: 382/1.

(3) الكشف: 478/2، تفسير السقي: عبد الله بن أحمد الشنفي (ت 701هـ)، دار إحياء الكتب العربية،

عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د.ت: 9/3.

(4) الموضح في شعر المتنبي: أبو زكريا التبريزي (ت 502هـ)، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون

الثقافية العامة، ط 1، بغداد، 2000: 142/1.

(5) لم أقف على قائله.

﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ وَيُثَلِّ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(1)</sup> وقوله ﴿وَإِذَا لَعُؤَاكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شُجَرَائِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا عَنْ مَسْتَهْزِئَةٍ ۗ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ فِي السَّمٰوٰتِ﴾ <sup>(2)</sup> <sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا اللَّيْثُ كُلُّ اللَّيْثِ إِلَّا ابْنُ عَشْرَةٍ يَعِيشُ فُوقَ نَاقَةٍ وَهُوَ رَاهِيَه

قال: ((قوله: فوآق نآقة وهو مآ بين الحلبتين، والروآة جمعون على إضآفة فوآق نآقة، ولو روه رآف فوآقآ نآقآ فنصب الفوآق ونونه لجآز في العربة ولا ينبغي أن يُغذَل عن الروآة الأولى، ووجه الروآة الثآنية أن يكون التقدير يعيش فوآقآ فوآق نآقة، فحذف فوآقآ الأولى كَمَا قآل تعالى: ﴿وَمَثَلِ الْقَرْيَةِ﴾ <sup>(4)</sup>، أي: أهل القرية وأقام الاسم الثآني مقآوم الأول)) <sup>(5)</sup>.

ومن الأمثلة على استشهاده بالآيات القرآنية عند شرحه قول أبي تمام:

لَا الْمُنْطِقُ اللَّغْوُ يَزْكُو فِي مَقَارِمِهِ يَوْمًا وَلَا حُجَّةُ الْمَلْهُوفِ تُسْتَلَبُ

قآل نقلا عن أبي العلاء: ((المنطق اللغو يجوز أن يكون من الغيت الشيء إذا أهمله، كآنه يعني المذتر وما لا يحتاج إليه من الكلام، وهذا أشبه من أن يكون في معنى اللغو الذي يستعمله الناس في الكلام المكروه مثل قولهم: لغآ الصائم والحآج، ومنه قوله

(1) سورة البقرة: من الآية 194.

(2) سورة البقرة: من الآية 14-15.

(3) النظام: 10/3.

(4) سورة يوسف: من الآية 82.

(5) النظام: 69/3.

تعالى: ﴿يَنْتَرِعُونَ فِيهَا كَأَنَّمَا لَا أَلَمُ فِيهَا وَلَا تَأَنٍ﴾<sup>(1)</sup>، وكلا الوجهين يرجع إلى الإلغاء الذي هو الإهمال، يقال: ألغيت من العدد إذا ألغيت منه<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه لفظة (عزّت) الواردة في قول أبي تمام:

إِنَّ الْخَلِيفَةَ قَدْ عَزَّتْ بِدَوْلَتِهِ دَعَائِمُ السِّدِّينِ فَلْيَعَزِّزْ بِكَ الْأَدَبُ

ذكر أن لفظة (عزّت) إما أن تكون ضد لفظة (ذلت)، أو أن تكون الشدة والقوة، فإن أراد بها الشدة والقوة من قولهم: من عزّ بز<sup>(3)</sup>، ومن التفسير في قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِشَالِحٍ﴾<sup>(4)</sup>، أي: قويتنا وشددنا، فهو موضوع في موضعه على الحقيقة<sup>(5)</sup>، قال الزخشي في تفسير هذه الآية: ((فعززنا فقويتنا، يقال: المطر يعزز الأرض إذا لبدها وشدها، وتعزز لحم الناقة، وقرئ بالتخفيف من عزّه يعزّه، إذا غلبه، أي: فغلبنا أو قهرنا...))<sup>(6)</sup>، وعليه أبو حيان<sup>(7)</sup>. واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ لَا تَنْفِرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾<sup>(8)</sup>، على قوله: إذا أضيفت لفظة (الويل) فقد جرت العادة بفتح اللام.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَحْسَنُ مَا يُخَضَّبُ الْحَدِيدُ بِهِ وَخَاضِيبِيهِ التَّجِيعُ وَالْغَضَبُ

قال: ((خاضيبه في موضع جر عطفا على ما، وجمعه جمع التصحيح؛ لأنه أراد من يعقل وما لا يعقل، فغلب من يعقل على ما لا يعقل، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّا يَمْشِي عَلَى بَطْنٍ، وَفِيهِمْ مَّن يَمْشِي عَلَى سَاقَيْنِ وَفِيهِمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ

(1) سورة الطور: من الآية 23.

(2) النظام: 93 / 3.

(3) كتاب الأمثال: الأصمعي، تحقيق د. محمد جبار المعيد دار الشؤون الثقافية، بغداد ط1، 2000: 267.

(4) سورة يس: من الآية 14.

(5) النظام: 108 / 3.

(6) الكشف: 317 / 3.

(7) البحر المحيط: 326 / 7.

(8) سورة طه: من الآية 61.

إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(1)</sup>، لما خلط الجمع بقوله «كُلُّ ذَابَّةٍ» استعمل (مَنْ) فيما يعيش على بطنه وعلى أربع، ومثله كثير<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه لفظة (الإياب) الواردة في قول المتنبي:

وَكَيْتَ عَيْنَ أَلْيِ أَبِ التَّهَارِ بِهَا فِدَاءَ عَيْنِ أَلْيِ زَالَتْ وَلَمْ تُؤْبِ

قال: ((الإياب: الرجوع في الليل في أكثر الاستعمال، ويستعمل بمعنى مطلق الرجوع، ومنه قوله تعالى «إِنْ لَيْتَا إِيَابَهُمْ»<sup>(3)</sup>))<sup>(4)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَيَقْلَقُ مِنْهُ الْبَعِيدُ الْأَنَاةَ وَيَغْضَبُ مِنْهُ الْبَطِيُّ الْغَضَبَ

قال: ((يجوز أن تكون لام التعريف في (البعيد) للعهد والجنس، فإن جعلناها للعهد كان البعيد الأناة هو سيف الدولة، أي: فثقل منه يا سيف الدولة على وقارك، وإن جعلناها للجنس فالعنى: فيقلق منه كل حليم أنت وغيرك، ولام التعريف قد تكون للجنس في الأوصاف، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْضُرُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾<sup>(5)</sup>))<sup>(6)</sup>، يريد الظالمين<sup>(7)</sup>.

(1) سورة النور: من الآية 45.

(2) النظام: 328 / 3.

(3) سورة الغاشية: 25.

(4) النظام: 59 / 4.

(5) سورة الفرقان: من الآية 27.

(6) النظام: 77 / 4.

(7) قال الزخشي: اللام في (الظالم) يجوز أن تكون للعهد يراد به عقبة بن أبي معيط خاصة، ويجوز أن تكون للجنس فيتناول عقبة وغيره، الكشاف: 90 / 3، قال النحاس (ت 338هـ): المراد بالظالم هنا عقبة بن أبي معيط، ولذلك فاللام للعهد، إعراب القرآن: النحاس: تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب، ط 3، 1409هـ-1988: 158 / 3.

وعند تعرضه لزيادة اللام في قول المتنبي:

لِأَيِّ صُرُوفِ الدَّهْرِ فِيهِ نَعَاتِبُ وَأَيَّ رَزَايَاهُ يُوْتِرُ نَطَالِبُ

قال: ((اللام في (لأي) حشوٌ ورفوٌ كقوله تعالى: ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾<sup>(1)</sup>، وكقوله تعالى: ﴿لِلرِّثَةِ يَا سَعِيدُ﴾<sup>(2)</sup>،<sup>(3)</sup> قال بزيادة اللام في قوله تعالى ﴿رَدِّفْ لَكُمْ﴾ كل من الزجاج (ت 311هـ)<sup>(4)</sup>، والزعشري<sup>(5)</sup> وابن الحاجب (ت 646هـ)<sup>(6)</sup>.

وخالفهم في هذه الزيادة المرادي (ت 749هـ)<sup>(7)</sup>، وابن هشام (ت 761هـ)<sup>(8)</sup>، وتبعهم على هذا الأزهري (ت 905هـ)<sup>(9)</sup>، وذلك لاحتمال ردف بمعنى دنا أو قرب. والرأي الراجح في هذه الآية الشريفة هو عدم اللجوء إلى التضمين المتكلف، فمعنى ردف تبع، إذ نقل صاحب اللسان<sup>(10)</sup> عن ابن السراج (ت 316هـ)، أن الجوزاء

(1) سورة النمل: من الآية 72.

(2) سورة يوسف: من الآية 43.

(3) النظام: 100 / 4.

(4) معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، شرح وتعليق د. عبد الجليل شلي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ-2004: 97 / 4.

(5) الكشف: 158 / 3.

(6) الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982: 149 / 2، إذ ذهب إلى الاحتمال بزيادتها.

(7) الجنى الداني في حروف المعاني: 151.

(8) مغني اللبيب: ابن هشام، قدم له ووضع حواشيه حسن حمد، وأشرف عليه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998: 425 / 1.

(9) شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000: 644 / 1.

(10) لسان العرب، ابن منظور، دار الفكر، دار صادر، بيروت، د. ت: 116 / 9 (ردف).

تردف الثريا، وفي الحديث ((فأمدهم الله من الملائكة مردفين يردف بعضهم بعضاً))<sup>(1)</sup>، ((والأخذ بظاهر اللفظ أولى من تضمينه، وأن زيادة اللام في الآية تقوية لمعناها، فلا حاجة إلى تضمين الفعل المتعدي بفعل لازم، إذا كان النصر لا يستلزم، لذا فاللام إذا وقعت بين الفعل المتعدي ومفعول تكون زائدة لتأكيد ما وقع عليه الفعل))<sup>(2)</sup>، وتسمى هذه اللام بلام التقوية<sup>(3)</sup>، أما قوله تعالى ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ فقد ذهب إلى زيادتها الزجاجة<sup>(4)</sup> والزخشري<sup>(5)</sup>، عندما ذكرا أنها إما أن تكون للبيان وإما أن تدخل، لأن العامل إذا تقدم عليه معموله لم يكن في قوته على العمل فيه مثله إذا تأخر عنه، فعضد بها كما يعضد بها اسم الفاعل.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَحْسَبُ أَلْسِي لَوْ هَوَيْتُ فِرَاقَكُمْ لَفَارَقْتُهِ وَالِدَهُرُ أَخْبِثُ صَاحِبِهِ

قال: ((ولما قال أخبث صاحب، وكان من حقه أن يقول: أخبث الأصحاب؛ لأنه أراد أخبث من يصحب، وما كان اسم فاعل في مثل هذا يجوز فيه الإفراد والجمع، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَاذِبِينَ﴾<sup>(6)</sup>، يعني: أول من يكفر به وأنشد الفراء<sup>(7)</sup>:

(1) النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، تحقيق عمود الطنحاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت: 216/2.

(2) دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السامرائي، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1987: 88.

(3) لام التقوية: هي اللام الداخلة على مفعول به، إما لفعل ضعف عن العمل لتأخره عن معموله مثل قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: من الآية 43)، وأما هو فرع لا يقوى على العمل كقوله تعالى ﴿فَعَالًا لِّمَآ يُرِيدُ﴾ (البروج: 16)، دراسة في حروف المعاني الزائدة: 95.

(4) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 91/3.

(5) الكشف: 232/2.

(6) سورة البقرة: من الآية 41.

(7) معاني القرآن: الفراء، تحقيق ومراجعة محمد علي التجار، ط3، القاهرة، 1424هـ-2002: 33/1.

وينظر: الإغفال: أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، دبي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ-2003: 157/1.



وَإِذَا هُمْ طَعَمُوا فَاَلَامَ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرَّ جِيعٍ

فَأَتَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً...<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَجَائِباً زَعَمُوا الْإِيَّامَ مُجْفِلَةً عَنْهُمْ فِي صَفَرِ الْأَصْفَارِ أَوْ رَجَبٍ

قال: ((عجائباً نصب بما قبلها.. ويجوز أن يكون (عجائباً)، بدلاً من قوله (ليست بنبع إذا عدت ولا غرب)، كما في قول أبي نواس<sup>(2)</sup>:

وَبَلَدَةٍ فِيهَا زَوْرٌ صَعْرَاءُ تُخْطِى فِي صَعْرٍ

صعراء بدل من زور؛ لأن قوله: (فيها زور) في موضع خبر، ونظير قوله ﷺ وَهَذَا كَتَبْتُ أَنْزَلْتُهُ مُبَارَكٌ<sup>(3)</sup>، فقوله: (مبارك) في موضع رفع وصف لـ (كتاب)<sup>(4)</sup>. وهذا بدل من قوله تعالى ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ لأن أنزلناه في موضع صفة لـ (كتاب)...<sup>(5)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

كَمْ بَيْنَ حِيطَائِهَا مِنْ فَارِسٍ بَطَلٍ قَانِي الدَّوَائِبِ مِنْ آتِي دَمٍ سَرَبٍ<sup>(6)</sup>

قال: ((يقال: الآتي: الذي أن يهراق، والذي ذكره أهل اللغة أن الآتي الذي انتهى حره، ومنه قوله تعالى: ﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيرِ آلِ﴾<sup>(7)</sup>)).<sup>(8)</sup> وعند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 212/4.

(2) ديوانه، طبع المكتبة الأهلية، بيروت، د.ت: 122.

(3) سورة الأنعام: من الآية 92.

(4) إعراب القرآن للنحاس: 82/2.

(5) النظام: 13-11/2.

(6) رواية الصولي: (من قاني) مكان (من آتي).

(7) سورة الرحمن: من الآية 44.

(8) النظام: 29/2، إعراب القرآن: النحاس: 313/3، الكشف: 48/4، تفسير النسفي: 212/4.

فَعَلَيْهِ السَّلَامُ لَا أَشْرَكَ إِلَّا ط — لَالٌ فِي لِسْرَعَتِي وَلَا فِي نَحْسِي  
قال نقلا عن الجوهري: ((شركته في البيع والضمان أشركه شركة، وقال في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِكُوا فِي أُمْرِي﴾<sup>(1)</sup>، اجعله شريكي فيه...))<sup>(2)</sup>.  
وعند شرحه قول المتنبي:

العارفين بها كما عرفتهم والرايين جودهم أمانها  
قال<sup>(3)</sup>: لم يقل: أمهاتها؛ فلأن الأمهات بالهاء إنما تطلق على من يعقل، فإن كانت من لا يعقل قلت: أمات<sup>(4)</sup>، تقول مررت بأمهات الزيدين. ومررت بأمات خيلك قال تعالى: ﴿أَفَرِحَكُمْ مِنْ يَطْلُونِ أَشْهَكَكُمْ﴾<sup>(5)</sup>، وقال تعالى: ﴿مَا هَرَجَ أَهْلَانِيهِمْ إِنْ أَهْلَانِيهِمْ إِلَّا أَلْقَى وَكَذَنَّهُمْ﴾<sup>(6)</sup>. والذي يبدو لي أن سبب قوله: أماتها، مراعاة الوزن الشعري. وعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَا تُقَلِّ إِنْ سَأَلَ مِنْ بَعْدِ فَلَقَدْ بَأَتْ لِحَايِبِ إِبْلِ مِنْ نَوَاضِحِهَا  
قال: ((قوله: (من نبعة) يدل على أنها واحدة، ولهذا تأولوا قوله تعالى: ﴿فَلَا تُفِخْ فِي أَصْوَرِ نَفْعَةٍ وَنِعْدَةٍ﴾<sup>(7)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَدَكَّنَا دَكَّةً وَنِعْدَةً﴾<sup>(8)</sup>، على أنه توكيد...))<sup>(9)</sup>، وعند شرحه قول المتنبي:

- (1) سورة طه: 32.
- (2) النظام: 149/2، الصحاح: 1593/4 (شرك).
- (3) النظام: 50/5.
- (4) قال الجوهري: وأصل اللام أمهة، لذلك تجمع على أمهات، وقال بعضهم: الأمهات للناس والأمات للبهائم، الصحاح: 1862/5-1863 (أمم).
- (5) سورة النحل: من الآية 78.
- (6) سورة الجادلة: من الآية 2.
- (7) سورة الحاقة: 13.
- (8) سورة الحاقة: من الآية 14.
- (9) النظام: 200/5.

هَذَا الَّذِي خَلَّتِ الْقُرُونُ وَذِكْرُهُ وَحَدِيثُهُ فِي كُتُبِهِمَا مَشْرُوحٌ  
قَالَ معلقاً على قول الواحدي: ((قال: مشروحان، ولم يقل: إنه خالف به  
ما قاله النحويون في هذا الموضع؛ لأنهم قالوا في مثله: أن (مشروح) يكون  
دالاً على خبر ذكره المحذوف، كأنه قال: وذكره مشروح كما قال: وحديثه مشروح  
وأنشد<sup>(1)</sup>:

لَحْنٌ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالْحُكْمُ مُخْتَلَفٌ  
أَي: لحن بما عندنا راضون، وأنت بما عندك راض<sup>(2)</sup>، وكلامهم ولحوه مما اكتفى فيه  
بالواحد عن الاثنين قوله سبحانه «اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ»<sup>(3)</sup>، ولم يقل:  
دعواكم...»<sup>(4)</sup>، وعند شرحه قول أبي تمام:

شَابَ رَأْسِي وَمَا زَايَتْ مَشِيبَ الرَّأْسِ إِلَّا مِنْ فَضْلِ شَيْبِ الْفَوَادِ  
قال: ((قالوا: إنه عيب على أبي تمام قوله: شاب رأسي، وقال الأملدي: وليس هذا  
عندي بمعيب؛ لأنه أراد أن الشيب عاجله لكثرة هموم فواده، فلما جعل منشأ الشيب إنما  
هو من قبل فواده نسب الشيب إلى الفواد وهذه فلسفة حسنة، وقال: وإن شئت أن تقول:  
إنه إنما قابل لفظاً بلفظ، كما قال الله ﷻ ﴿وَمَكَرُوا مَكْرَهُ سِجْنًا وَمَثَلَهَا﴾<sup>(5)</sup>، والسيمية لا تكون  
من الله ﷻ فسمي جزاء السيمية سيمية، وقال الله ﷻ ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ

(1) نسبه سيبويه إلى قيس بن الخطيم، الكتاب: تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت،  
د.ت: 75/1، ونسبه أبو البركات الأنباري (ت 577هـ)، في الإنصاف إلى درهم بن زيد الأنصاري،  
الإنصاف، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت: 95/1، ونسب إلى عمرو بن امرئ القيس كما في  
الخرزاة: 193/2، وهو فيها برواية (والرأي) بدلاً من (والحكم).

(2) الكتاب: 75/1، وينظر: الإنصاف: 95/1.

(3) سورة الأنفال: من الآية 24.

(4) النظام: 245/5.

(5) سورة الشورى: من الآية 40.

﴿الْمَكْرِيْنَ﴾<sup>(1)</sup>، والمكر لا يكون من الله، فسمى جزاء المكر مكراً<sup>(2)</sup>، وعند شرحه قول أبي تمام:

وَمَنْ يَأْذَنُ إِلَى الْوَاشِيْنَ تُسَلِّقُ مَسَامِعُهُ بِالسَّيِّئَةِ حِسْدَادِ

قال تقلا عن أبي العلاء: ((تسلق مسامعه، من قوله تعالى: ﴿سَلِّقُوا كُفُوفَكُمْ بِالسَّيِّئَةِ جُذَاءً﴾<sup>(3)</sup>، أي: ضربوكم بالكلام، يقال: سلق بصوته: إذا رفعه<sup>(4)</sup>، والذي يبدو لي أن قوله تعالى ﴿سَلِّقُوا كُفُوفَكُمْ﴾ يعني المبالغة في الإيذاء بالكلام وهذا ما ذهب إليه أبو تمام. من خلال استقراء ودراسة النصوص القرآنية الشريفة التي استشهد بها ابن المستوفي على مسائل اللغة والنحو، يمكن أن نوجز موقفه منها بما يأتي:

### 1. الإكثار من الشواهد القرآنية:

تحتل الشواهد القرآنية المرتبة الأولى ضمن إطار الشواهد في الكتاب، إذ بلغت أكثر من مئة شاهد، وكان ابن المستوفي يورد أكثر من شاهد قرآني على المسألة الواحدة، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

مِنْ كُلِّ زَاهِرَةٍ تَرْتَقَى بِالتَّدَى فَكَأَنَّهَا عَيْنٌ لَيْلٍ تَحْدُرُ<sup>(5)</sup>

قال: ((إلى بمعنى اللام، قال تعالى: ﴿وَأَوَّحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ﴾<sup>(6)</sup>، وفي موضع آخر ﴿يَا أَيُّهَا رَبَّنَا اتَّخِذْ لَنَا<sup>(7)</sup>﴾<sup>(8)</sup>.

(1) سورة آل عمران: من الآية 54.

(2) النظام: 272 / 5.

(3) سورة الأحزاب: من الآية 19.

(4) النظام: 319 / 5.

(5) رواية التبريزي (عليه) مكان (إليه).

(6) سورة النحل: من الآية 68.

(7) سورة الزلزلة: 5، والذي يبدو أن هذه الآية استشهد بها ابن المستوفي ليست شاهداً على قوله، وإنما قصد أنه مثلما تكون إلى بمعنى اللام، تكون اللام بمعنى إلى كما في هذا الشاهد.

(8) النظام: 83 / 8.

وعند شرحه لفظة (تبدل) في قول المتنبي:

وَقَدْ تَبَدَّلَهَا بِالْقَوْمِ غَيْرَهُمْ لِكَيْ تَجِمَ رُؤُوسَ الْقَوْمِ وَالْقَصْرُ

قال نقلا عن الواحدي: ((ليس في اللغة بدلته، أعطيته البدل، إنما بدلته جعلت له شيئا آخر مكانه، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله ﴿يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾<sup>(2)</sup>)).<sup>(3)</sup>

## 2. اختصار الشواهد القرآنية:

في كثير من المواضع أورد ابن المستوفي شواهد من الآيات القرآنية على مسائل اللغة والنحو مختصرة غير كاملة، مقتصرًا على موضع الشاهد، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَيَبْتَ الْبَيْتَ بِعَقْدٍ جَاشٍ أَشَدُّ قُوًى مِنَ الْحَجَرِ الصَّلَوْدِ<sup>(4)</sup>

قال: ((يَبْتَ تحتل وجهين: أحدهما: أن يكون فعلت الفعل كما تقول: بنيت البناء، حفرت الحفرة، والآخر: أن يكون يَبْتَ أي: أفكرته في ميتك، يقال: يَبْتُوا أمرهم: أجمعوا عليه بليل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَبْتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾<sup>(5)</sup>)).<sup>(6)</sup>  
والذي يبدو لي أن (يَبْتَ) مشتق من البيئوت، وهو قضاء الأمر وتدييره بالليل<sup>(7)</sup>.

(1) سورة النحل: من الآية 101.

(2) سورة الفرقان: من الآية 70.

(3) النظام: 317 / 8.

(4) رواية الصولي: (أمر قوى) مكان (أشد قوى).

(5) سورة النساء: من الآية 81.

(6) النظام: 347 / 5.

(7) ينظر: الكشف: 1 / 546، تفسير النسفي: 1 / 238.

### 3. تقديم الشواهد القرآنية على غيرها:

دأب ابن المستوفي على تقديم الشواهد القرآنية على غيرها من الشواهد وأخص منها الشواهد الشعرية إذا ما اجتمعت في موضع واحد، من ذلك ما جاء عند شرحه قول أبي تمام:

عامي وعامُ العيسِ بَيْنَ وَدِيقَةٍ<sup>(1)</sup> مَسْجُورَةٍ وَتَوْفَسَةٍ<sup>(2)</sup> صَسيخودٍ<sup>(3)</sup>

قال: ((... بلى لو لم يأت بد(بين) ثم قال في وديقة مسجورة وحمارة صيخود لكانت الحمارة الصيخود مؤكدة للوديقة المسجورة، وهذا كقوله ﷻ «لَنَسْمَعَنَّ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ»<sup>(4)</sup>، وكقول الشاعر:

وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّايُ وَالْبُعْدُ .....

لأن الناي هو البعد والسر هو النجوى، فجاءت كل لفظة مؤكدة للأخرى، وإذا جئت بد(بين) مع هذه الألفاظ لم يصلح أن تقول: أنا مع زيد بين مناجاة وسرار وأما مع عمر بين صدود وهجرة، لأن بين إنما هي واسطة لفظتين معناها واحد)<sup>(5)</sup>. وعند شرحه قول المتنبي:

وَكُرِّرْتِ رُكْبَاتُهَا عَنْ مَبْرَكٍ ثَقَعَانٍ فِيهِ وَلَيْسَ مِسْكَاً أَذْفَرَا

قال نقلا عن الواحدي في جمع (الركبات): ((هذه جمع أريد به الاثنان، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَحَّتْ قُلُوبُنَا﴾<sup>(6)</sup>، وكقول الشاعر<sup>(7)</sup>:

(1) الوديقة: شدة الحر.

(2) التوفسة: القفر من الأرض.

(3) الصيخود: وقع الشمس على الحجارة الحارة.

(4) سورة الزخرف: من الآية 80.

(5) النظام: 341 / 5.

(6) سورة التحريم: من الآية 4.

(7) لم أقف على قائله.

ظهراهما مثل ظهور الترسين

وهذا كثير، وذلك أن أول الجمع اثنان، فجاز أن يعبر عنهما بلفظ الجمع لما كان جمعا، وبدل على أنه أراد بلفظ الجمع الاثنان لأنه لما أخبر كما يخبر عن الاثنان بقوله (تقعان))<sup>(1)</sup>. والذي يبدو لي أنه قال: ركبتهما بصيغة الجمع؛ لأنه جمع الركبتين وما يليها، ثم قال: (تقعان) بصيغة المثنى؛ لأنه رجع إلى الركبتين في الحقيقة، إلا أن ابن المستوفي أحيانا يعضد الشاهد الشعري بالشاهد القرآني، فعند شرحه قول المتنبي:

رُحِّلَ عَلَى أَنْ الْكَوَكِبَ قَوْمُهُ      لَوْ كَانَ مِنْكَ لَكَانَ أَكْرَمَ مَعَشَرًا

قال نقلا عن الجوهري: ((القوم: الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه، قال زهير<sup>(2)</sup>:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي      أَقَوْمٌ أَلْ حِصْنِ أَمْ نِسَاءُ

وتال تعالى: ﴿لَا يَخْتَرِقُونَ مِنْ قَوْمٍ﴾<sup>(3)</sup>، ثم قال ﴿وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءٍ﴾<sup>(4)</sup>؛ وربما دخل النساء فيه عن طريق التبع؛ لأن قوم كل نبي رجال ونساء<sup>(5)</sup>.  
والذي يبدو لي أن القوم هم الرجال خاصة؛ لأنهم القوامون بأمور النساء<sup>(6)</sup>.

(1) النظام: 114/9.

(2) شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة: 52.

(3) سورة الحجرات: من الآية 11.

(4) سورة الحجرات: من الآية 11.

(5) النظام: 129/9.

(6) ينظر: الكشف: 565/3.

## 2. القراءات القرآنية:

((هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كفيتهما من تخفيف وتثقيل وغيرهما))<sup>(1)</sup>، وقد اتفق جمهور علماء العربية على الاحتجاج بالقراءات، ((فما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً))<sup>(2)</sup>.

وبهذا يكون القرآن هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو، وكذلك قراءاته ولو كانت غير مقبولة، إذ إنها مع عدم قبولها حجة في الاستشهاد اللغوي والنحوي<sup>(3)</sup>، وثمة خلاف بين البصريين والكوفيين في نظرهم إلى الاستشهاد بالقراءات، فالبصريون منذ سيبويه حاولوا أن يخضعوا هذه القراءات أقيستهم، فما وافق هذه القواعد المقررة قبلوه واحتجوا به، وما خالفها رفضوه ووصفوه بالشذوذ<sup>(4)</sup>، أما الكوفيون فكان موقفهم من القراءات يعتمد على احترامها، والأخذ بها والتخرج من مخالفتها، منطلقين إلى ذلك من أسسهم المنهجية في دراسة اللغة<sup>(5)</sup>، أي إن الكوفيين أقل تشدداً من البصريين في الاحتجاج بالقراءات، وقد عقدوا على أن فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم النحوية واللغوية<sup>(6)</sup>.

(1) البرهان في علوم القرآن: الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1408هـ-1988: 318/1.

(2) الاقتراح: 36.

(3) ينظر: المحتسب: ابن جني، تحقيق علي النجدي، ود. عبد الحليم النجار، القاهرة: 1424هـ-2004: 14/1.

(4) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ-1958: 337.

(5) الدراسات اللغوية عند العرب: 350.

(6) مدرسة الكوفة: 341، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد: 1396هـ-1976: 233.



والذي يهمننا من هذا المبحث هو موقف ابن المستوفي من الاحتجاج بالقراءات، إذ راح يحتج بها في كتابه على مسائل لغوية ولحوية، ومن الأمثلة على ذلك استشهاده بقراءة الحسن وبعض القراء، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

أَهْنُ عَوَادِي يَوْسُفَ وَصَوَاحِيهِ فَعَزَمَ أَقْدَمًا أَدْرَكَ السُّؤْلَ طَالِيَهُ

قال: ((هَنَ عَوادي: جمع عدوّ على فواعل، وهو شاذ، جرى في المثل على فاعلة فهو جمع عادية، والعادية العدى، وهذا من قولهم: عدا فلان عدوّاً وعدوّاً، وقرأ الحسن (فيسبوا الله عدوّاً)<sup>(1)</sup> بضم العين والدال، قالوا: وقرأ بعض القراء<sup>(2)</sup> عَدوّاً بفتح العين وضم الدال، واكتفى بالواحد من الجمع فتكون (عَوادي يوسف) الذين عدوا عليه، أي ظلموه بما أغفلوا في حقه<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَلَى أَهْلِ الْأَيَّامِ قَدْ صَرِنَ كُلُّهَا عَجَائِبَ حَتَّى لَيْسَ فِيهَا عَجَائِبُ

قال: ((ولو روي كلها عجائب برفعهما جاز أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع خبر صرن كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾<sup>(4)</sup> في قراءة من قرأ كله بالرفع<sup>(5)</sup>))<sup>(6)</sup>، ومن الأمثلة أيضاً ما ذكره من أن (فعيل) إذا أريد به المبالغة نقل إلى (فَعَال)، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

(1) سورة الأنعام: 108، قراءة المصحف: عَدُوّاً، وقرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة: عَدُوّاً، المحتسب:

276 / 1.

(2) قراءة أهل مكة وابن كثير: عَدُوّاً، إعراب القرآن للنحاس: 89 / 2، الكشف: 43 / 2.

(3) النظام: 41 / 3.

(4) سورة آل عمران: من الآية 154.

(5) قرأ أبو عمر وابن ليلى وعيسى، برفع (كله) على الابتداء و(الله) الخبر، والجملة خبر إن، إعراب القرآن للنحاس: 413 / 1.

(6) النظام: 165 / 3.

لَعَنِي كُلُّ يَوْمٍ مِنْكَ حَظًّا تَحْيَرُ مِنْهُ فِي أَمْرِ عَجَابٍ  
 قال نقلا عن أبي العلاء: ((فعيل إذا أريد به المبالغة نقل إلى فعال، فإذا أرادوا  
 الزيادة للمبالغة قالوا: عَجَاب، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ)<sup>(1)</sup>  
 قالوا: طويل وطوال وطوَال<sup>(2)</sup>، والذي يبدو لي أنه لا ريب أن قراءة التشديد هي أكثر  
 مبالغة من قراءة التخفيف، وعند شرحه قول المتنبي:  
 يُبَاعِدُنْ حَيًّا يَجْتَمِعُنْ وَوَصَلُهُ فَكَيْفَ يَجِبُ يَجْتَمِعُنْ وَصَدُّهُ  
 قال: ((الحِب: المحبوب، فُعِل بمعنى مفعول، مثل: طحن بمعنى مطحون، ويباعدن  
 بمعنى يبعدن، قال الله تعالى ﴿رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾<sup>(3)</sup>، وقد قرئ بَعْدَ أيضا<sup>(4)</sup>). وعند  
 شرحه قول المتنبي:  
 فَلَا مُشَادَّ وَلَا مَشِيدٌ حَمَى وَلَا مَشِيدٌ أَغْنَى وَلَا شَائِلُهُ

قال نقلا عن أبي زكريا في تنوين مشيد الأولى: ((وقد نوته؛ ليشاكلوا به ما  
 قبله وهو خطأ ولا يمتنع أن يخالف ما قبله كما قال تعالى: ﴿فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوفَ﴾ وَلَا

(1) سورة ص: من الآية 5، قراءة المصحف ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ بالتخفيف، وقراءة التشديد  
 (عَجَاب) وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، الكشاف: 360/3.

(2) النظام: 251/3.

(3) سورة سبأ: من الآية 19.

(4) قرأ الحسن وأبو رجاء وأبو جعفر والأعمش وعاصم وحزة وغيرهم (باعداً) ونرا مجاهد وابن كثير  
 بَعْدَهُ، ينظر: الكشاف: 287/3.

وقرأ محمد بن الحنفية ويروى عن ابن عباس وأبي صالح (باعداً) وقرأ يحيى بن يعمر وعيسى ابن عمر  
 وتروى عن ابن عباس (بَعْدُ)، المحتسب: 2/189، البحر المحيط: 7/273، وقرأ سعيد بن أبي الحسن  
 وهو أخو الحسن البصري (بَعْدُ)، المحتسب: 2/189.

جِدَالٌ<sup>(1)</sup>، والذي يبدو لي أن السبب في عدم تنوين (مشيد) الأولى هو المحافظة على الوزن. وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمَّا فَصَلَتْ مِنَ السُّدُوبِ إِلَيْهِمْ  
بِعَزْمٍ لِلأَرْضِ مِنْهُ خُورٌ

قال: ((ويروى (جوار) بالجيم... والجوار مثل الخوار، وجار الشور يجار، أي: صباح، وقوى (عجلاً جسداً له جوار)<sup>(3)</sup>، حكاة الأخفش))<sup>(4)</sup>.  
وعند شرحه قول المتنبي:

فَأَقْبَلَتْهَا الْمَرْجُ مُسَوِّمَاتٍ  
ضَوَامِرَ لَا هِزَالَ وَلَا شِيَارَ

قال نقلاً عن التبريزي: ((واستعمل في هذا الموضع لا النافية مع الاسم، وليس هي مخففة بهذا المكان، ولولا الضرورة لكان أولى من ذلك أن يقول: لا هزالاً ولا شياراً، فجعلها محمولة على ضوامر، وإنما حمله على قوله: لا هزال فيها ولا شيار، وهذا أسرع من قراءة السلمي: (لا ذلول)<sup>(5)</sup> أي لا ذلول تثير الأرض))<sup>(6)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

قَمَرٌ تَبَسَّمَ عَنْ جُمَانٍ نَابِتٍ  
فَطَلَّلْتُ أَرْمُقُهُ بِعَيْنِ الْبَاهِتِ

(1) سورة البقرة: من الآية 197، وقراءة المصحف «فَلَا رَفَثٌ وَلَا فَسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ»، وهي أيضاً قراءة مجاهد، وقرأ يزيد بن القعقاع (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال)، إعراب القرآن للنحاس: 294/1.

(2) النظام: 431/7.

(3) قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام، وجاء في كتاب النظام (جوار) والذي يبدو لي أنه وهم إذ إنها (جوار) بالهمز. ينظر: الكشف: 118/2، البحر المحيط: 392/4، والآية في المصحف «عِجْلاً جَسَداً لُ خُوراً» سورة الأعراف: من الآية 148.

(4) النظام: 37/8.

(5) سورة البقرة: 71، قراءة المصحف: «لَا ذُلُولٌ» (البقرة: من الآية 71)، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (لا ذلول)، إعراب القرآن للنحاس: 463/1.

(6) النظام: 333/8، الموضح: 424/2.

قال: قوله: ((باهت، الأفصح عندهم بُهتَ فهو مبهور، وقد حكى بهت، وقرأ بعضهم<sup>(1)</sup> «فَبُهتَ الَّذِي كَفَر»<sup>(2)</sup>)).<sup>(3)</sup>

### 3. الحديث النبوي الشريف:

بعد الحديث النبوي الشريف من المصادر التي لا يمكن إغفالها أو تجاهلها في الدراسات النحوية واللغوية والصرفية؛ لأنه يحوي مادة لغوية ثرة غنية بالفصاحة، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث النبوي، فكان فيها ثلاثة أقوال:  
ذهب أبو الحسن بن الفصائح (ت 680هـ) وأبو حيان إلى عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو بحجة أن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى<sup>(4)</sup>.  
وذهب ابن مالك (ت 672هـ) وابن هشام إلى جواز الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقاً<sup>(5)</sup>.

- (1) قال الألويسي (ت 1270هـ)، في تفسيره: قرئ بُهت، وهي لغة، روح المعاني: الألويسي (ت 1270هـ)، دار الفكر، 1408هـ-1987: 19/2، وقال أبو حيان: قراءة الجمهور فبهت مبنياً لما لم يسم فاعله، وقرأ ابن السميع فبهت، وقرأ أبو حيوه فبهت: البحر المحيط: 2/289.
- (2) سورة البقرة: 258، وقراءة المصحف «فَبُهتَ الَّذِي كَفَر» البقرة: من الآية 258.
- (3) النظام: 5/20.

- (4) خزائن الأدب: 9/1-10، إنحاف الأجداد فيما يصح به الاستشهاد: السيد محمد شكري الألويسي (ت 1342هـ)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1980: 77-78.
- الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري، بغداد، ط1، 1402هـ-1982: 307.
- (5) خزائن الأدب: 9/1-10، سبويه حياته وكتابه: د. خديجة الحديشي، دار الحرية، بغداد، 1394هـ-1974: 163-165، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، دار الشروق، بيروت، 1400هـ-1980: 236.

وتوسط الشاطبي (ت 790هـ) والسيوطي بين المذهبين السابقين، فمنعوا الاحتجاج بالأحاديث التي اهتم ناقلوها بمعناها دون لفظها، وأجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي اهتم ناقلوها بلفظها لمقصود خاص<sup>(1)</sup>.

والذي يبدو لي من هذه الآراء أنه يجوز الاستشهاد بالحديث الشريف، وإن روي بالمعنى؛ إذ إن راوية الحديث هو صحابي جليل ذو فصاحة كبيرة، أما ابن المستوفي فقد كان من العلماء الذين استشهدوا بالحديث الشريف في تفسير مفردة لغوية، وكان من دأبه أنه حين يستشهد بالحديث يعتمد تعبيرات نسبته إلى النبي ﷺ، مثل قوله: وفي الحديث، أو قوله عليه الصلاة والسلام، أو قال النبي ﷺ.

فعند شرحه لفظة (أعراض) في قول أبي تمام:

يَقْدِيهِ قَسُومٌ أَحْضَرَتْ أَعْرَاضَهُمْ      سَوْءُ الْمَعَايِبِ وَالنَّوَالِ مُعْيِبٌ

قال: ((أعراضهم: أجسادهم، وقد يقال للجسد عرض، قال النبي عليه الصلاة والسلام (إن أهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون ولكنه عرق يجري من أعراضهم كالمسك)<sup>(2)</sup>)).<sup>(3)</sup> وعند شرحه لفظة (قرحان) في قول أبي تمام:

أَقُولُ لِقُرْحَانَ مِنَ الْبَيْنِ لَمْ يُضِفْ      رَسِيسَ الْمَوَى بَيْنَ الْحَشَا وَالتَّرَائِبِ

قال: ((رجل قرحان، إذا لم يصبه مرض مثل الجدري والحصبة، ومذهب بعضهم أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ويجري مجرى قولهم: رجل زور وفطر، وقال قوم: بل يثنى ويجمع، ويحتجون بالحديث المروي عن عمر بن الخطاب ﷺ، وأراد أن يدخل الشام

(1) خزانة الأدب: 1/ 9-10، سيبويه حياته وكتابه: 163-165، الدرمة النحوية: 236.

(2) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، حققه وصححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، برواية (إن أول زمرة يدخلون الجنة... لا يبولون...): 4/ 2179 (كتاب الجنة).

(3) النظام: 2/ 172-173.

وهي تستعر طاعوناً، فقليل له: (إن أصحاب محمد قرحانون، لم يصيبهم جذري ولا طاعون<sup>(1)</sup>)<sup>(2)</sup>.

والذي يبدو لي أن لفظة (قرحانون) هي لغة متروكة غير مستعملة، كما ذهب إلى ذلك أبو بكر الرازي (ت 666هـ)<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه لفظة (مسومات) في قول المتنبي:

فَدَتَكَ الْحَيْلُ وَهِيَ مُسَوَّمَاتُ وَيَبِضُ الْهِنْدُ وَهِيَ مُعْجَرَّدَاتُ

قال: ((المسومات: المعلامات، قال الجوهري: السومة بالضم العلامة، تميل على الشاة في الحرب، وفي الحديث (تسوموا فإن الملائكة قد تسومت)<sup>(4)</sup>)<sup>(5)</sup>، واستشهد بالحديث أيضاً عند شرحه قول أبي تمام:

وَلَا تَنَاسَى أَحْيَاءَ ذِي يَمَنِ مَا كَانَ مِنْ نُصْرِهِ وَمِنْ حَسْبِهِ

قال: ((قوله: ذي يمن، أراد صاحب يمن، وهم يستعملون اليمن بالألف واللام، ويحذفونها مع ذي، وفي حديث النبي ﷺ (يطلع عليكم الساعة خير ذي يمن)<sup>(6)</sup>، يعني جرير بن عبد الله البجلي، ويجوز أن يكون حذفهم الألف واللام من أجل أنهم أرادوا النكرة

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر: 35/4.

(2) النظام: 317/2.

(3) ينظر: مختار الصحاح: أبو بكر الرازي (ت 666هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1402هـ-1982: 527 (قرح).

(4) النهاية: 425/2 برواية (سوموا).

(5) النظام: 29/5، الصحاح: 1955/5 (سوم).

(6) المسند للإمام الحافظ أبي بكر الحميدي (ت 219هـ)، حقق أصوله وعلق عليه الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة: 350/2، مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، دت: 360/4.

فإنه قال: خير رجل من أهل اليمن، ويكون (يمن) نكرة<sup>(1)</sup>. وعند شرحه لفظة (التدام) في قول أبي تمام:

لَهَا مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ التَّدَامُ يُعِيدُ بَنَفْسَ سَجَا وَرَدَّ الْخُدُودِ

قال: ((اللدم: صوت الحجر أو الشيء الذي يقع بالأرض، وليس بالصوت الشديد، وفي الحديث (والله لا أكون مثل الضبع تسمع اللدم حتى تخرج فتصاد)<sup>(2)</sup>، ثم يسمي الضرب لدما يقال: لدمت ألدماً لَدَمًا قال الشاعر<sup>(3)</sup>:

وَلِلْفُؤَادِ وَجِيبٌ عِنْدَ أَنْهَرِهِ لَدَمَ الْغَلَامِ وَرَاءَ الْغَيْبِ بِالْحَجَرِ<sup>(4)</sup>

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَأَنَّ الْفَرِيدَ وَالذَّرَّ وَالْيَا قَوْتَ مِنْ لَفْظِهِ وَسَامَ الرِّكَازِ

قال: ((الركاز: الكنز يوجد في الأرض أو في المعدن، وفي الحديث: (وفي الركاز الخمس)<sup>(5)</sup>)<sup>(6)</sup>.

ومن خلال استقراء النصوص الحديثة الواردة في كتاب النظام يمكن ملاحظة

أمرين:

الأول: قلة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إذا ما قورن بالشواهد القرآنية

والشعرية، إذ لا تتعدى الأحاديث التي استشهد بها عشرة أحاديث.

الثاني: احتج ابن المستوفي بالحديث الشريف، وذلك ليان معاني المفردات اللغوية

دون الاحتجاج به على المسائل النحوية، ولكني لاحظته يحتاج أحيانا

(1) النظام: 5/ 439.

(2) النهاية: 4/ 246.

(3) ابن مقبل: الصباح: (المأش): 5/ 2028 (لدم).

(4) النظام: 6/ 29.

(5) النهاية: 2/ 258.

(6) النظام: 6/ 164، ينظر: الموضح: 3/ 131.

بالحديث الشريف ليس لغرض تحوي أو لغوي وإنما لأغراض أخرى<sup>(1)</sup>، فقد استشهد بقول الرسول ﷺ ((تهادوا تحابوا))<sup>(2)</sup>، على أن الهدية من شأنها أن تجدد عهد المهدي وتحببه إلى المهدي إليه، وتطري ذكره لديه.

#### 4. كلام العرب:

ويشمل: 1. الشعر، 2. النثر

##### 1. الشواهد الشعرية:

لقد عني علماء العربية بالشعر عناية كبيرة، فأولوه اهتماما خاصا، إذ اتخذوه مادة يحتجون بها في مباحثهم ودراساتهم اللغوية والنحوية؛ لأنه ديوان العرب وبه حفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ وآثار صحابته والتابعين<sup>(3)</sup>.

وقد احتل الشاهد الشعري حيزا كبيرا في كتب النحو واللغة، فاعتمد في ذلك على الشعر القديم دون شعر المولدين، وقد حدد عصور الاحتجاج إلى منتصف القرن الثاني للهجرة.

((وثمة خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، فمنهج البصريين على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب والتي تصلح للثقة بها))<sup>(4)</sup>، ومنهج الكوفيين توسيع هذه الدائرة والاستشهاد بكل مسموع يوثق به، فكانوا يأخذون بالشائع

(1) النظام: 194/6، 146/8.

(2) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: شمس الدين السخاوي (ت 902هـ)، صححه وعلق حواشيه عبد الله حمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987: 179.

(3) ينظر: الصاحبي: ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، 2003: 467.

(4) مدرسة البصرة التحوية: د. عبد الرحمن السيد، ط1، دار المعارف، 1388هـ-1968: 149.



والنادر، بل إنهم أخذوا بالمثل الواحد وجعلوه أصلاً للقياس عليه، فكان منهمجهم كما وصفه السيوطي<sup>(1)</sup>، أنهم لو سمعوا بيتاً واحداً جعلوه أصلاً وبوبوا عليه.

ذكر السيوطي<sup>(2)</sup>: أن طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم، وإسلامي، ومحدث، ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدرج، هكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا، وشعراء الطبقات الثلاث يحتاج بشعرهم في مسائل النحو واللغة، أما الطبقة الرابعة (الشعراء المولدون) فلم يحتاج النحاة بشعرهم<sup>(3)</sup>، باستثناء عدد من العلماء، فأبو تمام مثلاً احتج بشعره الزخشي<sup>(4)</sup>؛ لأنه برأيه وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة؟ فيقتنعون بذلك لو ثوقهم بروايته وإتقانه.

إلا أن الذي أجمع عليه علماء النحو واللغة أن الشاعر إبراهيم بن هرمة (ت 179هـ)، آخر من يحتاج بشعره، وبه يسدل الستار على عصور الاحتجاج بالشعر<sup>(5)</sup>، والذي يبدو لي من مسألة الاحتجاج بالشعر والاختلاف في الاستشهاد بشعر المولدين أن الشاعر إذا كان ذا فصاحة وبلاغة ومقدرة كلامية فلا مانع من الاحتجاج بشعره في أي عصر من العصور، إذ ليست الموهبة الكلامية مقتصرة على عصر دون آخر، إذ إنك تجد في العصر القديم شاعراً موهوباً ويظهر لك بعد عصر آخر شاعر أحسن موهبة منه وهكذا.

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 377.

(2) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المللي وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، القاهرة، ط3، دت: 489/2.

(3) ينظر: العمدة: ابن رشيقي القيرواني (ت 456هـ)، ط4، دار الجيل، بيروت، 1972: 1/113.

(4) ينظر: الكشف: 1/121.

(5) ينظر: الاقتراح: 55.

والذي يعيننا من هذا كله موقف ابن المستوفي من الشعر، فقد رأيت أنه قد أكثر من إيراد الشعر في كتابه، إذ إنه استشهد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى، وسأحاول أن أجمل موقفه من الشواهد الشعرية ومنهجه في عرضها.

احتج ابن المستوفي بالفصيح من شعر العرب، فمن شعراء عصر ما قبل الإسلام تظالعا أبيات لعدد كبير من الشعراء، وهاك أسماءهم مرتبة بحسب حروف المعجم، وهم:

الأسود بن يعفر<sup>(1)</sup>.

امرؤ القيس<sup>(2)</sup>.

أوس بن حجر<sup>(3)</sup>.

خداش بن زهير<sup>(4)</sup>.

خلف الأحمر<sup>(5)</sup>.

دريد بن الصمة<sup>(6)</sup>.

زهير بن أبي سلمى<sup>(7)</sup>.

طرفة بن العبد<sup>(8)</sup>.

عروة بن الحر<sup>(9)</sup>.

(1) النظام: 4/ 153.

(2) نفسه: 1/ 375، 2/ 148، 2/ 275، 9/ 176.

(3) نفسه: 3/ 36، 8/ 149.

(4) النظام: 2/ 316.

(5) نفسه: 1/ 291.

(6) نفسه: 1/ 386.

(7) نفسه: 1/ 290، مسودة الجزء 12: 3460.

(8) نفسه: 4/ 123، 208، 209.

(9) نفسه: 10/ 354.

- عمرو بن شأس<sup>(1)</sup>.  
 عمرو بن كلثوم<sup>(2)</sup>.  
 عنتر بن شداد<sup>(3)</sup>.  
 قيس بن الخطيم<sup>(4)</sup>.  
 كعب بن سعد الغنوي<sup>(5)</sup>.  
 المثقّب العبدى<sup>(6)</sup>.  
 المرقش الأكبر<sup>(7)</sup>.  
 يزيد بن خذاف الشني<sup>(8)</sup>.  
 أما الشعراء المخضرمون الذين استشهد بشعر منهم:  
 أبو ذؤيب الهذلي<sup>(9)</sup>.  
 حسان بن ثابت<sup>(10)</sup>.  
 الخنساء<sup>(11)</sup>.

(1) نفسه: 223 / 10.

(2) نفسه: 273 / 1.

(3) نفسه: 6 / 5.

(4) نفسه: 325 / 10.

(5) نفسه: 59 / 4.

(6) نفسه: 20 / 8.

(7) نفسه: 140 / 5.

(8) النظام: 12 / 5.

(9) نفسه: 13 / 7، 123 / 3، 260 / 2.

(10) نفسه: 24 / 10.

(11) نفسه: 34 / 10، 422 / 1.

- صفية بنت عبد المطلب<sup>(1)</sup>.  
 الكميت بن معروف الفقعسي<sup>(2)</sup>.  
 لييد بن ربيعة العامري<sup>(3)</sup>.  
 أما الشعراء الإسلاميون فهم كالآتي:  
 إبراهيم بن هرمة<sup>(4)</sup>.  
 ابن أذينة<sup>(5)</sup>.  
 ابن قيس الرقيات<sup>(6)</sup>.  
 أبو دهيل<sup>(7)</sup>.  
 الأخوص<sup>(8)</sup>.  
 جرير<sup>(9)</sup>.  
 جميل<sup>(10)</sup>.  
 ذو الرمة<sup>(11)</sup>.

- (1) نفسه: 56 / 3.  
 (2) نفسه: 314 / 4.  
 (3) نفسه: 122 / 3.  
 (4) نفسه: 100 / 3.  
 (5) نفسه: 21 / 3.  
 (6) نفسه: 63 / 2، 228 / 1.  
 (7) نفسه: 113 / 2.  
 (8) نفسه: 161 / 3.  
 (9) النظام: 217 / 2.  
 (10) نفسه: 189 / 1.  
 (11) نفسه: 145 / 8، 231 / 1.

- (1) الراعي .  
(2) زياد الأعجم .  
(3) السماخ .  
(4) الطرماح .  
(5) عبيد الله بن الحر .  
(6) عمران بن حطان .  
(7) عمر بن أبي ربيعة .  
(8) الفرزدق .  
(9) القطامي .  
(10) كثير .

(1) نفسه: 3/ 133، 7/ 323.

(2) نفسه: 1/ 382.

(3) نفسه: 3/ 56، 8/ 146.

(4) نفسه: 1/ 231.

(5) نفسه: 10/ 353.

(6) نفسه: 8/ 297.

(7) نفسه: 2/ 272.

(8) نفسه: 1/ 335، 2/ 272، 5/ 141.

(9) نفسه: 5/ 121، 8/ 322، 10/ 210.

(10) نفسه: 8/ 418.

مضرس بن ربه<sup>(1)</sup>.

### أولاً: استشهاد به شعر الجاهليين:

استشهد ابن المستوفي بالشعر الجاهلي كثيراً، فعند شرحه قول المتنبي:  
وَهِيْجَانٌ عَلَى هِيْجَانٍ تَأْتِيكَ عَدِيدَةُ الْحُبُوبِ فِي الْأَنْوَارِ<sup>(2)</sup>  
قال: ((نصب (عديد الحبوب) على الحال من الضمير في تأتيك، ونرى مع  
الإضافة الانفصال، كقول امرئ القيس<sup>(3)</sup>:  
بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوْبِدِ هَيْكَلِ<sup>(4)</sup>.....

وعند شرحه قول المتنبي:  
نَفَذَتْ عَلَيَّ السَّابِرِيَّ وَرَيْثِمَا نُنَذِقُ فِيهِ الصَّعْدَةَ السَّمْرَاءُ  
قال: ((السابري، ضرب من الثياب رقيق، وقيل: منسوب إلى سابور، ويجوز أن  
يكون عني بالسابري: الدرع، كما قال دريد بن الصمة<sup>(5)</sup>:  
فَقُلْتُ لَهُمْ ظَنُّوْا بِالْفَيِّ مَدَجِّجٍ سَرَاتُهُمْ بِالسَّابِرِيِّ الْمَسْرُودِ<sup>(6)</sup>  
واستشهد بشعر زهير عند شرحه قول المتنبي:  
مُحَجَّلٍ نَهْدٍ كَمَيْتٍ زَاهِقٍ شَادِيخُهُ غُرَّتُهُ كَالشَّارِقِ

(1) النظام: 79/3.

(2) رواية الفسر (تأتيك) ورواية الواحدي (تأتيك).

(3) ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، مصر، 1969: 19. وصدده:  
(وقد أغتدي والطير في وكناتها).

(4) النظام: 176/9.

(5) ديوان دريد بن الصمة: جمع وشرح وتحقيق محمد خير البقاعي، دار تتيبة، 1401هـ-1981: 27،  
ويروى في الديوان: علانية ظنوا بالفي مدجج \* سراتهم في الفارسي المسرد

(6) النظام: 386-384/1.

قال نقلا عن الجوهري: ((الزاهق من الدواب، السمين الحق، قال زهير<sup>(1)</sup> في مدح هرم بن سنان: مِنْهَا الشَّنُونُ<sup>(2)</sup> وَمِنْهَا الزَّاهِقُ الزَّهِيمُ<sup>(3)</sup>)).<sup>(4)</sup>

واستشهد بقول طرفة بن العبد وذلك عند شرحه قول المتنبي:

تَوَقَّعْتُ فَمَتَّى مَا شِئْتُ بُلُوءَ      فَكُنْ مُعَادِيَةً أَوْ كُنْ لَسَةً نَشْبَا

قال: ((نصب (تبلوه) بأن المضمرة، وفيه ضرورتان: حذف أن لا بد منها؛ ليكون مع ما بعدها مصدرا. وإعمالها محذوفة))<sup>(5)</sup>، ثم جاء بكلام لأبي الفتح ما نصه: ((نصب (تبلوه) بأن مضمرة وتقديره: أن تبلوه، فحذفها بعد أن قدرها وبقي عملها بحاله، ومثله قول طرفة<sup>(6)</sup>):

أَلَا أَيُّهَا اللَّائِمِي أَحْضَرَ الْوَغَى      وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

أراد: أن أحضر فحذف أن، ودل عليها بما عطفه عليها من قوله: وأن أشهد))<sup>(7)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَقَدْ كَانَ مِمَّا يُضْيِئُ السَّرِيرَ      وَالْبَهْوُ يَمْلَأُ بِالْبَهَاءِ

(1) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة الإمام أبي العباس (ثعلب) نسخة مصورة عن نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة 1363هـ-1924، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1384هـ-1964: 44، وصدره: (القائد الخليل منكوبا دوابرها).

(2) الشنن: التشننج واليبس في جلد الإنسان عند الهرم، الصحاح: 2146/5 (شنن).

(3) الزهم: السمين، الصحاح: 1946/5 (زهم).

(4) النظام: مسودة الجزء 12: 3460.

(5) نفسه: 123/4.

(6) ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلام الشننري، تحقيق دريد الخطيب، لطفي الصقال، 1395هـ-1975، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق: 31.

(7) النظام: 123/4.

قال فيما نقله عن أبي العلاء: ((أي: مما يفعل أن يضحي السرير، وما هنا مثلها في قول التعلبي<sup>(1)</sup>:

وإِنَّا لِمَا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ ثَلْقَى اللِّسَانَ مِنَ الْقِسْمِ<sup>(2)</sup>)

و(ما) في قول عمرو بن كلثوم موصولة، والتقدير: وإنا لمن الذين نضرب..

وعند شرحه قول المتنبي:

وَلَيْتَ عَيْنَ أَلْسِنَةِ أَبِي النَّهَارِ بِهَا فِدَاءَ عَيْنِ أَلْسِنَةِ زَالَتِ وَلَمْ تُؤَبِّ

قال: ((جعل النهار يؤوب بعين الشمس؛ لأنه يكون كالغائب والمعروف في كلام العرب: أن الإياب مع الليل، وكذلك التأويب سير النهار كله إلى الليل، قال كعب بن سعد الغنوي<sup>(3)</sup>:

هَوَتْ أُمُّهُ مَا يَبْعَثُ الصُّبْحُ غَادِيَا وَمَاذَا يَوْدِي اللَّيْلُ حِينَ يَأُوبُ<sup>(4)</sup>)

وعند حديثه عن (من) في قول أبي تمام:

يَقُولُ مَنْ تَقَرَّعَ أَسْمَاعُهُ كَسِمَ ثَرَكُ الْأَوَّلِ لِلْآخِرِ

قال: ((جعل (من) في معنى الجميع؛ لأنها عامة تقع على الواحد والاثنتين والمذكر والمؤنث، ولولا ذلك لم يحسن أن يقول أسماعه، لأنه جمع سمع الإنسان الواحد وإن كان ذلك جائزا فليس يحسن كما لا يحسن أن تقول: ضربت أعناقهم وإنما يجوز ذلك على أن

(1) لم أجده في الديوان.

(2) النظام: 273/1.

(3) ديوان كعب بن سعد الغنوي: جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الرحمن محمد الرصيفي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، 1419هـ-1998: 77.

(4) النظام: 59/4، الموضع: 260/1.



يجمع الشيء ويضاف إليه ما حوله كما يقال: ركبت أصلاّب الناقة؛ لأنه جعل كل فقارة صلبا، أو لأنه يضيف إلى الصلب ما دنا منه قال المثقب العبيدي<sup>(1)</sup>.

يُصَيِّغُ لِلتَّبِياءِ أَسْمَاءَهُ إِصْاخَةً النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ<sup>(2)</sup>

**ثانيا: استشاده بشعر المخضرمين:**

عند شرحه قول أبي تمام:

وَإِذَا الصُّنْعُ كَانَ وَحْشاً فَمُلِّمٌ سِتَ بِرَغَمِ الزَّمَانِ صُنْعاً رَيباً

قال: ((كأنه أراد بذلك من قولهم: رجل صنع اليدين، إذا كان حاذقا ماهرا وأنشدوا لأبي ذؤيب<sup>(3)</sup>:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَاغِ بُعْ<sup>(4)</sup>

وعند شرحه قول المتنبي:

كَأَنَّكَ نَاطِرٌ فِي كُلِّ قَلْبٍ فَمَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَحَلُّ غَاشِرٍ

قال فيما نقله عن أبي الفتح: ((الغاشي: القاصد، قال حسان<sup>(5)</sup>:

يُغَشُّونَ حَتَّى مَا تُهْرِكُ لَبَهُمُ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ<sup>(6)</sup>

(1) ديوان شعر المثقب العبيدي: عنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة

الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1391هـ-1971: 41.

(2) النظام: 20/8.

(3) ديوان الهذليين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،

1384هـ-1965: 19.

(4) النظام: 260/2.

(5) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 183.

(6) النظام: 24/10.

والذي أراه أن (غاش) مشتقة من : غشي يغشى، إذا قصد، وهو يعطي معنى الغش؛ لأن الغش يغشى القلب، وكل شيء حل في موضع فقد غشيه من الناس وغيرهم.

وعند شرحه قول المتنبي:

وأصدى فلأ أبدي إلى الماء حاجةً ولِّلشمس فسوقَ السِّعْمَلاتِ لُعَابُ  
قال: ((لعب الشمس ما تدل منها مثل الخيوط تراه عند شدة الحر، قال الكميّ ابن معروف الفقعسي<sup>(1)</sup>:

يصافحن حرّ الشمس كل ظهيرة إذا الشمس فوق اليد ذابَ لعابُها))<sup>(2)</sup>

### ثالثاً: استشهاده بشعر الإسلاميين:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ صَالِحٍ بَنٍ عَلِيٍّ سَيِّ بَنٍ قَسِيمٍ النَّبِيِّ فِي نَسَبِهِ  
قال: ((أراد عبد الملك فأشبع الكسرة في اللام فنشأت الياء كما قال الراعي<sup>(3)</sup> في عبد الملك بن مروان:

فَأَصْبَحَ الْيَوْمَ فِي دَارِ مُبَارَكَةٍ عَبْدُ الْمَلِكِ إِمَاماً نُورُهُ يَقْدُ  
أراد عبد الملك فأشبع الكسرة في اللام فنشأت لأجل ذلك الياء فأصبحت ملك))<sup>(4)</sup>، والذي يبدو لي أن إشباع الكسرة جاء بسبب الضرورة الشعرية.

(1) عشرة شعراء مقلون: صنته الدكتور حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، مطبعة الحَكْمة للطباعة والنشر، الموصل، 1411هـ-1990: 160.

(2) النظام: 4/ 315.

(3) شعر الراعي التميري: دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980: 90 برواية (عند الملك).

(4) النظام: 3/ 132.

وعند شرحه قول أبي تمام:

ألا لا يَمُدُّ السَدْرُ كَفًّا يَسِيئُ إِلَى مُجْتَدِي نَصْرٍ فَتَقْطَعُ مِنَ الزَّنْدِ

قال: ((قوله فتقطع على النهي الذي في قوله: ألا لا يمدُّ، ولولا الوزن لكان تقطع أولى بالنصب؛ لأنه واقع موقع الجواب بالفاء، ويجوز أن يكون تقطع في موضع نصب وسكنت العين للضرورة كما أنشدوا قول الراعي<sup>(1)</sup>:

ثأبى قضاة أن تُعرفَ لَكُمْ نَسْباً وَأَبْنَا إِزَارٍ فَأَثْمَ بَيْضَةِ الْبَلَدِ<sup>(2)</sup>

ولولا الضرورة الشعرية لحركت الفاء في الفعل تعرف بالنصب؛ لكونه مسبوقاً بـ(أن) الناصبة، أما في قول أبي تمام فالأفضل أن يحمل على العطف فيكون مجزوماً. وعند شرحه قول المتنبي:

مَثَلْتُ عَيْتَكَ فِي حَشَايَ جِرَاحَةً فَتَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ

قال: ((تشابها ولم يقل فتشابهتا حملة على المعنى كأنه قال: فتشابه المذكوران أو الشيطان، وذهب بالعين إلى العضو وبالجراحة إلى الجرح كما قال زياد الأعجم<sup>(3)</sup>:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرُوءَةَ ضُمْنَا قَبْرًا يَمُرُّ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

قيل: إنه ذهب بالسماحة إلى السخاء والمروءة إلى الكلام، وهذا شيء فاش في كلامهم<sup>(4)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِلَى سَالِبِ الْجَبَارِ بَيْضَةٌ مُلْكِهِ وَأَمْلَةٌ غَادٍ عَلَيْهِ فَسَالِيهِ

قال فيما نقله عن أبي العلاء: ((إن بيضة ملكه تحتمل وجهين:

(1) شعر الراعي: 203 برواية (أبي قضاة أن ترضى دعواتكم).

(2) النظام: 93 / 6.

(3) شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق ودراسة د يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1، 1403هـ-1983: 54.

(4) النظام: 382 / 10.

الأول: أنه يعني بالبيضة معظم الشيء وأكرمه وحقيقته، وهذا هو الوجه الأجود.  
 الثاني: أنه يعني بالبيضة بيضة الحديد، التي تجعل على الرأس، ومما استعملوه في  
 البيضة وكونها معظم الشيء وحقيقته قول الشماخ<sup>(1)</sup>:  
 طَوَى ظِمَامُهَا فِي بَيْضَةِ الصَّيْفِ بَعْدَ مَا جَرَتْ فِي عِنَانِ الشَّعْرَيْنِ الْأَمَاعِزِ<sup>(2)</sup>  
 ومن الأمثلة استشهاده بشعر الفرزدق في مسألة الحذف، وذلك عند شرحه قول  
 أبي تمام:

يَطْفَنُ بِمَثَلِ الْبَدْرِ يَرْنُو إِذَا رَنَّا بِعَيْنِي وَهَادِي الْمَرَاتِعِ بِحُزْجِ<sup>(3)</sup>  
 إذ ذكر أن أبا العلاء يروي البيت (بعيني وهادي ذي مراتع بحزج)، فإذا صحت  
 هذه الرواية على هذا اللفظ فالتقدير: يرنو إذا رنا بعيني ذي مراتع وهاديه، فحذف ذا  
 مراتع؛ لمجيئه من بعد<sup>(4)</sup>، وهذا مثل قول الفرزدق<sup>(5)</sup>:  
 يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتَ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ  
 أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فحذف الرسول الذي أضاف إليه  
 الذراعين، وقيل: بل أراد: بين ذراعي الأسد وجبته، ففرق بين المضاف والمضاف إليه،  
 والقول الأول أشبه.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَيَسُومُ أَرَشَقَ وَالْأَمَالَ مُرْشِقَةً إِلَيْكَ لَا تَتَّبَعِي عَنْكَ مُنْعَرَجًا

(1) ديوان الشماخ: حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968: 175، برواية (القيظ) مكان (الصيف).

(2) النظام: 55-56/3.

(3) بحزج: ولد البقرة، الصحاح: 1/299 (بحزج).

(4) النظام: 5/142.

(5) لم أجده في الديوان.

قال: ((مرشقة هنا من قولهم: أرشق إذا أحد النظر، ومنه قول القطامي<sup>(1)</sup>:  
ولقد يَروُغُ قلوبُهُنَّ تَكَلُّمي وَيُروِعي مَقْلُ العِزالِ المرشِقُ))<sup>(2)</sup>  
وعند شرحه قول المتنبي:

يُكَيِّعُ عَلَيْهِ وَمَا اسْتَقَرَّ قَرَارُهُ فِي اللَّحْدِ حَتَّى صَافَحَتْهُ الْحَوْرُ  
قال: ((كان يقول: قَرَارُهُ وقَرَارُهُ ويختار النصب، فمن رفعه فبفعله ومن نصبه فعلى  
الطرف، أي ما استقر وهو في قراره، والنصب كما ذكرنا الوجه؛ لأن معنى الكلام عليه،  
وقد قال كثير<sup>(3)</sup>:

وَرَأَيْتُ نَوَاهِيَ لِحَافِظٍ لَهَا حَيْثُ حَلَّتْ وَاسْتَقَرَّ قَرَارُهَا))<sup>(4)</sup>  
أما عن استشاده بشعر المولدين، فلم أجد ابن المستوفي قد استشهد بشعر أحد  
منهم إلا في القليل، وهذا القليل أورده ليس على سبيل الاحتجاج اللغوي والنحوي،  
وإنما لأغراض أخرى<sup>(5)</sup>، نحو: شعر بشار<sup>(6)</sup>، وشعر البحتري<sup>(7)</sup>، وأبي نواس<sup>(8)</sup>.  
ومن الملاحظات التي يمكن أن نسجلها في استعمال الشواهد الشعرية:

(1) ديوان القطامي: تأليف عمير بن شبيب التلي (ت 101هـ)، دراسة وتحقيق د. محمود الربيعي، الحياة  
المصرية العامة للكتاب، 2001: 254.

(2) النظام: 121/5.

(3) ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ-1971: 430.

(4) النظام: 418/8.

(5) منها: السرقات الشعرية.

(6) النظام: 6/3.

(7) نفسه: 311/1.

(8) نفسه: 67/3.

## أولاً: نسبة الأبيات إلى قائلها:

لم يكن لابن المستوفي موقف معين ثابت في نسبة الأبيات إلى أصحابها، فإلى جانب كم هائل من الأبيات المنسوبة إلى أصحابها، لمجد كما أكبر منه غير منسوب<sup>(1)</sup>، لذا لمجد في كتاب النظام عبارات حلت محل اسم الشاعر من نحو: قال الآخر<sup>(2)</sup>، قال الشاعر<sup>(3)</sup>، قوله<sup>(4)</sup>، يقول الشاعر<sup>(5)</sup>، قال<sup>(6)</sup>، قول الراجز<sup>(7)</sup>، أنشد فلان<sup>(8)</sup>.

وقد وجدته في كثير من المواضع ينسب أبياتا إلى شعراء معروفين، يغفل عن هذه النسبة إلى الشعراء أنفسهم في مواضع أخرى، فامرؤ القيس مثلا صرح بنسبة البيت الشاهد إليه في مواضع<sup>(9)</sup>، وعلى حين لم يصرح بنسبة أبيات أخرى إليه في مواضع أخرى<sup>(10)</sup>.

وكان ابن المستوفي صائبا في نسبة الأبيات الشعرية إلى شعرائها، إلا أنه في بعضها لم يوفق في نسبة الأبيات، ومن ذلك<sup>(11)</sup> أنه نسب بيتا لعروة بن الورد وهو قوله:

(1) النظام: 375/1، 205/2، 217، 56/3، 385/10.

(2) نفسه: 215/2، 284.

(3) نفسه: 56/3.

(4) نفسه: 227/2.

(5) نفسه: 405/1.

(6) نفسه: 205/2.

(7) نفسه: 73/2.

(8) نفسه: 385/1.

(9) النظام: 375/1، 148/2.

(10) نفسه: 205/2.

(11) نفسه: 354/10.

أكسيلا دنيًا أو قصبيًا فإني

أخاف ملامات الأحاديث من بعدي<sup>(1)</sup>

وهذا البيت لم أجده في شعر عروة بن الورد وهو في أبيات قيس بن عاصم المنقري<sup>(2)</sup>، من قصيدة له يخاطب امرأته.

### ثانياً: اختصار الشواهد الشعرية:

كان ابن المستوفي أحياناً يميل إلى اختصار الشواهد الشعرية من خلال الاختصار على شطر واحد من البيت، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَسْأَلُهَا أَيَّ الْوَاطِنِ خَلَّتْ وَأَيَّ دِيَارٍ أَوَطَّتْهَا وَأَيَّتْ

قال: كان ثمة رجل يعرف بمحمد بن الوليد الواسطي قد قرأ على أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، فحكى عن أبي سعيد أنه كان يقول: أن أبا تمام أراد (أية) بالوقف من قولهم أيّ وأيّة ثم كسرهما كما قال عنتره<sup>(3)</sup>:

أَلِي إِمْرُؤُ سَأَمُوتُ إِنْ لَمْ أَقْتُلْ .....

في مقابل هذا نجد أن ابن المستوفي يذكر بيتاً أو أكثر مع البيت الذي تضمن موطن الشاهد من القصيدة، فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) شعر قيس بن عاصم المنقري: صنعة الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة البلاغ، الكاظمية، بغداد، العدد العاشر، 1395هـ-1975: 80، برواية:

أخاً طارقاً وجار بيت فإني \* أخاف ملامات الأحاديث من بعدي

(2) ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، 1328هـ: 252/3.

(3) ديوان عنتره، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 1970: 252. وصدره: نافي حياءك لا أبا لك واعلمي

على مثلها من أربع وملاعب  
أذيلت مصونات الدموع السواكب  
قال فيما نقله عن ابن دريد: ((سكب الدمع وانسكب: إذا جعلت الفعل به...  
وقد جاء في شعر العرب (السواكب) جمع ساكبة، قال خدّاش بن زهير:  
أعيني جُودي بالدموع السواكب  
وبكّي على قيس خليلي وصاحي  
على مثل قيس تحمّش الأرض وجهها  
وتلقى السماء جلدّها بالكواكب))<sup>(1)</sup>

### ثالثاً: الإتيان بأكثر من شاهد على مسألة واحدة:

في مواضع كثيرة من كتابه أورد ابن المستوفي أكثر من شاهد شعري من لسان  
العرب على مسألة واحدة، فعند شرحه قول أبي تمام:  
فيا غالباً لا غالب لِرِزْيَةٍ بَلِ الْمَوْتُ لَشَكِّ الَّذِي هُوَ غَالِبُ  
قال: ((إذا صحت الرواية على هذا اللفظ فقوله: (يا غالباً) نداء للذي يرثيه  
واسمه غالب، وتنوين العلم المنادى محسوب من الضرورات والنحيون فيه مختلفون،  
بعضهم يختار النصب وبعضهم يختار الرفع، وهذا البيت ينشد نصبا:  
ضربت صدرها إليّ وقالت يا عدياً لقد وقتك الآواقي<sup>(2)</sup>

(1) النظام: 316/2، وينظر: الجمهرة: 170/2.

(2) في الصحاح منسوب إلى المهلهل: 2528/6 (وقى) وكذلك في اللسان: 137/6. وهو من شواهد  
شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ط10، 1385هـ-1965: 112.



وبيت الأحوص<sup>(1)</sup>، ينشد على وجهين:

سَلَامُ اللّٰهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ<sup>(2)</sup>

قال سيوييه معلقا على قول الأحوص: ((وأما قول الأحوص: سلام الله يا مطر عليها، فإنما لحقه التثوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه يمتزلة اسم لا ينصرف؛ لأنك أردت في حال التثوين في مطر ما أردت حين كان غير منون))<sup>(3)</sup>.

وقال ابن هشام: ((ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضطر إلى تثوينه وأن يبقى مضموما))<sup>(4)</sup>.

#### رابعا: الإتيان بالشاهد الشعري لبعضد الشاهد القرآني:

كان ابن المستوفي يأتي بالشاهد الشعري لبعضد الشاهد القرآني، فعند شرحه لفظة (نشر) في قول المتنبي:

وَسِرُّكُمْ فِي الْحَشَا مَيِّتٌ إِذَا أَنْشِيرَ السَّيْرُ لَا يَنْشُرُ

قال فيما نقله عن أبي الفتح يقال: ((نشرت الثوب وغيره نشرا، ونشر الميت ينشر نشورا، وأنشر الله الموتى فنشروا، يقال: نشر الله الميت بغير ألف كأنه كان مطويا فنشره، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَاقَيْنَا شَرَّهُ﴾<sup>(5)</sup>، وقال الأعشى<sup>(6)</sup>:

(1) شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، اهياة المصرية العامة للتأليف والنشر،

القاهرة، 1390هـ-1970: 189.

(2) النظام: 3/ 161.

(3) الكتاب: 2/ 202.

(4) شرح شذور الذهب: 113.

(5) سورة عبس: 22.

(6) ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق د. محمد عماد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 177.

حَتَّى يَقُولُ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجَبًا لِلْمَيْتِ النَّاشِرِ<sup>(1)</sup>

وعند شرحه لفظة (غاش) في قول المتنبي:

كَأَنَّكَ نَاطِرٌ فِي كُلِّ قَلْبٍ فَمَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَحَلُّ غَاشٍ

قال: ((غشيته أغشاه: إذا قصدته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْفِهِمْ غَوَّاشٍ﴾<sup>(2)</sup>، وقال ذو الرمة<sup>(3)</sup>:

وَذِي شُعْبٍ شَتَّى كَسَوَتْ فُرُوجَهُ لِبَاشِيَّةٍ يَوْمًا مُقَطَّعَةً حَمْرَاءَ<sup>(4)</sup>

## 2. الشواهد النثرية:

ومنها الأمثال: المثل هو قول سائر يشبه حال الثاني بالأول<sup>(5)</sup>، ووصفه الزخشي ((بأنه: قصارى فصاحة العرب العرياء، وجوامع كلمها، ونوادير حكمها، وبيضة منطقها، وزبدة حوارها))<sup>(6)</sup>. وبذلك يجتمع لها ثلاث خلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه<sup>(7)</sup>.

(1) النظام: 297/8.

(2) سورة الأعراف: من الآية 41.

(3) ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح كارليل هنري هيس مكارتي، مطبعة كمبردج، 1337هـ-1919: 180.

(4) النظام: 24/10.

(5) مجمع الأمثال: الميداني (ت 518هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3، 1393هـ-1972: 5/1.

(6) المستقصى من أمثال العرب: الزخشي، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ-1987: ورقة ج / المقدمة.

(7) الزهر: 1/468.

وإن العرب قد استشهدت بالمثل قبل الإسلام وبعده، تمثلت به عن كثير من أحداثها ووقائعها اليومية، وقد استدل بها ابن المستوفي غير أنها تأتي من حيث الكم، في الرتبة الأخيرة في قائمة الشواهد التي كان يستدل بها، وفي إيراده المثل، إمّا أن يصرح بأنه مثل، فيقول: ومنه المثل، قالوا في المثل، وأحياناً لا يصرح بالمثل، ويكتفي بالقول: كقول بعض العرب، ومن الأمثال التي استشهد بها عند شرحه قول أبي تمام:

فَمَا قَدْحَاكَ لِلْبَارِي وَلَيْسَتْ مُتَوْنُ صَفَاكَ مِنْ لَهْزِ الْمُرَادِي

قال: ((ما قدحاك للباري) أي: إنك لا تترك قدحاك لمن يبريه فيفسده بالبري الزائد على الحد، كما قالوا في المثل: (هو مُعَرَّى بنحت أثلته)<sup>(1)</sup>، إذا كان ينقصه ويعيبه<sup>(2)</sup>). وعند شرحه قول أبي تمام:

إِذَا الْجِدُّ لَمْ يَجِدْ بِنَا أَوْ ثَرَى الْغِنَى صُرَاحاً إِذَا مَا أَصْرَحَ الْجَدُّ بِالْجِدِّ

قال: ((الجدُّ وهو الحظ، والجدُّ هو ضد الهزل، ومن أمثالهم (أجرن جدك يجدك)<sup>(3)</sup> أي: حظك بطلبك أو بمعنى إلى أن<sup>(4)</sup>).

وعند شرحه قول المتنبي:

تَكْبَرُ وَرَاءَكَ يَا ابْنَ أَحْمَدَ قُرْخَ لَيْسَتْ قَوَائِمُهُنَّ مِنْ آلَاتِهَا

قال نقلاً عن أبي الفتح: ((.. الهاء في (آلاتها) تعود على (وراء) لا غير، وهي مؤنثة، تقول العرب (فلاً وَرَيْثُهُ الحائط وراءه)<sup>(5)</sup>))<sup>(6)</sup>، والذي يبدو لي أن (الهاء) في

(1) المثل موجود في أساس البلاغة: الزحشري، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985: 1/5.

(2) النظام: 314/5.

(3) لم أجده في كتب الأمثال.

(4) النظام: 122/6.

(5) لم أجده في كتب الأمثال.

(6) النظام: 68/5.

(آلاتها) تعود على (قرح)؛ لقرب الماء منها، وقال ابن القطاع (ت 510هـ): إنها عائدة على قوله: تكبو وراءك...<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

حَقُّ الْكَوَاكِبِ أَنْ تَزُورَكَ مِنْ عَلَوِ وَتَعُودَكَ الْأَسَاذُ مِنْ غَابَاتِهَا

اختلفوا في واو (علو) فمنهم من قال: إن هذه الواو زائدة، وهي لإطلاق القافية، ولا يجوز مثله في الكلام، ومنهم من أثبتها كابن السكيت<sup>(2)</sup>، والنحويون يرون أن هذه الواو جاءت للترميم، وقد يمكن أن يكون هذا الحرف شاذاً فوقعت الواو في آخره وقبلها ضمة، فاما مجيء من علو في نصف البيت، فإن كان الحرف شاذاً فقد تكلمت به العرب كذلك فلا كلام فيه، وإن كان القول كما ذهب إليه أصحاب القياس، فثبتت الواو بمتمم وجهين:

أحدهما: أنه آخر النصف الأول بمنزلة آخر النصف الثاني؛ لأنه في موضع وقف.

الأخر: أن يكون أشيع الضمة فصارت واوا، ويقوي مجيء الواو في قوله: (من علو) في نصف البيت الأول قول بعض العرب في الزنح: قام زيدو ومررت بزيدي في الحفص<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَإِذَا طَيرُ الْحَوَادِثِ فِي رَبَاهَا سَوَاكِينُ وَهِيَ غَنَاءُ الْمُرَادِ

(1) شروح شعر المتنبي: (المستدرك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي لأبي الفضل العروضي، التنجني على ابن جني لابن فورجه، شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع)، تحقيق د. محسن غياض، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000: 162.

(2) إصلاح المنطق: ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4: 25.

(3) النظام: 82-81 / 5.

قال: ((سواكن) من السكون لا من السكنى التي هي الإقامة في الموضع، والعرب تقول: (فلان ساكن الطير إذا كان هادئاً))<sup>(1)</sup>)).<sup>(2)</sup>

| ت  | نوع الشاهد        | عدد المرات | الرتبة  |
|----|-------------------|------------|---------|
| 1. | الشاهد القرآني    | 102        | الأولى  |
| 2. | القراءات القرآنية | 12         | الثالثة |
| 3. | الشاهد الحديثي    | 10         | الخامسة |
| 4. | الشاهد الشعري     | 60         | الثانية |
| 5. | الأمثال           | 11         | الرابعة |

جدول لبيان نوع الشاهد وعدد مرات وروده في كتاب النظام  
نلاحظ من خلال الجدول أن الشاهد القرآني احتل المرتبة الأولى والشاهد الحديثي احتل المرتبة الأخيرة من حيث عدد الاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو.  
ثانياً: القياس:

القياس في اللغة: قال الجوهري: ((مصدر قسْتُ الشيء بالشيء، قَدَرْتَهُ على مثاله، ويقال بينهما قيسُ رَمَحٍ وقاسُ رَمَحٍ أي قَدَرُ رَمَحٍ...))<sup>(3)</sup>، وقال الفيروز آبادي (ت 817هـ): ((هو تقدير الشيء على مثاله، أي: قاسه بغيره وقدره على مثاله فانقاس))<sup>(4)</sup>، قال ابن منظور: ((القياس التقدير، يقال: قاس الشيء قياساً وقياساً، أي:

(1) أساس البلاغة: 452/1 (سكن) برواية (فلان ساكن وهادي).

(2) النظام: 297/5.

(3) الصحاح: 968/3 (قيس).

(4) القاموس المحيط: الفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة، بيروت، د.ت: 2/253.

قدره على مثاله<sup>(1)</sup>، والحدود الثلاثة كلها تدل على أن معنى القياس هو التقدير، ولا خلاف في ذلك.

**القياس في الاصطلاح:** ((هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))<sup>(2)</sup>، وعرفه أبو البركات الأنباري<sup>(3)</sup> بأنه: ((حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))، ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم<sup>(4)</sup>.

ويعد استعمال القياس من الأسس المنهجية في دراسة اللغة، وقد أخذ به اللغويون جميعاً، البصريون منهم والكوفيون، غير أنهم اختلفوا في كثرة الأخذ به والاعتماد عليه، إذ كان البصريون أكثر من سواهم ميلاً إلى القياس في دراساتهم<sup>(5)</sup>، والقياس يمثل وسيلة النجاة الأولى في إثراء مباحث النحو وإغناء أبوابه، إذ لولاه لانسد باب النحو<sup>(6)</sup>.  
وقد أولى ابن المستوفي القياس عناية كبيرة في كتابه، ويتضح ذلك في أمور:

#### 1. عدم جواز إثبات الياء في نعاء، قياساً على حذار وما جرى مجراها:

عند شرحه قول أبي تمام:

نُعَاوُ إِلَى كُؤْلٍ حَيٍّ نُعَاوُ      قَتَى الْعَرَبِ إِحْتَلَّ رَيْعَ الْفَنَاءِ

(1) لسان العرب: 3/ 186-187.

(2) الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. سعيد الأفغاني، ط2، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957: 54، الاقتراح: 70، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند

العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988: 67، 164.

(3) لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، مع كتاب الإغراب في جدل الأعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957: 83.

(4) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(5) الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 343.

(6) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الشاوي (ت 1096هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواصر، ط1، 1411هـ-1990: 62.

قال ابن المستوفي راداً على قول العامة بإثبات الياء في قوله: نعاءً بحجة الإضافة: ((وذلك رديء جداً في القياس، وعلل عدم إثبات الياء في نعاء، إن قوليك: حذار وما جرى مجراها لا تضاف إلا أن تخرج من بابها؛ لأنها واقعة موقع أمر إذ كان المفعول يقع بعدها، فلا معنى للإضافة فيها، وإنما عمل بعض الناس على أن يقولها بالياء، لأن همزتها قابلت همزة إلى فاستثقلت الهزمة المكسورة فثقلنا على اللسان، ففر الناطق إلى الياء وغرّه اللفظ بدعاء)) الثانية، لأن فيها ياء الوصل فجعل الأولى مثلها في اللفظ))<sup>(1)</sup>.

2. جمع رعيٍّ على رعاء قياساً على جمع مليء وملاء وبطي بطاء:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا إِنْ أَصِيبَ يِرَاعِي الرِّعْيَةُ لَا بَلْ أَصِيبَ يِرَاعِي الرِّعَاءِ

قال: ((إن (رعاء) جمع رعي، وهو الذي يحسن أن يرعى مثل: مليء وملاء وبطي بطاء))<sup>(2)</sup>.

3. قياسية مد الظماء وهو مهموز مقصور:

عند شرحه قول أبي تمام:

أُمَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ إِنْ جَوَى الْأَسَى فِيهَا رَوَاءُ الْحُرِّ يَوْمَ ظِمَائِهِ

قال: ((ومد الظماء وهو مهموز مقصور، يقول: ظماء مثل خطاء، وقد فعل ذلك في غير هذا الموضع، والقياس يطلق ذلك وما هو أشد منه...))<sup>(3)</sup>.

4. قياسية أن يكون بعد الراء همزة في الآراء:

عند شرحه قول أبي تمام:

يُعْطَى فَتُعْطَى مِنْ لَهَى يَدِهِ الْإِلَهَى وَتُرَى بِرُؤْيَا رَأْيِهِ الْآرَاءُ

(1) النظام: 260-261.

(2) نفسه: 280/1.

(3) نفسه: 306/1.

قال: ((والآراء قياساً أن يكون بعد الراء همزة، والنقل جائز، تقول بئر وأبار وآبار...))<sup>(1)</sup>.

#### 5. قياس النسبة إلى بجة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَكُلُّ نَجَاجَةٍ بُجَاوِيَّةٍ خَنُوفٌ<sup>(2)</sup> وَمَا بِي حُسْنُ الْمَشَى

قال: ((ويجب أن يكون قولهم: بجاية منسوبة على غير قياس، لأنه لو حمل على لفظ البجة لقليل: بجوي))<sup>(3)</sup>.

#### 6. قياسية إثبات ياء شريك عند النسبة إليها:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَسْمُ شَرِيكِي يُسِيرُ أَمَامَهُ مَسِيرَةً شَهْرٌ فِي كَتَائِبِهِ الرُّعْبُ<sup>(4)</sup>

قال: ((شريك، نسبة إلى شريك وأثبت الياء كما يجب في القياس ولم يحذفها كما حذفت في ثقفي، وإنما القياس أن تحذف في فعيلة وتثبت في فعيل))<sup>(5)</sup>.

وأكثر ما أجرى العرب حذف الياء من فعلة وفعيلة فيما كان في الغالب من أسماء القبائل والبلدان، فقد قالوا في النسبة إلى حنيفة (قبيلة عربية) حنفي، وفي النسبة إلى مدينة (مدينة الرسول ﷺ) مدني، وتشذ في قسم منها مثل: النسبة إلى سليقة سليقي وطبيعة طبيعي، أما ما كان على وزن فُعيل أو فَعِيل فإن كان معتل اللام مثل قصي فإن

(1) النظام: 416 / 1.

(2) قال الجوهري: خنتف البعير يخنّف خنفاً، إذا سار فقلب خف يده إلى وحشيه، الصحاح: 1358 / 4 (خنّف).

(3) النظام: 451 / 1.

(4) رواية الصولي (كتابه) مكان (صوائفه).

(5) النظام: 297 / 2.



النسبة إليها قصوي يحذف الياء، فإن صحت اللام فلا حذف فيقال في النسبة إلى عقيل عقيلي؛ لصحة اللام، وقد شذ من ذلك قولهم: ثقفي في النسبة إلى ثقيف، قرشي في النسبة إلى قریش وهذلي في النسبة إلى هذيل والقياس ثقيفي هذيلي قرشي<sup>(1)</sup>.

#### 7. أركبت أشهر في القياس من ركبت:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا بِكَ إِرْكَابِي مِنَ الرُّشْدِ مَرْكَبًا      أَلَا إِنَّمَا حَاوَلْتَ رُشْدَ الرَّاكِبِ

قال: ((لا فصل بين ركبته وأركبته، بل أركبت أشهر وأسلكت في القياس؛ لأن فعل لا يمتنع من دخول ألف النقل عليه، لا يخطر من جهة السماع، وهذا مطرد منقاس، وقد قال بشر بن عمرو<sup>(2)</sup>:

وَكَرَى الَّذِي يَغْفِرُ الْحَيَاءَ بِهِمَةً      يُحْبَى وَيَرْجُو مِنْهُمْ أَنْ يَرْكَبَا<sup>(3)</sup>

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَيْفَ الْإِثْذَاذِي بِالْأَصَائِلِ وَالضُّحَى      إِذَا لَمْ يَعُدْ ذَاكَ التَّسِيمُ الَّذِي هَبَا

قال: ((الضحى لم أسمعه مجموعاً، وقياسه في القلة أضحاء مثل: ربع وأربعاء، والكثرة ضحوان مثل: نعر ونعزان، وهو مؤنث...))<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: شرح الجمل الزجاجي: ابن هشام، دراسة وتحقيق د. علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985: 331-332، المذهب في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل: 378-379.

(2) ورد هذا البيت في شرح المفضليات وروايته (وترى الذين يفهمون لحبائهم)، شرح المفضليات: ابن الأنباري، تحقيق كارل يوسف لایل، بيروت، 1920: 551.

(3) النظام: 9/3.

(4) نفسه: 288/3.

## 8. حذف التاء الأولى في تأنيث جائز في القياس:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَسْأَلُهَا أَيَّ الْمَوَاطِنِ حَلَّتْ وَأَيَّ دِيَسَارٍ أَوْطَتْهَا وَأَيَّ

قال: ((.. المعروف في كلام العرب تأنيث، ولم يجيء في أشعارهم أنث، ويحوز أن يكون أبو تمام قد وجدها في شعر قديم، لأنه كان مستبحرا في الرواية، وطرحه التاء الأولى في تأنيث جائز في القياس، كما قال: غنيت وغنيت...))<sup>(1)</sup>.

## 9. جواز القياس على القليل:

إن ابن المستوفي من الذين يميزون القياس على القليل، كما أجازته النحاة<sup>(2)</sup>، إذ إن الكثرة ليست شرطا في المقيس عليه، والأمثلة على ذلك كثيرة، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَبْرَحْتُ يَا مَرَضَ الْجَفُونَ بِمَرَضٍ مَرَضَ الطَّيِّبِ لَهُ وَعَيْدَ الْعُودِ

قال: ((وبعض الناس ينشده يا مَرَضَ الْجَفُونَ بكسر الراء، وهو قليل في الاستعمال كما يقولون فلان مريض، والقياس لا يمنع أن يقال: مرض كما يقال: سقيم))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

الْعَيْسُ تَعْلَمُ أَنَّ حَوَاوَاتِهَا رِيحٌ إِذَا بَلَغَتْ إِنْ لَسَمَ تُنْحَرُ

قال: ((حَوَاوَاتِهَا جمع حواء، وهي النفس، كما يقال: حراء حراوات وصفراء صفراوات، وهو قياس صحيح إلا أنه قليل في الاستعمال...))<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 6/5.

(2) ينظر: الاقتراح: 730، أصول التفكير النحوي: 97.

(3) النظام: 25/7.

(4) نفسه: 145/8.

10. أمثلة أخرى للقياس:

عند شرحه قول المتنبي:

يَا حَبْذَا الْمُتَحَمِّلُونَ وَحَبْذَا      وَإِ لَثَمْتُ بِهِ الْعَزَائِلَ كَاعِيَا

قال: ((حبذا عندهم كالشيء الواحد، وقال بعضهم: هي سادة مسد المبتدأ، ولم يقولوا: حبذه، والقياس أن يقولوا إذا جاؤوا المؤنث فقالوا: حبذا هند))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَأَجْرَكَ الْإِلَهَ عَلَى عَلِيٍّ      بَعَثَتْ إِلَى الْمَسِيحِ بِسِهِ طَبِييَا

قال: ((قوله: بعثت به حكى عن أبي حاتم أنه قال: لا يقال: بعثت بزيد، ويجوز بعثت إليك بالثوب، وفصل بين ما يجوز فيه الفعل وبين ما لا يجوز، وقد أجاز أبو علي في الأمرين جميعاً، والقياس يبيّنه))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

سِرْبٌ مُحَاسِنُهُ خُرِمَتْ ذَوَاتُهَا      دَانِي الصِّفَاتِ بَعِيدٌ مَوْصُوفَاتُهَا

قال: ((محاسن جمع على غير قياس))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَهَا مِنْ لَوْعَةِ الْبَيْنِ الْإِدَامُ      يُعِيدُ بِنَفْسِهَا وَرَدَ الْخُدُودِ

قال: ((وكان يجب أن يستعمل التدام النساء، بحيث استعملته العرب، فيقول كما قالوا: ويقف بحيث وقفوا، فإن ضرب الوجه وضرب الصدر، وإن كان جميعاً على قياس

(1) النظام: 148/4.

(2) نفسه: 202/4.

(3) نفسه: 33/5.

اللغة، فإن ضرب الوجه لا يسمى لدماً وإنما يسمى لطماً، ويسمى ضرب الصدر التداماً، واللغة لا يقاس عليها<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي الطيب:

أَلْبَانُنَا بِجَمَالِهِ مَبْهُورَةٌ وَمَسْحَابُنَا بِتَوَالِيهِ مَقْضُوحٌ

قال: ((روى أبو البقاء (مصفوح) بدلاً من (مقضوح)، وهو من قولهم: صفحت فلاناً وأصفحه، إذا سألك فرددته، وأما صفحت الإبل على الحوض، إذا مررتها عليه<sup>(2)</sup>، فلا مدخل له في قوله: مصفوح، والأول أدخل في القياس))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

يَاحَاطِي الْجُدُودِ لَا بَلَّ يَوْشُ — كُ الْجِدُّ لَا بَلَّ يَسُودُ الْأَجْدَادِ

قال: ((الأحاطي: جمع حظ، على غير قياس، كأنهم جمعوا حظاً على أحظ، وجمعوا حظاً على أحاط ثم أبدلوا الياء من الحرف المضعف؛ لأنها أخف وفروا مع ذلك من جمع الساكنين، ولو قيل: إن أحاط مأخوذ من الخطوة، لكان قولاً حسناً، لأنه يجوز أن يقال: خطوة وأحظ على القياس، كما يقال: نعمة وألعم ثم تجمع أحظ على أحاط))<sup>(4)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَيَيْتُ الْيَبَاتِ بَعْدَ جَاشٍ أَشَدُّ قَوًى مِنْ الْحَجَرِ الصَّلَوْدِ

ذكر أن قوله: ((أشد قوى) يروى (أمر قوى) والرواية الأولى أجود؛ لأن المعروف أمررت الحبل بالهمز، وهم يتجنبون أن يبنى فعل التعجب من أفعل في التفضيل إلا في

(1) نفسه: 28/6.

(2) الصحاح: 383/1 (صفح).

(3) النظام: 246/5.

(4) نفسه: 292/5.

الأشياء المسموعة، وقد ذهب بعضهم إلى أن ذلك قياس مطرد في كل فعل ماضٍ على  
أفعل والأخذ بالسماع أحسن<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

نُهِبُ فِي ظَهْرِهَا كَتَائِفُهُ هُبُوبٌ أَرَوَّاجُهَا الْمَرَاوِدُ

قال: ((المراويد يذهب وتجيء وهي مفاعيل واحدها في القياس مرواد))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَطَحَطَحَتْ سَدًّا سَدًّا يَاجُوجَ دُونَهُ مِنْ أَلَمٍ لَمْ يُفَرِّغْ عَلَى زُبُرِهِ قِطْرُ

قال<sup>(3)</sup>: ((جمع زُبرة على زُبُر، وذلك جمع غير معروف، وإنما يقال: زبرة وزبر،  
وكذلك جاء في القرآن))<sup>(4)</sup>.

وقد أيد ابن المستوفي قول أبي العلاء بأن زبر بسكون هو جمع غير معروف، وهو  
صحيح في الاستعمال، وأما القياس فيجوز أن يحمل على الجمع الذي بينه وبين واحده  
الماء وهو كثير، وربما اطرده.

وعند شرحه لفظة منطوق في قول أبي تمام:

تُعْطِيكَ مَنَاطِقَهَا فَتَعْلَمُ أَلَّهُ لَجَنِّي عُلُوِّيَّهِ يُمَسِّرُهُ بِغَرِّهَا

قال: ((المنطق في معنى النطق على المجاز، ولو حمل على القياس لوجب أن يكون  
المنطق موضع النطق، أي: الفم وقد استعملوا النطق لغير بني آدم، قال ليبيد<sup>(1)</sup>:

(1) نفسه: 39/6.

(2) النظام: 324/6، وينظر: الموضح: 73/2.

(3) النظام: 170/8.

(4) قال الجوهري: (الزبرة: القطعة من الحديد والجمع زبر قال تعالى ﴿أَتُونِي زُبُّرَ الْحَدِيدِ﴾ (الكهف: من الآية 96)، وزبر قال تعالى ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ (المؤمنون: من الآية 53)، أي قطعاً).  
الصحاح: 666/2 (زبر).

فَصَدَّهَا مَنْطِقُ الدَّجَاجِ مَعَ الصَّبِّ ح وَصَوْتُ النَّاقُوسِ إِذْ ضَرَبَا))<sup>(2)</sup>  
ومن أمثلة أخذه بالقياس استعماله لفظ (نقض) وهو مصدر في موضع الاسم عند  
شرحه قول أبي تمام:

مَجْدٌ تَهْدُمُ حَتَّى صَارَ مُحْكَمُهُ نَقْضًا تُرْمُ بِهِ الْأَطَامُ وَالسُّدُورُ

وعند شرحه قول المتنبي:

وَنَشْرٌ مِنَ الْمَسْكَ<sup>(3)</sup> لَكَيْتَمَا مَجَامِرُهُ الْأَسُ وَالنَّجْرُجِسُ

قال: ((وقد حكى كسر النون في النرجس فإذا سُمِّيَ به على ذلك صرف لأجل  
كسر الجيم، مثلاً قالوا: منخر فكسروا الميم لكسر الحاء، وإنما القياس منخر بالفتح؛ لأنه  
الموضع الذي يخرج منه النخير))<sup>(4)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

صَلَّتَانِ أَعْدَاؤُهُ حَيْثُ خَلَّوَا فِي حَدِيثٍ مِنْ عَزَمِهِ مُسْتَفَاضٍ

قال: ((أهل اللغة يزعمون أن الصواب أن يقال: حديث مستفيض، والقياس لا  
يمنع أن يقال: مستفاض وهو من فيض الماء، فإذا قيل: مستفيض فمعناه منتشر، وإذا قيل:  
مستفاض فمعناه منشور، والغرضان متقاربان وقد يمكن أن يكون استفاض الحديث من  
فوضت إليه الأمر وتكون الياء متقلبة عن الواو، كما قيل: المستعين وهو من العون))<sup>(5)</sup>.

(1) شرح ديوان لبيد بن ربيعة، حققه وقدم له د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والإنشاء في الكويت،  
مطبعة حكومة الكويت: 26، برواية:

فَصَدَّهْمُ مَنْطِقُ الدَّجَاجِ عَنِ الْعَهْ دَوْضَبُ النَّاقُوسِ فَاَجْتَبَا

(2) النظام: 204/8.

(3) رواية أبي الفتح والواحدى (النهر) مكان (المسك).

(4) النظام: 401/9، الموضح: 192/3.

(5) النظام: 112/10.

وقال الجوهري: ((حديث مستفيض أي منتشر في الناس ولا تقل مستفاض إلا أن تقول مستفاض فيه))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمْ يُسَوِّدْ وَجْهَ الْوِصَالِ بِوَشْمٍ      مِمْ الْحُبِّ حَتَّى تُكْشَخْنَ الْعُشَانِ

قال: ((تكشخن: كلمة عامية لا تعرفها العرب، وإذا حملت على القياس فالصواب تكشخ؛ لأنك إذا بنيت تفعل من سكران فالوجه أن تقول تسكر فأما تسكرن فمعدوم قليل))<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: التعليل:

#### العللة لغة: المرض<sup>(3)</sup>.

اصطلاحاً: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه<sup>(4)</sup>.

ليست العللة النحوية متأخرة في الوجود عن نشأة النحو، بل حدثت معه منذ أطواره الأولى، فقد كان النحاة يعللون كثيراً من الأحكام النحوية، والخليل بن أحمد الفراهيدي أول من بسط القول في العلل النحوية، وقد سئل عن هذه العلل أخذها عن

(1) الصحاح: 1099/3 (فيض).

(2) النظام: مسودة الجزء 12: 3309.

(3) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، 1982: 88/1 (عل)، وينظر: مختصر العين: أبو بكر الزبيدي (ت 376هـ)، تحقيق وتقديم صلاح الفرطوسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991: 84/1، الصحاح: 1773/5 (عل).

(4) التعريفات: الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، 1423هـ-2002: 130.

العرب أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب أن العرب نطقت على مسجبتها وطباعها، وقال: إنه احتلّ بما رأى أنه علة لما علة، فإن سنح لغيره علة لما علة هي البق بما ذكر فليأت بها<sup>(1)</sup>.

((وقد ارتبطت العلة بالدرس النحوي بشكل وثيق، بحيث لا تعدم علة مناسبة لكل قاعدة أو حكم نحوي، فللمرفوع سبب والمنصوب وللمجرور غاية وللمجزوم هدف<sup>(2)</sup>، ((وبدء دراسة العلة النحوية تمثل بداية الدرس النحوي الناضج، ومباحثها الأولى تنسب إلى علماء العربية الأوائل<sup>(3)</sup>)).

وذكر ابن سلام الجمحي أن أبا إسحاق الحضرمي هو أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل<sup>(4)</sup>. وذكر كذلك الخليل فقال عنه: ((استخرج من العروض واستنبط منه ومن علة ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم<sup>(5)</sup>). والفائدة من العلة النحوية كما يقول أبو زكريا الشاوي<sup>(6)</sup>: ((العلم بأن الحكم في غاية الوثاقفة))، وللعلة أنواع ذكرها الزجاجي تتمثل في العلة التعليمية والقياسية والجدلية<sup>(7)</sup>.

أما عن موقف ابن المستوفي من التعليل، فهو شغوف به وإيراد العلل الصحيحة على سنن من سبقه من النحاة وغيرهم، ونلمس هذا واضحا في كتابه، غير أن ابن

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو: الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979: 65-66.

(2) دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، دار الغرب، الكويت، 1980: 155.

(3) العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري: د. عمود جاسم الدرويش، الجامعة المستنصرية، ط1، 1423هـ-2002: 18.

(4) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي (ت 231هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، 1974: 1/ 14.

(5) نفسه: 22/ 1.

(6) ارتقاء السيادة: 69.

(7) الإيضاح في علل النحو: 64-65.



المستوفي لم يكن يصرح بلفظ علة، وإنما ذكرها بلفظ آخر كأن يقول: (ليكون)<sup>(1)</sup>، أو (لأنه)<sup>(2)</sup>، أو (لأن)<sup>(3)</sup>، وغير ذلك من العبارات التي تدل دلالة واضحة على التعليل.

### العلة النحوية عن ابن المستوفي :

وردت علل كثيرة عند ابن المستوفي في كتابه منها:

#### 1. علة المشاكلة:

ومن الأمثلة على ذلك ضم العين في لفظة (عُكوب) الواردة في قول أبي تمام:

مَزَّقْتُ ثَوْبَ عُكُوبٍ بِرُكُوبِهَا      وَالنَّارُ تُبْشِعُ مِنَ حَصَى الْمَعْرَاءِ

قال: ((روى أبو العلاء (عكوبها) بضم العين، وقال: العكوب يروى بضم العين وفتحها، فإذا ضمت فكأنها في الأصل مصدر عكب، وإذا فتحت العين فكأنه وصف سمي به الغبار، والأشبه بمذهب الطائي ضم العين؛ ليكون مشاكلا ضمة الراء في ركوب))<sup>(4)</sup>.

#### 2. علة الحذف:

وردت هذه العلة كثيرا في كتاب النظام، ومن الأمثلة على ذلك، علة حذف الخبر، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

عَرُودٌ تُسَاجِلُهُ أَيْامُهُ فِيهَا      مِنْ مَسْمُومٍ وَمِنْ مَسْمُومٍ جَلْبُ

قال: ((وحذف خبر قوله (فيها)؛ لدلالة خبر قوله (وبه عليه))<sup>(5)</sup>.

(1) النظام: 1 / 253.

(2) نفسه: 1 / 369، 4 / 263.

(3) نفسه: 4 / 263.

(4) النظام: 1 / 253.

(5) نفسه: 3 / 93.

وعند شرحه قول أبي تمام:

وَقُلْتُ أَخِي قَالُوا أَخْ ذُو قَرَابَةٍ فَقُلْتُ لَهُمْ إِنَّ الشُّكُولَ أَقَارِبُ<sup>(1)</sup>

قال: ((حكى عن سألهم أنهم قالوا: أخ ذو قرابة؟ وهذا يجب أن يكون على معنى الاستفهام منهم، أي: أخ ذو قرابة، فحذفت الألف لعلم السامع...))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَعَرَضَ أَتَا شَامِتُونَ بِمَوْتِهِ وَلَئَا فَزَارَتْ عَارِضِيهِ الْقَوَاضِبُ

قال: ((وكان حقه أن يقول: عرض بأنا شامتون، ولكنه حذف الباء على إرادة الذكر))<sup>(3)</sup>.

ومن الأمثلة على علة الحذف للاختصار والضرورة عند شرحه قول المتنبي:

بِأَبِي الشُّمُوسُ الْجَانِحَاتُ غَوَارِبَا اللَّائِسَاتُ مِنَ الْحَرِيرِ جَلَابِيسَا

قال: ((الجلاب: جمع جلباب، وأصله جلابيب، لكن العرب قد تحذف هذه الياء من الشعر اختصاراً وضرورة))<sup>(4)</sup>.

### 3. علة ترك ازدواج

ذكر ابن المستوفي هذه العلة في موضع واحد من خلال شرحه قول المتنبي:

سَرَايَاكَ تَتَرَى وَالذُّمُّسْتُقُ هَارِبٌ وَأَصْحَابُهُ قَتْلَى وَأَمْوَالُهُ نُهْبَى

قال نقلاً عن أبي الفتح: ((تترى منون وغير منون، وترك التنوين أجود للازدواج))<sup>(5)</sup>.

(1) رواية الصولي والتبريزي (فقلت ولكن الشكول) مكان (فقلت لهم إن الشكول).

(2) النظام: 162/3.

(3) نفسه: 104/4، وينظر: الموضح: 319/1.

(4) النظام: 141/4.

(5) نفسه: 306/3.

#### 4. علة مضارعة

ذكر هذه العلة في موضع واحد من خلال شرحه قول المتنبي:

إِذَا دَاءٌ هَفَّسًا بِقِرَاطٍ عَنَّتُهُ فَلَمْ يُعْرِفْ لِصَاحِبِهِ ضَرْبًا<sup>(1)</sup>

قال: ((استعمل (لم) في موضع (ليس)؛ لمضارعتها إياها بالنفي، قال الأعشى<sup>(2)</sup>:

أَجِدْكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرَقُّدَهَا مَعَ رُقَادِهَا

فاستعمل (لم) في موضع (ما)، وأنشدنا أبو علي:

أَجِدْكَ لَنْ تَرَى بِشَعِيبَاتٍ وَلَا يَبِيدَانِ نَاجِيَةً ذَمُولًا<sup>(3)</sup>))<sup>(4)</sup>

فاستعمل (لن) موضع (ما) وهذا كله من كلام العرب.

#### 5. علة نصب:

عند شرحه قول المتنبي:

فَأَضَحَّتْ كَأَنَّ السَّوْرَ مِنْ فَوْقِ بَدْوِهِ إِلَى الْأَرْضِ قَدْ شَقَّ الْكَوَاكِبَ وَالثَّرْبَا

قال: ((وموضع (قد شق الكواكب والتربا) نصب بالحال، وسوغه دخول (قد) على الفعل الماضي))<sup>(5)</sup>.

#### 6. علة بناء

عند شرحه قول المتنبي السابق، قال: ((ضم فوق؛ لأنها معرفة هنا، فصارت غاية بمنزلة قبل وبعد، أراد: من فوقه، أي: من أعلاه، فلما حذف بناء على الغاية))<sup>(6)</sup>.

(1) رواية أبي الفتح (فلم يوجد).

(2) ديوانه: 69.

(3) ورد هذا البيت في اللسان: 99 / 3 (يبدي).

(4) النظام: 11 / 4.

(5) النظام: 315 / 3.

(6) نفسه: 315 / 3.

## 7. علة الحمل على المعنى:

ذكر هذه العلة مرات عديدة، فعند شرحه قول المتنبي:  
وَيَمْنَعُنِي مِمَّنْ سِوَى إِبْنِ مُحَمَّدٍ أَيْدِي لَهْ عِنْدِي يَضِيقُ بِهَا عِنْدُ  
قال نقلا عن أبي الفتح: ((رفع عند وهي من الظروف التي لم تستعمل إلا ظرفاً؛  
وذلك لأنه حمل الكلام، فكانه قال: يضيق بها المكان))<sup>(1)</sup>. وقال التبريزي معلقاً على  
هذه: ((عند: هي أوسع من أخواتها التي هي ظروف، لأن القائل إذا قال: فوق أو تحت  
أو قدام أو عن يمين أو عن شمال، فقد خص جهة من الجهات الست، وإذا قال: الطينة<sup>(2)</sup>  
عند فلان، احتمل الكلام أن يكون في كل الجهات))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

لَوْ يَثُورُ دُمْلُجٌ<sup>(4)</sup> عَلَى عَضُدٍ لِدَوْلَةٍ رُكْنُهَا لَهْ وَإِلْد

قال: ((الهاء في (له) عائدة على العضد، والعضد أنشئ؛ لأنه حمل الكلام على  
المعنى دون اللفظ لما عني بالعضد المدحوح وهو مذكر))<sup>(5)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

كُلَّمَا اسْتَلَّ ضَاكِكْتُهُ إِيَّاهُ نَزَعُمُ الشَّمْسُ أَنَّهُمَا أَرَادَهُ

قال: ((وإنما جمع الأراد مع توحيد الإيالة؛ حملاً على المعنى...))<sup>(6)</sup>.

(1) نفسه: 160/7.

(2) الطينة: اللعبة والجمع طين، الصحاح: 2157/6 (طين).

(3) الموضح: 237/2.

(4) الدملج والدملوج: العضد، الصحاح: 316/1 (دملج).

(5) النظام: 438/7، الموضح: 367/2.

(6) النظام: 329/7.

## 8. علة الضرورة

ذكر هذه العلة مرات عديدة، فعند شرحه قول المتنبي:  
خُذْ مِنْ ثَنَائِي عَلَيْكَ مَا أَسْطِيعُهُ لَا تُلْزِمْتَنِي فِي الثَّنَاءِ الْوَاحِدَا  
قال: ((... الثناء ممدود إلا أنه قصره ضرورة...))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:  
لَيْسَ بِالتَّكْرَرِ إِنْ بَرَزْتَ سَبْقاً غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعَرَابُ  
قال: ((كان الوجه أن يقول غير مدفوعة؛ لأن التقدير: العرباب غير مرفوعة عن  
السبق كما تقول: هند غير مضروبة، ولكنه ذكره ضرورة...))<sup>(2)</sup>.

## 9. علة كثرة الاستعمال

عند شرحه قول المتنبي:  
خُذْ مِنْ ثَنَائِي عَلَيْكَ مَا أَسْطِيعُهُ لَا تُلْزِمْتَنِي فِي الثَّنَاءِ الْوَاحِدَا  
قال: ((حذفت الثناء من (أستطيعه)؛ لكثرة الاستعمال...))<sup>(3)</sup>، ويبدو لي أنها  
حذفت للتخفيف كذلك.

## 10. علة عدم الجواز

ذكر ابن المستوفي أنه لا يجوز دخول (ها) على (تلك) وعلى (تيك)، وذلك عند  
شرحه قول أبي تمام:  
حُسْنُ هَاتِيكَ فِي الْعَيُونِ وَهَذَا حُسْنُهُ فِي الْقُلُوبِ وَالْأَسْمَاعِ

(1) نفسه: 4/ 166.

(2) نفسه: 4/ 171.

(3) النظام: 4/ 166.

قال: (((تلك) لا يجوز إدخال (ها) عليها؛ لأن (ها) للتنبيه إلى الحاضر القريب، واللام في (تلك) دلالة البعد، و(ها) دلالة القرب، كأنهما يتنافيان فلا يجتمعان، وليس كذلك (تيك)؛ لأنه ليس فيه اللام التي تدل على البعد، فمنع من دخولها عليه))<sup>(1)</sup>.

#### 11. علة الاضطرار

ذكر هذه العلة عند شرحه قول المتن:

فِي رُبَّةٍ حَجَبَ الْوَرَى عَنْ نِيلِهَا وَعَلَا فَسَمُوهُ عَلِيَّ الْحَاجِبِ

قال: ((الرُبَّة: الدرجة، وأراد عليا الحاجب، فاضطر إلى حذف التنوين، لسكونه وسكون اللام من الحاجب))<sup>(2)</sup>.

#### 12. علة إدخال

ذكر هذه العلة عند شرحه قول أبي تمام:

وَكُلُّ سَحَرٍ قَمِنْ عَيْنِكَ أَوْلَهُ

مُدَّ خَطَّ هَارُوتُ فِي عَيْنِكَ عَسْكَرَهُ<sup>(3)</sup>

قال: ((.. أدخل الفاء هاءنا؛ لإقامة الوزن...))<sup>(4)</sup>.

#### 13. علة المخاطبة:

عند شرحه قول المتن:

صَرِيحٌ مُقَاتِلُهَا سَأَلَ دِمَتِهَا قَتِيلٌ تُكْسِرُ ذَاكَ الْجَفْنَ وَاللَّعْسِ

(1) نفسه: 215/10.

(2) نفسه: 160/4.

(3) رواية الصولي والتبريزي (كل حسن) مكان (كل سحر).

(4) النظام: 210/8.

قال: ((... وكسر الكاف في (ذاك)؛ لأنه يخاطب الظبية))<sup>(1)</sup>.

#### 14. علة اتباع

ذكر هذه العلة مرتين، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَإِنَّ الْحَسَامَ الْهُندَوَانِيَّ إِذَا  
خُشِئَتْهُ مَا لَمْ تُقَلَّلْ مُضَارِيَهُ

قال نقلا عن الجوهري: ((هند اسم بلاد، والنسبة إليها هندي وهنود، كقولك زنجي وزنوج، وسيف هندواني وإن شئت ضمنت الهاء اتباعا للدال))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَيُّ الْمُسْلُوكِ وَهُمْ قَصْدِي أَحَاذِرُهُ  
وَأَيُّ قِرْنٍ وَهُمْ سَيْفِي وَهُمْ تُرْسِي

قال: ((وضم راء (الترس) اتباعا أي اتباع الراء ضمة التاء))<sup>(3)</sup>.

#### 15. علة التقاء الساكنين:

عند شرحه قول المتنبي:

يُوسِّطُهُ الْمَقَاوِرُ كُلُّ يَوْمٍ  
طِلَابُ الطَّالِبِينَ لَا الْإِنْتَظَارُ<sup>(4)</sup>

قال: ((الذي قرأته عليه لا الانتظار بكسر اللام من الانتظار، وهذا هو القول؛ لأنه كسر اللام؛ لسكونها وسكون النون في الكلمة بعدها، وحذف الألف من انتظار؛ لأنها همزة وصل تسقط في الإدراج، وحذف الألف أيضا من (لا)؛ لسكونها وسكون اللام من الانتظار في الأصل، لأنها لام تعريف، ومن حكمها أن تكون ساكنة، ولكنه اضطر إلى كسرها وسكونها وسكون النون بعدها، فلما كانت الحركة في اللام إنما هي التقاء

(1) نفسه: 336/9.

(2) نفسه: 45/3، الصحاح: 557/2 (هند).

(3) نفسه: 351/9.

(4) رواية أبي الفتح (يوسطها).

الساكين كانت في تقدير السكون، لأن حركتها غير لازمة فكانت حركة غير معتد بها<sup>(1)</sup>.

#### 16. علة اتساع

عند شرحه قول المتنبي:

وَمِنْ هَوَى الصِّدْقِ فِي قَوْلِي وَعَادَتِهِ رَغِبْتُ عَنْ شَعْرِ فِي الرِّأْسِ مَكْدُوبِ

قال: ((مكدوب صفة الشعر وهو مفعول صحيح، ويجوز أن يكون بمعنى مكدوب فيه.. قال المعري: حذف الضمير هنا توسع))<sup>(2)</sup>.

#### 17. علة مبالغة

ذكر هذه العلة عند شرحه قول أبي تمام:

أَبَا جَعْفَرٍ أَضْحَى بِكَ الظَّنُّ مُمَرَّعاً فَعِلَ بِرَوَاعِيهِ عَنِ الْأَمَلِ الْجَدْبِ

قال: ((أراد جمع راعية إما للمبالغة في المذكر أو على أصل المؤنث...))<sup>(3)</sup>.

#### 18. علة إشباع

عند شرحه قول المتنبي:

أَنَا بِالْوُشَاةِ إِذَا ذَكَرْتُكَ أَشْبَهُ نَأْتِي التَّدْيِ وَيُدَاعُ عَنْكَ فَتُكْرَهُ

ذكر<sup>(4)</sup> وجوها عديدة في ضمة الهاء في أشبه، ومنها أن يكون أشبع ضمة الهاء، فألحقها واوا، ولا يريد أن يجعلها وصلا، قال عنتره<sup>(5)</sup>:

يَبْنَعُ مِنْ ذَفْرَى<sup>(1)</sup> عَضُوبٍ<sup>(2)</sup> جَسْرَةٍ<sup>(3)</sup> زَيَافَةٍ<sup>(4)</sup> مِثْلَ الْفَنَيْقِ<sup>(5)</sup> الْمَكْدَمِ<sup>(6)</sup>

(1) النظام: 362/8.

(2) نفسه: 258/4.

(3) نفسه: 156/3.

(4) نفسه: 293-294/8.

(5) ديوان عنتره: 204، برواية: يبناع من ذفري غضوب حرة زيادة مثل الفنيق المقرم



قال أبو علي: أراد ينبع فأشبع الفتحة فحدثت بها ألف، وأنشدنا أيضا لابن هرمة<sup>(7)</sup>:

وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى      وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ يَمْتَسِّحُ  
أي: بمنزح، وأشبع الفتحة فنشأت بعدها ألف.

#### 19. علة لإبهام وعموم

عند شرحه قول المتن:

حَاشَى لِمِثْلِكَ أَنْ تُكُونَ بِخَيْلَةٍ      وَلِمِثْلٍ وَجْهِكَ أَنْ يَكُونَ عَبُوسًا  
قال نقلا عن أبي الفتح: ((الوجه تذكير المثل لإبهامه وعمومه...))<sup>(8)</sup>.

#### 20. علة النيابة

عند شرحه قول أبي تمام:

غَرَضُ الْحَوَادِثِ مَا تَزَالُ مُلْحَةً      تُرْمِي عَنْ شَرَنِ بِأَمِّ حَبَّوْكَرٍ

(1) الذفرى من القفا، وهو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن. الصحاح: 663 / 2 (ذفر).

(2) عضوب: أي مشقوق الأذن.

(3) الجسر: العظيم من الإبل وغيرها والأنثى جسرة، الصحاح: 613 / 2 (جسر).

(4) الزياقة من التوق: المختالة، الصحاح: 1371 / 4 (زيف).

(5) الفنيق: الفحل المكرم، الصحاح: 1545 / 4 (فتق).

(6) الكدم: العض بآدنى الفم، الصحاح: 2019 / 5 (كدم).

(7) ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيد، مطبعة الآداب في التجف الأشرف، 1389هـ-

1969: 87.

(8) النظام: 360 / 9.

قال: الحبوكر: الداهية، وكذلك الحبوكري، وأم حبوكر هي أعظم الدواهي، قال عمر بن أحر الباهلي<sup>(1)</sup>:

فلما غسا<sup>(2)</sup> ليلى وأيقنت أنها هي الأربى<sup>(3)</sup> جاءت بأم حبوكرى

إذا قدرنا أن ابن الأحمر لم يصرف حبوكر وجب فتح الراء؛ لأنها ممنوعة من الصرف وأشبعها فنشأت الألف للإطلاق، لا لقطع الترم، لأن الألف لا يلحق الروي، لقطع الترم، وإنما الذي يقطع الترم هو تنوين يقوم مقام حرف الإطلاق، وذلكم في إنشاد التميميين قول جرير<sup>(4)</sup>:

أَيْلَسِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ  
وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ

فأتوا بالتنوين نائباً عن الألف التي نشأت من إشباع حركة الروي في الـ(عتابا) و(أصابا)؛ لأن التنوين لا يمتد معه الصوت أو امتداده مع حروف اللين الألف والواو والياء، وجاؤا بالتنوين لما فيه من الغنة المشكلة لحروف المد واللين.

#### رابعاً: الإجماع

الإجماع لغة: الإعداد والعزيمة على الأمر<sup>(5)</sup>، يقال: جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه، أي: عزم عليه<sup>(6)</sup>.

أما في الاصطلاح: فهو اتفاق نحوِّي البلدين (البصرة والكوفة) على حكم معين في مسألة من المسائل<sup>(1)</sup>.

(1) البيت في إصلاح المنطق: 214، والصحاح: 88 / 1 (أرب)، 622 / 2 (حبكر).

(2) غسا الليل.. إذا أظلم، الصحاح: 2446 / 6 (غسا).

(3) الأربى: الداهية، الصحاح: 88 / 1 (أرب).

(4) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، 1971: 813 / 2.

(5) ينظر: لسان العرب: 53 / 8 (جمع).

(6) ينظر: الصحاح: 1195 / 3 (جمع)، اللسان: 53 / 8 (جمع).

ويعد الإجماع دليلاً قاطعاً على صحة القاعدة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على النصوص<sup>(2)</sup>، كما في الفقه<sup>(3)</sup>، لأن كلا الفريقين شافه العرب، وأخذ عنهم طريقتهما في الكلام، فأجمعوا على صحة قواعد استمدت من نصوص موثوقة وردت عن فصحاء العرب.

((لذا لا يرتضى مخالفة هذا الأصل من قبل أي من النحاة مهما بلغ شأنه في العلم، فكل من حكم عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وسيبويه جنسه، إلا أنا لا نسمح له مع ذلك بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقديم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان))<sup>(4)</sup>.

وقد ورد في كتاب النظام الحديث عن الإجماع في النحو واللغة، فعند شرحه قول المتني:

أَظْيَـةُ الْوَحْشِ أُولَا ظَيِّةُ الْإِنْسِ لَمَّا عُدَّتْ بِجَدِّ فِي الْهَوَى تَعْسِ

قال: ((أجمع أهل اللغة على أنه يقال: تَعَسَ بفتح العين يَتَعَسُ، فهو تاعس، ولا يجوز تَعَسَ بكسر العين إلا فيما رواه شمر عن الفراء، واحتج أهل اللغة ببيت الأعشى<sup>(5)</sup>:

والتعس أدنى لها من أن أقول لعا

.....

(1) ينظر: الاقتراح: 66.

(2) الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ-1952: 89/1.

(3) ينظر: أصول الفقه: محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية للطباعة، مصر، د.ت: 190.

(4) ارتقاء السيادة: 55.

(5) ديوانه: 122.

وقالوا: لو جاز (تعس) بكسر العين لكان المصدر (تَعَساً)، وعلى قولهم لا يقال: جَدَّ تَعِسٌ، وإنما يقال: جَدَّ تاعسٌ<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول المتن:

لا تُحَسِّبُوا مَنْ أَسْرَثُمْ كَانَ ذَا رَمَقٍ فَلَيْسَ يَأْكُلُ إِلَّا الْمَيْتَ الضَّبَّعَ<sup>(2)</sup>

قال: (((ليس) يرى النحويون أن فيها ضميراً، يحجز بينها وبين الفعل، والأشبه أن تكون خالية من الضمير، وتكون في معنى (ما)))<sup>(3)</sup>.

والذي يبدو لي أن احتواء (ليس) على ضمير مستتر، أفضل من خلوها من الضمير؛ لذلك يكون الضمير المستتر اسماً لـ (ليس) وجلة (يأكل) في محل نصب خبرها.

(1) النظام: 9/ 327-328.

(2) رواية الواحدي (الميتة) مكان (الميت).

(3) النظام: 10/ 344.



## الفصل الثاني

### المباحث الصوتية



## الفصل الثاني

## المباحث الصوتية

إن دراسة علمائنا الأقدمين للأصوات العربية لا يضاهيها في العمق والدقة والاستقصاء جميع الدراسات التي يقوم بها اللغويون الآن، وليس معنى ذلك أن الدراسات الحديثة ليس لها فائدة في البحث اللغوي، فلا يمكن لأحد أن يقول مثل هذا، لكن الأمر الذي لا ينكره أحد أن للعلماء القدامى الفضل الكبير بعد الله ﷻ في تسهيل مهمة الدراسة للمحدثين؛ فعلى الرغم من انعدام الأجهزة والآلات، فإنهم استطاعوا أن يصفوا جهاز النطق ووظائف أعضائه وصفا رائعا، فكانوا بحق الرواد لعلم الأصوات اللغوية، وعلى كثير من ملاحظاتهم بنيت المباحث الحديثة في خارج الحروف وصفاتها. عرض ابن المستوفي الكثير من الظواهر الصوتية كالاختلاف في الصوائت والصوامت:

## أ. الاختلاف في الصوائت:

## أولا: الإبدال:

هو التغير الحاصل في لفظ من الألفاظ بتطور أحد الأصوات فيها إلى صوت آخر<sup>(1)</sup>، مع بقاء المعنى واحدا، نحو: رجل مهذب ومهذرم أي: كثير الكلام، بمعنى تغير الصوت إلى ما يناسبه في المخرج والصفة<sup>(2)</sup>.

(1) الإبدال: أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، نشر المجمع العلمي العربي،

دمشق، 1960: 1/ المقدمة 5 وما بعدها.

(2) أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: د. رشيد العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988: 182.



إن علماء العربية يرون أن الإبدال لا يقع إلا بين الصوتين، أو الأصوات المتقاربة المخرج، أو المتحدة المخرج، وكان من بين هؤلاء الذين رأوا هذا الرأي ابن جني وابن سيده، وهذا الرأي خلاف ما جاء به أبو الطيّب، وقبله ابن السكيت، فكلاهما جاء بالفاظ حدث فيها إبدال بين حروف متباعدة المخرج<sup>(1)</sup>، يقول ابن جني: ((أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها وذلك: الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء والهاء والهمزة والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت غارجه))<sup>(2)</sup>.

### 1. إبدال الهمزة ياء:

مخرج الهمزة من أقصى الحلق<sup>(3)</sup>، وقيل من المزمار<sup>(4)</sup>، وبعضهم قال من الخنجرة<sup>(5)</sup>، أما مخرج الياء من بين وسط اللسان ووسط الحنك<sup>(6)</sup>، وقد تبدل الهمزة من الياء في مواضع<sup>(7)</sup>، ويكون إبدالها رغبة في التخفيف والميل إلى السهولة، وقد يعود ذلك إلى اختلاف اللهجات.

أورد ابن المستوفي في كتابه أمثلة لإبدال الهمزة ياء فاقت بكثيرها كل أنواع الإبدال الأخرى، فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) ينظر: البحث النحوي واللغوي عند علم الدين السخاوي: حامد فرحان الفهداوي، دكتوراه، آداب، بغداد، 1995: 300.

(2) سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985: 180/1.

(3) الكتاب: 4/ 433.

(4) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، ط4، 1971: 90.

(5) ينظر: علم اللغة العام، الأصوات: د. كمال بشر، طبعة مصر، 1973: 112.

(6) الكتاب: 4/ 433.

(7) ينظر: الممتع في التصريف: ابن عصفور (ت 969هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط5، 1403هـ-1983: 343/1.

لا يَكْمِنُ الْغُسْدَرُ لِلصَّدِيقِ وَلَا يَخْطُو إِسْمَ ذِي وُدٍّ لَقَبَهُ<sup>(1)</sup>

قال: ((يجوز أن يكون يخطي أصله الهمز، فأبدل ويكون من أخطأ إذا أراد الصواب فصار إلى غيره))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتن:

لَهْفَانِ يَسْتَوِي بِكَ الْغَضَبُ الْوَرَى لَوْ لَمْ يَتَهَنَّكَ الْحِجَا وَالسُّودُ

قال: ((يستوي، يستعمل من الراء، والوجه يستويء بالهمز، فأبدل الهمزة ياء ضرورة وليس تخفيفاً))<sup>(3)</sup>، جاء في الموضح للتبريزي ((يستوي يستعمل من الراء، وهو كثرة الموت، وخفف الهمز للضرورة، وتخفيفها في مثل هذا الموضع كالشيء المستمر، فإذا كان قبلها فتحة جعلوها ألفا كقولهم: يكلاً، وإذا كان قبلها ضمة جعلوها واوا، كقولهم: جوجو، وإن كان قبلها كسرة جعلوها ياء، كقولهم: يستوبء ويخطيء))<sup>(4)</sup>.

ومن الأمثلة على هذا الإبدال إبدال همزة هازئ إلى ياء، وذلك عند شرحه قول

المتن:

كَلَّمَا رُمْتُ لَوْنَهُ مَتَعَ النَّاسَ ظَلَمَ مَوْجٌ كَأَنَّكَ مِنْكَ هَازِي

قال: ((أصل هازي: هازئ، فأبدل الهمزة على غير حد التخفيف، وجعلها وصلاً منزلة الياء التابعة بعد الزاي في (الأحرازي) في اللفظ))<sup>(5)</sup>، وقال: ((إن كان خفف الهمزة ونظم الكلمة في البيت بعد التخفيف فقد صارت مثل قاضي لا يجب أن تثبت فيه الياء عند الكتب، وإن كان جاء باللفظة مهموزة فلما عجز الوزن عن احتمالها، كذلك جعل الهمزة ياء، فيجب أن تثبت فيها الياء عند الكتب وتخفيف مثل هذا أكثر))، قال التبريزي:

(1) رواية الصولي (يخطي) مكان (يخطو).

(2) النظام: 134 / 3.

(3) النظام: 37 / 7، الموضح: 170 / 2.

(4) الموضح: 170 / 2.

(5) النظام: 146 / 9، وينظر: الموضح: 120 / 3.

((وليس ذا بقياس؛ لأنه لو خففها تخفيف القياس لكانت الهمزة مقدرة، وإذا كانت مقدرة فكأنها ملفوظ بها، وإذا كانت كذلك لم يميز أن تكون إطلاقا، ولكنه قد جاء مثل هذا كثير))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

كَيْفَ لَا يَسْتَتَكِي وَكَيْفَ تَشْكُوا وَيَوْمَ لَا يَمُنْ شُكَاها المَرازي

قال: ((وأصل المَرازي مَرازي بالهمز فأبدل مضطرا))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

بَسَطْتَ لِرَأْسِي بِنَانَةً أُسْرِعَا تُصِفُ الْفِرَاقَ وَمُقَلَّةٌ يُنبِوعَا<sup>(3)</sup>

قال: ((الأسروع واحد الأساريع، يقال: أسروع ويسروع، وهو دود أحمر يكون في الرمل تشبه به الأصابع المخضوبة))<sup>(4)</sup>، ونقل الجوهري<sup>(5)</sup> عن ابن السكيت<sup>(6)</sup>: أن اليسروع والأسروع: دودة حمراء تكون في البقل ثم تسليخ فتصير فراشة، والأصل يسروع بالفتح؛ لأنه ليس في الكلام يفعل، والذي يبدو لي أنهم ضموا أوله لإتباعا لضممة الراء<sup>(7)</sup>.

(1) الموضح: 121/3.

(2) النظام: 167/9.

(3) رواية التبريزي (إلي بنانة) ورواية الصولي (إلي أناملا).

(4) النظام: 263/10.

(5) الصحاح: 1228/3 (سرع).

(6) إصلاح المنطق: 161.

(7) الممتع في التصريف: 110/1.

## 2. النون واللام:

النون: صوت مجهور، وهي والراء واللام في حيز واحد خرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا<sup>(1)</sup>، أما اللام: فهو من حروف الجهر، وخرجها من أدنى حافة اللسان إلى متبها طرفه بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنايب والرباعيات والثنية<sup>(2)</sup>. ومما ورد باللام والنون في كلام العرب: حلك الغراب وحنكه، أي: سواده، وعلوان الكتاب وعنوانه، وإسرافيل وإسرافين وغير ذلك<sup>(3)</sup>.

أورد ابن المستوفي في كتابه الإبدال الحاصل بين اللام والنون، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَلَا يُغِيبُ مَحْلُكَ كُلِّ يَوْمٍ      مِنْ الْأَنْوَاءِ الْطَافُ السَّحَابِ  
قال نقلا عن التبريزي: ((أنطاف والطاف بالنون واللام جميعا))<sup>(4)</sup>.

## 3. الهمزة والواو:

ذكرنا مخرج الهمزة فيما سبق، أما مخرج الواو فإنه شفوي<sup>(5)</sup>، وعند بعض المحدثين وعند البعض الآخر هو شفوي حنكي قصي<sup>(6)</sup>، وقد ذكر بعضهم أن وصف الواو بأنه

(1) ينظر: المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986: 356، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، 1980: 309، ومباحث في علم اللغة واللسانيات: د. رشيد العبيدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2002: 355.

(2) المقرب: 355-356، الدراسات اللهجية والصوتية: 309، مباحث في علم اللغة واللسانيات: 163.

(3) ينظر: المزهري: 562.

(4) النظام: 141/3.

(5) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 310.

(6) ينظر: علم اللغة: د. محمود السمران، مصر، 1962: 198.

شفوي ليس خطأ، لأن الشفتين لها دخل كبير في نطقه، ولكن الوصف الدقيق له أن يقال<sup>(1)</sup>: إنه من أقصى الحنك؛ لأن اللسان يقترب من هذا الموضع عند النطق بالواو، وذكر السيوطي<sup>(2)</sup> ألفاظا تبدل فيها الهمزة واوا منها: أرخ الكتاب وورّخه، وأكدت العهد ووكّته، ووساده وإساده... وقد ذكر ابن المستوفي إبدال الهمزة واوا عند شرحه قول المتنبي:

الْمَنْهَبَاتُ قُلُوبُنَا وَعُقُولُنَا وَجَنَابَتُهُنَّ النَّاهِيَاتُ النَّاهِيَا<sup>(3)</sup>

قال: ((يقال: وِجْنة بكسر الجيم، وأجنة بضم الهمزة وأصلها وُجْنة ولا يستعمل وِجْنة))<sup>(4)</sup>، قال الجوهري: ((الوجنة: ما ارتفع من الحدين، وفيها أربع لغات: وِجْنة، وُجْنة، وأجنة، ورجة))<sup>(5)</sup>، وذكر ابن السكيت<sup>(6)</sup> نقلا عن الفراء أنه قال: حكى الكسائي وُجْنة وأجنة ووِجْنة عن أهل اليمامة، قال الفراء: سمعت من بعض كلب وِجْنة ووِجْنة. والذي يبدو لي أن هذا الإبدال حاصل بسبب تعدد اللغات.

#### 4. الدال والراء:

مخرج الدال ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا<sup>(7)</sup>، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء، وقد عبر بعض المحدثين عن ذلك باستعماله لفظ فوق مغارز الثنايا<sup>(8)</sup>.

(1) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 310.

(2) ينظر: المزهو: 1/ 462-463.

(3) رواية الواحدي (وقلوبنا وعقولنا).

(4) النظام: 4/ 143.

(5) الصحاح: 6/ 2212 (وجن).

(6) ينظر: إصلاح المنطق: 117.

(7) ينظر: الأصوات اللغوية: 62، وينظر: علم اللغة العام، الأصوات: 101-102.

(8) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: جان كانتيو، تعريب صالح القرمادي، تونس، 1966: 74.

وقد وردت ألفاظ بالبدال والراء ذكرها ابن المستوفي في كتابه، فعند شرحه قول المتن:

أَلَا إِلَهَآ الْمَالُ الَّذِي قَدْ أَبَادَهُ نَعَزُ فَهَذَا فِعْلُهُ فِي الْكَتَائِبِ<sup>(1)</sup>

قال: ((أباده وأباره أي: أهلكه))<sup>(2)</sup>، قال الجوهري: ((..أبادهم الله أي: أهلكهم، وأبارهم الله أهلكهم))<sup>(3)</sup>. وقد أدى هذا الإبدال إلى حصول شيء من الترادف..

### 5. إبدال الميم (إما) ياء:

الميم: حرف مجهور، وهي شفوية تنزلق على الشفة، غير أن الحليل سماها مطبقة؛ لأن الشفة تطبق إذا لفظ بها<sup>(4)</sup>، فعند شرحه قول المتن:

إِمَّا لِلْإِقَاءِ عَلَى فَضْلِهِ إِمَّا لِتَسْلِيمٍ إِلَى رَبِّهِ

قال<sup>(5)</sup>: العرب تبدل مكان الميم ياء في (إما) المكسورة، وأما المفتوحة كراهية اجتماع اللين، وربما فتحوا همزة المكسورة، وإبدال الميم ياء في (إما) أمر أقر شدوذه الأشموني، ولعل السبب في هذا الإبدال هو الهروب من التضعيف<sup>(6)</sup>، والذي يبدو لي أن الأمر في قول المتن في إما مكسورة الهمزة لا إبدال فيه، بل هو حذف الميم الأولى في إما ومد الكسرة قبلها.

(1) المزهري: 547/1.

(2) الصحاح: 450/2 (بيد).

(3) نفسه (2) 597 (بور).

(4) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 165.

(5) النظام: 364/4.

(6) دراسة لغوية في كتاب الموضح للتبريزي: زينب علي الجميلي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب/ جامعة بغداد، 1997: 93.

## 6. الفاء والقاف

خرج الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وهو كذلك عند الحديثين وأطلقوا عليه (الشفوي الأسناني)<sup>(1)</sup>، أما مخرج القاف فهو من أقصى اللسان<sup>(2)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي الإبدال بين القاف والفاء، فعند شرحه قول المتنبي:

وَرَأَى الْقِيَامَ الَّذِي حَوَّلَهُ لَتَحْسُدُ أَرْجُلُهَا الْأَرُوسَ<sup>(3)</sup>

قال<sup>(4)</sup>: روى أبو العلاء (وإن الفثام)، وقال: الفثام: الجماعة من الناس، والرواية الفثام بالفاء، ولو رويت بالقاف لكان ذلك صحيحاً، إلا أن قائل البيت اختار الفاء؛ لأن الفثام لا تقع إلا على جماعة كثيرة، والقيام تقع على ثلاثة فما زاد<sup>(5)</sup>. لذلك يمكن القول بوقوع الإبدال بين هذين الحرفين بسبب اختلاف الرواية.

## 7. اللام والياء:

ذكر ابن المستوفي الإبدال بين اللام والياء عند شرحه قول أبي تمام:

مُعَاوِدَ الْكِبَرِ وَالسُّمُورَ عَلَى أَعْيَادِهِ بِإِخْأَ عَلَى جُمُعِهِ

قال: ((كان في بعض النسخ (معاود الكبر والتدلي)، فإن صح ذلك فإنه أراد: التدلل، فأبدل من اللام الياء؛ لأن ذلك يفعل في التثقل إذا كان من ذوات التضعيف،

(1) ينظر: الدراسات اللغوية والصوتية عند ابن جني: 300.

(2) نفسه: 305.

(3) رواية ابن عدلان والتبريزي (الفثام)، ورواية أبي الفتح وابن المستوفي (القيام)، ورواية الواحدي (أقدامها) مكان (أرجلها).

(4) ينظر: النظام: 402/9.

(5) ينظر: الموضح: 193/3.

نحو تظنيت تظنًا، وتقضى البازي تقضيًا<sup>(1)</sup>، والذي يبدو لي أن سبب الإبدال بين الحرفين هو الخوف من اجتماع المثلين.

### ثانياً: القلب المكاني؛

القلب في اللغة: هو تحويل الشيء عن وجهه، إذ يقال: قلبه يقلبه قلباً<sup>(2)</sup>، وقيل: سمي القلب العضو بهذا الاسم؛ لتقلبه.

أما اصطلاحاً: فهو تقديم وتأخير في أصوات الكلمة، لتكوين كلمة أخرى بشرط بقاء المعنى على حاله في الكلمتين والتي وقع فيها القلب، وقد عرف لدى المعاصرين باسم القلب المكاني<sup>(3)</sup>.

قال السيوطي<sup>(4)</sup> نقلاً عن ابن فارس<sup>(5)</sup>: «(من سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة (التركيب)، فأما الكلمة فقولهم: جَدَّبَ وَجَدَّ وهو كثير، وأما في التركيب فقولهم: وكأَنَّ الصُّفا أوراكاها، إنما أراد: كأنَّ أوراكاها الصُّفا».

عني ابن المستوفي في كتابه بنوعين من القلب: القلب الإفرادي، والقلب التركيبي، فالإفرادي يتعلق بالكلمة، والتركيبي يتعلق بالجملة، وقد كان ذكره الإفرادي أكثر من التركيبي، فمن القلب الإفرادي:

#### 1. اللأواء، اللولاء:

ذكر هذا عند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 227/10.

(2) اللسان: 405/1 (قلب).

(3) ينظر: فقه اللغة العربية: د. كاسد الزبيدي، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1987: 252، وظاهرة

القلب المكاني في العربية: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، 1986: 16.

(4) المزهر: 476/1.

(5) الصاحبي في فقه اللغة: 329.



أما ترى ما أصدق الأنواء قَد أَفْتَتِ الْحَجَرَةَ وَاللَّأَوَاءَ<sup>(1)</sup>

قال: ((الأنواء واللواء: الشدة والجذب وهي من المقلوب))<sup>(2)</sup>، والذي يبدو لي أن فيها إبدالاً بين الهمزة واللام، وقلبا مكانيا من خلال تقديم الهمزة وتأخيرها.  
2. الوأي، واء:

عند شرحه قول أبي تمام:  
وَمَالِي شَفِيعٌ غَيْرَ نَفْسِكَ إِنْ لِي تَكَلَّمْتُ مِنَ الدُّنْيَا عَلَى حُسْنٍ وَإِهَا  
قال: ((واء هو من مقلوب الوأي، الذي هو الوعد، جعله من وأى وواى وواء، مثل رأى وراء ونأى ونام))<sup>(3)</sup>.  
3. مخشلب ومخشلب:

عند شرحه قول أبي تمام:  
يَبَاضُ وَجْهُ يُرِيكَ الشَّمْسَ حَالِكَةً وَدُرُّ لَفْظٍ يُرِيكَ الدُّرَّ مَخْشَلَبًا  
قال: يقال: ((مخشلب ومخشلب على القلب، ولم ينقل العرب مثل هذا البناء وكلاهما روايتي))<sup>(4)</sup>، وذكر الخليل: ((أن مشخلبة كلمة عراقية ليس على بنائها شيء من العربية، وهو الذي يتخذ من الليف والخرز أمثال الحلبي، وبدء هذا الاسم أن جارية كانت تتحلى به، ومشخلبة اسم للجارية رآها رجل عليها ذلك الحلبي... فتسمى

(1) رواية التبريزي: ألا ترى مكان أما ترى.

(2) النظام: 321 / 1.

(3) نفسه: 324 / 1.

(4) نفسه: 119 / 4. والياء في قوله (روايتي) تعود إلى أبي العلاء.

الجارية غشلبة بما عليها من الحلي والخرز<sup>(1)</sup>، وقال الجواليقي: ((غشلب ومشخلب، على القلب))<sup>(2)</sup>.

#### 4. راء ورأى:

عند شرحه قول المتنبي:

لا خَلَقَ أَسْمَحُ مِنْكَ إِلَّا عَارِفٌ  
بِكَ راءَ نَفْسِكَ لَمْ يَقُلْ لَكَ هَاتِهَا

قال: ((راء مقلوب رأى...))<sup>(3)</sup>.

#### 5. الوجد والوجع

عند شرحه قول أبي تمام:

قَدْ كَانَ يَعْلَمُ إِذْ لَأَتَى الْجِمَامَ ضَحَى  
لا طَالِيأَ وَزَرَأَ مِنْهُ وَلَا رَحَجَا

قال: ((الوزر والوجد الملجأ، وهو الوجد فقلب...))<sup>(4)</sup>.

#### 6. الهاري والهائر:

عند شرحه قول أبي تمام:

مَكْرَأَ بَنَى رُكْنِيهِ إِلَّا أَلَّةُ  
وَطَدَ الْأَسَاسَ عَلَى شَفِيرِ هَارٍ

قال: ((الهاري: أراد الهائر، فقلب...))<sup>(5)</sup>.

(1) العين: 4/ 325-326 (شخلب).

(2) العرب من الكلام الأعجمي: الجواليقي (ت 540هـ)، تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد عماد شاكر، طهران، 1966: 315.

(3) النظام: 5/ 70، ينظر: معجم المتنبي: دراسة لغوية تاريخية: د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1397هـ-1977: 132.

(4) النظام: 5/ 131.

(5) نفسه: 8/ 93، وينظر: المزهري: 1/ 481.

### ثالثاً: الإدغام:

الإدغام في اللغة: ((مأخوذ من أدغمت الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه، ومنه إدغام الحروف، يقال: أدغمت الحرف وأدغمته على افتعلته))<sup>(1)</sup>.  
الإدغام في الاصطلاح: الأصل في الإدغام أنه تقريب صوت من صوت<sup>(2)</sup>، وهو قسمان<sup>(3)</sup>:

#### 1. الإدغام الأكبر: وهو قسمان:

الأول: هو الإدغام المألوف المعتاد، وذلك بأن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، نحو: قطع، والأصل قَطَطْع، والذي أراه أن هذا النوع من الإدغام يعد تضعيفاً أيضاً.

الثاني: أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، نحو: (ود) في اللغة التميمية.

ذكر ابن المستوفي هذه الظاهرة عند شرحه قول المتنبي:

وَمَنْ يَظُنُّ نَثْرَ الْحَبِّ جُوداً وَيَنْصِبُ نَحْتاً مَا نَثَرَ الشِّبَاكَ<sup>(4)</sup>

قال: ((يَظُنُّ يقتل من الظن وأصله يظتنن، فقلبت التاء طاء، لتوافق الطاء قبلها بالإطباق والجهر فصار التقدير يظطنن ثم أبدلت الطاء ظاء، لتدغم في الظاء بعدها فأدغمت ظاء مشددة، واجتمعت نونان متحركتان، فأسكنت الأولى منها، ثم أدغمت في الثانية فصار اللفظ بها يَظُنُّ))<sup>(5)</sup>.

(1) الصحاح: 5/ 1920 (دغم).

(2) ينظر: الخصائص: 2/ 139.

(3) نفسه: 2/ 139-141.

(4) رواية التبريزي: يظُن مكان يَظُنُّ.

(5) النظام: مسودة الجزء 13: 3591-3592.

والذي يبدو لي أن المراحل التي مرت بها لفظة (يَظُنُّ) من قلب وإبدال وإدغام هو من أجل تحقيق ظاهرة المماثلة في اللغة.

#### رابعاً: التلوين الصوتي اللغوي:

((عني اللغويون العرب بتصنيف وجمع الإبدال الصوتي الماثور من العرب في اللهجات، وألفوا في الإبدال تأليف عديدة جمعوا فيها بين الأصوات التي حدث فيها الإبدال، وأتوا بشواهد شعرية وأقوال مأثورة، فكان منهم مصنفون للأصوات المبدلة جامعون لما يخص هذه الأصوات من أفواه العرب القدماء، أما ما يخص الإبدال اللغوي فلم يأت منه نظرية في علم اللغة العربية، كما لم تصل بهم الحال إلى وضع قاعدة لغوية للتناظر بين البنية والدلالة، على حين أن الإبدال اللغوي الصوتي يدخل في خصائص اللغة وجذورها العميقة، ويضع لها سنة متبعة لإثراء اللغة في توليد الألفاظ الجديدة الدالة على المعنى بالتناغم الصوتي بين البنية والمفهوم))<sup>(1)</sup>.

إن اللغة العربية هي اللغة والوحيدة التي تمتلك هذه الدقة الرائعة في البنية متقابلة بدقة متناهية مع المعاني في العمق والوصف والتكامل والتأثير في النفس والفكر، وهذه تدل بلا شك على مدى الفرق الدلالي في اختلاف حركة الرسم الواحد<sup>(2)</sup>.

وقف ابن المستوفي مع ظاهرة التلوين الصوتي من خلال المثنيات والمثلثات في اللغة، وإليك تفصيل في هذا:

(1) علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات: د. نشأة محمد رضا، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع،

بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997: 143.

(2) ينظر: نفسه: 144.

## 1. المثنويات:

يقصد بالمثنويات: إيراد كلمتين متفتحتين في ترتيب الحروف، مختلفتين في حركة فاءاتها، ويترتب على ذلك اختلاف المعنى بينهما<sup>(1)</sup>.

واللغويون القدامى كانت عنايتهم بالمثلثات أكثر من المثنيات، غير أن هناك إشارة في أدب الكاتب<sup>(2)</sup> إلى المثنيات، إذ عقد لها باباً سماه باب الحرفين اللذين يتقاربان في اللفظ والمعنى وليتيسر، فربما وضع الناس أحدهما موضع الآخر، وكذلك هناك إشارة إليها في إصلاح المنطق<sup>(3)</sup>، مثل: فَعَلَ وفَعَلَ باتفاق المعنى، وفَعَلَ وفَعَلَ باختلاف المعنى.

وعني ابن المستوفي بالمثنيات عنايته بغيرها من الظواهر اللغوية الأخرى، ولكنه لم يشر بصريح اللفظ إلى تسميتها بل يفهم ذلك من إشارته إلى تغيير الدلالة عند تغيير حركة فاء الكلمة، ليدل على التلوين الصوتي، والأمثلة كثيرة في كتاب النظام، منها:

### العُكُوب والعُكُوب:

عند شرحه قول أبي تمام:

مَزَّقْتُ ثُوبَ عُكُوبِهَا يَرْكُوبُهَا      وَالنَّارُ تُبْنَعُ مِنْ حَصَى الْمَعْزَاءِ

---

(1) جهود الكرماني النحوية واللغوية في شرح صحيح البخاري: سهيلة محمد طه البياتي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب / جامعة الموصل، 1995: 97.

(2) أدب الكاتب: ابن قتيبة (ت 276هـ)، حققه وضبط غريبه وشرح أبياته والمهم من مفرداته محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1382هـ-1963: 238 وما بعدها.

(3) إصلاح المنطق: 30.

قال: ((يروى بضم العين ويفتحها من لفظة العكوب، فإذا ضمت فكأنه في الأصل مصدر عكب، وإذا فتحت العين فكأنه وصف سمي به الغبار، عكب فهو عكوب، مثل: ضرب فهو ضروب))<sup>(1)</sup>.

### السَّراء والسَّراء:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَلَمْ يَجْلِسْ الْحَيْلَ مِنْ بَابِلٍ      شَوَازِبَ مِثْلَ قِدَاحِ السَّراءِ

قال: ((السراء: شجر صلب يعمل منه القسي، ويروى السَّراء بكسر السين جمع سروة، وهي شجرة وجمعها سرو وسراء))<sup>(2)</sup>، ذكر الجوهري<sup>(3)</sup>: أن السَّراء بالفتح شجر تتخذ منه القسي. وهذا تأييد لابن المستوفي، أما السَّراء بالكسر فيقول الجوهري: ((إنها جمع سروة وهي سهم صغير...))<sup>(4)</sup>.

### الفَخَّار والفَخَّار:

عند شرحه قول أبي تمام:

أُذْهِلَ بَنَ شَيْبَانَ ذُهْلَ الْفَخَّارِ      وَذُهْلَ التَّوَالِ وَذُهْلَ الْعَلَاءِ

قال: ((الفخار بكسر الفاء وفتحها، والكسر مصدر فاخرت وهو الأكثر))<sup>(5)</sup>.

### العَرَض والعَرَض:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَتَرْتُكَ حَاجَتِي عَرَضَ التَّوَانِي      وَأَنْتَ الدَّلُّوْ فِيهَا وَالرَّشَاءُ

(1) النظام: 1/ 253.

(2) النظام: 1/ 276.

(3) الصحاح: 6/ 2376 (سرا).

(4) نفسه: 6/ 2375 (سرا).

(5) النظام: 1/ 286.

قال: ((ويروى عرض بالعين المهملة المضمومة، والعرض بفتح العين المهملة والراء ما يعرض للإنسان من قصد، وعرض بالراء المضمومة والساكنة الجانب والناحية))<sup>(1)</sup>، قال الجوهري: ((العرض: ما يعرض للإنسان من مرض وغيره، والعرض: ناحية من أي وجه جثته))<sup>(2)</sup>.

### بُسيطة وبسيطة:

عند شرحه قول المتنبي:

وَجَابَتْ بُسَيْطَةُ جَوْبِ الرِّدَا      وَبَيْنَ الثُّعَامِ وَبَيْنَ الْمَهَا

قال<sup>(3)</sup>: بسيطة بفتح الباء وضمها، موضع معروف بين الكوفة ومكة من أرض نجد<sup>(4)</sup>.

### المذهب والمذهب:

عند شرحه قول أبي تمام:

دَهَبَتْ بِمُذْهَبِهِ السَّمَاحَةُ وَالْتَوَتْ      فِيهِ الظَّنُونُ أَمْذَهَبٌ أَمْ مُذْهَبٌ<sup>(5)</sup>

قال نقلا عن الصولي: ((المذهب واحد المذاهب، والمذهب هو اللوح والسفر من الكتب التي فيها السير))<sup>(6)</sup>، ونقل الجوهري<sup>(7)</sup>: أن (مذهب) كل شيء مَوْهٌ بالمذهب، والمذهب: المر والسييل والطريق.

(1) نفسه: 320 / 1.

(2) الصحاح: 1083 / 3 (عرض).

(3) النظام: 459 / 1.

(4) ينظر: شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، مصر، د.ت: 1 / 163.

(5) رواية الصولي والتبريزي (فالتوت) مكان (والتوت).

(6) النظام: 171 / 2.

(7) الصحاح: 129 / 1 (ذهب)، وينظر: علوم اللغة في الآيات المعجزات: 145.

## النهي والنهي:

عند شرحه قول أبي تمام:

إذا البعيد السوطن إتنايبه      حلّ إلى نهى وجزع خصيب<sup>(1)</sup>

قال: النهى بكسر النون وفتحها موضع يجتمع فيه الماء، قال ابن السكيت<sup>(2)</sup> فيما نقله عن أبي عبيدة: تميم من أهل نجد يقولون: نهى للغدير، وغيرهم يقولون: نهى. وهذا ما عليه الجوهري<sup>(3)</sup>. والذي يبدو لي أن الاختلاف في الحركة يعود إلى اختلاف اللهجات، مما يؤدي إلى الاختلاف في المعنى.

## الوضاء والوضاء:

عند شرحه قول المتنبي:

لسيف الدولة الوضاء ثمسي      جفوني تحت شمس ما تغيب<sup>(4)</sup>

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الوضاء: هو الوضيء والوضاء الحسن))<sup>(5)</sup>، وذكر ابن السكيت<sup>(6)</sup>: الوضاء بالتحديد إذ قال: رجل وضاء أي وضيّ وعليه الجوهري<sup>(7)</sup>.

(1) رواية الصولي والتبريزي: إذا البعيد، ورواية المخطوطة: إذا القريب، وقال د. خلف رشيد نعمان: عندي أن البعيد هي الصواب، ولذلك ذكرتها في المتن.

(2) ينظر: إصلاح المنطق: 31.

(3) ينظر: الصحاح: 2517/6 (نهي).

(4) قال د. خلف رشيد نعمان: انقرد ابن المستوفي برواية (لسيف الدولة) باللام، وكذلك انفردت المخطوطة برواية (تمشي) وهو تصحيف.

(5) النظام: 16/4.

(6) إصلاح المنطق: 109.

(7) الصحاح: 81/1 (وضاء).



### الصَّوَارُ والصُّوَار:

عند شرحه قول أبي تمام:

صَوَارٌ فِي صَوَاحِيهَا صَوَارٌ كَمَا فَاجَاكَ سِرْبٌ أَوْ صَوَارٌ

قال: ((الصَّوَارُ بكسر الصاد وضمها القطيع من يقر الوحش))<sup>(1)</sup>، وعليه ابن السكيت<sup>(2)</sup>، والجوهري<sup>(3)</sup>.

### المِرَازُ البَرَّاز:

عند شرحه قول المتنبي:

يَا مُزِيلَ الظَّلَامِ عَنِّي وَرَوَاضِي يَوْمَ ثُرَيْي وَمَعْقِلِي فِي الْبَرَّازِ

قال: ((البراز بكسر الباء وفتحها جميعها، والصحيح فتحها))<sup>(4)</sup>، قال الجوهري: ((البراز: المبارزة في الحرب، البراز: الفضاء الواسع...))<sup>(5)</sup>.

### مَلءٌ وَمِلءٌ:

عند شرحه قول أبي تمام:

مَا شَدَّدْتُ الْأَوْدَانَ فِي عَقْدِ الْأَكْرِ رَابٍ حَتَّى وَرَدْتُ مِلءَ الْحِيَاضِ

قال<sup>(6)</sup>: يجوز ملء الحياض بفتح الميم وكسرها، قال ابن السكيت<sup>(7)</sup>: الملء مصدر ملأت الإناء املأه ملأ، والمِلء: الاسم وهو ما يأخذه الإناء الممتلئ، وعليه الجوهري<sup>(1)</sup>.

(1) النظام: 5/8.

(2) إصلاح المنطق: 106.

(3) الصحاح: 716/2 (صور).

(4) النظام: 153/9.

(5) الصحاح: 865/3 (برز).

(6) النظام: 117/10.

(7) ينظر: إصلاح المنطق: 20.

## دولة ودولة:

عند شرحه قول أبي تمام:

نَفْسِي فِدَاؤُكَ إِنْ كَانَتْ فِدَاءُكَ مِنْ

صَّرَفِ الْحَوَادِثِ وَالْآثَامِ وَالِدُولِ

قال: ((قيل: إن الدولة بالضم والفتح بمعنى واحد))<sup>(2)</sup>، قال ابن السكيت فيما نقله عن أبي العلاء<sup>(3)</sup>: الدولة في المال، والدولة في الحرب، قال عيسى بن عمر: كلتاهما تكون في الحرب والمال سواء، وقال يونس: أما أنا فوالله ما أدري ما بينهما، وعلى هذا الجوهري<sup>(4)</sup>.

وذكر ابن المستوفي أمثلة كثيرة عن هذه الظاهرة<sup>(5)</sup>.

## 2. المثلثات:

كلمة المثلث أو التثليث في اللغة العربية تعني أن شيئاً ما يوصف بثلاثة أشياء، قال ابن منظور<sup>(6)</sup>: أرض مثلية لها ثلاثة أطراف.. والمثلوث من الجمال ما قل على ثلاثة قوى.. وشيء مثلث: أي ذو أركان ثلاثة<sup>(7)</sup>. والمثلث من الشراب الذي طبخ حتى ذهب ثلثه.

(1) ينظر: الصحاح: 1/ 72-73 (مأ).

(2) النظام: مسودة الجزء 13/ 3762.

(3) ينظر: إصلاح المنطق: 115.

(4) ينظر: الصحاح: 4/ 1700 (دول).

(5) للمزيد من الأمثلة عن المثلثات، ينظر: النظام: 8/ 306، 340، 383، 9/ 189، 339، 346، 289،

349، 10/ 199، 230، 270.

(6) ينظر: لسان العرب: 1/ 369 (ثلث).

(7) ينظر: الصحاح: 1/ 276 (ثلث).

أما في الاصطلاح: فيقول قطرب: ((المثلث: هو اسم يرى في الكلمة واحدا، ويصرف على ثلاثة أوجه)<sup>(1)</sup>، ومنهم من عرفه بأنه<sup>(2)</sup>: ثلاث كلمات متفقة في حرفها مع اختلاف حركة فاتها، أما عند ابن السيد البطليوسي<sup>(3)</sup>: فإنها لم تقتصر على اختلاف فاء الكلمة بثلاث حركات، بل تعداه إلى عين الكلمة، إذ يعد عنده من المثلثات؛ ولذلك عرفه بأنه: ما اتفقت أوزانه وتعادلت أقسامه، ولم يختلف إلا بحركة فائه فقط أو بحركة عينه فقط، أو كانت فيه ضمتان تقابلان فتحتين وكسرتين.

والذي يبدو لي أن المثلث ما كانت فاؤه أو عينه على الحركات الثلاث، اختلف المعنى أم لم يختلف، ولم يعن ابن المستوفي بالمثلثات عنايته بالمثلثات، فالألفاظ التي نبه عليها لا تتجاوز لفظة واحدة وهي لفظة أباغ، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَهُمْ يَعْينُ أَبَاغٌ<sup>(4)</sup> رَاشُوا لِلرَّغَى سَهْمِيكَ عِنْدَ الْحَارِثِ الْحَرَّابِ<sup>(5)</sup>

قال: ((أباغ بضم الهمزة وفتحها وكسرهما، وقد ورد أباغ على وزن قطام))<sup>(6)</sup>.

إن هذا التلويح الصوتي مزية مهمة من مزايا لساننا العربي تلك التي يمتاز بها بالفرقان الدقيق في التصويب، ومثاله كثير في العربية يفتقر إلى أيد ماهرة وعيون باهرة، وهذا ما رأيناه عند ابن المستوفي من خلال المثلثات والمثلثات.

(1) المثلث: ابن السيد (ت 521هـ)، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982: (مقدمة): 47/1.

(2) ينظر: جهود الكرماني النحوية واللغوية: 99.

(3) المثلث: 1/ 298.

(4) هو موضع بين الكوفة والرقعة، الصحاح: 4/ 1315 (أبغ).

(5) رواية الصولي والتبريزي: راشو للرغى مكان راشو في الرغى.

(6) النظام: 2/ 90.

## ب. الاختلاف في الصوائت:

### أولاً: الإشمام:

الإشمام في اللغة: شَمِئْتُ الشيءَ أَشْمُهُ شَمًّا وشَمِيمًا بالفتح أَشْمُ لغة.. وشمام اسم جبل.. والشم ارتفاع في قصبه الأنف مع استواء أعلاه.. وإشمام الحرف أن تشمه الضمة والكسرة، وهو أقل من روم الحركة، لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشفة، ولا يعتد بها حركة؛ لضعفها<sup>(1)</sup>.

والإشمام: هو صوت بين الكسرة والضمة، وذلك يجعل الحركة بينها مثل الإمالة بين الفتحة والكسرة، أو هو حركة في الشفتين من غير صوت، ونجد هذا عند سيبويه وسائر القراء، وسيبويه يعد الإشمام بَصْرِيًّا لا سَمْعِيًّا، أي: رؤية العين حركة الشفتين لا سماع الأذن الصوت الملقوظ ولذلك قال سيبويه: ((وأما الإشمام فليس إليه سيل، وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو فأنست تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمك شفتيك لتحريكك بعض جسدك وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت الأذن، ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنُ فَأَشْمَمْتُ، كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم))<sup>(2)</sup>.

وابن المستوفي لم يقف عند هذه الظاهرة إلا في موضع واحد، عند شرحه قول أبي تمام:

جِيَدْتُ بِدَانِي الْكَنَافِرِ سَاحَتَهَا      نَائِي الْمَدَى وَكَفَرِ الْجَدَى سَرِيَّةَ

قال: روى الآمدي: ((جُدْتُ بداني.. قال: جدت: فعلت من الجود من جاد يجود دعاء له بأن يجوده الغيث، وهذا القول من الآمدي غريب، رواية وشرحا، فقد تقدم أنه

(1) ينظر: المنصف لكتاب التصريف للمازني: شرح ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1954: 1/ 149.

(2) الكتاب: 4/ 171.

دعاء للدار، وأن اللفظ (جيدت) لا (جدت) ولعله أراد جدت فأشتم الضمة كما قالوا: قل، ويكون أيضاً ثقيلاً بلفظة شعاء، ولكنه إنما قال: دعا له على ضمير المذكور<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: الإعلال:

لغة: عل يعلّ واعتلّ مَرَضٌ، والعلة المرض<sup>(2)</sup>.

اصطلاحاً: هو التغير الذي يطرا على أحد حروف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء)، وتلحق بها الهمزة للتخفيف، بحيث يؤدي التغير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه<sup>(3)</sup>. أي: هو تغيير يطرا على حرف العلة للتخفيف<sup>(4)</sup>، وهو على أنواع منه القلب والحذف والإسكان أو النقل<sup>(5)</sup>.

ذكر ابن المستوفي الإعلال في كتابه، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَمُرَحَّزَاتِي عَنْ ذَوَالِ عَوَائِقْ أَصْحَرَنَ بِي لِلْعَنَقْفِيرِ الْمُؤِيدِ

قال نقلاً عن أبي زكريا<sup>(6)</sup>: لفظ (المؤيد) جاء على غير ما يجب في الأكثر؛ لأنه أخذ من الأيد، فهذا المثال يعتل في مُفْعِل، إلا حروفاً جاءت نوادر مثل قولهم: امرأة مُغِيل: إذا أَرْضَعَتِ الْغَيْلَ، ومُغِيب في معنى مُغِيبة، وأكثر الناس يشدون قول طرفة: أَلَسْتُ تَرَى أَنَّ قَدْ أُتِيَتْ بِمُؤِيدٍ<sup>(7)</sup>

(1) النظام: 116/3.

(2) ينظر: لسان العرب: 11/467 (علل).

(3) ينظر: المذهب في علم التصريف: 313-314.

(4) ينظر: التعريفات: 30، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحمالوي، ط5، مطبعة دار الكتب المصرية، بالقاهرة، 1345هـ-1927: 112.

(5) ينظر: المذهب في علم التصريف: 314.

(6) ينظر: النظام: 22/6.

(7) ديوان طرفة: 46، وصدوره: (يَقُولُ وَقَدْ تَرَى الْوُظَيْفَ وَسَائِهَا).

فيقدمون الهمزة على الياء، يأخذونه من الواد والويد، قال: ذكر الجوهري<sup>(1)</sup> (المؤيد) مثال (المؤمن)، الأمر العظيم والداهية، ثم أنشد بيت طرفة السابق.

وعند شرحه قول المتنبي:

بَلَسْتُ أَقْمَتَ بِهِ وَذَكَرْتُكَ سَائِرُ يَشْنَأُ الْمَقِيلَ وَيَكْرَهُ التَّعْرِيسَا

قال: (أراد يشنأ، فأبدل الهمزة ياء ثم أبدل ألفا؛ الانفتاح ما قبلها وهو على غير قياس...) (2).

### ثالثا: الحذف، ويشمل:

#### 1. حذف الهمزة:

عند شرحه قول المتنبي:

وَيَلْمُهَا خَطْئَةً وَيَلْسَمُ قَابِلَهَا لِمِثْلِهَا خَلِقَ الْمَهْرِيَّةُ الْعَوْدُ

قال: ((وَيَلْمُهَا: تعجب منه، والأصل: ويلٌ لأمها، ثم حذفت الهمزة والتنوين ولام ويل، كأنه يتعجب منها ومن تقبلها)) (3)، قال التبريزي: ((وَيَلْسَمُ: من شواذ الكلام، وهي عندهم: (وي) التي تستعمل للتعجب، ثم جاؤوا باللام الخافضة، فمنهم من يضمها لإسقاط الهمزة في (أم)، كأنه نقل الضمة إلى اللام، ومنهم من يجعلها مكسورة على أصل ما يجب من لام الحذف)) (4). وعلى هذا الرأي ذهب البرقوقي (5).

(1) ينظر: الصحاح: 2/ 443 (أيد).

(2) النظام: 9/ 383، الواضع: 3/ 179.

(3) النظام: 7/ 313.

(4) الموضح: 2/ 314.

(5) ينظر: شرح البرقوقي: 2/ 147.

والذي أراه أن رأي التبريزي، ومن ذهب إلى أن كلمة (ويلمها) مركبة من (وي) ولام الجر) بعيد، والأصح فيما أراه أن يكون المحذوف هو الهمزة، بقصيدة التخفيف فيما يكثر استعماله<sup>(1)</sup>. وفي (ويلم) الكثير من الشواهد<sup>(2)</sup>.  
وعند شرحه قول المتنبي:

مَرَّتْكَ إِسْنُ إِسْرَاهِيمَ صَافِيَةَ الْحَمْرِ وَهَتَّتْهَا مِنْ شَارِبِ مُسْكِرِ السُّكْرِ

قال: ((مرتك: أراد مرأتك، فحذف الهمزة اضطراراً، وكان يجب أن يقول امرأتك؛ لأنه إنما يقال: مرأك بلا ألف إذا أتعت هناك، يقول: هناك ومرأك، فإذا أفردوها قالوا: أمرائي الطعام، واستمرائي الطعام، إلا أنه قد حكى عنهم، مرائي الطعام وليس قبله هنائي))<sup>(3)</sup>، وجاء في الموضح<sup>(4)</sup>: ((مرتك: أصله الهمز؛ لأنه من قولهم هنئنا مرياً، ويذكرون أنه يقال: هنائي الطعام، ومرائي، إذا جاؤوا بالفعلين متوالين حذفوا همزة مرائي، فإذا حذفوه قالوا: أمرائي، وتركوا الهمز).

ومثله كثير، وأصل ذلك أن يقال: مرأ، فيوقف على الهمزة الساكنة، إذا سكنت وقبلها الفتحة صيروها ألفاً، كما في تأمر وتأسر، وعلى هذا الجوهري<sup>(5)</sup> والبرقوتي<sup>(6)</sup>.  
قال ابن سيده: ((قال: مرتك وإنما هو مرأتك، فأبدل إبدالاً صحيحاً))<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: الإنصاف: 810/2 (الهامش).

(2) نفسه: 810-809/2 (الهامش).

(3) النظام: 427/8.

(4) الموضح: 42/3.

(5) الصحاح: 72/1 (مرأ).

(6) شرح البرقوتي: 239/2.

(7) شرح المشكل من شعر المتنبي: ابن سيده (458هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976: 153.

## 2. حذف الياء:

عند شرحه قول المتنبي:

إن تُرمي نكبات الدهر عن كعب  
تُرم إمراً غير رديد ولا نكس

قال: ((قلما يقولون: نكس، ويجب أن يكون هذا البيت محمولاً على: نكس يُنكس، كما أن (حذرا) محمول على: حَلَزَ يَحْذِرُ، وربما اجتزؤا على حذف الياء من فعيل، فإن كان أراد نكيساً، فحذف الياء فقد يمكن إن كان حمله على نكس؛ لأن فعيلاً، إذا كان اسم فاعل فهو أقرب من فعيل إذا كان معدولاً عن مفعول))<sup>(1)</sup>.

## 3. حذف الهاء:

عند شرحه قول المتنبي:

وَمَالَ بِهَا عَلَى أَرْكَ وَغَرَضٍ  
وَأَهْلُ الرُّقَّتَيْنِ لَهَا مَزَارُ

روى<sup>(2)</sup> ابن المستوفي عن أبي الفتح أنه قال: أركة وعرض منزلان، وحذف الهاء من أركة ضرورة.

## 4. حذف الألف:

عند شرحه قول أبي تمام:

جَرَى لَهَا الْقَالُ يَرْحاً يَوْمَ أَنْقَسَرُوْ

إِذْ غَوِثَتْ وَحِشَةُ السَّاحَاتِ وَالرَّحْبُ

(1) النظام: 340/9، الموضح: 150/3.

(2) النظام: 353/8، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد الأندلسي (ت 487هـ)، حققه وضبطه وشرحه وفهرسه مصطفى السقا، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1996:

139/1، الموضح: 231/2.



قال: ((والرَّحْبُ جمع رَحْبَةٍ وَرَحْبَةٍ، والأصل أن يقال: رحاب، بالألف فحذف لأنه حرف لين كما قالوا: ثلل في جمع ثلَّة، والأصل أن يقال: ثلال))<sup>(1)</sup>.  
5. حذف النون:

عند شرحه قول المتنبي:

جَلَّأَ كَمَا بِي فَلَيْكَ التَّبْرِيحُ      أَغْيَظُ ذَا الرَّشْرِ الْأَغْنُ الشَّيْخُ

قال: ((قوله: (فليك التبريح) أراد: فليكن، لكنه حذف النون؛ لسكونها وسكون التاء الأولى من التبريح، وكان الوجه أن يكسرهما لالتقاءهما؛ لأنها حرف صحيح، ولو لم يحذف لكان متحركاً، وليس حذف النون هنا كحذفها من قوله: لم يكن شيء يا إلهي قبلها؛ لأنه حذف النون من (يكن) وهي ساكنة، فصارعت بالمخرج والزيادة والغنة والسكون حروف المد واللين، فحذفت كما حذفن، وهي في (فليكن التبريح) قوية بالحركة، فكان ينبغي ألا يحذفها، ولكنه لم يعتد بالحركة في النون لما كانت غير لازمة ضرورة، وفي البيت قبح من جهة أخرى، وهو أنه حذف النون مع الإدغام، وهذا لا يعرف، لأن من قال في (بني الحارث) بلحارث لم يقل في بني النجار بنجار، وهو قد قال: فليك التبريح، فحذف مع الإدغام، إلا أن يكون حذف النون من قبل، ثم جاء بالمدغم بعد))<sup>(2)</sup>.

قال التبريزي: ((يذكر سيبويه أنه لا يجوز لأنه يذهب إلى أن النون تحذف في حال السكون مثل قولك: لا يك فعلك ذميماً، لأن النون إذا ظهرت فهي ساكنة، فإذا وجب تحريكها في بعض المواضع لم يجوز حذفها، وقد جاءت أشياء من حذفها في موضع التحريك، أنشد أبو زيد<sup>(3)</sup>:

(1) النظام: 26/2.

(2) النظام: 223/5.

(3) البيت لحسيل بن عرفة وهو جاهلي، ينظر: النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، نشر دار الشروق: 296.

لم يكُ الحقُّ سوى أن حاجتُه رَسْمُ دارٍ قد تعفَى بالسُرُر<sup>(1)</sup>  
فلو ظهرت النون هاهنا لقليل: لم يكن الحق، وفي بعض الرجز القديم:  
ومن يكُ الدهر له بالمرصد

وهذه النون إذا حذفت، فشبهوها بالتونين وهي أشد قوة منه؛ لأنها من نفس  
الكلمة، والتونين زائد وقد أنشد سيويه بيتا وقد حذفت فيه نون (لكن) في الموضع الذي  
يجب فيه تحريكها، وعلى ذلك قول النجاشي<sup>(2)</sup>:  
فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ

وَلَاكَ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَأْوَاكَ ذَا فَضْلٍ

فلو ظهرت النون لقال: ولكن اسقني، فأما الفراء فيذكر أن قولهم: لاك لغة في  
لكن، فإذا حل بيت النجاشي على ذلك فلا ضرورة فيه.

#### 6. حذف التونين:

ذكر ابن المستوفي حذف التونين، عند شرحه قول المتنبي:  
فِي رُبَّةٍ حَجَبَ الْوَرَى عَنْ بَيْلِهَا وَعَلَا فَسَمُوهُ عَلِيَّ الْحَاجِبَا  
قال: ((أراد علياً الحاجب، فاضطر إلى حذف التونين؛ لسكونه وسكون اللام من  
الحاجب))<sup>(3)</sup>، ذكر هذا البرقوقي<sup>(4)</sup>، لكنه قال: ومثله كثير وذلك كقراءة من قرأ ﴿قُلْ

(1) الموضح: 27/2.

(2) البيت من شواهد سيويه: 27/1، والخصائص: 310/1، والإنصاف: 684/2، وأوضح المسالك:  
ابن هشام، تحقيق محمد عبي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط6، 1980:  
193/1.

(3) النظام: 160/4.

(4) شرح البرقوقي: 256/1.

هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ<sup>(1)</sup>، بغير تنوين، حذفه لالتقاء الساكنين<sup>(2)</sup>، والذي يبدو لي أن حذف التنوين في قوله (عليا) يعود إلى الضرورة الشعرية.

#### رابعاً: الإشباع:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَيَا وَشَلَّ الدُّنْيَا بِشِيَانٍ لَا تُغْنِصُ وَيَا كَوَكَبَ الدُّنْيَا بِشِيَانٍ لَا تُخْبِ

قال<sup>(3)</sup>: إن للشاعر أن يلحق ما كان من بنات الواو والياء مجزوماً إذا أطلقه في قافية بما يكون فيه في الرفع، وأن يأتي عند الضرورة بالأفعال المعتلة اللام على أصولها، فيقول: لم تغزوا، ولم ترمي، ولم تخشى، وهذا من الضرورات التي تقاس، وعلى هذا قول الشاعر<sup>(4)</sup>:

أَلَمْ يَأْتِيكَ<sup>(5)</sup> وَالْأَنْعَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ؟  
وقول الآخر<sup>(6)</sup>:

كَأَن لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْرَا يَمَانِيَا

في قول من جعل الكلام خيراً، ألا ترى أنه أثبت الألف في هذا كما أثبت الياء فيما قبله، وكما أثبت أبو تمام الواو في (لا تخبو)، وهذه المواضع متساوية في أنها للجزم، فهذه طريقة. وكثير من أصحاب سيبويه يذهبون إلى أن المحذوف في مثل هذا الكلام للجزم إنما هو حركة كانت في النية، ولم تظهر في موضع الرفع استقلاً، أو لأن الحرف لا

(1) سورة الإخلاص: 1.

(2) قال الزحسري: أسقط التنوين لملاقاته لام التعريف، والجيد هو التنوين. ينظر: الكشف: 4/ 818.

(3) النظام: 2/ 289-290.

(4) هذا البيت من كلام قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، وهو من شواهد الإنصاف: 1/ 30، أوضح المسالك: 1/ 55.

(5) أراد ألم يأتك، فأشبع الكسرة فنشأت الياء، الإنصاف: 30/ 1.

(6) البيت لعبد يغوث بن وقاص في شرح المفضليات: 318، وصدرة: وتضحك مني شبيخة عبشمية.

تحتملها بعد انقلابه وذلك إذا قلت: هو يغزو ويرمي ويخشى، قالوا: والحذف هو تلك الحركة، وإنما حذفت هذه الحروف من بعد؛ لتكون ألفاظ الفعل المجزومة أنقص منها وهي غير مجزومة، وإذا كانت كذلك فإثبات الواو والياء والألف في هذه الطريقة عند الجزم في الكلام والشعر غير خارج في باب اللحن.

قال ابن المستوفي معلقاً على قول المرزوقي: ((هذا الذي أطال القول فيه (رحمه الله) كلام ذكره النحويون فيما وقع من الأفعال المعتلة حشوا مجزوماً على لفظ المرفوع، فأما ما وقع من نحو ذلك فيما فيه القافية فقد تعرض للقول عليه أولاً ولم يشبعه، وهذا النوع إذا وقع فيما فيه الروي، فحكمه أن تلحقه مجزوماً حروف الوصل (الألف أو الياء أو الواو)؛ لإقامة الوزن فيعود إلى صورة ما كان عليه في الرفع، وهو كثير في أشعارهم، وتكون الحروف التي تلحقه للوصل غير الحروف التي بُني عليها في الأصل، وإذا كانوا قد أطلقوا الفعل المجزوم الصحيح فحركوه بالكسر، لإقامة الوزن في نحو قول امرئ القيس<sup>(1)</sup>:

يَقُولُونَ لَا تُهْلِكُ أَسَىً وَتَجْمُلُ .....

فهم - في إشباع حروف الروي من الأفعال المعتلة لاماتها المجزومة حتى ينشأ منها أحرف تسمى (وصلاً - عذر)<sup>(2)</sup>.

#### خامساً: تحقيق الهمز وتحقيقه:

الهمزة: مخرجها من أقصى الحلق، ولكن اللغويين وأولهم الخليل يرى أنها صوت غير مستقر، إذ سرعان ما يتغير إلى حرف معتل<sup>(3)</sup>، جاء في لسان العرب: ((والهمزة كالحرف الصحيح، غير أن لها حالات من التلين والحذف والإبدال، تعتل فألحق بالأحرف المعتلة الجوف وليست من الجوف، إنما هي حلقية في أقصى الفم، ولها ألقاب

(1) ديوانه: 95.

(2) النظام: 290/2 - 291.

(3) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 115.

كألقاب حروف الجوف<sup>(1)</sup>، ((وذلك أنها إذا خففت أو لينت أصبحت حرفاً من حروف الجوف كالألف والواو والياء، فيقال في ذئب: ذيب، وفي رأس راس، وفي شوم شوم<sup>(2)</sup>). ((والعرب في تليينها أو تحقيقها على مذهبين، فالتميميون يذهبون إلى تحقيقها وإعطائها حقها من النبر، ولذلك قالوا في الرأس: والرأس مذكر ويهمز ولا يهمز.. والعرب تقول: الراس بلا همز، إلا أن بني تميم يقولون: الرأس والكأس بالهمز<sup>(3)</sup>). وفي كتاب النظام، ذكر ابن المستوفي ألفاظاً مهموزة أبدلت همزتها تخفيفاً، فعند شرحه قول أبي تمام:

أقري السلامَ مُعَرَّفاً وَمَحْصَباً  
بين خالِدِ المعروفِ وألْهَيْجاءِ

قال: ((هذا البيت يروى على وجوه، وأجودها وأليقها باللفظ أن يقول: أقري السلامَ معرفاً ومحصباً، ويكون من قرأت على فلان السلام، وأقرأته غيري، وتخفف الهمزة، فإن خففت للضرورة أثبت الياء في الخط كأن القائل أراد أن يقول: أقرئ السلام، فخفف وبقيت الياء، وإن كانت الهمزة خففت قبل أن يرام نظم الكلمة فلا ضرورة فيها<sup>(4)</sup>)).

والذي يبدو لي أن ما جاء في بيت أبي تمام هو وهم، والصحيح هو أن يقول: أقرأ السلام؛ لأن قوله (أقري السلام) اجعله أن يقرأ السلام<sup>(5)</sup>.

(1) لسان العرب: 1/ 17.

(2) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 116.

(3) في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973: 77.

(4) النظام: 1/ 209-210.

(5) التهذيب بمحكم الترتيب: ابن شهيد الأندلسي (ت 426هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2002: 45.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمَّا قَرَأَ النَّاسُ ذَاكَ الْفَتْحَ قُلْتُ لَهُمْ

وَقَائِعَ حَدَّثُوا عَنْهَا وَلَا حَرْجًا

قال: ((أراد قرأ الناس، من قراءة الكتاب، فخفف الهمزة، ولا يجوز أن يحمل على غير هذه اللفظة من: قرى الضيف، ولا من قرأ الشيء، إذا تتبعته، وتخفيف الهمزة في مثل هذا معروف))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَمَّا خَلَلْتُ الثَّغَرَ أَصْبَحَ عَلِيًّا لِلرُّومِ مِمَّنْ ذَاكَ الْجَوَارِ جُؤَارُ

رُوي عن أبي العلاء أنه قال: ((يقال: جاورتهم جواراً، والجوار بضم الجيم اسم، والأحسن على مذهب الطائي أن تخفف همزة جوار وتجعل واواً؛ لأن الجوار بالهمزة ليس من لفظ الجوار الذي هو للمجاورة، فإذا خففت الهمزة وضممت جيم الجوار الذي هو اسم للمجاورة فالتجنيس كامل، وإن كسرت الجيم فهو مخالف بالحركة لا غير))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَكُنْتُ أَكْفُ الْمَوْتَ غُلًّا قَصَائِدِي عَنْهُ وَضَعِيْعُهَا عَلَيْهِ يَزِيرُ

قال: ((زار الأسد يزأر يزئر، فقلوه: يزير على لغة من قال: يزئر، والمستعمل في كلام العرب أنهم إذا ألقوا حركة الهمزة على ما قبلها طرحوها من الكلمة، فالقياس المستمر إذا خففوا الهمزة في يزئر يزئر، وإذا خففوا من يزأر قالوا: يزئر، والقياس يدل على جواز قولهم: يزير في يزئر، وذلك أنه لما ألقوا حركة الهمزة على الزاي بقيت ساكنة فجعلوها ياء كما جعلوها كذلك في بئر وذئب))<sup>(3)</sup>.

(1) النظام: 120/5.

(2) نفسه: 42/8.

(3) النظام: 215/8.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أي ذي سُودٍ يُناويك فيه ظالمساً والتدى بذلك قاض<sup>(1)</sup>

قال: ((ينايك: أصل المناواة الهمز، ويجوز تخفيفها إذا قيل إنها من النوع، وهو النهوض، فإذا أخذت من التثنية فلا أصل لها في الهمز))<sup>(2)</sup>.

### سادساً: اللغات واللهجات:

اعتاد اللغويون والنحاة القدامى أن يطلقوا على اللهجة اسم اللغة، فيقولون: لغة قریش، ولغة الحجاز، وتُصَف اللُّهجات العربية بصفات خاصة، بحيث تمتاز لهجة من الأخرى بظواهرها اللغوية، ولكنها تأتلف فيما بينها بظواهر لغوية أخرى<sup>(3)</sup>.

وإن دراسة اللهجات العربية القديمة لها أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية الحديثة، فمن طريقها يمكننا معرفة التطور في دلالة الألفاظ ومعرفه ما تؤديه تلك المفردات من معانٍ مختلفة، تبعاً لاختلاف البيئات، وأنها تعيننا في نسبة كثير من اللهجات الحديثة إلى أصولها من اللهجات القديمة، ثم إنها مفيدة في رسم الخارطة اللغوية للتوزيع اللهجي وانتشار القبائل العربية وهجرتها وأماكن سكناها قديماً وحديثاً، وتساعد اللهجات المختلفة في اللغة الواحدة في فهم طبيعة تلك اللغة ومراحل نشوئها وتطورها ومدى تأثير البيئة فيها<sup>(4)</sup>.

وقد تبّه ابن المستوفي في كتابه على جملة من اللغات واللهجات، وذلك على النحو الآتي:

(1) رواية الصولي: به لك قاض.

(2) النظام: 116/10.

(3) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب المطلي، دار الحرية، بغداد، 1978: 29.

(4) ينظر: لغة اللغة: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990: 47.

1. ذكر ألفاظا فيها لغتان أو ثلاث أو أكثر من ذلك:

نحو: الكُتْد والكَيْد لغتان<sup>(1)</sup>، الجَهْد والجُهد<sup>(2)</sup>، الطَّرْد والطرْد لغتان<sup>(3)</sup>، والعُكْرَة والعُكْرَة<sup>(4)</sup>، والمَحَاش والمَحَاش<sup>(5)</sup>.

ولنفصل في مثالين، فعند شرحه قول المتنبي:

عَلَا كُتْدَ الدُّنْيَا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ      تُسِيرُ بِهِ سَيْرَ التَّلَوْلِ لِإِكْبَرِ

قال<sup>(6)</sup> نقلا عن أبي الفتح: الكُتْد والكَيْد لغتان<sup>(7)</sup>، وهما أصل العنق، وقيل: هو مجتمع رؤوس الكتفين من الفرس.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَنْ يُعْطَاءَ الصَّوَارِمُ وَالْحَيْلُ      وَسُمُرُ الرِّمَاحِ وَالْعُكْرُ

قال<sup>(8)</sup>: العُكْرَة والعُكْرَة لغتان، قال الجوهري<sup>(9)</sup>: العُكْرَة: الكُرَة.

ومن الأمثلة على ما فيه ثلاث لغات، الذي، فعند شرحه قول أبي تمام:

لَوْ لَمْ تُكُنْ مِنْ ذَا السَّوْرِ الَّذِي مِنْكَ هُوَ

عَقِمْتَ بِمَوْلِدِ نَسْلِهَا حَوَاءَ

(1) النظام: 240 / 4.

(2) نفسه: 158 / 7.

(3) نفسه: 385 / 7.

(4) نفسه: 290 / 8.

(5) نفسه: 7 / 10.

(6) نفسه: 240 / 4.

(7) الصحاح: 530 / 2 (كتد).

(8) النظام: 290 / 8.

(9) الصحاح: 756 / 2 (عكر).



قال: ((وفي الذي لغات منها ما في هذا البيت، وهو اللَّذ يسكون الدال وكسرها)<sup>(1)</sup>، قال: (وقد عد الناس اللذ لغة في (الذي)، ويمكن عندي أن يكون ذلك صنعة لا لغة، وذلك أنه يجوز أن يكون حذف الياء تخفيفاً لطول الاسم بصلته فصار (اللذ).. فلما صار إلى (اللذ) أسكن استثقلاً لكسره، وإتباعاً لإقامة الوزن))<sup>(2)</sup>.

ومن الأمثلة على ما فيه أكثر من ثلاث لغات، عند شرحه قول المتنبي:

نَسَلْتُ بِفِكَرٍ فِي أَيِّكَ فَرَأَمَا

بَكَيْتَ فَكَانَ الضُّحْكُ بَعْدَ قَرِيبِ

قال: ((أيك يريد: أبوك، وهي لغة معروفة، تقول العرب: أبو أبوان وأبون وأبين، قال: وأخذت عن أبي بكر محمد بن الحسين عن ثعلب يقال: هذا أبك وهذا أباك وهذا أبوك، ثلاث لغات، فمن قال: هذا أبك، قال: هذان أباك، أب وأبان، ويجوز فيه أبوان، ومن قال: أباك وأبوك فتثنيتهما واحدة أبوان، وأنشد:

سوى أبك الأدنى وإن عمداً علا كل عالٍ يا ابن عمِّ محمد

وأما الضحك ففيه أربع لغات: ضَحِكَ وضَحِكَ وضَحِكَ، وكذلك كل ما كان على فَعِل وثانية حرف حلق، نحو: فَخَلِدَ وصَبَقَ))<sup>(3)</sup>.  
والذي يبدو لي أنها ثلاث لغات<sup>(4)</sup>:

## 2. الإشارة إلى اللغات المشهورة:

نحو: حمير، وريعة، وطيء، وتميم، فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 438/1.

(2) التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: ابن جني، تحقيق د. نوري هودي القيسي وآخرين، بغداد، 1381هـ-1962: 42.

(3) النظام: 278/3، وينظر: شرح البرقوق: 180/1.

(4) المثلث: ابن السيد: 240/2.

بُدُورٌ قِيُولٌ لَمْ تَزَلْ كُلُّ حَلْبَةٍ تَمَزَّقُ مِنْهُمْ عَنْ أَغْرَ مُحْتَسِبٍ<sup>(1)</sup>

قال: ((يرى ذون قبول، ثم نقل قول أبي العلاء: ذون، جمع قولك ذو مرحب وذو جدن وذو يزن، وذلك في حير كثير، وهم الأذواء، وقلما يقولون الذون))<sup>(2)</sup>.

وذكر ابن المستوفي لهجة ربيعة عند شرحه قول أبي تمام:

وهلْ ذاك أوسٌ من فريقي عهدئهِ بها والنوى ملتامة لم تَخْلُجْ

قال: ((قوله: ملتامة أراد: ملتمة، فسكن الحرف على لغة ربيعة، فلما سكنت الهمزة وقبلها فتحة جعلها ألفاً))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

بَدْرٌ أَطَاعَتْ فِيهِ بِادِرَةُ النَّوَى وَلَعَا وَشَمْسٌ أُولَعَتْ بِشِمَاسٍ<sup>(4)</sup>

قال: ((روى الصولي: بدر أطاعت فيك باردة ولعا.. ثم قال نقلا عن التبريزي: ولعا: نصب على المصدر، وهو مصدر ولع ولعا، وهو لغة طيء))<sup>(5)</sup>.

3. وقد يذكر ابن المستوفي أحيانا مستويات لغوية في تفسيره طائفة من المسائل اللغوية التي غلب عليها المنهج الوصفي، إذ نجد معياريا في بعضها، كوصفه إحدى اللهجات بالأجود أو بالأفصح أو الرداءة أو العالية أو الجيدة أو الشاذة.

فعند شرحه قول أبي تمام:

بَتَّانٌ كَالْقَمَرَيْنِ حُفٌّ سَنَاهُمَا يَكْوَاعِبِ بِثَلِّ الدَّمَى أَتْرَابِ<sup>(6)</sup>

(1) رواية الصولي والتبريزي: (حبيب) مكان (حبيب).

(2) النظام: 214 / 2.

(3) النظام: 139 / 5.

(4) رواية الصولي والتبريزي: (أطاعت فيك) مكان (فيه) و(لعا) مكان (حظاً).

(5) النظام: 231 / 9.

(6) رواية الصولي والتبريزي: (بتتان) مكان (بتتان)، و(ميل الدمى) مكان (مثل المها).

قال: ((بروى ثثان، واثنتان أفصح اللغتين، أن يقال: اثنتان وثثان كثيرة في أشعار الفصحاء))<sup>(1)</sup>.

ونجده أحياناً يصف اللغة بأنها شاذة، عند شرحه قول أبي تمام:

مِنْ كُلِّ مُهْرَاقٍ الْحَيَاءِ كَأَلْمَا غَطَّى غَدِيرِي وَجَتَّيْهِ الطُّحْلُبُ

قال: ((سكّن الماء على لغة من قال: أهرقتُ والذين قالوا: هرقت، يقولون مُهْرَاق يفتحون الماء))<sup>(2)</sup>، وقال الجوهري: ((هَرَّاق الماء يهريقه بفتح الماء هَرَّاقَةً، أي صبّه وفيه لغة أخرى: أهرق الماء يُهْرِقه إهراقاً، على أفعل يُفْعِل، وفيه لغة ثالثة: إهراق يُهْرِق إهراقاً، والشيء مُهْرَاق ومُهْرَاق أيضاً بالتحريك، وهو شاذ))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِذَا ظَلَمَاتُ الرَّأْيِ أَسْدَلُ ثَوْبُهَا تَطْلُعُ فِيهَا فَجْرُهُ فَتَجَلَّتْ

قال: ((المعروف سَدِل وهي اللغة العالية، ويجوز أَسْدِل))<sup>(4)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

ظَلَّتْ بِهَا تُنْطَوِي عَلَى كِبَرٍ نَضِيجَةٌ فَوْقَ خَلِيلِهَا يَدُهَا

قال: ((يقال: ظَلَّتْ عليه عاكفاً وظَلَّتْ.. وأجود لغتها ظلت بفتح الظاء))<sup>(5)</sup>، وسبب في كونها أجود هو ورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ

(1) النظام: 78/2.

(2) النظام: 173/2.

(3) الصحاح: 4/1569-1570 (هرق).

(4) النظام: 13/5.

(5) نفسه: 6/410.

(6) سورة طه: من الآية 97.

## **الفصل الثالث**

### **المباحث المصرفية**



## الفصل الثالث

## المباحث الصرفية

## توطئة:

التصريف في اللغة: ((هو مصدر للمبالغة والتكثير بمعنى التحول والتغيير والتقليب))<sup>(1)</sup>، وقد ورد في القرآن الكريم على هذا المعنى، قال تعالى: ﴿أَنْزَلْنَا كَيْفَ تُصْرِفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُوْنَ﴾<sup>(2)</sup>، قال الليث: ((تصريف الرياح، صرفها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريف السيول والخيول والأمور والآيات، وقال غيره: تصريف الرياح جعلها جنوبا وشمالا وصبا ودبورا، فجعلها ضروبا في أجناسها، وصرفته في الأمر تصريفا قلبته فقلب، وصرف الزمن حوادثه المتقلبة من حال إلى حال، وصرف الشيء عمله في غير وجه، كأنه يصرفه من وجه إلى وجه، وتصريف الدراهم: إنفاقها، والصرف والصِّراف والصيرفي: التقاد وهو من التصريف))<sup>(3)</sup>. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْئًا جَدَلًا﴾<sup>(4)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الْيَمِّ وَالسَّحَابِ الْمُسْحَرِينَ بَيْنَ السَّحَابِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(5)</sup>.

(1) لسان العرب: 189/9 (صرف).

(2) سورة الأنعام: من الآية 65.

(3) لسان العرب: 189/9 (صرف).

(4) سورة الكهف: الآية 54.

(5) سورة البقرة: من الآية 164.

أما في الاصطلاح: ((فهو علم بأصول أبنية الكلم التي ليست بإعراب))<sup>(1)</sup>، أو هو ((علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك))<sup>(2)</sup>.

### ابن المستوفي صرفياً:

لعلم الصرف مكانة كبيرة عند علماء اللغة من بين العلوم الأخرى، وله أهمية لا تقل عن علمي النحو والدلالة، فمعرفة الصيغ واستعمالها في الكلام أمر مهم في عصمة اللسان من اللحن، والخروج عن مقاييس اللغة الصحيحة.

لذلك يمكن القول: إنه من الأمور التي أثرت على البنية اللغوية هي الظواهر الصرفية التي تنشأ من تغيير يصيب بنية الكلمة، بالحذف والزيادة، أو اختلاف في الحركات والسكنات ونحو ذلك. وقد يرافق ذلك تغيير في المعنى أيضاً.

وقد اهتم ابن المستوفي في كتابه اهتماماً كبيراً ببنية الكلمة وما يصيبها من تغيير، فقد عني عناية ملحوظة بوزن اللفظ وأصل تصاريفه، على الرغم من أن كتاب النظام ليس كتاباً صرفياً.

والظواهر الصرفية في الأسماء والأفعال، فبحثها وقدمت الظواهر المختصة بالأسماء على تلك المختصة بالأفعال على الأصل ولكون أبنية الأسماء في الكتاب أكثر من أبنية الأفعال. أما المشتقات فلم يجتهد؛ لأن ابن المستوفي لم يسجل ملاحظات كثيرة عنها.

(1) شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الأسرأبادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975: 1/1.

(2) شرح ابن عقيل (ت 769هـ) على ألفية ابن مالك، راجعه وعلّق عليه د. مالك المطلي ود. غالب المطلي، بغداد، 1415هـ-1994: 4/119.

## أولاً: أبذية الأسماء:

### 1. أبنية جموع التكسير:

- جمع التكسير: ما دل على ثلاثة أو أكثر، وله مفرد حقيقي أو تقديرى يشاركه في معناه وفي أصوله مع تغير يطرأ عند الجمع<sup>(1)</sup>.
- وقد قسم الصرفيون أوزان جمع التكسير إلى قسمين:
- جمع القلة: وهو ما يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة.
- جمع الكثرة: وهو ما يدل حقيقة على ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

## أولاً: جموع القلة:

أشهر الصيغ المستعملة في جموع القلة<sup>(2)</sup>:

### 1. أفْعِلَة بسكون الفاء وكسر العين:

هو ((مقيس في كل مفرد يكون اسماً لا وصفاً مذكراً رباعياً قبل آخره مد، نحو: طعام وأطعمة، رغيف وأرغفة، وهو مقيس أيضاً في كل اسم على وزن فَعَال أو فَعَال إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد، أو كانت لامها حرف علة، فالأول نحو: زِمَام وأزِمَة، والثاني: نحو كِسَاء وأكْسِيَة))<sup>(3)</sup>.

ولمفرد أفْعِلَة أوزان يأتي عليها، هي: فَعَال، فُعَال، فُعَالٍ، فَعِيل.

(1) ينظر: حاشية الصبان: الصبان: (ت 1205هـ)، تحقيق محمود ابن جميل، مكتبة الصفاء، القاهرة، ط1،

2002: 168/4. وجوه القاموس في الجمع والمصادر: محمد بن شفيح القزويني، تحقيق محمد

جعفر الشيخ إبراهيم الكرياسي، النجف، 1982: 9.

(2) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن الأشموني (ت 929هـ)، تحقيق عمود

بن الجميل، مكتبة الصفاء، القاهرة، ط1، 2002: 170/4، والجمع في العربية: باكرة رفيق، مطبعة

الأديب البغدادي، 1972: 123.

(3) جموع التصحيح والتكسير: عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977: 40.



ومما جاء على هذا البناء عند ابن المستوفي: جمع فَعَال على أَفْعَلَة، نحو: لسان ألسنة<sup>(1)</sup>، وجمع فَعِيل على أَفْعِلَة، نحو: حبيب أحيّة<sup>(2)</sup>.

عند شرحه قول المتنبي:

تُسَايِرُكَ السَّوَارِي وَالْعَوَادِي مُسَايِرَةَ الْأَحْيَاءِ الطَّرَابِ

قال: ((الأحياء: جمع حبيب، وهو جمع قليل على رأي أبي زيد، ولم يذكره النحويون في أبنية الجموع القليلة، وأما الأحيّة فجمع قليل بلا اختلاف))<sup>(3)</sup>.

## 2. أَفْعَلُ بضم العين:

يجمع على أَفْعَل كل اسم ثلاثي على وزن فَعَل صحيح العين لا معتلها، وليست فاؤه واو أو آء صحت لاه أم اعتلت بالياء أو الواو، نحو: كَلَبُ الْكَلْبِ، كَغُفْبُ الْكُغْبِ، ولكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره حرف مد بالألف سواء في ذلك مفتوح الأول أم مكسوره أو مضمومه، نحو: ذِرَاعُ أَذْرُعٍ، عَنَاقُ أَعْثَقٍ وَعِقَابُ أَعْقَبٍ<sup>(4)</sup>.  
أورد ابن المستوفي من الرباعي عقاب وجمعها أَعْقَبُ<sup>(5)</sup>.

## 3. أَفْعَالُ:

ويجمع عليه ما كان اسماً ثلاثياً لا يصح أن يجمع على أَفْعَل وهو على نوعين:  
الأول: معتل العين: له أوزان<sup>(6)</sup> هي: فَعْلٌ، فُعْلٌ، فُعْلٌ.

(1) النظام: 75 / 7.

(2) نفسه: 253 / 3.

(3) نفسه: 253 / 3.

(4) شرح شافية ابن الحاجب: 90 / 2، وينظر: الفیصل فی ألوان الجموع: عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، 1971: 33.

(5) النظام: 277 / 4.

(6) شرح الشافية: 90 / 2، ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق وشرح د. محمود عثمان رجب، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998: 411 / 1.

ومما ورد عند ابن المستوفي فَعَل، فَعَل، فَمَثَالُ الْأَوَّل: شَوَّطَ وَأَشْوَطَ<sup>(1)</sup>، قَوَّزَ  
وَأَقَوَّزَ<sup>(2)</sup>، شَوَّقَ وَأَشْوَقَ<sup>(3)</sup>، ومَثَالُ الثَّانِي: قِيلَ وَأَقِيلَ<sup>(4)</sup>، عَيْنَ وَأَعْيَانُ<sup>(5)</sup>.  
الثَّانِي: صَحِيحُ الْعَيْنِ، لَهُ أَوْزَانٌ هِيَ<sup>(6)</sup>: فَعَل، فَعِل، فُعِل، فَعُل، فَعِل، فَعِل.  
ومما ورد عند ابن المستوفي:  
فَعَل، لَحَوْ خَقَّضَ أَخْفَاضَ<sup>(7)</sup>.  
فَعِل، لَحَوْ: نَحَسَ أَنْعَسَ<sup>(8)</sup>.  
فَعِل، مَنَعَ أَكْثَرَ النَّحَاةِ جَمْعَهُ قِيَاسًا عَلَى أَفْعَالٍ، وَهَذَا مَنَعَ لَا يَسْتَنْدِ إِلَى أُسَاسٍ سَلِيمٍ،  
وَالصَّوَابُ جَوَّازُ جَمْعِهِ قِيَاسًا عَلَى أَفْعَالٍ، فَيُقَالُ: بَحَثَ أَبْحَاثَ<sup>(9)</sup>، وَمِمَّا وَرَدَ عِنْدَ ابْنِ  
الْمُسْتَوْفِيِّ: عَجَّسَ أَعْجَاسَ<sup>(10)</sup>، وَمِمَّا يَحْفَظُ فِيهِ أَفْعَالٌ: فَاعِلٌ، فَعِيلٌ، فَعَالٌ، فَعْلَةٌ، وَرَدَ عِنْدَ  
ابْنِ الْمُسْتَوْفِيِّ أَنَّ (فَاعِلًا) يَأْتِي عَلَى أَفْعَالٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: دَارَسَ وَأَدْرَسَ<sup>(11)</sup>، شَاهَدَ  
وَأَشْهَادَ<sup>(12)</sup>.

(1) النظام: 176/5.

(2) نفسه: 176/8.

(3) نفسه: 356/1.

(4) نفسه: 212/2.

(5) نفسه: 117/5، المثلث: 273/2.

(6) شرح الشافية: 59/2.

(7) النظام: 217/2.

(8) نفسه: 302/9.

(9) جموع التصحيح والتكسير: 41.

(10) النظام: 51/8.

(11) نفسه: 229/9.

(12) نفسه: 229/9.

فعند شرحه قول أبي تمام:

ما في وقوفك ساعة من باسِ      تقضي ذمام الأربيع الأدراسِ

قال: ((الادراس: إن جُيِل جمع دارس فهو مثل: شاهد وأشهاد، وإن جعل جمع دريس، فهو مثل: شريف وأشراف))<sup>(1)</sup>.

**ثانياً : جموع الكثرة:**

[illegible]

1. فُعِلَ:

((بعد هذا الوزن من أخف الأوزان، لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط، ويجمع عليه كل صفة مذكورة على وزن أفعال ومؤنثه فعلاء، أي: صفتين متقابلين، أحمر حمراء أو غير متقابلين إنما يكون للمذكر فقط على وزن أفعال والمؤنث فعلاء، لكن لا يكونان من لفظ واحد، نحو: أكرم صفة للرجل وعذراء صفة للمرأة))<sup>(2)</sup>.

وقد جاء هذا البناء عند ابن المستوفي في المفردات الآتية: نُكِبَ جمع أُنْكَبُ<sup>(3)</sup>، صُهَبَ جمع أَصْهَبَ<sup>(4)</sup>، هُزَجَ جمع هَوْجاء<sup>(5)</sup>، مُهَدَ جمع مِهَاد<sup>(6)</sup>، وَجُرَدَ جمع أَجْرَدَ<sup>(7)</sup>، وَدُرَدَ جمع أَدْرَدَ<sup>(8)</sup>.

(1) نفسه: 9 / 229.

(2) المجموع في اللغة العربية: 134.

(3) النظام: 279 / 2.

(4) نفسه: 279 / 2.

(5) نفسه: 3/ 316.

(6) نفسه: 5/ 449.

(7) نفسه: 4/140.

(8) نفسه: 377/7.

ومن الأمثلة على هذا البناء عند ابن المستوفي، عند شرحه قول أبي تمام:  
جَرَى التَّجْدُ الْأَحْوَى عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ

مِنْ السَّيْرِ وَرَقاً وَهِيَ فِي نَجْرِهَا صُهِبٌ<sup>(1)</sup>

قال: ((الصُّهْبُ: جمع أصهب، وهو الذي يخالط بياضه حُمْرَةً))<sup>(2)</sup>.

## 2. فُعِلَ:

يطرد هذا البناء في كل وصف على فعول بمعنى فاعل، نحو: غفور وشكور، وكل اسم رباعي قبل لامة مد صحيح الآخر مذكرا كان أم مؤنثا، نحو: كتيب وكتب<sup>(3)</sup>.

أورد ابن المستوفي من الاسم الرباعي الأوزان الآتية:

فَعِيلٌ: نحو أَصْلُ أَصِيلٍ<sup>(4)</sup>، رَغِفَ رَغِيفٌ<sup>(5)</sup>، رُعِفَ رَعِيفٌ<sup>(6)</sup>، شُنِعَ شَنِيعٌ<sup>(7)</sup>.  
فَعُولٌ: نحو: صَعُدَ صَعُودٌ<sup>(8)</sup>، قُطِفَ قُطُوفٌ<sup>(9)</sup>.  
فَعَالٌ: نحو: مُصَدَّ مُصَادٌ<sup>(10)</sup>.

وسمع فُعِلَ في أوزان مفردة هي: فَعَلَ، فَعِلَ، فَعَلَّةً، فَعِلَّةً، فَعِيلَةً، فُعَلَّةً<sup>(11)</sup>.

(1) رواية الصولي والتبريزي: نجدها مكان نجرها.

(2) النظام: 279 / 2.

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 259 / 3.

(4) النظام: 107 / 2.

(5) نفسه: 107 / 2.

(6) نفسه: 222 / 10.

(7) نفسه: 222 / 10.

(8) النظام: 424 / 4.

(9) نفسه: 139 / 11.

(10) نفسه: 425 / 5.

(11) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديشي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، 1385هـ-

أورد ابن المستوفي من هذه الأوزان أن (فُعَل) يأتي جمعا لـ (فُعَلَة)، نحو: شُعَف شُعَفَة<sup>(1)</sup>.

وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَعَاوَذَهَا جَرَبٌ لَمْ يَزَلْ يُعَاوِذُ أَشْعَافَهَا بِالْهَنْاءِ

قال: ((.. وأشعافها: أعاليها جمع شُعَف وشُعَف، جمع شُعَفَة، وهي أعلى الجبل)).

3. فُعَل:

يجمع على هذه الصيغة قياسا نوعان:

الأول: الاسم الذي يكون على وزن فُعَلَة، سواء أكان صحيحا أم معطلا أم مضاعفا، نحو: سُورَة سُور، رُزْمَة رُزْم، لُجَّة لُجَج<sup>(2)</sup>.

الثاني: الوصف الذي يكون على وزن فُعَلَى تأنيثا لوزن أفعل نحو: صُعُر جمع صُعُرَى، عَظَم جمع عَظَمَى<sup>(3)</sup>، ومن النوع الأول ذكر ابن المستوفي هذا البناء في المفردات الآتية:

صحيح اللام: نحو: عُلْبَة عُلَب<sup>(4)</sup>، ثُوْمَة ثُوْم<sup>(5)</sup>.

معطل اللام: نحو: كَلْبَة كَلَى<sup>(6)</sup>، عُوْذَة عُوْذ<sup>(7)</sup>.

(1) النظام: 299 / 1.

(2) شرح الأشموني: 183 / 4، وينظر: المجموع في اللغة العربية: 139.

(3) ينظر: الكتاب: 608 / 3، وشرح الأشموني: 183 / 4، والفيصل في ألوان المجموع: 51، والصرف: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991: 263.

(4) النظام: 104 / 3.

(5) نفسه: 60 / 10.

(6) نفسه: 10 / 8.

(7) نفسه: 166 / 6.

فعند شرحه قول أبي تمام:

لا شَرِبَ أَجْهَلُ مَنْ شَرِبَ إِذَا وَجَدُوا

هَذَا اللَّعِينِ قَدَارَتْ فِيهِمُ الْعُلْبُ

قال: ((... والعُلْب: جمع عُلبَة، وهو إناء من جلود حوله قضبان يحتلب به ويشرب...))<sup>(1)</sup>.

4. فَعَل:

يطرد هذا البناء في كل اسم تام جاء على وزن فَعْلَة، نحو: حَبْطَة حَبَّج، كِسْرَة كَسَر، دَيْمَة دِيم<sup>(2)</sup>.

ذكر ابن المستوفي هذا البناء جمعا لـ (فَعْلَة)، نحو: حَقَب حَقْبَة<sup>(3)</sup>، نَسَب نَسْبَة<sup>(4)</sup>، ويأتي (فَعَل) جمعا لـ (فَعْلَة)، نحو: يَذَر يَذْرَة<sup>(5)</sup>، يُلِّل لِّلَة<sup>(6)</sup>.

(1) نفسه: 104 / 3.

(2) ينظر: الكتاب: 3 / 585، وارتشاف الضرب: 1 / 428، والجموع في اللغة العربية: 139، والصرف: 263.

(3) النظام: 2 / 266.

(4) نفسه: 3 / 84.

(5) نفسه: 5 / 241.

(6) نفسه: 2 / 26.

فعند شرحه قول أبي تمام:

أطاعها الحسنُ وإنْ حَطَّ الشَّبَابُ عَلَى

فُؤَادِهَا وَجَرَّتْ فِي رَوْحِهَا النَّسَبُ

قال: ((.. النَّسَبُ: جمع نسبة، وهي مثل النسب من الشعر...))<sup>(1)</sup>.

5. فُعْلُ:

يجمع عليه ما كان وصفا على وزن فاعل الذي مؤنثه فاعلة على أن يكون لامها صحيحا سواء في ذلك صحت عينها أم اعتلت، نحو: عاذلة عاذلة عُدْل، سابق سابقة سُبُق، وكذلك ما كان صفة للمؤنث فقط، نحو: حائض حَيَضُ<sup>(2)</sup>.

ذكر ابن المستوفي أن هذا البناء يأتي جمعا لما كان وصفا على وزن فاعل مؤنثه فاعلة، نحو: كاظم كُظْم<sup>(3)</sup>، قارح قُرْح<sup>(4)</sup>.

فعند شرحه قول المتنبي:

تَكْبُو وَرَاءَكَ يَا ابْنَ أَحْمَدَ قُرْحُ لَيْسَتْ قَوَائِمُهُنَّ مِنْ آلِهَا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الْقُرْحُ: جمع قارح، وجمع قارحة قوارح، وهو الذي له خمس سنين))<sup>(5)</sup>.

(1) النظام: 84/3.

(2) الكتاب: 631/3، وينظر: أبنية الصرف في كتاب سيويه: 304، والجموع في اللغة العربية: 143-144.

(3) النظام: 255/2.

(4) نفسه: 67/5.

(5) نفسه: 67/5.

## 6. فُعَال:

هو جمع لكل وصف المذكور عاقل على وزن فاعل صحيح اللام سواء كانت اللام همزة أم لا نحو: قارئ قُرأ، جاهل جُهِل<sup>(1)</sup>.

ذكر ابن المستوفي هذا البناء نحو: لُوَاذ لَائِد<sup>(2)</sup>، رُوَاد رَائِد<sup>(3)</sup>.

فعند شرحه قول أبي تمام:

مَصَادٌ ثَلَاثَةٌ لُوَاذٌ يَرْوِدُهُ قَبَائِلُ حَيْثِي خَضِرَ مَوْتَ يَتَعَرَّبُ<sup>(4)</sup>

قال: ((لُوَاذ: جمع لَائِد... وروى الأملدي، رُوَادا مكان لُوَاذ، وهو جمع رَائِد))<sup>(5)</sup>.

## 7. فِعَال:

هذه الصيغة يكثر استعمالها في جموع التكسير، إذ تجمع عليها أسماء وصيغ تفوق بها غيرها من الصيغ، ويأتي هذا البناء على أوزان ورد منها عند ابن المستوفي الأوزان الآتية:

فَعَلَةٌ: نحو: جِبْجَال حَجَلَةٌ<sup>(6)</sup>.

فَعِيل: نحو: يَطَاء بَطِيء<sup>(7)</sup>، مَلِيء مِلَاء<sup>(8)</sup>.

ويحفظ فِعَال في كلمات كثيرة لا تخضع لقياس معين، ومما ورد منها عند ابن المستوفي الأوزان الآتية:

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 631، وينظر: الصرف: 267، والفصل في الروان المجموع: 60.

(2) النظام: 2/ 211.

(3) نفسه: 2/ 211.

(4) رواية الصولي: ويعرب مكان ليعرب، والرواية الصحيحة عندي هي (ويعرب).

(5) النظام: 2/ 211.

(6) نفسه: 6/ 382.

(7) نفسه: 1/ 280.

(8) نفسه: 1/ 280.



فَعُول، نحو: ذُنَابٌ ذُنُوبٌ<sup>(1)</sup>.

فُعْلَةٌ، نحو: عِشَاشٌ عِشَّةٌ<sup>(2)</sup>.

فاعلة، نحو: براد باردة<sup>(3)</sup>.

فَعَنْدَ شرحه قول أبي تمام:

أَسِيلٌ عَلَيْهِمْ سِتْرٌ عَقْرُكَ مَفْضِلًا وَإِنْفَحَ لَهُم مِّن نَّائِلٍ بِذُنَابٍ

قال: ((الذَّنَاب: جمع ذُنُوب...))<sup>(4)</sup>.

8. فُعُول:

يطرد في كل اسم ثلاثي على الأوزان الآتية: فَعِيل، نحو: كَبِدٌ كَبُودٌ<sup>(5)</sup>، فَعَلٌ غير معتل العين، نحو: شَمْسٌ شَمُوسٌ<sup>(6)</sup>، فَعَلٌ، نحو: حِلْعٌ حِلْوَعٌ<sup>(7)</sup>، فَعَلٌ، نحو: بُرْجٌ بُرُوجٌ<sup>(8)</sup>، وبما ورد عند ابن المستوفي فَعَلٌ غير معتل العين، نحو: ثَعْرٌ ثَعُورٌ<sup>(9)</sup>، بَنَدٌ بَنُودٌ<sup>(10)</sup>، قَرْجٌ قُرُوجٌ<sup>(11)</sup>، شَأْنٌ شُرُونٌ<sup>(12)</sup>.

(1) نفسه: 93/2.

(2) نفسه: 19/10.

(3) نفسه: 269/5.

(4) النظام: 93/2.

(5) شرح الأشموني: 191/4، والفيصل: 65، والصرف: 269.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 450/1، والصرف: 270.

(7) أبينة الصرف في كتاب سيويه: 299، والصرف: 269.

(8) نفسه: 299، نفسه: 270.

(9) النظام: 93/2.

(10) نفسه: 477/6.

(11) نفسه: 176/5.

(12) نفسه: 78/10.

فعند شرحه قول المتنبي:

بأرضٍ تهلكُ الأشرافُ فيها إذا ملئت من الركضِ الفروجُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الفروج جمع فرج، وهو ما بين القوائم...))<sup>(1)</sup>.

#### 9. فَوَاعِل:

يطرد هذا البناء في الأوزان الآتية<sup>(2)</sup>: فَوَعَلَ، فاعَلَ، فاعلاء، فاعِل اسماء علما أو غير علم فاعِل صفة مؤنث عاقل، فاعل صفة مذكر غير عاقل، فاعِلَة، ومما ورد عند ابن المستوفي أن (فواعل) جاء جمعا لـ(فاعل)، وصفا لمؤنث عاقل، نحو: كاعِب كواعب، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

كَوَاعِبُ زَارَتْ فِي لِيَالٍ قَصِيرَةٍ يُخَيِّلُنَ لِي مِنْ حُسْنِهِنَّ كَوَاعِبَا

قال: ((كواعب جمع كاعب، وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود...))<sup>(3)</sup>.

#### 10. فَعَائِل:

يطرد هذا البناء في كل ما كان على أربعة أحرف، وقبل آخره حرف مد ويستوي فيه ما كان مخموما بشاء التأنيث مثل: مدينة، وبألف التأنيث مثل: حُبَارَى، وبالألف الممدودة مثل جلولاء، وما كان مجردا من ذلك كله مثل: عجوز<sup>(4)</sup>، وله عشرة أوزان<sup>(5)</sup>: فَعَالَة، فَعُولَة، فَعَالَة، فَعِيلَة، فَعَال، فَعَال، فَعُول، فَعِيل، ورد منها عند ابن المستوفي:

(1) نفسه: 5/ 176.

(2) شرح الأشموني: 4/ 197-198، وينظر: الصرف: 273-274.

(3) النظام: 2/ 188.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 1/ 452، الصرف: 275.

(5) شرح الأشموني: 4/ 199.

فعيلة: نحو: خرائد خريدة<sup>(1)</sup>.

فمؤلة: نحو: حائل حمولة، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

وَإِذَا الْحَمَائِلُ مَا يَخْدُنْ بِنَفْسِهِ  
إِلَّا شَقَقْنَ عَلَيْهِ ثَوْباً أَخْضَرَا

قال: ((الحمائِل: جمع حمولة، وهي الإبل التي يحمل عليها))<sup>(2)</sup>.

11. فَعَائِل:

يطرد هذا البناء في الرباعي والخماسي مجردين ومزيدين<sup>(3)</sup>، وقد ذكر ابن المستوفي

مجموعة من المفردات جاءت على هذا البناء، نحو: زعزع زعازع<sup>(4)</sup>، قنطر قناطر<sup>(5)</sup>، وجمع

الرباعي المزيد بناء التائيث على فعالل، نحو: كركرة كراكر<sup>(6)</sup>، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

إِلَى خَالِدٍ رَاحَتْ بِنَا أَرْحِيَّةٌ  
مَرِاقُهَا مِنْ عَن كَرَائِرِهَا تُكَبُّ

قال: ((الكراكر: جمع كركرة، وهي السعدانة، وهي رحي زور البعير))<sup>(7)</sup>.

12. شبه فعالل:

والمراد بشبه فعالل: ((ما يماثله في العدة والهيئة، وإن خالفه في الوزن))<sup>(8)</sup>، وهناك

أسماء كثيرة تجمع على هذه الصيغة منها المشتقات التي تبدأ بميم زائدة كأسماء الزمان

والمكان والأكلة<sup>(9)</sup>. والأوزان التي تشبه فعالل عند ابن المستوفي هي:

(1) النظام: 84 / 7.

(2) نفسه: 87 / 9.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 205 / 4، المجموع في اللغة العربية: 164.

(4) النظام: 280 / 10.

(5) النظام: 224 / 8.

(6) نفسه: 279 / 2.

(7) نفسه: 279 / 2.

(8) شرح الأشموني: 205 / 4.

(9) ينظر: الصرف: 279.

## 1. مفاعيل:

يقاس هذا البناء فيما كان مزيداً من الثلاثي بحرف أو أكثر ليس لغرض إلحاقه بالرباعي أو الخماسي مجردين أو مزيدين، وليس إحدى زيادته حرف مد أو لين ويبدأ بالميم، نحو: مَظَلَّ مَطافِلٌ<sup>(1)</sup>:

ومما ورد عند ابن المستوفي من هذا البناء:

أن يكون جمعا لـ (مَفْعِل) نحو: مَكْسِيرٌ مَكاسير<sup>(2)</sup>.

أن يكون جمعا لـ (مَفْعَل) نحو: مَجَسَدٌ مَجاسد<sup>(3)</sup>.

أن يكون جمعا لـ (مَفْعَلَة) نحو: مَنَقَبَةٌ مناقب<sup>(4)</sup>.

## 2. أفعال:

ويجمع على هذا ما كان ثلاثياً مزيداً بحرف أو أكثر لا لغرض الإلحاق، وليست إحدى زيادته حرف مد أو لين قبل الآخر، وهو مبدوء بالهمزة الزائدة في أفعل<sup>(5)</sup>، وجمع على هذا الجمع للتقل من الإسمية إلى الوصفية، نحو: أجدل أجادل، وأخيل أخايل<sup>(6)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء، فعند شرحه قول المتنبي:

أَكَارِمُ حَسَدِ الْأَرْضِ السَّمَاءَ بِهِمْ وَقَصَّرْتُ كُلُّ مُصِرٍّ عَن طَرَابُلُسٍ

قال: ((أَكَارِمُ: جمع أَكْرَمَ بمعنى كريم...))<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: الكتاب: 3/ 312، وشرح الشافعية ابن الحاجب: 1/ 252، 253.

(2) النظام: 2/ 164، وينظر: الفرق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البطليوسي، تحقيق د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، 1986: 821.

(3) النظام: 5/ 247.

(4) نفسه: 4/ 164.

(5) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 311.

(6) ينظر: الكتاب: 3/ 613، وشرح شافعية ابن الحاجب: 1/ 252-253.

(7) النظام: 9/ 349.

## 3. فعاليل:

إذا كان الرباعي مزيدا بحرف علة قبل آخره جمع على فعاليل، نحو: قنديل قناديل، وإن كان واوا أو ألفا قلبا ياءين؛ لوقوعهما بعد الكسرة، نحو: عصفور عصفير<sup>(1)</sup>.  
وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتنبي:  
وَحَلَّى الْعَذَارَى وَالْبَطَارِيقَ وَالْقُرَى

وَنُصِّتَ النَّصَارَى وَالْقَرَّابِينَ وَالصُّبُلَا

قال: ((البطاريق: جمع بطريق، وهو القائد من قواد الروم، والقرايين: جمع قربان وهي خاصة الملك...))<sup>(2)</sup>.

## 4. تفاعيل:

يطرد هذا البناء في الاسم الثلاثي المزيد بحرفين في أوله تاء، وحرف مد قبل آخره، نحو: تقسيم تقاسيم<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء فعند شرحه قول أبي تمام:  
لَنْ جَعْدُكَ مَا لَأَقَيْتُ فِيكَ فَقَدْ صَحَّتْ شُهُودُ بَارِيحِي وَتَعَذَّبِي

قال: ((الباريح: جمع تبريح، كما قالوا: التكاليف جمع تكليف، وأصل المصادر ألا تجمع، وربما استحسنا فيها ذلك إذا اختلفت الأنواع))<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: شرح الأشموني: 208/4، والجموع في اللغة العربية: 165.

(2) النظام: 310/3.

(3) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، ط8، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت،

1378هـ-1959: 5/2.

(4) النظام: 186/3.

ومن الأمور الأخرى في الجمع:

اسم الجنس الجمعي.

جمع الجمع.

1. اسم الجنس الجمعي: هو ما تضمن معنى الجمع دالا على الجنس كله، ويفرق

بينه وبين مفردة بالياء أو التاء، نحو: تمر ثمرة، روم رومي<sup>(1)</sup>.

ذكر ابن المستوفي هذا، نحو: ملاء ملاءة<sup>(2)</sup>.

2. جمع الجمع: ذكر سيويه أن هناك بعض أبنية جموع القلة تجمع لغرض المبالغة

في التكثر والزيادة في العدد، منها: أفاعِل، أفاعيل، أفاعلة<sup>(3)</sup>.

ذكر ابن المستوفي جمع الجمع، نحو: أغراض جمع أغراض<sup>(4)</sup>، أزانِد جمع أزانِد<sup>(5)</sup>،

أراهط جمع أراهط<sup>(6)</sup>، أساس جمع أسس<sup>(7)</sup>، أفويق جمع أفوق<sup>(8)</sup>.

فعند شرحه قول أبي تمام:

يَحْتَلِبُ الدَّهْرُ أَفَويقَهُ وَيَخْلِطُ الحُلُومَ مَعَ الحَازِرِ

قال: ((أفويق: جمع جمع؛ لأنه يقال: فُوقَ وأفوقَ، ثم جمع أفوقَ على أفويق...)).

(1) ينظر: شرح الأشموني: 216/4، أبنية الصرف في كتاب سيويه: 337.

(2) النظام: 179/9.

(3) ينظر: الكتاب: 618-620/3.

(4) النظام: 130/10.

(5) نفسه: 130/10.

(6) نفسه: 130/10.

(7) نفسه: 426/7.

(8) نفسه: 21/8.

## 2. التصغير:

التصغير في اللغة: التقليل<sup>(1)</sup>.

أما في الاصطلاح: ((فهو تغيير بنية الكلمة، لتقليل معناها أو تحقيره أو تقريب زمانه أو مكانه أو تعظيم شأنه أو غير ذلك))<sup>(2)</sup>.

وقد وردت عند ابن المستوفي بعض الألفاظ المصغرة، وعلى قلتها أشار إليها في كتابه، وتوضح من خلال ما يأتي:

### أولاً: تصغير الثلاثي:

يتم تصغير الثلاثي من خلال ضم أول الكلمة وفتح ثانيها وزيادة ياء ساكنة بعده<sup>(3)</sup>، وبما ورد عند ابن المستوفي من الثلاثي المصغر: جُذِلَ تصغير جَذَلَ، وعذِيق تصغير عَذَق<sup>(4)</sup>.

وجُزِّيَ تصغير جزء، فعند شرحه قول أبي تمام:

فَتَى أَلْفُ جُزْءٍ زَائِدٌ فِي زَمَانِهِ أَقَلُّ جُزْءِيٍّ بَعْضُهُ الرَّأْيُ أَجْمَعُ

قال نقلاً عن أبي البقاء: ((جزئي، ممدود مهموز، تصغير جزء))<sup>(5)</sup>.

### ثانياً: تصغير ما فيه حرف علة:

في العربية كلمات فيها أحرف علة، ولكنها تختلف من حيث موقعه فيها، فقد يكون الحرف الثاني في الكلمة، وقد يكون الثالث، وقد يكون الرابع، فإن كان الثاني في أحرف الكلمة حرف علة ردّ إلى أصله في التصغير، نحو: باب تصغر على بَوَيْب، وإن كان

(1) ينظر: لسان العرب: 4/ 458 (صغر).

(2) المهذب في علم التصريف: 365.

(3) ينظر: شرح الأشموني: 4/ 218، والمهذب في علم التصريف: 365.

(4) النظام: 3/ 15.

(5) نفسه: 10/ 391.

حرف العلة ثالثاً، فإنه يقلب ياء إن كان واوا في الأصل، وإن كان ياء يبقى كما هو، تقول في تصغير عصا عَصِيَّة<sup>(1)</sup>، ورد عند ابن المستوفي ما كان حرف العلة ثالثاً في الكلمة، فعند شرحه قول أبي تمام:

صَدَفْتُ لَهْيَا قَلْبِي الْمُسْتَهْتِرِ      فَبَقِيَتْ نَهَبَ صَبَابَةٍ وَكَلْبُكِرِ<sup>(2)</sup>

قال نقلا عن الخارزنجي<sup>(3)</sup>: اللهْيَا: تصغير اللهو، وهي فُعْلَى من اللهو على مثال التقوى والفتوى، كما قال العجاج<sup>(4)</sup>:

وَدَارُ لَهْيَا قَلْبِي الْمَتِيمِ

### ثالثاً: شواذ التصغير:

لا يميز تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، ولكن جاء تصغيرها شذوذاً، ومما ورد عند ابن المستوفي منها: اللّذْيَا تصغير اللذي<sup>(5)</sup>، ذِيَا تصغير ذَا<sup>(6)</sup>، ذِيَاكَ تصغير ذَاكَ<sup>(7)</sup>.

### 3. النسب:

النسب لغة: مصدر نسبته ينسبه نسباً إلى كذا إذا عزاه إليه<sup>(8)</sup>، والنسب: واحد الأنساب، والنسبة والنسبة مثله<sup>(9)</sup>.

(1) الصرف: 91-92.

(2) رواية الصولي: صرفت مكان صدفت.

(3) النظام: 8/135.

(4) ديوان العجاج برواية وشرح الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة الشرق، بيروت: 291.

(5) النظام: 4/367، درة الغواص في أرواح الخواص: الحريري، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت: 10، شرح

الأشعوني: 4/243، الصرف: 288.

(6) النظام: 8/401، شرح البرقوقي: 2/266.

(7) النظام: 9/358، الموضح: 3/162، شرح البرقوقي: 2/302.

(8) ينظر: اللسان: 1/755 (نسب)، المهذب في علم التصريف: 376.

(9) الصحاح: 1/755 (نسب).



أما في الاصطلاح: فهو الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها<sup>(1)</sup>، فالاسم بالياء منسوب والمجرد منها منسوب إليه والياء ياء النسب<sup>(2)</sup>، والغرض من النسب هو التخصيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب إليه أو قبيلته أو مدينته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك<sup>(3)</sup>، فمن أمثلة النسب عند ابن المستوفي، شذنيّة في النسب إلى شذن<sup>(4)</sup>، وحذاني في النسب إلى حذاق<sup>(5)</sup>، ويقاعيّة في النسب إلى يقاع، فعند شرحه قول أبي تمام:

بقاعيّة تجري علينا كؤوسها

قُبدي الذي تُخفي وتُخفي الذي بُدي

قال نقلا عن أبي زكريا: ((البقاعية نسبها إلى البقاع، وهي مواضع بالشام معروفة، واحداها بقعة، ولم توحّد في النسب إلى البقاع صارت كاسم واحد، كما قالوا: بطاحي في النسب إلى البطاح))<sup>(6)</sup>.

النسبة إلى ما انتهى بياء:

لا يخلو هذا أن يكون اسما منقوصا، أو متنها بياء مشددة، أو متنها بياء قبلها حرف ساكن<sup>(7)</sup>، فإن كان الاسم المنقوص ثلاثيا قلبت ياءه واوا وفتح ما قبلها، نحو: الشجي الشجوي، وإن كانت الياء رابعة في الكلمة جاز قلبها واوا وجاز حذفها، تقول في

(1) ينظر: اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق حامد المؤمن، ط مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ-1982: 317.

(2) المذهب في علم التصريف: 376.

(3) نفسه: 376.

(4) النظام: 207/1.

(5) نفسه: 299/5.

(6) نفسه: 92/6.

(7) ينظر: الصرف: 334، وينظر: المذهب في علم التصريف: 377.

النسبة إلى قاضي قاضوي وقاضي، وما ورد عند ابن المستوفي النسبة إلى ماني فعند شرحه قول المتن:

وَكَمْ لِفَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُجَبِّرُ أَنْ الْمَانَوِيَّةَ تُكْذِبُ

قال: ((المانوية منسوبة إلى ماني، وهو رجل يعظمه أهل مذهبه))<sup>(1)</sup>، وإن كانت الياء خامسة حذفت وجوبا وأضيف ياء النسبة تقول في النسبة إلى المهندي مهندي، وما ورد عند ابن المستوفي بجوية منسوب إلى الجاوي وهي الدواهي<sup>(2)</sup>. أما إذا كان الاسم متتهيا بياء مشددة، فإنها تحذف وجوبا إذا كانت رابعة فصاعدا، وشرط ألا يكون الاسم على وزن فَعِيل أو فُعِيل، نحو النسبة إلى كرسي كرسي، وما ورد عند ابن المستوفي: تقول السمهي في النسبة إلى السمهرة<sup>(3)</sup>.

النسب السماعي:

في اللغة العربية أسماء منسوبة على غير القياس، نحو شتاء فالتسبة إليها شَتَوِي<sup>(4)</sup>. وما جاء من النسب على غير القياس عند ابن المستوفي بجاية في النسب إلى بجاة، فعند شرحه قول المتن:

وَكُلُّ بَجَاةٍ بُجَاوِيَّةٌ خُوفٌ وَمَا يَبِي حُسْنُ الْمَشَى

قال: ((بجاية منسوبة إلى البجاة، ويقال: إنه اسم جبل من الناس، وقيل: البجاة البلد، ويجب أن يكون قولهم: بجاية منسوبة على غير قياس؛ لأنه لو حل على لفظ البجاة لقل بجوي))<sup>(5)</sup>.

(1) النظام: 279 / 4.

(2) نفسه: 217 / 6.

(3) نفسه: 443 / 1.

(4) المذهب في علم التصريف: 385.

(5) النظام: 451 / 1.

#### 4. المقصور والممدود:

الاسم المقصور: هو اسم معرب آخره ألف لازمة مثل: هُدى، وتِلَى، فإن كان الاسم مبنيًا نحو: متى فهو غير مقصور، وإن كانت الألف غير لازمة كالتّي في الأسماء الستة في حالة النصب، نحو: أبا محمد، ذا، فهو غير مقصور<sup>(1)</sup>.  
أما الاسم الممدود: هو اسم معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: إنشاء، ورجاء، وإذا كانت ألفه متقلبة وليست زائدة، فهو ليس بممدود، نحو: داء، فالألف فيها متقلبة عن واو والأصل دوا<sup>(2)</sup>.  
(أجمع النحاة على جواز قصر الممدود للضرورة)<sup>(3)</sup>، ((لكن الاختلاف يصب في جواز مد المقصور، فذهب البصريون إلى المنع، أما الكوفيون والأخفش فإنهم يرون جواز مد المقصور للضرورة الشعرية))<sup>(4)</sup>.

ذكر ابن المستوفي في كتابه المقصور والممدود، فعند شرحه قول أبي تمام:  
أقصر السّلامَ معرّفًا ومُخصِّبًا  
مِن خالِدِ المعروفِ والهِجاءِ  
قال نقلا عن الصولي: ((الهِجاء تمد وتقصر...))<sup>(5)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:  
ألا أيّها المَوتُ فُجِعْتُمَا  
بماءِ الحَيَاةِ وماءِ الحَيَاءِ

قال<sup>(6)</sup> نقلا عن الصولي: بماء الحياة بمن كان الناس يقيمون حياتهم به، ورواه قوم بماء الحياة يريد ماء المطر، وقد مد مقصورا والذي يمكن ملاحظته مما نقله ابن المستوفي عن الصولي أنه لا يجوز مد المقصور في هذا الموضع، وبهذا فهو يتفق مع البصريين في

(1) ينظر: شرح الحدود النحوية: 59، والمهذب في علم التصريف: 158، والصرف: 233.

(2) ينظر: شرح الحدود النحوية: 59، والمهذب في علم التصريف: 167، والصرف: 236.

(3) شرح ابن عقيل: 81/4.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 745/2.

(5) النظام: 208/1، وينظر: المقصور والممدود: الفراء، تحقيق وشرح ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة،

د.ت: 43.

(6) النظام: 263/1.

عدم جواز مد المقصور في هذا الموضع، إذ ذهب بعضهم إلى عدم جواز مد المقصور حتى في ضرورة الشعر<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

نَعَاءُ نَعَاءٍ شَقِيقَ النَّدَى إِلَيْهِ نَعِيًّا قَلِيلَ الْجَدَاءِ

قال: ((قليل الجداء، أي: قليل الغناء، فأما الجدا مقصور فهو في معنى العطاء والمطر الدائم))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَلَمَّا تَرَاءَتْ عَفَارِثُهُ سَنَا كَوَكِبِ جَاهِلِي السَّاءِ

قال: ((السناء مقصور، وهو ضوء البرق في الأصل والسناء معدود الرفع))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

خُلَّةٌ سَابِرِيَّةٌ وَرْدَاءُ كَسَحَا الْقَيْضِ أَوْ رِدَاءِ الشُّجَاعِ

قال: ((السحا بالفتح مقصور، جمع سَحَاءٍ وسحاء بالمد إذا كسر جمع سحاة))<sup>(4)</sup>.

قال الفراء: ((والسحاء: الخفاش بكسر فمد ويفتح فقصر فيقال: السَّحَا))<sup>(5)</sup>.

ومن الأمثلة الأخرى: فعوى حكى بالقصر والمد<sup>(6)</sup>، والثناء بمدود إلا أنه قصر ضرورة<sup>(7)</sup>.

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ابن هشام: 434.

(2) النظام: 264/1، وينظر: المقصور والمدود: ابن السكيت، تحقيق محمد سعيد، مصر، ط1،

1985: 94.

(3) النظام: 277/1، وينظر: المقصور والمدود: 18، والصاحح: 6/2383 (منا).

(4) النظام: 306/1.

(5) المقصور والمدود: 39.

(6) النظام: 182/9، وينظر: المقصور والمدود: 43.

(7) النظام: 166/4، وينظر: المقصور والمدود: 74، 86.

## 5. الأسماء المجردة والمزيدة:

### أ. الأسماء المجردة:

للاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية ذكر ابن المستوفي واحدا منها، وهو: فَعَلَ بضم  
ففتح، يأتي هذا البناء اسما وصفة، فالاسم نحو: صُرْد، والصفة نحو: حُطَم<sup>(1)</sup>، وقد ذكر  
ابن المستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتنني:

أَمِنْ إِزْدِيَارِكِ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

قال: ((... الدُّجَى: الظلمة واحدا دجية، وليست من لفظ دجا يدجو، ولكنها في  
معناه...))<sup>(2)</sup>.

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن المستوفي يشوبه الغموض وعدم الصحة، إذ  
أن لفظة (الدجى) مأخوذة من دجا الليل يدجو دجواً ودُجواً<sup>(3)</sup>.

### ب. الأسماء المزيدة:

ومما ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد، وقد تلحقه زيادة أو زيادتان أو ثلاث أو  
أربع، فيصير على سبعة أحرف وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد<sup>(4)</sup>.

وقد ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد فيه واحد، وهذه الزيادة إما أن تلحقه قبل  
الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللام، وقد وردت عند ابن المستوفي على  
نوعين:

(1) ينظر: المتع في التصريف: 62/1، والمزهر: 5/2، وتصريف الأسماء والأنعال: د. فخر الدين  
قباوة، مطبعة جامعة حلب، 1987: 65.

(2) النظام: 373/1.

(3) ينظر: الصحاح: 6/2334 (دجا)، ولسان العرب: 14/249 (دجا)، والموضح: 1/141، وشرح  
البرقوقي: 1/140.

(4) ينظر: المتع في التصريف: 70/1.

1. ما زيد قبل الفاء:

ويكون على أوزان عديدة<sup>(1)</sup>:

[illegible]

ومما ورد عند ابن المستوفي أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين، وهذا البناء لا يكون في الأسماء والصفات، إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع، فالاسم نحو: أكلب، والصفة نحو أعبد، وهذا رأي سيويوه<sup>(2)</sup>، وابن السيد<sup>(3)</sup>، وابن عصفور<sup>(4)</sup>.

والذي يبدو لي أن العلماء بعد سيبويه ذكروا أن (أفْعُل) جاء للواحد، وذكروا لذلك بعض الأمثلة منها أذْرَج وهو اسم موضع، أبْهَل وهو اسم نبات، ومن هؤلاء العلماء ابن المستوفي إذ ذكر أن بناء (أفْعُل) يكون في الأسماء المقردة، لكنه عزيز، فعند شرحه قول المتنبي:

فَبَاكَ لَيْلًا عَلَىٰ أَعْكَشٍ      أَحْمَ الْبِلَادِ خَفِيَّ الصَّوَى

قال: ((أعكّش: موضع بضم الكاف، وهو عزيز في الأسماء المفردة...))<sup>(5)</sup>.

والذي يبدو لي أن بناء (أفعل) موجود في الأسماء المفردة كما أشار إلى ذلك ابن المستوفي ولكنه نادر جدا قياسا للأبنية الأخرى.

(1) نفسه: 1/72-80.

(2) ينظر: الكتاب: 3 / 178.

(3) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا، ود.

حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1990: 241/2.

(4) ينظر: الممتع في التصريف: 1/ 75.

(5) النظام: 1/ 463، شرح البرقوقي: 1/ 164.

وقد ذكر ابن المستوفي هذا البناء عند شرحه قول المتن:

وَذِي رَمَقٍ وَذِي عَقْلٍ مُطَاشٍ

قال: (.. والمفات: مُقَعَل من الفوت..)<sup>(2)</sup>

ويكون على أوزان عديدة<sup>(3)</sup>:

ذكر ابن المستوفي بناء (فُعلى) عند شرحه قول المتنبي:

سَرَايَاكَ تُسَرَى وَالذُّسْتُقُ هَارِبٌ وَأَصْحَابُهُ قَتَلَى وَأَمْوَالُهُ نُهَبَى  
قال: ((.. والْثَّهْبَى: المنهوبة، وهي فُعْلَى، وألفه مثل ألف حبلى، وهو اسم  
للجمع..))<sup>(4)</sup>، والذي أراه أن فُعْلَى بمعنى مفعولة.

ذكر ابن المستوفي طائفة من معاني صيغ الأسماء، وما ورد منها:

(1) الممتع في التصريف: 1/ 79، المزهو: 2/ 11.

(2) النظام: 15/10، شرح البرقوقي: 318/2.

(3) الممتع في التصريف: 1/ 88-91.

(4) النظام: 306/3، الموضح: 217/1.

### 1. فاعيل بمعنى فاعل:

أورد ابن المستوفي أن (فعيلاً) تأتي بمعنى فاعل، نحو: رَغِبَ بمعنى رَاغِبٌ<sup>(1)</sup>، مَكِثَ بمعنى مَکَثٌ<sup>(2)</sup>، عَلِمَ بمعنى عَالِمٌ<sup>(3)</sup>، سَلِمَ بمعنى سَالِمٌ<sup>(4)</sup>. فعند شرحه قول أبي تمام:

لَا تُصِيبُ الصَّدِيقَ قَارِعَةُ النَّاسِ نَيْبٌ إِلَّا مِنَ الصَّدِيقِ الرَّغِيبِ

قال: ((... يكون فعيل بمعنى فاعل، نحو عَلِمَ بمعنى عَالِمٌ، وسَلِمَ بمعنى سَالِمٌ...))<sup>(5)</sup>.

### 2. فعيل بمعنى مفعول:

ذكر ابن المستوفي أن (فعيلاً) يأتي بمعنى مفعول، فعند شرحه قول أبي تمام:

نَقِي جَمَحَاتِي لَسْتُ طَوَّعَ مُؤَيِّي وَلَيْسَ جَنِييَ إِنْ عَذَلْتُ بِمُصْجِي

قال نقلاً عن المازوني: ((... الجنية هي في الأصل فعيل بمعنى مفعول، ولكنه الحق به الهاء؛ ليشتمل من الصفات إلى الأسماء...))<sup>(6)</sup>.

### 3. فعول بمعنى مفعول:

ذكر أن (فعولاً) تأتي بمعنى مفعول، فعند شرحه قول أبي تمام:

كَالرُّشَاءِ الْعَوْهِجِ<sup>(7)</sup> إِطْبَاهُ رَوْعٌ إِلَى مُغْزَلٍ رَغْوِثُ

(1) النظام: 226/3.

(2) نفسه: 107/5.

(3) نفسه: 162/2.

(4) نفسه: 162/2.

(5) النظام: 162/2.

(6) نفسه: 200/2.

(7) العوهج: طويلة العنق من الظباء: النظام: 109/5.



قال: ((... رغوثة: مرضعة، وهو فعول بمعنى مفعول...))<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: أبنية الأفعال:

الفعل لغة: ((كناية عن كل عمل متعدد وغير متعدد...))<sup>(2)</sup>.

أما في الاصطلاح: ((فهو أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبينت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع))<sup>(3)</sup>.

وسيبيوه في عرضه هذا يثبت أن الفعل مادة أخذت من أحداث الأسماء، ويريد بأحداث الأسماء: المصادر، فهو يقول معقبا: والأحداث نحو: الضرب والقتل والحمد<sup>(4)</sup>، ((ويقسم الفعل إلى مجرد ومزید، فالجرد: ما كانت حروفه كلها أصلية، لا تسقط في أحد التصارييف إلا لعلة تصريفية، وأما المزید فهو: ما زيد على حروفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف))<sup>(5)</sup>.

### أبنية الأفعال في كتاب النظام:

#### أولاً: الفعل المجرد:

##### 1. الفعل الثلاثي المجرد:

للفعل الثلاثي المجرد باعتبار الماضي مع المضارع ستة أوزان، تسمى أبواباً<sup>(6)</sup>، وهي مرتبة على النحو الآتي:

الباب الأول: فَعَلَ - يَفْعَلُ، نحو نَصَرَ - يَنْصُرُ

(1) النظام: 109/5.

(2) لسان العرب: 528/11 (فعل).

(3) الكتاب: 12/1.

(4) الفعل زمانه وأبنته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1980: 16.

(5) دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1958: 54.

(6) ينظر: المذهب في علم التصريف: 57، والصرف: 47-49، ودروس في علم الصرف: 36-41.

ذكر ابن المستوفي هذا الباب مرات عديدة، فذكر منه الصحيح والسالم، والأجوف والناقص، والمضعف.

الصحيح السالم: هو الفعل الذي سلمت أصوله من أحرف العلة والتضعيف والهمزة<sup>(1)</sup>، لمحو ضَرْبَ، جَلَسَ.

ذكر ابن المستوفي الصحيح السالم من الباب الأول لمحو: نَضَبَ - يَنْضُبُ<sup>(2)</sup>، وذلك عند شرحه قول المتني:

وَلِنْ فَارَقْتَنِي أَمْطَارُهُ فَكُتِرُ غَدَائِهَا مَا نَضَبَ

قال نقلا عن أبي الفتح: نَضَبَ الماءُ يَنْضُبُ لُضْبًا، إذا غار من العين ولحوها، أو بعد من وجه الأرض.

المضعف: هو الفعل الثلاثي الذي يكون فيه حرفان من جنس واحد، فأسكن الأول وأدغم الثاني لمحو: مَدَّ وَشَدَّ<sup>(3)</sup>.

ذكر ابن المستوفي هذا الفعل وذلك لمحو: عَنَ يَعْنُ<sup>(4)</sup>، صَكَّ يَصْكُ<sup>(5)</sup>، فعند شرحه قول أبي تمام:

تَبْتُ الْجَنَانَ إِذَا اصْطَكَّتْ بِمُظْلِمَةٍ فِي رَحْلِهِ الْأَقْوَامِ وَالرُّكَبُ

قال: ((اصطكت مستعار، فذكر أنه استعير للسان لذلك فهو من صكَّه يصكُّه صكًا، إذا ضربه بشيء صلب))<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: المهذب في علم التصريف: 109.

(2) النظام: 82/4.

(3) ينظر: النصف لكتاب التصريف، المازني، شرح ابن جني: 303/2.

(4) النظام: 181/2.

(5) نفسه: 94/3.

(6) نفسه: 94/3.

الأجوف: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: نام<sup>(1)</sup>.  
 ذكر ابن المستوفي من الفعل الأجوف، نحو: راد يرود<sup>(2)</sup>، مار يَمُور<sup>(3)</sup>، جاد  
 يَجُود<sup>(4)</sup>، فعند شرحه قول أبي تمام:  
 على كُلِّ رُوَادِ الْمَلَاطِ تَهْدَمَتْ عَرِيكَتُهُ الْعَلِيَاءُ وَإِنْضَمَّ حَالِيهِ  
 قال: ((رواد من قولهم: راد يرود، إذا ذهب وجاء))<sup>(5)</sup>.  
 الناقص: هو ما كانت عينه حرف علة، نحو: دعا، رضي، قَضَوُ<sup>(6)</sup>.  
 ذكر ابن المستوفي من الفعل الناقص نحو: هفا يهفو<sup>(7)</sup>، رنا يرنو<sup>(8)</sup>.  
 الباب الثاني: فَعَلَ - يَفْعِلُ، نحو: ضَرَبَ - يَضْرِبُ.  
 ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان ناقصاً، نحو: قَرَى يقرى<sup>(9)</sup>، سَقَى يسقي<sup>(10)</sup>،  
 فعند شرحه قول أبي تمام:  
 وَلَوْ كَانَ يَفْنَى الشَّيْعُ أَفْنَاهُ مَا قَرَّتْ  
 حِيَاضُكَ مِنْهُ فِي الْقُصُورِ الدَّوَاهِبِ<sup>(11)</sup>

(1) الصرف: 98.

(2) النظام: 50/3.

(3) نفسه: 51/3.

(4) نفسه: 116/3.

(5) النظام: 50/3.

(6) الصرف: 99.

(7) النظام: 95/3.

(8) نفسه: 181/2.

(9) نفسه: 35/3.

(10) نفسه: 66/9.

(11) رواية الصولي والتبريزي: العصور مكان القصور.

قال: ((قَرَى الماء في الخوض يقري، إذا جمعه...)).

الباب الثالث: فَعَلَ - يَفْعُل، نحو: فَتَحَ - يَفْتَحُ

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان سالماً صحيحاً، نحو: زَمَعَ يَزْمَع<sup>(1)</sup>، وذلك

عند شرحه قول المتنبي:

فَقَدْ يُظَنُّ شُجَاعاً مَنْ بِهِ حَرَقٌ وَقَدْ يُظَنُّ جَبَاناً مَنْ بِهِ زَمَعٌ<sup>(2)</sup>

قال: ((الزمع: مصدر زَمَعَ الرجل، يَزْمَعُ زمعا، إذا خرق من خوف)).

الباب الرابع: فَعِلَ - يَفْعُل، نحو: فَرَحَ يَفْرَحُ

ذكر ابن المستوفي في هذا الباب ما كان سالماً صحيحاً، نحو: شَجِبَ يَشْجَبُ

شَجِباً<sup>(3)</sup>، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

تُخَالَفُ النَّاسُ حَتَّى لَا إِتْفَاقَ لَهُمْ إِلَّا عَلَى شَجِبٍ وَالْخُلْفُ فِي الشَّجِبِ

قال: ((الشجب: الهلاك، يقال: شَجِبَ يَشْجَبُ شَجِباً))، أما البابان الخامس

والسادس فلم يردا في الكتاب، لقلة ورودهما عامة.

صيغتا أَفْعَلَ وفَعَلَ:

وما يدخل ضمن أبنية الأفعال، صيغتا أفعَلَ وفعل، إذ وردت في اللغة العربية

هاتان الصيغتان، وقد اختلف موقف اللغويين القدماء منها، أهما بمعنى واحد أم هناك

خلاف بينهما؟

فمنهم من ذهب إلى أن معنى الصيغتين واحد، ولكن الاختلاف يرجع إلى اختلاف

اللهجات، إذ قد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد، إلا أن اللغتين اختلفتا، فعند

قوم على فعلت ويلحق به قوم الألف فيبنونه على أفعلت<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 362/10.

(2) انفراد ابن عدلان برواية: يظن.

(3) النظام: 71/4.

(4) ينظر: الكتاب: 61/4.

وعلى هذا الرأي مجموعة من العلماء منهم: الكسائي<sup>(1)</sup>، وأبو زيد الأنصاري<sup>(2)</sup>، وابن درستويه<sup>(3)</sup>، وابن كيسان<sup>(4)</sup>، وابن سيده<sup>(5)</sup>.

ومنهم من ذهب إلى إنكار كون الصيغتين بمعنى واحد ومنهم الأصمعي، قال ابن دريد: ((بالتأبأ حاتم عن باع وأباع، فقال: سألت الأصمعي عن هذا فقال: لا يقال: أباع))<sup>(6)</sup>.

وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن صيغة فعل وأفعل متطورة عنه<sup>(7)</sup>.  
والذي يبدو لي أن ما ورد في هذا الباب يعود إلى اختلاف اللهجات، فالثلاثي لهجة الحجاز، والرباعي لهجة تميم وأسد وقيس وربيعة وأهل نجد<sup>(8)</sup>.  
والذي يهمنا من كل هذا هو موقف ابن المستوفي من هاتين الصيغتين، فقد كان من القائلين: إن هاتين الصيغتين بمعنى واحد، وسوف أسوق أمثلة لتوضيح موقفه من هذا:

### سرى وأسرى:

عند شرحه قول أبي تمام:

(1) المزهر: 407/2.

(2) فعلت وأفعلت: أبو حاتم السجستاني (ت 255هـ)، تحقيق د. خليل إبراهيم عطية، مطبعة جامعة البصرة، مديرية دار الكتب، 1979: 88.

(3) ينظر: تصحيح الفصح: ابن درستويه (ت 347هـ)، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط 1، 1395هـ-1975: 1/166-165.

(4) أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979: 241.

(5) المخصص: ابن سيده، دار الفكر، بيروت، 1398هـ-1978: 2/15.

(6) جهرة اللغة: 436/3.

(7) ينظر: مقدمة كتاب فعلت وأفعلت: السجستاني: 62.

(8) اللهجات العربية في التراث: د. أحمد الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978: 2/619.

فَيَا أَيُّهَا السَّارِي إِسْرَ غَيْرَ مُحَازِرٍ جَنَّانَ ظَلَامٍ أَوْ رَدَى أَنْتَ هَائِثُهُ<sup>(1)</sup>  
قال: ((يقال: سريت سري ومسرى، وأسريت إذا سرت ليلاً، وكلاهما لغة القرآن الكريم))<sup>(2)</sup>.

والذي يمكن ملاحظته من خلال النص أن هاتين الصيغتين (سرى وأسرى) هما بمعنى واحد، وقد أكد ابن السكيت<sup>(3)</sup> والجوهري<sup>(4)</sup> وابن النحاس<sup>(5)</sup> وأبو بكر بن الأنباري<sup>(6)</sup>، إذ قالوا: سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً.

### خطي وأخطأ:

عند شرحه قول المتنبي:  
وَعَيْنُ الْمُخْطِئِ هُمْ وَلَيْسُوا بِأَوَّلِ مَعْبَثٍ خَطِئُوا قَتَابُوا  
عرض ابن المستوفي خلاف العلماء في صيغتي (خطي وأخطأ)، فقال: ((قالوا: خطيت من الخطيئة، أخطأ إخطاء، وأخطأت أخطى إخطاء، إذا تركت الصواب، والاسم: الخطأ غير مقصور مهموز، وقالوا: خطى إذا تعمد، وأخطأ إذا قصد الصواب فأخطاه، وقيل: هما بمعنى واحد))<sup>(7)</sup>، وعلى هذا ابن السكيت<sup>(8)</sup> والجوهري<sup>(9)</sup>.

(1) رواية الصولي: ويا أيها.

(2) النظام: 68 / 3.

(3) إصلاح المنطق: 213.

(4) الصحاح: 2376 / 6 (سرا).

(5) شرح القوائد التسع المشهورات: ابن النحاس، تحقيق أحمد خطاب عمر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1393 هـ - 1973 / 1: 146.

(6) شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1969: 177.

(7) النظام: 29 / 4.

(8) إصلاح المنطق: 213.

(9) الصحاح: 147 / 1 (خطأ).

قال أبو الفتح نقلاً عن الأصمعي: تقول: خطئ يخطئ من الذنوب، وأخطئ يخطئ من الأخطاء، وقال نقلاً عن أبي العلاء: أخطأ إذا تعمد وخطئ إذا لم يتعمد.

راب وأراب:

عند شرحه قول المتنبي:

أُبَدْرِ مَا أَرَابَكَ مَنْ يُرِيبُ      وَهَلْ تُرْقَى إِلَى الْفَلَكِ الْخُطُوبُ

قال: ((يقال: رابني الشيء يريني وأراب الرجل إذا جاء بريء، وقال أبو زيد: إن رابني وأرابني بمعنى، قال الجوهري: هذيل تقول: أرابني فلان))<sup>(1)</sup>.

قال ابن المستوفي<sup>(2)</sup> في موضع آخر عن هاتين الصيغتين: وقد فرقوا بين المعنيين في بعض المواضع وساورا بينهما في غيره، فقالوا: راب إذا أتى بالريّة وأراب إذا ظننت به.

نكر وأنكر:

عند شرحه قول المتنبي:

فَبَلَحْظِهَا نَكِرَتْ قُنَاتِي رَاخَتِي      ضَعْفًا وَأَنْكَرَ خَاتِمَايَ الْخُنْصِرَا

قال: ((يقال: نكرت الشيء وأنكرته بمعنى))<sup>(3)</sup>، وعلى هذا الجوهري<sup>(4)</sup>، والتبريزي<sup>(5)</sup> والبرقوقي<sup>(6)</sup>.

(1) النظام: 5/4.

(2) نفسه: 116/10.

(3) النظام: 93/9.

(4) ينظر: الصحاح: 2/836 (نكر).

(5) الموضح: 99/3.

(6) شرح البرقوقي: 2/269.

### قصر وأقصر:

عند شرحه قول المتنبي:

أَفْتَى بِرُؤْيَيْهِ الْأَنْسَامُ وَحَاشَ لِي مِمَّنْ أَنْ أَكُونَ مُقْصِراً أَوْ مُقْصِيراً

قال: ((يقال: قصرت عن الشيء تقصيراً إذا تركته عجزاً، وأقصر عنه إقصاراً إذا تركته قادراً عليه))<sup>(1)</sup>، فالصیغتان (قصر وأقصر) تختلفان في المعنى وعلى هذا التبريزي<sup>(2)</sup> والبرقوقي<sup>(3)</sup>.

### حب وأحب:

عند شرحه قول المتنبي:

أَحَبُّ أَمْرِئٍ حَبَّتِ الْأَنْفُسُ وَأَطْيَبُ مَا شَمَمْتُ مَعْطَسُ

قال: ((أَحَبُّ الْأَمْرِ يُحِبُّ، وَحَبَّةٌ يُحِبُّه))<sup>(4)</sup>، قال الفراء<sup>(5)</sup>: حبيته لغة.

### معاني صيغ الأفعال:

ذكر ابن المستوفي طائفة من معاني صيغ الأفعال منها:

#### 1. أفعال بمعنى استفعل:

تدل صيغة (افعل) على معان عديدة، هي<sup>(6)</sup>:

التعدية، الصيرورة، الدخول في شيء مكاناً كان أو زماناً، السلب والإزالة، الاستحقاق، التعريض، معنى استفعل، المطاوعة، التمكين.

(1) النظام: 98 / 9.

(2) الموضح: 102 / 3.

(3) شرح البرقوقي: 270 / 2.

(4) النظام: 399 / 9.

(5) شرح البرقوقي: 413 / 2.

(6) شلدا العرف: 21-22، وينظر: دروس في علم الصرف: 60-63.



وقد جاءت عند ابن المستوفي دالة على معنى استفعل، فعند شرحه قول المتنبي:  
 إِذَا مَا اسْتَحْيَيْنَ الْمَاءَ يَعْزِضُ نَفْسَهُ كَرِغْنٌ يَسْبَتُ فِي إِنْسَاءٍ مِنْ الْوَرْدِ  
 قال: ((يروى (استحين) مكان (استحين) وتكون أجين بمعنى استحين))<sup>(1)</sup>.

## 2. فُعِلَ بمعنى فعول:

عند شرحه قول المتنبي:  
 فَلَقَدْ دَهَشْتُ لِمَا فَعَلْتُ وَدَوْتُ مَا يُدْهِشُ الْمَلِكَ الْحَفِيزُ الْكَاتِبُ  
 قال: ((... يقال: دهش الرجل فهو مدهوش...))<sup>(2)</sup>.

## ثالثاً: أبنية المصادر:

المصدر: ((هو ما دل على الحدث مجرداً من الزمن خلافاً للفعل الذي يدل على الحدث مقترناً بالزمن))<sup>(3)</sup>.  
 وقف ابن المستوفي من أبنية المصادر، ولم يشر إلى أيهما مشتق من الآخر، واكتفى  
 بذكر بعض المصادر.

## مصادر الأفعال الثلاثية:

((إن أبنية هذا الفعل كثيرة جداً، لا تعرف إلا بالسمع والرجوع إلى كتب اللغة  
 ولا ضابط لها، وذهب آخرون إلى أنها كلها قياسية مطردة، وقد وقف الجمهور منها موقفاً  
 علمياً فحددوا ما هو قياسي، وأهملوا السماع فلم يضعوا له قاعدة))<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 381 / 7.

(2) نفسه: 167 / 4، وينظر: الصحاح: 1006 / 3 (دهش)، شرح البروقي: 261-260 / 1.

(3) اللع في العربية: 114.

(4) الصرف: 126.

### المصادر القياسية:

((جمع جمهور النحاة عددا من الأبنية تخضع لضوابط واضحة محددة، ولكنهم لم يزعموا أن القياس فيها تام مطرد، وإنما رأوا أن قسما من هذه الأبنية يكثر وروده لنوع معين من الأفعال، فتحتمل أن يقاس عليها ما لم يسمع له مصدر عن العرب، فهم يلجؤون إلى القياس عليها ما لم يرد سماع بخالفها، وهذه هي أشهر الأبنية التي ذكروها، فالفعل المتعدي يكون على فَعَل، نحو: حَمَدَ، وَعَدَ.. إلا ما دل على حرفة أو صناعة فيكون على فِعَالَة، نحو: زراعة، حياكة، تجارة))<sup>(1)</sup>.

ذكر ابن المستوفي أمثلة للمصادر القياسية نحو: شَجَبَ يَشْجِبُ شَجْبًا<sup>(2)</sup>، دَعَسَ يَدْعِسُه دَعْسًا<sup>(3)</sup>.

أما الفعل اللازم فتقسم أبنية مصادره تبعاً لحركة عينه في الماضي إلى:

فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعُلٌ فمصادر فَعَل هي<sup>(4)</sup>:

فِعَالَة فيما دَلَّ على حرفة، نحو: تجارة.

فِعَال فيما دَلَّ على امتناع، نحو: يُفَار.

فَعْلَان فيما دَلَّ على اضطراب، نحو: فيضان.

فَعِيل فيما دَلَّ على سير، نحو: دبيب.

فَعِيل أو فُعَال فيما دَلَّ على صوت، نحو: صهيل ونباح.

فُعَال فيما دَلَّ على داء، نحو: سُعال.

(1) نفسه: 127.

(2) النظام: 71/4.

(3) نفسه: 371/9.

(4) شرح الاشموني: 2/ 460-461.

وهذا لم يرد عند ابن المستوفي، إلا أن الذي ورد فعل لازم على فعل صحيح غير دال على الأمور المذكورة، وهذا يكون مصدره على فعول ومما ورد عند ابن المستوفي، نحو: نَضِبَ الماءَ نَضْويًا<sup>(1)</sup>، دلت دلوقًا<sup>(2)</sup>.

أما مصادر فَعِل فهي<sup>(3)</sup>: فُعْلَةٌ فيما دل على لون نحو: حُمْرَةٌ، فُعُول فيما دل على معالجة أي: محاولة حسية للتغلب على صعوبة، نحو: صُعُودٌ، وَقَعْلٌ إذا لم يدل على لون أو معالجة، وهذا ورد عند ابن المستوفي نحو: حَبَّضَ حَبْضًا<sup>(4)</sup>.

ومما ورد عند ابن المستوفي الثلاثي المزيد بالهمزة، فإذا كان الفعل صحيح العين فإن مصدره يكون على وزن إفعال، نحو: أكرم إكرامًا، أجمل إجمالًا<sup>(5)</sup>.

ومن الثلاثي المزيد بالهمزة عند ابن المستوفي أسعف إسعافًا وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَعَاوَذَهَا جَرَبٌ لَمْ يَزَلْ يُعَاوِذُ أَشْعَافَهَا بِالْهَنَاءِ

قال: روى أبو العلاء: ((إسعافها بالسين، مصدر من أسعفت فلانا بمجاءته إذا قضيتها له))<sup>(6)</sup>.

(1) النظام: 82/4.

(2) نفسه: 369/7.

(3) شرح الأشموني: 462/2.

(4) النظام: 436/7، يقال: حبض السهم: يحبض حبضًا إذا وقع بين يدي الرامي؛ لضعفه.

(5) ينظر: شرح الأشموني: 464/2، الصرف: 129، دروس في علم الصرف: د. علي جابر المنصوري،

وعلاء الدين هاشم الحفاجي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط2، 1999: 219.

(6) النظام: 300/1.

## رابعاً: التذكير والتأنيث:

مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربية لها أهمية كبيرة، دفعت الكثير من علماء اللغة إلى دراستها، وابن المستوفي واحد من هؤلاء العلماء، إذ وقف ابن المستوفي على هذه المسألة في كتابه، وقد قمت بإحصاء هذه المقدرات، ومنها:

## 1. السلطان:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَنْظُرْ وَإِلَّاكَ الْهَوَى لَا تُمَكِّنُ سُلْطَانُهُ مِنْ مَقْلَةٍ شُرَسَاءِ

قال<sup>(1)</sup>: السلطان: المعروف فيه التذكير، وقد حكى تأنيثه، فمن ذكره ذهب به إلى الملِك، ومن أنه ذهب به إلى معنى الخلافة أو الحجة<sup>(2)</sup>، وهذه اللفظة عند علماء اللغة تذكر وتؤنث، إلا أن ابن السكيت ذهب إلى أنها مؤنثة، إذ قال: السلطان: ((مؤنثة يقال: قضيت به علينا السلطان، وقد أمته السطان))<sup>(3)</sup>. وقد أيده ابن سيده في المخصص<sup>(4)</sup>، وأما الذين قالوا بالتذكير والتأنيث فيها فقد اختلفوا في أيهما أكثر التأنيث أم التذكير، فمنهم من يرجح التذكير<sup>(5)</sup>، ودليله أن السلطان في القرآن

(1) النظام: 217/1.

(2) ينظر: الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن سيده، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، 1982: 324.

(3) إصلاح المنطق: 362، وينظر: لسان العرب: 7/ 321 (سلط).

(4) ينظر: المخصص: 15/17.

(5) المذكر والمؤنث: ابن التستري، تحقيق أحمد بن عبد المجيد هريدي، ط1، مكتبة الخالجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1413هـ-1983: 83، التكملة: أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الطباعة والنشر، الموصل، 1401هـ-1981: 394، الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (ت 671هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1988: 23/14.

الكريم لم يرد إلا مذكراً، قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَأْتُونَكَ عَلَيْهِمْ مُسْلِمِينَ بَيِّنٌ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾<sup>(2)</sup>، فهؤلاء حجبتهم أن جميع ما في القرآن الكريم دال على تذكير السلطان، ولو كان التانيث أكثر لكان في كتاب الله ﷺ<sup>(3)</sup>، وهناك من ذهب إلى التذكير والتانيث في كلمة سلطان من دون أن يرجح أحدهما على الآخر<sup>(4)</sup>، قال الفراء<sup>(5)</sup>: (السلطان أنثى وذكر، والتانيث عند الفصحاء أكثر)، وقال المبرد<sup>(6)</sup>: تقول: ((سليط للواحد والسلطان جمع، فمن ذُكر ذهب إلى معنى الواحد ومن أنث ذهب إلى معنى الجمع ولم يسمع من غيره))<sup>(7)</sup>.

من كل هذا يمكن القول: إن لفظة السلطان تذكر وتؤنث، أما مسألة أيهما أرجح فلا يمكن الجزم بها؛ لأنها متعلقة بالاستعمال اللغوي للكلمة، في أي عصر من العصور، واللغة كما هو معروف في تطور مستمر.

## 2. الذراع:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الذراع تذكر وتؤنث، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَيْشَلُّ قُوَى حَبْلِ تِلْكَ الذَّرَاعِ      كَانَ لِزَأْ أِلْذَاكَ الرِّشَاءِ

(1) سورة الكهف: من الآية 15.

(2) سورة الصافات: 156.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 3/ 222.

(4) أدب الكاتب: 226.

(5) المذكر والمؤنث: الفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975: 83، وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، 1979: 2/ 29.

(6) المذكر والمؤنث: المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الهادي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1970: 113.

(7) ينظر: شرح أدب الكاتب: الجواليقي، مكتبة المقدسي، القاهرة، 1350هـ: 53.

قال: ((ويروى لذاك الذراع، وهو يذكر ويؤنث أكثر))<sup>(1)</sup>، وهناك خلاف بين العلماء في تذكير وتأنيث هذه اللفظة، فمتهم من ذهب إلى أنها تؤنث فقط منهم سيويه<sup>(2)</sup>، وابن السكيت<sup>(3)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(4)</sup>، وابن التستري<sup>(5)</sup>، ومنهم من قال: إنها تذكر وتؤنث منهم: الفراء<sup>(6)</sup>، والجوهري<sup>(7)</sup>، وابن السيد<sup>(8)</sup>، وأبو حيان التوحيدي<sup>(9)</sup>، والسيوطي<sup>(10)</sup>، وابن منظور<sup>(11)</sup>.

ونلاحظ من نص ابن المستوفي أنه يعيل إلى أن لفظة الذراع مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، إلا أن التأنيث أكثر.

### 3. الطريق:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الطريق تذكر وتؤنث، عند شرحه قول المتنبي:

وَكُلُّ طَرِيقٍ أَتَاهُ الْفَتَى  
عَلَى قَدَرِ الرَّجُلِ فِيهِ الْخَطَا

(1) النظام: 103/1.

(2) الكتاب: 236/3.

(3) إصلاح المنطق: 279.

(4) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1970: 70.

(5) المذكر والمؤنث: 45.

(6) نفسه: 37/2.

(7) الصحاح: 1209/3 (ذراع).

(8) الحلال في إصلاح الخلل: 314.

(9) البصائر واللدخائل: أبو حيان التوحيدي، تحقيق عبد الرزاق عبي الدين، ط1، بغداد، 1954: 142/3، وينظر: أبو حيان التوحيدي لغويا: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2004: 57.

(10) الزهر: 225/2.

(11) لسان العرب: 93/8 (ذرع).

قال<sup>(1)</sup>: الطريق يذكر ويؤنث، وعلى هذا الفراء<sup>(2)</sup>، وابن السكيت<sup>(3)</sup>، وابن فارس<sup>(4)</sup>، والنوي<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>.

#### 4. الروح:

عند شرحه قول المتن:

فَوَلَّوْا بَيْنَ ذِي رُوحٍ مَفَاتٍ وَذِي رَمَقٍ وَذِي عَقْلٍ مُطَاشٍ

قال نقلا عن أبي الفتح<sup>(7)</sup>: والروح يذكر ويؤنث، وعلى هذا الجوهرى<sup>(8)</sup>، والتبريزي<sup>(9)</sup>، والبرقوقي<sup>(10)</sup>، إلا أن البرقوقي ذهب إلى أن التذكير أكثر، قال ابن التستري<sup>(11)</sup>: الروح مذكر، قال تعالى «يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ»<sup>(12)</sup>، وقوله «نُزِّلَ بِهِ الرُّوحُ

(1) النظام: 468 / 1.

(2) المذكر والمؤنث: 87.

(3) إصلاح المنطق: 361.

(4) المذكر والمؤنث: ابن فارس، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخالجي، القاهرة، 1975: 58.

(5) تهذيب الأسماء واللغات: النوي (676هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت: 2 / 185.

(6) المزهر: 252 / 2.

(7) النظام: 15 / 10.

(8) الصحاح: 367 / 1 (روح).

(9) الموضح: 205 / 3.

(10) شرح البرقوقي: 318 / 2.

(11) المذكر والمؤنث: 26.

(12) سورة النبا: من الآية 38.

التأنيث<sup>(1)</sup>، وعلى هذا ابن فارس<sup>(2)</sup>، وذهب ابن السيد البطليموسي<sup>(3)</sup> إلى أن الروح يذكر ويؤنث، على معنى النفس، قال الشاعر<sup>(4)</sup>:

فَلَا حَقِيقَ الرَّحْمَنِ رَوْحَكَ حَيَّةٌ وَلَا وَهْيَ فِي الْأَرْوَاحِ حِينَ تَفِيضُ

من هذه الآراء يمكن القول: إنه لا خلاف في تذكير وتأنيث لفظة الروح، لكن هناك من رأى أن التذكير أكثر.

#### 5. الضحى:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَصْلُ كِبَرِدِ النَّصْبِ نَيْطٌ إِلَى ضَحَى عَيْقٍ يَرِيحَانِ الرِّبَاضِ مُطَيَّبِ

قال: ((الضحى يذكر ويؤنث، فمن أثبت ذهب إلى أنها جمع ضحوة، ومن ذكر ذهب إلى أنها اسم على فَعَل مثل طَرَدَ ونَفَرَ)<sup>(5)</sup>. وذهب إلى تذكيرها وتأنيثها الفراء<sup>(6)</sup>، وابن السكيت<sup>(7)</sup>.

#### 6. الذهب:

ذكر ابن المستوفي أن لفظة الذهب مؤنثة، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مُصَفَّرَةٌ مُحَمَّرَةٌ فَكَأَنَّهَا عَصَبٌ لَيَّمَنُ فِي الْوُغَا وَكَمَضْرُ

(1) سورة الشعراء: الآية 193.

(2) المذكر والمؤنث: 54.

(3) الحلال في إصلاح الخلل: 316.

(4) لم أقف على قائله.

(5) النظام: 108/2.

(6) المذكر والمؤنث: 98.

(7) نفسه: 51.



قال<sup>(1)</sup>: والذهب يؤنث، والتأنيث هو لغة أهل الحجاز، فهم يقولون: هي الذهب؛ لأن القطعة الواحدة منها ذهبة<sup>(2)</sup>، وبها نزل القرآن الكريم ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(3)</sup>، وذهب إلى تأنيثها بعض علماء اللغة ومنهم ابن التستري<sup>(4)</sup> وابن الأنباري<sup>(5)</sup>، والقرطبي<sup>(6)</sup>، وذهب بعضهم إلى أنها تذكر وتؤنث ومنهم ابن السيد، إذ قال<sup>(7)</sup>: ((الذهب، يذكر ويؤنث، والأشهر فيه التذكير، أما التذكير فهو لغة تميم وسائر العرب، فهم يقولون: هو الذهب))<sup>(8)</sup>. قال الأزهري: ((الذهب: مذكر عند العرب، ومن أنك ذهب به مذهب الجمع))<sup>(9)</sup>، وعلى هذا أبو علي القالي<sup>(10)</sup>، أما غلبة العلماء فقد جوزوا التذكير والتأنيث، في الذهب، إذ قال الفراء: ((الذهب: أنثى، يقال: هي الذهب وربما ذكر))<sup>(11)</sup>، وقول الفراء هذا يدل على ضعف التذكير عنده؛ لأنه لم يأتِ بدليل على تذكير الذهب.

(1) النظام: 8/ 85.

(2) ينظر: تهذيب اللغة: الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، 1964-1967: 262/ 6 (ذهب)، والبارع في اللغة: أبو علي القالي (ت 356 هـ)، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، دار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975: 609، وينظر: لهجة قبيلة أسد: علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1989: 162.

(3) سورة التوبة: من الآية 34.

(4) المذكر والمؤنث: 50.

(5) ينظر: المذكر والمؤنث: 1/ 418.

(6) تفسير القرطبي: 4/ 22.

(7) الحلل في إصلاح الخلل: 327.

(8) ينظر: اللسان: 1/ 394 (ذهب)، والمزهر: 2/ 277، ولهجة تميم: 279.

(9) تهذيب اللغة: 6/ 263 (ذهب).

(10) البارع: 609.

(11) المذكر والمؤنث: 83.

## 7. العائق:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَائِقٌ مُعْتَقٌ مِّنَ الْهَوْنِ إِلَّا مِنْ مَّقَاسَةٍ مَّغْرَمٍ أَوْ نِجَادٍ<sup>(1)</sup>

قال: ((العائق: يذكر ويؤنث والتذكير أكثر))<sup>(2)</sup>، وعلى هذا ابن التستري<sup>(3)</sup>، والجوهري<sup>(4)</sup> وأبو حيان التوحيدي<sup>(5)</sup>.

## 8. الدرع:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَأَصْبَحَ يَجْتَابُ الْمُسَوَّحَ مَخَافَةً وَقَدْ كَانَ يَجْتَابُ الدِّلاَصَ الْمَسْرُودَا

قال: ((حكى أبو عبيدة أن الدرع يذكر ويؤنث...))<sup>(6)</sup>، وهنا لابد من التمييز بين درع المرأة أي قميصها، وبين درع الحديد، فقد ذهب علماء اللغة إلى أن درع المرأة مذكر ومنهم: الفراء<sup>(7)</sup>، وابن السكيت<sup>(8)</sup>، وابن قتيبة<sup>(9)</sup>، وابن الأباري<sup>(10)</sup>، وابن التستري<sup>(11)</sup>.

(1) رواية الصولي: عائق ومعنق بالنون.

(2) النظام: 287/5.

(3) المذكر والمؤنث: 55.

(4) الصحاح: 1521/4 (عتق).

(5) البصائر والذخائر: 144/3.

(6) النظام: 382/6، والصحاح: 1206/3 (درع).

(7) المذكر والمؤنث: 93.

(8) ينظر: إصلاح المنطق: 358.

(9) أدب الكاتب: 225.

(10) المذكر والمؤنث: 394/1.

(11) نفسه: 75.

وابن الجبان<sup>(1)</sup>، وابن سيده<sup>(2)</sup>، وابن السيد<sup>(3)</sup>، وابن هشام اللخمي<sup>(4)</sup>، أما درع الحديد فقد ذهب أغلب العلماء إلى أنها مؤنثة، ومنهم: الفراء<sup>(5)</sup>، وابن جني<sup>(6)</sup>، وابن الحاجب<sup>(7)</sup>، ومنهم من ذهب إلى التذكير والتأنيث فيها كالمبرد<sup>(8)</sup>، والزجاجي<sup>(9)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(10)</sup>، وأبي هلال العسكري<sup>(11)</sup>.

من هذا يمكن القول: إن ابن المستوفي مع الطائفة التي تذهب إلى التذكير والتأنيث في لفظة الدرع، وإن هذه اللفظة في بيت أبي تمام مؤنثة؛ لأنه أراد بها درع الحديد.

(1) شرح الفصيح في اللغة: ابن الجبان (ت بعد 416هـ)، دراسة وتحقيق د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1991: 308.

(2) المخصص: 20/17.

(3) الحلال في شرح الخلل: 329.

(4) شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي (ت 577هـ)، دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم، دار الآثار والتراث، ط1، 1409هـ-1988: 259.

(5) المذكر والمؤنث: 93.

(6) المذكر والمؤنث: ابن جني، تحقيق د. طارق عبد الله، دار البيان العربي، جدة، 1985: 67.

(7) القصيدة الموشمة بالأسماء المؤنثة السماعية: ابن الحاجب، تحقيق وشرح د. طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1405هـ-1985: 96.

(8) المذكر والمؤنث: 96.

(9) الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ-1988: 296.

(10) التكملة: 393.

(11) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال العسكري (ت بعد 395هـ)، تحقيق د. عزة حسن، مطبعة الترقى، دمشق، 1390هـ-1970: 531/2.

## **الفصل الرابع**

### **المباحث النحوية**



## الفصل الرابع

## المباحث النحوية

## المبحث الأول: الخلاف النحوي

((اشتد الخلاف بين علماء المدرستين البصرية والكوفية بشكل واضح في زمن سيويه والكسائي، من خلال المناظرة التي جرت في مجلس الرشيد والتي عرفت بالمسألة الزنبورية))<sup>(1)</sup>، ((فالخلاف بين علماء المدرستين في بدء نشوئه كان هادفاً، وذلك على شكل مناظرات ومحاورات في المسائل العلمية، والأخذ بوجهات النظر))<sup>(2)</sup>، ولكن سرعان ما أخذ الخلاف طابعاً آخر يمتاز بالتعصب والتنافس العلمي<sup>(3)</sup>.

وقد اتسع الخلاف أكثر في زمن المبرد وثلعب، حتى أصبح من المسائل المعقدة في النحو العربي، لأن البصريين اتهموا منهجاً خاصاً في تقعيد القواعد في حين خالفهم الكوفيون في عدد من القواعد، وقد ترتب على هذا الخلاف ظهور مصطلحات بصرية وأخرى كوفية، فصار الذي يأخذ بآراء البصريين بصرياً، والذي يأخذ بآراء الكوفيين كوفياً<sup>(4)</sup>.

(1) جهود الكرمانى النحوية واللغوية: 194.

(2) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1969: 174.

(3) ينظر: الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين: محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970: 16-17.

(4) جهود الكرمانى النحوية واللغوية: 194.

ومن أهم سمات النحو الكوفي أنه يعتمد على كل ما سمعوه وإن كان قليلا، فهم يعتدون بالمثل الواحد، أما النحو البصري فقد اعتمد على السماع من العرب الثقات في أثناء تدوينهم اللغة، ثم وضعوا الأقيسة على الكثير المطرد من كلام العرب. وقد ظهر الخلاف بين العلماء قديما وحديثا لأسباب<sup>(1)</sup>:

إن آيات القرآن الكريم ليست كلها محمولة على ظاهرها، مما حدا بالعلماء إلى تأويلها، ولذلك ظهر الخلاف.

اختلاف آراء العلماء في المسائل العلمية له أثر كبير في ظهور الخلاف، إذ إن العلماء اختلفوا في الاعتلال، لما اتفقت العرب عليه، كما أنهم اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل له مذهبه، وإن كان بعضه قويا، وبعضه ضعيفا<sup>(2)</sup>.

اختلاف اللهجات أدى بدوره إلى اختلاف الاستنتاجات اللغوية، وبناء الأحكام عليها، إذ إن الفصاحة ليست واحدة.

دلالة الألفاظ من حيث كونها دالة على الاسمية أو الفعلية أو الحرفية.

أما موقف ابن المستوفي في كتابه من الخلاف النحوي، فهو لا يختلف كثيرا عما سبقه من النحاة المتأخرين حتى عصره القرن السابع الهجري، إذ يتضح من خلال المسائل التي عرضها في شرحه أنه كثيرا ما يورد آراء البصريين والكوفيين، فكان منهجه قائما على انتقاء المسائل وتطبيقها على ما ورد في شرحه، وهذا بالتأكيد يدل دلالة واضحة على إطلاعه الواسع على الخلاف النحوي بين المدرستين.

(1) ينظر: الخلاف النحوي في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: بتول عبد الله العيشاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2003: 9.

(2) ينظر: مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980: 73.

ولا ريب أننا لا نستطيع أن نحدد المدرسة النحوية التي ينتمي إليها ابن المستوفي إلا من خلال الوقوف على المسائل الخلافية التي عني بها في شرحه شعر المتنبي وأبي تمام، ويمكن تقسيم ذلك على قسمين:

### 1. إيراد أحد القولين: البصري أو الكوفي:

#### أ. إيراد الرأي البصري:

عند شرحه قول المتنبي:

لِأَنِّي كُلَّمَا فَارَقْتُ طَرْفِي      بَعِيدٌ بَيْنَ جَفْنِي وَالصَّبَاحِ

قال: يجوز رفع (بين) ونصبه، فالرفع أقوى عند البصريين وهو مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(1)</sup>، يجعلون (بين) فاعلاً، ويكون في بيت أبي الطيب مبتدأً، ويجوز نصبه على إضمار فعل كأنه قال: بَعُدَ وَقْتُ بَيْنِ جَفْنِي وَالصَّبَاحِ<sup>(2)</sup>.

والذي يبدو لي أن (بين) في قول المتنبي منصوبة على رأي من أجاز حذف (ما) وهي في معنى: الذي أو التي، وذلك مذهب كوفي والتقدير: بعيد ما بين جفني....

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَمُ عَظُمَى الْأَثَافِي مِنْ نِزَارٍ      وَأَهْلُ الْمَضَبِ مِنْهَا وَالْتِجَادِ

قال: ((إن كثيراً من البصريين يرون أن الياء في (الأثافي) مخففة في الجمع))<sup>(3)</sup>، والذي يبدو لي أن (الأثافي) جمع (أثفية) وهي ما يوضع عليه القدر، وياء (أثافي) يجوز فيها أمران: التشديد والتخفيف<sup>(4)</sup>، وربما خففت مراعاة للوزن الشعري:

(1) سورة الأنعام: من الآية 94.

(2) النظام: 256/5.

(3) النظام: 302/5.

(4) ينظر: مختار الصحاح: 84 (نقى).



وعند شرحه قول المتنّي:

هَلِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيماً ثُمَّ إِنِّي كُنْتُ وَمَا شَفَقْتُ نَسِيماً

قال: ((إن حذف (يا) مع (أي) إجحاف، وذلك لا يجوز عند البصريين))<sup>(1)</sup>، والذي يبدو لي أن رأي البصريين صائب، إذ إن النحويين ينكرون حذف حرف النداء من الاسم المنادى، إذا كان اسم إشارة أو غيره<sup>(2)</sup>.

ب. إيراد الرأي الكوفي:

ذكر ابن المستوفي الرأي الكوفي ورجحه في حالة تنازع عاملين على معمول واحد، فعند شرحه قول المتنّي:

جَمَدَ الْقِطَارُ وَلَوْ رَأَتْهُ كَمَا تُرَى بُهَّتْ فَلَسَمَ تَسْبِجُ الْآنُوءِ

قال: ((الآنواء: يجوز أن يكون فاعل كل واحد من (رأته) و(بهتت) و(تسبجس) وأن يكون فاعل (رأته) أولى، وهو رأي الكوفيين؛ لأنه لو أعمل الأقرب وهو تسبجس صار في الكلام إضمار قبل الذكر في موضعين، وهو جائز للعلم به))<sup>(3)</sup>.

((إذ ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو: أكرمني وأكرمت زيدا، وأكرمت وأكرمني زيد، إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، والدليل على ذلك النقل والقياس))<sup>(4)</sup>. وذكر رأي الكوفيين في نصب (الأمام) على الظرف مع وجود الألف واللام، فعند شرحه قول المتنّي:

(1) النظام: 357/9، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنّي: اختصار أبي المرشد المعري، حققه د.

مجاهد محمد محمود الصواف، ود. عسّٰن غياض، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، د.ت: 135.

(2) ينظر: أسرار النحو: ابن كمال الباشا (ت 940هـ)، تحقيق د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، د.ت: 228.

(3) النظام: 404/1، وينظر: الموضح: 148-149.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 83/1.

وَأَوْسَعُ مَا تُلْقَاهُ صَدْرًا وَخَلْفَهُ رِمَاءً وَطَعَنَ وَالْأَمَامَ ضِرَابًا  
قال: ((نصب الأمام على الظرف، وإن كان فيه الألف واللام، وهو ظرف مكان،  
لأنه مبهم على كل حال بمنزلة أمامه، فكأنه قال: وأمامه، فجعل الألف واللام بدلا من  
الإضافة على مذهب الكوفيين))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول المتن:

مُسْتَرْخَصٌ نَظَرُ إِلَيْهِ بِمَا بِهِ نَظَرْتُ وَعَثَرْتُ رَجُلِي بِدِيَارِهَا  
قال: ((مسترخص: مبتدا وإن كان نكرة؛ لأنه في موضع يسترخص ونظر فاعله،  
وهذا على مذهب الأخفش والكوفيين، ويجوز أن يكون (نظر إليه) مبتدا))<sup>(2)</sup>.

فعند شرحه قول المتن:

وَطَائِرَةٌ تَتَّبِعُهَا النَّايَا عَلَى آثَارِهَا زَجَلُ الْجَنَاحِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((ويرفع زجل على الابتداء، وفي مذهب سعيد بن  
مسعدة متعلق بالاستقرار، ولحوه على رأي الكوفيين؛ لأنه خبر الصفة.. وخلاصة إعرابه:  
رفع (زجل الجناح) على أنه خبر مبتدا، و(على آثارها) الخبر، ويجوز نصبه على  
الحال))<sup>(3)</sup>.

## 2. إيراد القولين البصري والكوفي معا من دون ترجيح:

يذكر ابن المستوفي آراء البصريين والكوفيين معا في المسألة الواحدة من دون أن  
يرجع أحدها على الآخر، فعند شرحه قول المتن:

طَوَى الْجَزِيرَةَ حَتَّى جَاءَنِي خَبْرٌ فَرَعْتُ فِيهِ بِأَمَالِي إِلَى الْكَذِبِ

(1) النظام: 326/4، الموضح: 431/1.

(2) النظام: 85/5.

(3) النظام: 262/5، الموضح: 59/2.

قال: في رفع (خبر) خلاف بين البصري والكوفي، وقال: خبر مرتفع بـ(جاءني)، وفي طوى ضمير على شريطة التفسير، هذا من قول أصحابنا وفي قول الكوفيين هو مرفوع بـ(طوى)، وضميره في جاءني<sup>(1)</sup>.

ومن ذكره الخلاف بين البصريين والكوفيين دون ترجيح الاختلاف في أصل كلمة (لَهَيْتُكَ) الواردة في قول المتنبي:

أَرَبَّيْعُنَا فِي تِسْعِ عَشْرَةِ حِجَّةٍ حَقًّا لَهَيْتُكَ لَلرَّيْبِ الْأَزْهَرِ

قال: قوله ((لَهَيْتُكَ)) هذه الكلمة تستعمل في القسم، فقال البصريون: الهاء بدل من همزة إن، والأصل أن تكون اللام التي في الخبر قبل إن، فلما غيَّروا الهمزة جاؤوا باللام وقال الكوفيون المعنى لله إنك، وإذا استعملوا هذا اللفظ جاؤوا في الخبر باللام تارة، وحذفوها أخرى<sup>(2)</sup>.

وقد ذكر العلماء ثلاثة أوجه في أصل كلمة (لَهَيْتُكَ)<sup>(3)</sup>:

1. أنها في الأصل (لإتكَ)، فأبدلت الهمزة هاء، كما قالوا في إيتكَ هياك.
2. أن أصلها (لاه إنك) أي والله إنك.
3. ذهب الفراء إلى أن أصلها (والله إنك)، فحذف الواو وإحدى اللامين من (والله)، وحذف الهمزة من إن، ((وهذا الرأي فيه من التعسف أكثر مما في الرأي الثاني، والصواب الأول، لوروده في شعر العرب المحتج به))<sup>(4)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

غَلُّ الْمَرْوَرَةِ الصَّحَاصِيحِ عَزْمُهُ بِالْعَيْسِ إِنْ قَصَدَتْ وَإِنْ لَمْ تُقْصِدْ

(1) ينظر: النظام: 4/ 44، وينظر: الموضح: 1/ 251-252.

(2) النظام: 8/ 77.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 210 (الهامش).

(4) نفسه: 1/ 210-211.

قال: ((إذ رويت (المروارة) بكسر التاء، فهي جمع على رأي أهل الكوفة؛ لأنهم يرون حذف الألف في مثل (حبركي) إذا ثثوا أو جمعوا مؤنثه، فيقولون في (حبركي) حبركان، ورأي البصريين أن يقولوا: حبركيان))<sup>(1)</sup>.

### 3. إيراد القولين البصري والكوفي مع ترجيح الرأي البصري:

ظَلَّتْ يَهَا تَنْطَوِي عَلَى كَيْدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا

قال: ((اليد مرفوعة بالابتداء في ظاهر مذهب البصريين، ومعنى الاستقرار على رأي سعيد بن مسعدة، وبخبر الصفة على رأي الكوفيين.. والأول هو الأجود))<sup>(2)</sup>.

وبعد هذا العرض لطائفة من المسائل التي تناولها ابن المستوفي في شرحه، والمتعلقة بالخلاف النحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، تبين أن نزعة ابن المستوفي نزعة بصرية، والدليل على بصريته أنه كان يكرر عبارات تصرح ببصريته، مثل: هذا من قول أصحابنا<sup>(3)</sup>، ونحن نأباه<sup>(4)</sup>، هذا رديء عند البصريين<sup>(5)</sup>، فمثلاً عند شرحه قول المتنبي:

وَحَمْدَانُ حَمْدُونَ وَحَمْدُونُ حَارِثٌ وَحَارِثُ لُقْمَانُ وَلُقْمَانُ رَاشِدٌ

قال: ((وترك صرف حمدون وحارث ضرورة، وقد أجازاه الكوفيون ونحن نأباه))<sup>(6)</sup>، إذ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأخفش وأبو علي الفارسي من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر<sup>(7)</sup>.

(1) النظام: 62 / 6. يقال: أرض مروارة: إذا كانت خالية لا شيء فيها.

(2) النظام: 414 / 6، وينظر: الموضح: 123 / 2.

(3) نفسه: 44 / 4.

(4) نفسه: 363 / 6.

(5) نفسه: 105 / 8.

(6) نفسه: 363 / 6.

(7) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 493 / 2.

## المبحث الثاني

## المصطلح النحوي

للمصطلح النحوي أهمية كبيرة في معرفة مراحل تطور اللغة، فضلاً عن كونه المرحلة الأخيرة لأي علم من العلوم بصورة عامة.

وقد شمل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية الخلاف في استعمال المصطلح النحوي، إذ مال الكوفيون إلى استعمال مصطلحات، غير المصطلحات التي استعملها البصريون، وكتبت لها السيادة في النحو العربي<sup>(1)</sup>. فظهرت تبعاً لذلك مصطلحات خاصة بنحويي البصرة، وأخرى خاصة بنحويي الكوفة وثالثة مشتركة بينهم<sup>(2)</sup>.

والاصطلاح بدرره يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية، فالسيارة في اللغة تعني القافلة، أما عند الفلكيين فإنها تعني أحد الكواكب السيارة التي تسير حول الشمس، وفي الاصطلاح الحديث هي العربة ذات أربع عجلات (الأوتوموبيل)<sup>(3)</sup>.

((لقد مرت المصطلحات النحوية بالمراحل التي مرت بها مسائل النحو، فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة بالفهوم والشكل والصيغة التي نراها الآن، فبدأت أولاً كما بدأت العلة والقياس والعامل وطرق التصريف واسعة، ولكنها ما لبثت على طول

(1) ينظر: المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1976: 165-167، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981: 162.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: 305.

(3) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: للأمير مصطفى الشهابي، نشر معهد الدراسات العربية العالية، 1955: 6.

العهد أن ثمت ونضجت ثم استقرت على أسماء، على أن بعض هذه المصطلحات قد اعتراها التبدل والتغير بظهور مدرسة الكوفة بعد قرن من الزمن على نشوء المدرسة البصرية<sup>(1)</sup>.

إن كلا الفريقين البصري والكوفي صدر في وضع مصطلحاته النحوية عن منهجه في دراسة النحو<sup>(2)</sup>، فالطابع العقلي هو السمة البارزة لأغلب المصطلحات البصرية، على حين أغلب الطابع اللغوي على المصطلحات الكوفية.

ومن هنا يكمن الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي بسبب عدم استقراره عند أئمة النحو حتى القرن الرابع الهجري، حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا المصطلح بصري وذلك المصطلح كوفي<sup>(3)</sup>. وأصبحت هذه المصطلحات فيما بعد ذات مدلول واضح عند علماء العربية، فضلاً عن استخدامهم أكثر من مصطلح للمدلول الواحد، فأصبح ذلك دافعا للباحثين المحدثين إلى دراسة المصطلحات النحوية البصرية والكوفية، وبيان مدلولاتها وتأصيل نسبتها<sup>(4)</sup>.

والتأمل في كتاب النظام يجد أن ابن المستوفي قد استعمل مصطلحات كلتا المدرستين، ولم يقتصر على أحدهما من دون أن يصرح بأن ذلك المصطلح بصري، وذلك كوفي، ومن المصطلحات النحوية المثبوتة في شرحه:

(1) البحث النحوي واللغوي عند علم الدين السماوي: 243.

(2) ينظر: مدرسة الكوفة: 303 وما بعدها.

(3) المصطلح النحوي ونشأته وتطوره: 154-162، وينظر: المصطلح النحوي عند ابن خالويه (ت 370هـ)، دراسة لمحوية موازنة: صباح حسين محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الموصل، 1418هـ-1997: المقدمة: ب، ج.

(4) صلاح الدين الصفدي (ت 764هـ)، نحوياً في كتابه الغيث المسجم في شرح لامية العجم: لمياء أحمد الدباغ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002: 216.

## 1. الخفض والجر:

الخفض مصطلح كوفي<sup>(1)</sup>، يقابل الجر عند البصريين، وهو يمين مصطلحات الخليل<sup>(2)</sup>، وكان يحدده بالمتون من الأسماء فقط، إلا أن الكوفيين توسعوا في استعماله في الكلمات المنونة وغير المنونة، على حين أن الخليل قصر استعماله على المنون فقط، وقد استعمل ابن المستوفي هذين المصطلحين دون أن يقتصر على أحدهما، فمن استعماله مصطلح الجر عند شرحه قول أبي تمام:

تَعْلَمُ كَمْ إِفْتَرَعَتْ صُدُورُ رِمَاحِهِ وَسُيُوفِهِ مِنْ بِلْدَةِ عَذْرَاءٍ<sup>(3)</sup>

قال: ((والرواية المشهورة (وسيوفه) بالرفع، والجر أجود معنى، لأنه لما جعل للرمح صدوراً صار الأولى أن يكون للسيوف صدور؛ لأن استعماله الصدور للسيوف أكثر من استعمالها للرمح، وكلا روايتي الرفع والجر في قوله (سيوفه) جائز حسن، والجر أحسن لما ذكرته))<sup>(4)</sup>.

ومن استعماله الخفض عند شرحه قول المتنبي:

وَمِنْ قَبْلِ الْبَطَاحِ وَقَبْلَ يَانِي تَبِينُ لَكَ النِّعَاجُ مِنَ الْكِيَاشِ

قال نقلاً عن الواحدي: ((وقبل) رواه الخوارزمي: نصباً على الظرف، ورواه غيره خفضاً بالعطف على ما قبله))<sup>(5)</sup>.

(1) الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف، مصر، 1975: 82/2، وابن الناضم النحوي (ت 686هـ): محمد علي حزة، دار التربية، بغداد، 1974-1975: 266.

(2) العين: 2/213.

(3) رواية التبريزي (وسيوفه) بالرفع والجر.

(4) النظام: 1/218.

(5) نفسه: 10/23.

## 2. الحال والقطع:

الحال: مصطلح بصري<sup>(1)</sup>، وهو الأكثر انتشاراً من استعمال ما يقابله بالمصطلح الكوفي وهو القطع<sup>(2)</sup>، وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين لكنه أكثر من ذكر مصطلح الحال، فقد جاء استعماله مصطلح القطع عند شرحه قول المتنبي:

وَتَرَى الْفَضِيلَةَ لَا تَرُدُّ فَضِيلَةً الشَّمْسُ تُشْرِقُ وَالسَّحَابُ كَنُهَوْرًا<sup>(3)</sup>

قال: ((قوله: (وترى) أي وترى الباكية الفضيلة التي لا ترد فضيلة، فيكون موضع (لا ترد) نصباً على القطع على مذهب الكوفيين، وتنصب فضيلة على أنه مفعول ثانٍ أي: الفضيلة التي لا ترد هي الفضيلة على الحقيقة))<sup>(4)</sup>.

أما استعماله مصطلح الحال فقد ورد كثيراً في كتابه، فعند شرحه قول المتنبي:

وَحَرَقَ مَكَانَ الْعَيْسِ مِنْهُ مَكَائِنَا

مِنْ الْعَيْسِ فِيهِ وَاسِطُ الْكُورِ<sup>(5)</sup> وَالظَّهَرُ

قال: ((قوله (فيه) حال من العيس، وهي معلقة بمحذوف، أي: من العيس كائنة فيه، والضمير راجع إلى خرق))<sup>(6)</sup>.

(1) في النحو: لغدة الأصغهاني، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة المورد، بغداد، العدد 3، 1394هـ-1974: 238، والمدارس النحوية أسطورة وواقع: د. إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987: 130-131.

(2) ينظر: مجالس ثعلب: أبو العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار المعارف، مصر، 1969: 1/143-146.

(3) رواية الواحدي: فترى، ورواية أبي الفتح ترد، والكنهوز: القطع العظيمة من السحاب، النظام: 126/9.

(4) النظام: 126/9.

(5) الكور: الرجل، وواسطته حيث يكون الراكب فيه، النظام: 20/9.

(6) النظام: 20/9.



ونلاحظ أحيانا أن ابن المستوفي قد يذكر هذين المصطلحين (القطع والحال) في مسألة واحدة<sup>(1)</sup>.

### 3. التفسير والتمييز:

التمييز: هو مصطلح بصري<sup>(2)</sup>، يطلق عليه اسم التفسير<sup>(3)</sup>، وقد استعمل ابن المستوفي التفسير تارة والتمييز تارة أخرى، ولكنه أكثر من استعمال مصطلح التمييز، فعند شرحه قول أبي تمام:

مَنْ نَالَ مِنْ سُودٍ زَالٍ وَمِنْ حَسَبٍ

مَا حَسَبُ وَاصِفِهِ مِنْ وَصْفِهِ حَسَبًا

قال: ((نصب (حسبا) على التفسير...))<sup>(4)</sup>، وذكر مصطلح التمييز عند شرحه قول المتنبي:

كَفَى عَجَبًا أَنْ يَعْجَبَ النَّاسُ أَلَمْ يَبْنِ مَرَعَشًا ثَبًّا لِأَرَائِهِمْ ثَبًّا

قال: ((عجبا) تمييز أو مفعول...))<sup>(5)</sup>، وذكر هذا المصطلح مرات عديدة في كتابه<sup>(6)</sup>.

(1) نفسه: 188/4.

(2) الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، التجف، 1393هـ-1973: 286/1، وينظر: المدارس النحوية: د. خديجة الحديشي، مطبعة بغداد، 1406هـ-1986: 254.

(3) مجالس ثعلب: 425/2.

(4) النظام: 76/3.

(5) نفسه: 318/3.

(6) نفسه: 2/5، 4/245، 5/372، 9/93.

## 4. الصفة والنعته:

مصطلحان لشيء واحد وهو<sup>(1)</sup>: ((الاسم أو ما في معناه الذي يتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض أو في معرفة، أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله، أو خاصة من خواصه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه))، أو هو: ((الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل))<sup>(2)</sup>.

إذن النحويون استعملوا مصطلح النعت؛ للدلالة على الصفة، إلا أن ابن فارس ينسب للخليل قوله: إن النعت لا يكون إلا في محمود، وإن الصفة قد تكون فيه وفي غيره<sup>(3)</sup>. والذي نجده عند البصريين والكوفيين أنهم اشتهروا في استعمال هذين المصطلحين معاً، وإن قالوا إن النعت مصطلح كوفي، والصفة مصطلح بصري<sup>(4)</sup>، وليس من الصحيح قول من ذهب إلى أن النعت مصطلح كوفي، وذلك لوروده عند البصريين كما ورد ذلك عند سيويه<sup>(5)</sup>، والذي يبدو لي أن البصريين قد استقروا فيما بعد على استعمال مصطلح الصفة، واستقر الكوفيون على استعمال مصطلح النعت.

وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين، فقد ذكر مصطلح النعت عند شرحه قول

أبي تمام:

مالي أرى جَلْباً سَوَقاً وَلَسْتُ أرى

سَوَقاً وَمالي أرى سَوَقاً وَلَا جَلْبُ

(1) شرح جبل الزجاني: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1404هـ-1984: 1/ 193.

(2) التوابع في كتاب سيويه: د. عدنان محمد سلمان، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991: 11.

(3) ينظر: الصاحي في فقه اللغة: 88.

(4) مدرسة الكوفة: 314.

(5) الكتاب: 1/ 421-423.

قال: ((وقوله: (سوقاً) بفتح السين مصدر جعله نعتاً للجلب؛ لأنه يساق))<sup>(1)</sup>.

ومن استعماله مصطلح الصفة، عند شرحه قول المتنبي:

سَوَافِكُ مَا يَدْعُنُ قَاصِلَةً بَيْنَ طَرِيٍّ السِّدْمَاءِ وَالْجَامِدِ

قال<sup>(2)</sup>: سوافك بالجر صفة لـ (خطية) في البيت السابق<sup>(3)</sup>، وبالرفع صفة لـ (كل) في

البيت السابق نفسه.

## 5. الحشو والزيادة:

الزيادة واللغو من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين<sup>(4)</sup>،

فقد ذكر مصطلح الزيادة عند شرحه قول أبي تمام:

وَكَيْسِي يُوْشِكُ الرِّقِيبُ بِأَنْ يَمْنَعَنِي أَنْ أَقُولَ وَأَكْبِيْدِي

قال<sup>(5)</sup>: الشعراء تجترئ على زيادة الباء مع أن غيرها، إلا أنها مع غيرها يقل،

وذكر مصطلح الحشو عند شرحه قول المتنبي:

لِسَانِي وَعَسِيْنِي وَالْفَوَاذُ وَهَمِّي أَوْذُ اللَّوَاتِي ذَا إِسْمِهَا مِنْكَ وَالسَّطْرُ

فقد<sup>(6)</sup> ذكر في أحد الآراء أن (ذا) حشو، كما يقال: ومن ذا الذي يفعل كذا، وقد

ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين في المسألة الواحدة<sup>(7)</sup>.

(1) النظام: 107/3.

(2) نفسه: 424/7.

(3) وكل خطية مثقفة يهزها مارد على مارد

(4) شرح المفصل: ابن يعيش (ت 643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت: 8/128.

(5) النظام: 268/6.

(6) نفسه: 53/9.

(7) نفسه: 413/6.

## 6. الكناية والضمير:

الضمير أو المضمّر، مصطلح بصري<sup>(1)</sup>، أما الكوفيون فيسمون الضمير بد(الكناية أو المكني)<sup>(2)</sup>، والذي يبدو لي أن النحاة البصريين والكوفيين قد اقتبسوا هذا المصطلح (الضمير) من الخليل<sup>(3)</sup>.

أما ابن المستوفي فنراه يذكر هذين المصطلحين فقد ذكر مصطلح الضمير عند شرحه قول أبي تمام:

أَكْفَاءٌ تَلِدُ الرِّجَالَ وَتَلْمِأُ وَلَدَ الْخُوفِ أَسْوَدًا وَأَسْوَدًا

قال<sup>(4)</sup>: ويعود الضمير في (ولد) إلى الهاء في (أكفاء) وذكر مصطلح الكناية تكثيراً<sup>(5)</sup>، فعند شرحه قول المتنبي:

أَحْيَيْتُهَا وَالذُّمُّوعُ تُنْجِدُنِي شُرُوءُهَا وَالظُّلَامُ يُنْجِذُهَا

قال<sup>(6)</sup> نقلاً عن الواحدي: ويجوز أن تعود الكناية في (ينجدها) إلى الشؤون.

(1) مدرسة الكوفة: 314، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، 142، 174.

(2) شرح الفاكهي المسمى (عجيب التدا على المقدمة المسماة بيل الصدى)، الفاكهي، مصر، 1307هـ: 28/1، وينظر: الموفي في النحو الكوفي: اتلكنفراوي (ت 1349هـ)، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، د.ت: 23.

(3) ينظر: المصطلح النحوي في كتاب الأصول دراسة تحليلية: خولة مالك حبيب، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001: 10.

(4) النظام: 390/5.

(5) نفسه: 329/2، 48/6، 415، 426.

(6) نفسه: 426/6.

## 7. ضمير القصة والأمر والشأن:

اختلف العلماء النحاة في تسمية هذا الضمير، فقد سماه البصريون ((ضمير الشأن))<sup>(1)</sup>، أما الكوفيون فقد سموه ((المجهول))<sup>(2)</sup>، أما ابن السراج فقد سماه ((إضممار الحديث والقصة والأمر))<sup>(3)</sup>.

أما ابن المستوفي فقد استعمل مصطلحات (ضمير الشأن والأمر والقصة)، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَلَوْ أَنَّهُ غَيْرُ النَّوَى فَوَقَّتْ لَهُ يَأْسُهُمَا لَمْ تُصِمَّ فِيهِ وَأَشْوَتْ

قال<sup>(4)</sup>: من رفع (غير) جعل الهاء للشأن أو القصة، وعند شرحه قول المتنبي:

أَرْجَانِ أَتَيْتُهَا الْجِيَادُ فَرَلْتُ عَزَمِي الَّذِي يَتَرُ الْوَشِيحَ مَكْسَرًا

قال<sup>(5)</sup>: الهاء في (إنه) ضمير الشأن والأمر.

## 8. الفعل المتعدي وغير المتعدي:

هذان المصطلحان بصريان<sup>(6)</sup>، ويقابلهما عند الكوفيين<sup>(7)</sup> مصطلحا (الفعل الواقع) و(الفعل غير الواقع)، والخليل هو أول من استعمل مصطلح التعدي للدلالة على الفعل الذي يتجاوز فاعله إلى مفعوله، واستعمل أيضا مصطلح اللزوم للدلالة على الفعل الذي

(1) شرح المقفيل: 3/ 114.

(2) الأصول في النحو: 1/ 232.

(3) نفسه: 1/ 86.

(4) النظام: 5/ 8.

(5) نفسه: 9/ 95.

(6) الكتاب: 1/ 33.

(7) مجالس ثعلب: 2/ 588.

يلزم فاعله ولا يتجاوز، واستعمل مصطلح الواقع للفعل المتعدي أيضاً، أما سيبويه فقد استعمل مصطلح التعدي وغير المتعدي<sup>(1)</sup>، فضلاً عن استعماله مصطلح المجاوز. أما ابن المستوفي فقد تابع البصريين في استعماله مصطلح التعدي وتابع الخليل ابن أحمد الفراهيدي في استعمال مصطلح اللزوم، فعند شرحه قول أبي تمام: أَحَذَى قَرَابِيئُهُ صَرَفَ الرَّدَى وَمَضَى

يَحْتَثُّ أَهْلِي مَطَايَاهُ مِنَ الْهَرَبِ<sup>(2)</sup>

قال<sup>(3)</sup>: أحذى: يتعدى إلى مفعولين، والمعنى: أعطى هذا المنهزم قرابينه صرف الردى، وفي مواضع أخرى ذكر أن هذا الفعل متعدٍ وهذا غير متعدي<sup>(4)</sup>.

#### 9. المبتدأ:

مصطلح نحوي شاع استعماله عند البصريين والكوفيين في الدلالة على ما يتبدأ به من الأسماء<sup>(5)</sup>، أما سيبويه فيسميه المبني عليه فضلاً عن مصطلح المبتدأ<sup>(6)</sup>، وقد أطلق عليه المبرد اسم الابتداء<sup>(7)</sup>، وكذلك أبو جعفر النحاس<sup>(8)</sup>، أما ابن المستوفي فقد ذكر هذين المصطلحين (المبتدأ) و(الابتداء)، فعند شرحه قول أبي تمام:

(1) ينظر: الكتاب: 1/ 33، والمصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية: صباح عبد الهادي العبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2000: 198.

(2) رواية الصولي: (يحث أهلي) مكان (يحث أهلي).

(3) النظام: 2/ 58.

(4) نفسه: 6/ 353.

(5) ينظر: الكتاب: 2/ 126.

(6) ينظر: نفسه: 1/ 105.

(7) المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت: 4/ 126.

(8) ينظر: التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ-

حَمْدٌ حَيْثُ بِهِ وَأَجَرَ خَلَقْتَ مِنْ دُونِهِ عَنَقَاءَ لَيْلٍ مُغْرِبٍ  
قال<sup>(1)</sup>: ورفع (حمد) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فعلك هذا حمد، وذكر  
مصطلح الابتداء متابعا بذلك المبرد<sup>(2)</sup>.

10. الخبر:

أطلق عليه سيويه المسند<sup>(3)</sup>، والحال<sup>(4)</sup>، وقد ذكر ابن المستوفي مصطلح الخبر عند  
شرحه قول المتنبي:  
عَيْدٌ يَأْتِيهِ حَالٌ عُدْتُ يَا عَيْدُ بِمَا مَضَى أَمْ بِأَمْرِ فَيْكَ تُجَدِّدُ  
قال: (عيد: مرفوع؛ لأنه خبر ابتداء...) <sup>(5)</sup>.

11. البدل:

لم يضع سيويه حدا لهذا المصطلح، وقد حده النحاة<sup>(6)</sup> بأنه: التابع المقصود بالحكم  
بلا واسطة، وهو مصطلح بصري أول من استعمله الخليل بن أحد الفراهيدي<sup>(7)</sup>، ثم شاع  
عند نحاة البصرة<sup>(8)</sup>، أما الكوفيون فقد أطلقوا عليه مصطلحات الترجمة والتبيين  
والتكرير<sup>(9)</sup>، والتفسير<sup>(10)</sup>، والمردود<sup>(11)</sup>.

(1) النظام: 2 / 183.

(2) نفسه: 1 / 373.

(3) ينظر: الكتاب: 1 / 23.

(4) ينظر: نفسه: 1 / 23، 2 / 126.

(5) النظام: 7 / 293.

(6) شرح شذور الذهب: 439، أوضح المسالك: 3 / 64، التوايح في كتاب سيويه: 55.

(7) ينظر: العين: 4 / 33 (بدل).

(8) ينظر: المختضب: 3 / 271، الأصول في النحو: 2 / 46.

(9) شرح الأشموني: 3 / 183.

(10) ينظر: معاني القرآن: القراء: 2 / 77.

(11) ينظر: نفسه: 1 / 82.

أما ابن المستوفي فقد تابع البصريين في استعمال مصطلح البدل، وسنعرض في هذا الأمر ذكره أنواع البدل، فكما هو معروف إن البدل على أربعة أقسام<sup>(1)</sup>:

بدل الكل، بدل البعض، بدل الاشتغال، بدل الغلط.

وقد صرح ابن المستوفي بنوعين من أنواع البدل هما: بدل البعض وبدل الاشتغال.

فعند شرحه قول أبي تمام:

مَا لِلْفَيَافِي وَتِلْكَ الْعَيْسُ قَدْ خُزِمَتْ

فَلَمْ تُظْلَمْ إِلَيْهَا مِنْ صَحَاحِجِهَا

قال: ((صاحصها: مخفوض، بدل من الفيافي، وهو بدل البعض من الكل))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

مِنْ كُلِّ أَحْوَرٍ فِي أَنْيَابِهِ شَنْبٌ خَمَرٌ يُخَامِرُهَا مِسْكٌ تُخَامِرُهُ<sup>(3)</sup>

قال<sup>(4)</sup> نقلا عن أبي الفتح: خمر: بدل من شنب، ثم قال: كأنه بدل اشتغال<sup>(5)</sup>.

(1) اللع في العربية: 169، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 449 وما بعدها، شرح شذور الذهب:

439، أسرار النحو: 157-158.

(2) النظام: 5/ 192.

(3) رواية أبي الفتح والواحدي: (يخامرها) مكان (خامرها).

(4) ينظر: النظام: 8/ 379.

(5) نفسه: 8/ 381.



## 12. العطف:

هو من مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيدي<sup>(1)</sup>، وهو مصطلح بصري<sup>(2)</sup>، يقابله مصطلح النسق عند الكوفيين<sup>(3)</sup>.

وقد تابع ابن المستوفي البصريين في استعمال مصطلح العطف، ويمكن الوقوف عند بعض المسائل النحوية المتعلقة بهذا الموضوع.

### أ. عطف اسم على اسم:

وهذا العطف يأتي على ثلاث صور هي<sup>(4)</sup>:

أولاً: عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر.

ثانياً: عطف الاسم الظاهر على الضمير.

ثالثاً: عطف الضمير على الاسم الظاهر.

ومما ورد عند ابن المستوفي عطف اسم ظاهر على اسم ظاهر، فعند شرحه قول أبي

تمام:

حَقَّ عَلَى أَهْلِ الْمَرْوَةِ وَالْحِجَى وَقَضَاءُ طَبِّ عَالِمٍ بِقَضَائِهِ<sup>(5)</sup>

قال<sup>(6)</sup>: (قضاء طب) معطوف على (حق)، ومما ورد عند ابن المستوفي عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع، وقد ذكر النحاة<sup>(1)</sup> حالتين لعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع، وهي:

(1) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر تاييف، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1،

1404هـ-1984: 164.

(2) المصطلح النحوي نشأته وتطوره: 169.

(3) مدرسة الكوفة: 315.

(4) التوابع في كتاب سيبويه: 76 وما بعدها.

(5) رواية التبريزي: (أهل التيقظ والحجى).

(6) النظام: 309/1.

توكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: ﴿أَتَكْفُرُ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(2)</sup>.  
وجود فاصل بين الضمير المرفوع المتصل والاسم الظاهر المعطوف عليه.  
كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا﴾<sup>(3)</sup>، وفي غير هاتين يضعف العطف، إلا أنه في الشعر فاشي<sup>(4)</sup>.  
وذكر ابن المستوفي عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل مع وجود الفاصل، فعند شرحه قول المتنبي:  
بَادِ هَوَاكَ صَبْرَتْ أَمْ لَمْ تُصْبِرَا      وَيُكَالِكَ إِنْ لَمْ يَجِرْ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى  
قال نقلا عن الواحدي: ((ويجوز أن يكون (البكاء) عطفا على الضمير في (صبرت)))<sup>(5)</sup>.  
13. النداء:

مصطلح استعمله النحويون البصريون والكوفيون، ((وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أَدْعُو ملفوظ به أو مقدر))<sup>(6)</sup>.  
وقد ذكر ابن المستوفي أحكاما تتعلق بالنداء كحذف حرف النداء<sup>(7)</sup>، وأنواع المنادى كالمنادى المضاف والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

(1) الكتاب: 1/ 390، أوضح المسالك: 3/ 58، التواضع في كتاب سيبويه: 76.

(2) سورة البقرة: من الآية 35.

(3) سورة الأنعام: من الآية 148.

(4) ينظر: الكتاب: 1/ 390، أوضح المسالك: 3/ 58، التواضع في كتاب سيبويه: 76.

(5) النظام: 9/ 71.

(6) حاشية الصبان: 3/ 197.

(7) سيأتي ذكرها في مبحث التأويل النحوي (الحذف).

### المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

ذكر النحاة أن المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه أوجه<sup>(1)</sup>:

1. إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة نحو: يا غلامي.
2. حذف الياء اكتفاء بكسرة الميم نحو: يا غلام.
3. قلب الياء ألفا نحو: يا غلاما.

ذكر ابن المستوفي إضافة المنادى إلى ياء المتكلم عند شرحه قول أبي تمام:  
أعاذلتي ما أحسن الليل مَرَكَباً وأحسن منه في الملماتِ راكِبُه

قال: ((قوله: أعاذلتي، أراد: يا عاذلثاه، فحذف الهاء، هذا إما أن يكون في الوقف، ولا وقف هنا، وعاذلثا بالألف أحد الوجوه في المنادى المضاف إلى المتكلم، وهي: يا غلامي ويا غلام ويا غلاما بالألف، وقالوا: يا غلامي بتحريك الياء والأول أعرف))<sup>(2)</sup>.  
وعند شرحه قول أبي تمام:

أخطت بالحزم حيزوماً أخاهم

كثاف طخياء<sup>(3)</sup> لا ضيقاً ولا حرجاً

قال: ((أخاهم: نداء مضاف، ورد عليه ابن المستوفي بقوله: والصحيح أن أخاهم صفة لحيزوم))<sup>(4)</sup>، والذي أراه أن قولهم (همم) مجرور على أنه مضاف إليه.

### 14. الفعل المستقبل والفعل المضارع:

يعبر الكوفيون بمصطلح (الفعل المستقبل)، إذا أرادوا أن يكون الحدث دالاً على الحال والاستقبال، وهو ما يقابل المضارع عند البصريين<sup>(5)</sup>.

(1) أسرار النحو: 125، شرح الأشموني: 230/3.

(2) النظام: 43/3.

(3) الطخياء: الليلة المظلمة، ينظر: النظام: 126/5.

(4) النظام: 126/5.

(5) ينظر: البحث اللغوي في تهذيب اللغة: للأزهري، محمد عبد الرسول الزبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997: 80، الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995: 57.

وقد ذكر ابن المستوفي هذين المصطلحين متابعا في ذلك البصريين والكوفيين، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَهْدِي الدُّمُوعَ إِلَى دَارٍ وَمَا صَحَّهَا قَلِيلَ مَنْ أَزَلِ مَسْهَمٍ فِي سَوَافِحِهَا

قال: ((ويروى (أهدى) فعلا ماضيا، والأول أجود، ويروى (أهدي) فعلا مضارعاً))<sup>(1)</sup>، وعند شرحه قول أبي تمام:

أَقْدَمْتُ لَمْ تُرِكَ الْحَمِيَّةُ مُصَدَّرًا عَنْهَا وَلَمْ يَرَفِكَ قِرْنُكَ مَرْدَا

قال: ((ترك: فعل مستقبل...))<sup>(2)</sup>.

#### 15. الظرف

هو مصطلح بصري<sup>(3)</sup>، يقابله مصطلح الخل أو الصفة عند الكوفيين<sup>(4)</sup>، ويذكر أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من استعمل مصطلح (الظرف)<sup>(5)</sup>، وسمي مفعولا فيه؛ لأنه إنما يتصب شرط تقدير (في) في معناه<sup>(6)</sup>.

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح (الظرف) متابعا في ذلك البصريين، فعند شرحه قول المتنبي:

أَمِنْ إِزْدِيَارِكَ فِي الدُّجَى الرُّقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

(1) النظام: 186/5.

(2) نفسه: 113/6.

(3) ينظر: الكتاب: 411/1، 419.

(4) ينظر: مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي، مطبعة الشرق، 1342هـ، 35، مدرسة الكوفة: 309.

(5) ينظر: لسان العرب: 11/133 (ظرف).

(6) ينظر: شرح المفصل: 41/2.

قال: ((إذ: ظرف زمان ماضٍ، والعامل فيه: (أمين) أو (ازديارك) وهو مضاف إلى حيث، وضمّة (حيث) بناء، وفيها وجهان: أحدهما: هي ظرف كان خبر عن (ضياء).. والثاني: (حيث) مبتدأ و(ضياء) خبره...))<sup>(1)</sup>.

#### 16. الفاعل:

مصطلح استعماله النحويون للدلالة على ما يسند إليه الفعل<sup>(2)</sup>، وقد عرفه ابن جني بقوله: ((اعلم أن الفاعل -عند أهل العربية- كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله...))<sup>(3)</sup>.

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح (الفاعل) متابعا للنحويين في ذلك، فعند شرحه قول المتنبي:

لَنَا مَلِكٌ لَا يَطْعَمُ التَّوَمَ هُمُهُ مَمَاتٌ لِحَيٍّ أَوْ حَيَاةٌ لِمَيِّتٍ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((.. ويجوز أن يكون (همه) فاعل (يطعم)...))<sup>(4)</sup>.

#### 17. المفعول به:

مصطلح شاع استعماله عند نحويي المدرستين البصرية والكوفية، إلا أنه احتل المكانة الأولى عند سيويه، فقد عقد له عدة أبواب من حيث تعدية الفعل إلى مفعول واحد واثنين وثلاثة مفاعيل<sup>(5)</sup>.

وقد تابع ابن المستوفي النحويين في استعمال مصطلح المفعول به، فعند شرحه قول المتنبي:

(1) النظام: 377/1.

(2) ينظر: الكتاب: 23/1.

(3) اللع في العربية: 88.

(4) النظام: 25/5.

(5) الكتاب: 45-33/1.

ثِيَمُ اللَّيَالِي أَنْ تُشْكِكَ نَاقَتِي صُدْرِي بِهَا أَفْضَى أَمِ الْيَدَاءِ

قال: ((.. ناقتي) منصوب، على أنه مفعول به...))<sup>(1)</sup>.

## 18. النفي:

مصطلح استعماله النحاة، يقابله مصطلح (الجحد)<sup>(2)</sup>، على حين يرى الثماني<sup>(3)</sup>:  
أن هناك فرقاً بين (الجحد) و(النفي) فد(النفي الصادق) لا يسمّى إلا نفيًا، أما (النفي الكاذب)، فيجو أن يسمى نفيًا، وأن يسمى جحداً، يقول: ((ويسأل عن الإنسان في جواره، فتقول: (أزيد ههنا؟)، فيقول المجيب (لا)، فإن صدق في نفيه سمي نفيًا، وإن كذب في نفيه جاز أن يسمى نفيًا، وجاز أن يسمى جحداً، وكل جحد نفي، وليس كل نفي جحداً...))<sup>(4)</sup>.

وقد استعمل ابن المستوفي مصطلح النفي، فعند شرحه قول أبي تمام:  
مَا كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ الدَّهْرَ يُمِهُلُنِي حَتَّى أَرَى أَحَدًا يَهْجُوهُ لَا أَحَدًا  
قال: ((أصل (أحد) أن يستعمل في النفي، فيقال: ما جاءني أحد، ولا رأيت أحداً ولا مررت بأحد، ويقبح أن تقول: جاءني أحد، لكن العرب خصت النفي بأشياء لم

(1) النظام: 392/1.

(2) ينظر: شروح اللمع في الغزبية لابن جني دراسة موازنة: أزهار الساعدي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد: 173.

(3) هو عمر بن ثابت بن إبراهيم بن عمر بن عبد الله الثماني، لقب بـ(الثماني) نسبة إلى (ثمانين) بلدة صغيرة في الموصل، سميت بهذا الاسم، لأن ثمانين نفراً خرجوا من السفينة بعد الطوفان فبنوها، من مصنفاته: شرح اللمع الذي سماه (الفوائد والقواعد)، توفي في الموصل عام 442هـ ترجمته في معجم الأدباء: 57/16، بغية الوعاة: 217.

(4) الفوائد والقواعد: الثماني، دراسة وتحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1995: 36-37.

تستعملها في غيره، كقولهم: ما بالدار ديار، وما بها سفر، ونحو ذلك، إلا أن الشعراء ربما أخرجت (أحدا) إلى غير هذا النوع، وذلك من الضرورات كما قال ذو الرمة:

حَتَّى ظَهَرَتْ فَمَا تُخْفِي عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ لَا يَعْرِفُ الْقَمَرَا

كأنه اجتراً على مجيء (أحد) في موضع (رجل): لأن قولك: (ما جاءني أحد)، ضامن لقولك: ما جاءني رجل، ولكنه أعم في النفي...<sup>(1)</sup>.

19. مفعول له أو لأجله:

لم يظهر هذا المصطلح في بداية الدرس النحوي عند البصريين، فسيبويه لم يستعمل هذا المصطلح بل عبّر عنه بعبارة (المفعول له)، و((عذر لوقوع الفعل))<sup>(2)</sup>، إلا أن الزجاجي هو الرائد في استعماله في باب أقسام المفعولين، وهي خمسة: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول معه، ومفعول لأجله<sup>(3)</sup>، وتبعه أبو جعفر النحاس<sup>(4)</sup>، فأكثر من استعماله.

أما ابن المستوفي فقد استعمل هذين المصطلحين، فعند شرحه قول المتنبي:

فَتَى كَانَ عَذْبَ الرُّوحِ لَا مِنْ غَضَاظَةٍ

وَلَكِنْ كَبِراً أَنْ يُقَالَ بِهِ كَبِيرٌ

قال: (نصب (كبراً) على أحد الوجهين، منها أن (كبراً) مفعول له...<sup>(5)</sup>)، وذكر مصطلح (المفعول لأجله) عند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 6/ 279-280.

(2) الكتاب: 1/ 148.

(3) الجمل في النحو: 316-318.

(4) شرح القصائد التسع المشهورات: 2/ 581.

(5) النظام: 8/ 189.

وَعَدَّتْ بَطُونٌ مِّنَى مِّنَى سَيِّهٍ      وَعَدَّتْ حَرَى مِنْهُ ظُهُورُ حِرَاءِ  
قال: (وموضع (من سيه) نصب مفعولا لأجله..)<sup>(1)</sup>.

20. الإضافة:

استعمل هذا المصطلح كـ (الخليل)<sup>(2)</sup> وسيبويه<sup>(3)</sup>، والكوفيون<sup>(4)</sup>، إذ أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.

وقد استعمل ابن المستوفي هذا المصطلح متابعا في ذلك البصريين والكوفيين إذ استعمله في حذف المضاف<sup>(5)</sup>، وإضافة المنعوت إلى النعت<sup>(6)</sup>، وإضافة الصفة إلى الموصوف<sup>(7)</sup>، إلى غير ذلك، فعند شرحه قول أبي تمام:

يَا يَوْمَ شَرِّدَ يَوْمَ لَهْوِي لَهْوُهُ      بِصَبَابَتِي وَأَذَلُّ عِزِّي تَجَلُّدِي

قال: ((أضاف (اليوم) إلى (شرد) ولا يجوز أن تضاف إلى الأفعال إلا أسماء الزمان؛ وذلك أن الأفعال حركات تنقضي، والزمان أوقات تمضي، فهما متجانسان، فيضاف اسم الزمان إلى الفعل الدال على الحدث والزمان، كأنه أضيف إلى الحدث الذي دل عليه كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ﴾<sup>(8)</sup>))<sup>(9)</sup>، وذكر ابن المستوفي مصطلحات أخرى سأذكرها في الجدول الخاص بالمصطلحات النحوية.

(1) نفسه: 1/ 213.

(2) العين: 3/ 319-351.

(3) الكتاب: 2/ 225.

(4) الإتحاف في مسائل الخلاف: 2/ 436.

(5) النظام: 5/ 39.

(6) نفسه: 9/ 349.

(7) نفسه: 6/ 85.

(8) سورة المائدة: من الآية 119.

(9) النظام: 6/ 57.



يتبين من هذا البحث أن ابن المستوفي استعمل مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية دون أن يقتصر على أحدهما، إلا أن مصطلحاته البصرية أكثر. جدول يبين المصطلحات النحوية لابن المستوفي

| الرقم | المصطلحات البصرية          | المصطلحات      | المصطلحات المشتركة                 |
|-------|----------------------------|----------------|------------------------------------|
| 1.    | البذل                      |                | الاستثناء                          |
| 2.    | التمييز (التفسير)          |                | الاستغاثة                          |
| 3.    | الجر                       | الخفض          | الإضافة                            |
| 4.    | الحال                      | القطع          | ترخيم                              |
| 5.    | الخبر                      |                | الفاعل                             |
| 6.    | الزيادة                    | الحشو          | القسم                              |
| 7.    | الصفة                      | النعت          | المبتدأ                            |
| 8.    | الضمير (المضمر)            | الكناية والمكي | المصدر                             |
| 9.    | ضمير الشأن والأمر والقصة   |                | المفعول به<br>والمفعول له أو لأجله |
| 10.   | الظرف                      |                | النداء                             |
| 11.   | الفعل المتعدي وغير المتعدي |                |                                    |
| 12.   | الفعل المضارع              | الفعل المستقبل |                                    |
| 13.   | العطف                      |                |                                    |

## المبحث الثالث

### التأويل النحوي

#### التأويل النحوي:

((هو حمل النص على ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي))<sup>(1)</sup>، وقد اهتم به النحويون؛ للحفاظ على قواعدهم وأصولهم في توجيه وتخريج الآيات التي تعذر عليهم تفسيرها، ومن أوائل النحاة المهتمين بهذه الظاهرة سيويه، إذ كان يميل إلى تأويل كل ما يصادم الأصل النحوي.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في التأويل النحوي، فمنهج البصريين يقوم على اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، أما الكوفيون فإن مذهبهم يقوم على جواز القياس على الشاذ من الكلام<sup>(2)</sup>.

وقد اهتم ابن المستوفي بالتأويل النحوي في كتابه النظام، ولعل أهم مظاهره:

التضمين.

الحذف.

الزيادة.

التأويل بالحمل على المعنى.

التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي.

التأويل بالفصل.

(1) التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح حوز، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ-1984:

17/1.

(2) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 86.

## أولاً: التضمين:

التضمين في اللغة: قال الجوهري: ((مأخوذ من ضَمَّته الشيء تضميناً فتضمَّته عني.. وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمَّته إليه، والمضمَّن من الشعر ما ضمَّته بيتاً، والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه..))<sup>(1)</sup>.

التضمين في الاصطلاح: قال الزركشي: ((هو إعطاء الشيء معنى الشيء، وأنه يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف))<sup>(2)</sup>، وقد ذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أن التضمين ((أن ينوب فعل أو ما في معناه عن فعل آخر أو ما في معناه فيحمل النائب معنى المثوب عنه، بفعل النيابة لا بأصل الوضع تاركاً المعنى الذي كان عليه في أصل وضعه قبل النيابة، ويقتضي حمل المعنى أن يحمل النائب العمل الإعرابي للمثوب عنه أيضاً، أي مقتضيات تركيبه من حيث التعدية واللزوم ونوع الحرف المتعلق به))<sup>(3)</sup>.

وللتضمين فوائد منها: ((إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ))<sup>(4)</sup>، بمعنى أن الكلمة الواحدة في التضمين تؤدي مؤدى كلمتين، وبهذا يراد بالتضمين التوسع في معاني الكلمات من حيث توسع مدلولاتها بما يناسب المقام الذي جاءت فيه<sup>(5)</sup>.

(1) الصحاح: 2155/6 (ضمن).

(2) البرهان في علوم القرآن: 338/3.

(3) ظاهرة النيابة في العربية: عبد الله صالح بابعير، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1997: 271.

(4) التضمين في أفعال القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية: ندى سامي ناصر، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001: 10.

(5) التضمين في حروف الجر في القرآن الكريم: خليل إسماعيل العاني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1968: 9.

وقد اختلف النحاة في موضع التضمين، فقد ذهب البصريون إلى عدم جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وإنما يرون جواز تضمين الأفعال؛ لأن الفعل عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، وإما على تضمين الفعل معنى يتعدى بذلك الحرف<sup>(1)</sup>، أما الكوفيون فإنهم يجوزون نيابة الحروف بعضها عن بعض<sup>(2)</sup>، وقد رجح ابن هشام مذهب الكوفيين في نيابة الحروف وعده أقل تعسفاً<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من هذا فإن البصريين من لم يكن منكراً تضمين حرف مكان حرف، كسيبويه وأبي عبيدة والمبرد<sup>(4)</sup>.

وقد أنكر أحد الباحثين المحدثين التضمين إذ قال: ((إن مسألة التضمين مسألة لا أساس لها؛ لأنها مبنية على أساس غير متين، وهو الأساس القائل بأن بعض الألفاظ أصول في معانيها، وبعضها فروع، وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا ثبت بالدليل القاطع أن هذا اللفظ أسبق وجوداً من ذلك اللفظ الآخر في تاريخ الألفاظ المعروق في القدم))<sup>(5)</sup>.

والذي يبدو لي أنه لا بد من وجود التضمين؛ وذلك لرفد اللغة العربية بمادة ضخمة حتى تسائر الحياة الحاضرة ومتطلباتها المعقدة الكثيرة<sup>(6)</sup>.

أما ابن المستوفي فقد أقر وجود هذه الظاهرة، إذ ذكر التضمين الحرفي والتضمين الفعلي من خلال شرحه المفردات الواردة في كتابه، إذ نلاحظ أنه أكثر من التضمين الحرفي، واقتصد في التضمين الفعلي.

(1) ينظر: حاشية الصبان: 312/2.

(2) ينظر: المصدر نفسه.

(3) مغني اللبيب: 1/111.

(4) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين: هادي عطية الملاي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ-1986: 241، 286.

(5) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 75.

(6) دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961: 184.

## 1. التضمين الحرفي:

ذهب البصريون إلى أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم والنصب، أما الكوفيون وبعض المتأخرين لا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً<sup>(1)</sup>، وعلى هذا بعض الحديثين أمثال: الدكتور مهدي المخزومي<sup>(2)</sup>، والدكتور إبراهيم السامرائي<sup>(3)</sup>، وغيرهم.

وقد ظهر التضمين الحرفي عند ابن المستوفي فيما يأتي:

الباء بمعنى عن:

وردت الباء بمعنى عن في القرآن الكريم وفي الشعر العربي<sup>(4)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾<sup>(5)</sup>، أي: عن عذاب واقع<sup>(6)</sup>، ومنه قول عنتره<sup>(7)</sup>:  
هَلَا سَأَلْتُ الْخَيْلَ يَا ابْنَةَ مَالِكٍ      إِنْ كُنْتُ جَاهِلَةً بِمَا لَمْ تُعَلِّمِي  
أراد عما لم تعلمي<sup>(8)</sup>.

وقد وردت الباء بمعنى (عن) عند ابن المستوفي، عند شرحه قول أبي تمام:  
سَلِ الْمَلِكَ عَنْ خَالِدٍ وَالْمَلُوكَ      بِقَمْعِ الْعَدَى وَيَنْفِي الْعَدَاءِ

(1) مغني اللبيب: 1/ 111.

(2) مدرسة الكوفة: 283-284.

(3) فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987: 218.

(4) تناب حروف الجر في لغة القرآن: 90-91.

(5) سورة المعارج: الآية 1.

(6) ينظر: الجنى الداني: 109.

(7) ديوانه: 205.

(8) تناب حروف الجر: 91.

قال: ((وقالوا: الباء في قوله (بجمع العدى) مثلها في قوله تعالى: ﴿فَسَتَلْبَسُونَ﴾<sup>(1)</sup> أي: أي عنه خبير<sup>(2)</sup>). فالمراد بقوله (بجمع العدى) في بيت أبي تمام: عن قمع العدى.

**الباء بمعنى مع:**

هذه الباء تسمى باء الحال<sup>(3)</sup>، ولها علامتان<sup>(4)</sup>: إحداهما: أن يحسن في موضعها مع، والأخرى: أن يغني عنهما وعن مصحوبيهما الحال، وقد وردت في القرآن والشعر، قال تعالى: ﴿قِيلَ يَتُوجِ أَحِبَطِ بِسَلْتَرٍ مَتَا﴾<sup>(5)</sup>، أي: مع سلام<sup>(6)</sup>، وقال الشاعر<sup>(7)</sup>:  
ومستنة كأسنتان الحُـرُـو ف قد قطع الحبل بالمرود

أي: والمرود فيه، أي هذه حاله.

وقد ذكر ابن المستوفي أن الباء تأتي بمعنى مع، فعند شرحه قول المتنبي:  
إن كان قد ملك القلوب فإله ملك الزمان بأرضيه وسمائه

قال: ((الباء في (بأرضيه) بمعنى مع))<sup>(8)</sup>.

**الباء بمعنى في:**

وردت الباء بمعنى (في) في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَاتَّسَمَ الْوَلَدُ﴾<sup>(9)</sup>، أي: في بدر، وقال الشاعر<sup>(10)</sup>:  
بها العين والأرام يمشين خلفاً وأطلاؤها يتنهضن من كل مجثم

(1) سورة الفرقان: من الآية 59.

(2) النظام: 1/ 273.

(3) تناوب حروف الجر: 94.

(4) الجنى الداني: 104.

(5) سورة هود: من الآية 48.

(6) الجنى الداني: 104.

(7) البيت في شرح المفصل: 23/ 8، بلا نسبة.

(8) النظام: 1/ 336، وينظر: شرح البرقوقي: 1/ 137.

(9) سورة آل عمران: من الآية 123.

(10) ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1964: 5.

أي: فيها العين.

وقد وردت الباء بمعنى (في) عند ابن المستوفي من خلال شرحه قول المتنبي:

فَلَا يَمْنُ مَاتَ فَخَرٌ وَلَا يَمْنُ نِيكَ رَغْبَةٌ<sup>(1)</sup>

قال: ((.. الباء بمعنى في))<sup>(2)</sup>.

إلى بمعنى اللام:

وردت إلى بمعنى اللام في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، ومنه قوله تعالى:  
﴿قَالُوا هَمِّنْ أَتَوْا قُوَّةً وَأَقْبَلُوا بِأَلْسِنٍ حَمِيدٍ وَالَّذِينَ فِي لَيْكٍ مَانِعِينَ مَالَهُمْ ثَمَرَاتُهَا يُنْزِلُ فِيهَا النَّارُ وَالَّذِينَ فِي لَيْكٍ مَانِعِينَ مَالَهُمْ ثَمَرَاتُهَا يُنْزِلُ فِيهَا النَّارُ﴾<sup>(3)</sup>، والمعنى والأمرك<sup>(4)</sup>،  
ومنه قول الشماخ<sup>(5)</sup>:

وَأَتْرَكَ ثَرَاتٍ خُفَافٍ لِرُحْلِهِمْ هَلَكُوا أَوْ إِيَّاكَ حَيٍّ إِلَى رِجْلٍ وَمَطْرُودٍ

أراد: أترك ثرات خفاف لرجل ومطروود<sup>(6)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي أن (إلى) تأتي بمعنى اللام، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:  
مِنْ كُلِّ زَاهِرَةٍ تَزْقَرُّ بِالنَّدَى فَكُلُّهَا عَيْنٌ عَلَيْهِ تُخَدَّرُ<sup>(7)</sup>

قال: (إلى بمعنى اللام كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾<sup>(8)</sup>).

(1) رواية أبي الفتح (نيك رغبة).

(2) النظام: 341 / 4.

(3) سورة النمل: من الآية 33.

(4) المفردات النحوية: كمال بسيوني، ط1، دار الشباب للطباعة، القاهرة، 1988: 54.

(5) ديوانه: 30.

(6) الصاحبي: 105.

(7) رواية التبريزي (عليه) مكان (إليه).

(8) سورة النحل: من الآية 68.

(9) النظام: 83 / 8.

على بمعنى مع:

وردت على بمعنى مع في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّى الْمَالُ عَلَيَّ﴾<sup>(1)</sup>، أي: مع جبه<sup>(2)</sup>.

وذكر ابن المستوفي أن (على) تأتي بمعنى مع، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:  
على أنها الأيام قد صرنا كلها عجائب حتى ليس فيها عجائب  
قال: (على هنا بمعنى مع)<sup>(3)</sup>.

عن بمعنى على:

وردت (عن) في القرآن الكريم وفي الشعر العربي، قال تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾<sup>(4)</sup>، أي على ذكر ربي<sup>(5)</sup>، وقال ذو الإصبع العدوانى<sup>(6)</sup>:  
لا وإين عمك لا أفضلت في حسب عتي ولا أنت ديانى فتخزوني  
أي: في حسب علي<sup>(7)</sup>.

وجاءت (عن) بمعنى (على) عند ابن المستوفي وذلك عند شرحه قول المتنبي:  
أقل سلامي حب ما خف عنكم وأسكت كيما لا يكون جواب  
قال نقلا عن أبي البقاء: ((وعنكم بمعنى عليكم))<sup>(8)</sup>.

(1) سورة البقرة: من الآية 177.

(2) البحر المحيط: 5/2.

(3) النظام: 165/3.

(4) سورة ص: من الآية 32.

(5) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 105.

(6) البيت من شواهد الخصائص: 288/2، الإنصاف: 394/1، شرح ابن عقيل: 10/3، شرح الأشموني: 335/2.

(7) شرح ابن عقيل: 10/3.

(8) النظام: 332/4.



في بمعنى مع:

وردت (في) بمعنى (مع) في القرآن الكريم والشعر العربي، ومنه قوله تعالى:  
﴿فَأَدْعِيَ فِي عِبَادِيَ﴾<sup>(1)</sup>، أي مع عبادي، وقول امرئ القيس<sup>(2)</sup>:  
وَهَلْ يَنْتَعِمَنَّ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدِهِ      ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوالٍ  
أي: مع ثلاثة أحوال.

وجاءت (في) (مع) عند ابن المستوفي عند شرحه قول أبي تمام:  
وَلَنْ نَخْطُبَ إِلَيْهَا صَبْرَهَا جَعَلَتْ      جراحة الوجد تدمي في جوارحها  
قال: ((في بمعنى مع، أي: مع جوارحها، أي: جراحة القلب مع سائر  
الجوارح))<sup>(3)</sup>.

## 2. التضمين الفعلي:

ذهب النحاة إلى أن التضمين يقتصر على الأفعال فحسب، ومنهم الزمخشري فيما  
نقله عن السيوطي، أنه قال: ((من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر، فيجرونه  
مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين))<sup>(4)</sup>.  
وقد ذهب ابن المستوفي إلى أن الفعل قد يضمن معنى فعل آخر، فعند شرحه قول  
أبي تمام:

عَجَائِباً زَعَمُوا الْأَيَّامَ مُجْفِلَةً      عَنْهُمْ فِي صَفَرِ الْأَصْفَارِ أَوْ رَجَبِ

(1) سورة الفجر: الآية 29.

(2) ديوانه: 27.

(3) النظام: 191/5.

(4) الأشباه والنظائر: 1/133.

قال نقلا عن أبي العلاء: ((أكثر ما يستعمل زعم مع (أَنْ) فإذا حذفوا (أَنْ) نصبوا ما بعد زعم وزعمت وما كان منهما، ويقبح زعمت زيد منطلق إلا أن تجعل (زعمت) في معنى (قلت) وذلك قليل في الكلام المسموع))<sup>(1)</sup>.  
وعند شرحه قول أبي تمام:

يَمْدُون مِن أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ      تُصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبٍ

قال: ((.. القواضي: التي تقضي على الأعداء بما تريد، وقد يستعمل (قضيت) في معنى (قطعت...))<sup>(2)</sup>، وعند شرحه قول المتنبي:

وَمَنْ صَحِبَ الدُّنْيَا طَوِيلًا ثَقُلَتْ      عَلَى عَيْنِهِ حَتَّى يَرَى صِدْقَهَا كِذْبًا

قال: ((.. يرى ها هنا بمعنى (يعلم) فيتعدى إلى مفعولين...))<sup>(3)</sup>.

## ثانياً: الحذف

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط<sup>(4)</sup>.

أما في الاصطلاح: إسقاط الشيء لفظاً أو معنى<sup>(5)</sup>.

والحاجة إلى الإيجاز تشتد إذا كان معناه معلوماً لدى السامع، أما إذا أدى الحذف إلى عدم وضوح المعنى والقصد غير مفهوم فيجب ذكره، لاجتناب الوقوع في الخطأ<sup>(6)</sup>.

(1) النظام: 13 / 1.

(2) نفسه: 25 / 3.

(3) نفسه: 287 / 3.

(4) القاموس المحيط: 130 / 3 (حذف)، لسان العرب: 39 / 9 (حذف).

(5) ينظر: الكليات: أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ)، تحقيق د. عدنان درويش، وعبد المصري، دمشق، 1975: 384 / 2.

(6) ينظر: الخصائص: 1 / 84-88، دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، قراء وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، الرياض، ط3، 1413هـ-1992: 146، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، ط1،

((والحذف مظهر من مظاهر التأويل.. يتم بافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه))<sup>(1)</sup>، وقد اهتم ابن المستوفي بهذه الظاهرة وأولاهها عناية كبيرة من الناحية النحوية، إذ أنه كشف عن نوع الحذف وما يقتضيه من تقدير فقد يكون المحذوف اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو جملة، وفيما يأتي أنواع الحذف عند ابن المستوفي:

#### 1. حذف الاسم:

تنوع حذف الاسم عند ابن المستوفي، فقد ذكر حذف المبتدأ والخبر والصفة والموصوف والمفعول به والمضاف..

#### حذف المبتدأ:

عند شرحه قول أبي تمام:

حَمْدٌ حَيْثُ بِهِ وَأَجْرٌ خَلَقْتَ مِنْ دُونِهِ عَقَاءٌ لَيْلٍ مُغْرِبٍ

قال: ((ورفع (حمد) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فعلك هذا حمد...))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَزَائِرُ يَا خِيَالُ أَمْ عَائِدُ أَمْ عِنْدَ مَوْلَاكَ أَلْنِي رَائِدُ

قال: ((أزائر: خبر مبتدأ محذوف تقديره أزائر أنت))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

لَيْسَ كَمَا ظَنُّ غَشِيَّةٌ لَحِقَتْ فَجِئْتَنِي فِي طِلَالِهَا قَاصِدُ

1381هـ-1962: 2/ 280-282، أثر النحاة في الدرس البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار النهضة،

مصر، للطباعة والنشر، القاهرة، 1975: 134.

(1) أصول التفكير النحوي: 281.

(2) النظام: 2/ 183.

(3) النظام: 7/ 406، الموضح: 2/ 352.

قال: ((غشية خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي غشية لحقت))<sup>(1)</sup>.

**حذف الخبر:**

ذكر ابن المستوفي حذف خبر المبتدأ وحذف خبر كان، فعند شرحه قول المتنبي:  
أَشْرُ الْكِيَاءِ<sup>(2)</sup> وَوَجْهُ الْأَمِيرِ وَصَوْتُ الْغِنَاءِ وَصَافِي الْخُمُورِ  
قال: ((خبر المبتدأ محذوف للعلم به، كأنه قال: أهذه الأشياء تجتمع لأحد، أي كما  
اجتمعت لي))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَكَانَتْ وَكُنَّا فِدَاءَ الْأَمِيرِ وَلَا زَالَ مِنْ نِعْمَةٍ فِي مَزِيدِ  
قال: ((وحذف خبر كان، ليجيء في آخر الكلام، والتقدير: فكانت فداء الأمير، وكن  
فداء الأمر، ثم حذف الأول كما ذكرنا))<sup>(4)</sup>.

**حذف الصفة:**

ذكر ابن المستوفي حذف الصفة عند شرحه قول أبي تمام:  
لَا يُحْرِمُ الْحَرَمَانِ خَيْرًا إِلَهُمَّ حُرِّمُوا بِهِ نَوَاءَ مِنَ الْأَنْوَاءِ  
قال: ((النوء هنا يريد به: النوء الماطر، فحذف الصفة، أو يريد من الأنواء الماطرة  
فحذف أيضاً))<sup>(5)</sup>.

(1) نفسه: 407 / 7.

(2) الكياء: العود.

(3) نفسه: 61 / 9، شرح البرقوقى: 249 / 2.

(4) نفسه: 55 / 7، الموضح: 178 / 2.

(5) النظام: 216 / 1.

### حذف الموصوف:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَمَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقْلٌ مِنْ نَظَرَةٍ أُرْوَدُهَا

قال: ((قليلًا: صفة لموصوف محذوف، ثم يجوز أن يكون ذلك المحذوف مصدرا تقديره: فقا وقفا قليلا بها علي، ويجوز أن يكون ظرفا تقديره: فقا زمانا قليلا))<sup>(1)</sup>.

### حذف المفعول به:

عند شرحه قول المتنبي:

خَلِيلِي مَا هَذَا مُنَاخًا لِيُثْلِنَا فَشُدَّا عَلَيْهَا وَارْحَلَا بِتَهَارِ

قال: ((في قوله (فشددا عليه) نوعان من الضرورة: حذف المفعول وهو الرحال، أي: شددا الرحال، والكتاية عن غير مذكور وهي الإبل))<sup>(2)</sup>.

### حذف المضاف:

وهذا من أكثر المواطن شيوعا في العربية واطرادا<sup>(3)</sup>، وهو كثير في كتاب النظام، فعند شرحه قول المتنبي:

لَا سِيرَتٍ مِنْ إِبِلٍ لَوْ أَلَيَ فَوْقَهَا لَمَحَتْ حَرَارَةٌ مَدْمَعِي سِمَاتِهَا

قال: ((المدمع: مجرى الدمع من العين، وإنما أراد حرارة دمعي، فذكر مجرى الدمع، لأنه يدل على الدمع، فكانه قال: حرارة ذي مدمعي، فحذف المضاف، وهو (ذي))<sup>(4)</sup>.

(1) نفسه: 416/6.

(2) نفسه: 374/8، وينظر: شرح البرقوقي: 217/2.

(3) ينظر: التأويل النحوي: 352/1.

(4) النظام: 12/8.

وعند شرحه قول أبي تمام:

لَهُ خُلِقَ نَهْيُ الْقُرْآنِ عَنْهُ      وَذَاكَ عَطَاؤُهُ السَّرْفُ الْبِدَارُ

قال نقلاً عن المرزوقي: ((قوله: (السرف والبدار) أراد: ذو البدار، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه))<sup>(1)</sup>.

## 2. حذف الفعل:

ذكر ابن المستوفي أن الفعل قد يحذف للدلالة عليه، فعند شرحه قول المتنبي:

قِرَانٌ ثَلَاثَى الصَّلَتِ فِيهِ وَعَايِرٌ      كَمَا يَتَلَاوَى الْهِنْدَوَانِيُّ وَالْأَضْرُ

قال: ((ورفع (قران) بفعل مضمّر كأنه قال: من ألحّب به قران هذه حاله وصفته))<sup>(2)</sup>، وعند شرحه قول أبي تمام:

فَإِذَا أَنَا لَوْ وَقَلَمًا فَكَأَنَّمَا      مَرَضُ الْمَنُوءِ لَحْمَهُ بِمَقَارِضِ

قال: ((أي وقلمًا ينيل، فحذف الفعل بعد قلما لما في الذي قبله من الدلالة عليه، ومثله يحسن في الكلام))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

هَلَّا عَلَى عَقَبِ الْوَادِي وَقَدْ صَعِدَتْ

أَسَدٌ تُمَرُّ فُرَادَى لَيْسَ تُجْتَمِعُ

(1) نفسه: 39/5.

(2) نفسه: 35/9، وينظر: شرح البرقوقى: 259/2.

(3) نفسه: 351/9.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((أي هلا صبرتم وثبتم، فحذف الفعل، لدلالة الحرف عليه، لأن التخصيص لا يكون إلا بالفعل))<sup>(1)</sup>.

### 3. حذف الحرف:

#### أ. حذف حرف الجر

ذكر ابن المستوفي حذف حرف الجر (في) عند شرحه قول أبي تمام:  
وَيَوْمَ أَمَامَ الْمَلِكِ دَحَضَ وَفَقَّهَ      وَلَوْ خَرَّ فِيهِ الدِّينُ لَأَنْهَالَ كَائِبَهُ  
قال: ((يريد وفقت فيه، فحذف الجار وأوصل الفعل))<sup>(2)</sup>.

#### ب. حذف (يا) النداء:

عند شرحه قول المتنبي:

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيسَا      ثُمَّ إِنِّي بَرَزْتُ وَمَا شَفَيْتُ نُسَيْسَا

قال: ((هذي: أي يا هذه ناداها، فحذف حرف النداء ضرورة، لأن (هذي) تصلح أن تكون وصفا لأي، ألا تراك تقول: يا ايها ذي، كما تقول: يا أيها الرجل، فلما كان كذلك كرهوا حذف (أي) و(يا) جميعا، إلا أن ذلك قد يجوز في ضرورة الشعر))<sup>(3)</sup>. وعلى هذا الرأي ذهب التبريزي<sup>(4)</sup>، والبرقوقي<sup>(5)</sup>.

والحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس حتى أن أكثر النحويين منعه، ولكن أجازة طائفة منهم، لورود السماع به<sup>(6)</sup>، وذكر ابن كمال باشا جواز حذف

(1) النظام: 345/10، وينظر: القسر: 87/2.

(2) نفسه: 408/1.

(3) نفسه: 355/9.

(4) الموضح: 160-161/3.

(5) شرح البرقوقي: 301/2.

(6) شرح ابن عقيل: 4/4.

حرف النداء، إذا لم يكن المتأدى اسم الجنس أو اسم غارة أو المتدوب أو المستغاث، وحذفه من اسم الجنس في مثل: أصبح ليل<sup>(1)</sup>، أي صر صباحا يا ليل، وابن كمال باشا لم يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة حتى شدوذا<sup>(2)</sup>.

#### ج. حذف واو الحال:

عند شرحه قول المتنبي:

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّهُ إِنْ يَعُدَّ يَعُدُّ مَعَهُ الْمَلِكُ الْمُعْتَصِبُ

قال: ((موضع (معه الملك المعتصب) ينصب على الحال، بحذف الواو، أي: (ومعه الملك المعتصب)، وحذف الواو الحالية موجود في أشعارهم، قال المسيب بن علس<sup>(3)</sup>:

نُصِفَ التَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَزَفِيْقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَسْدِرِي

أراد: والماء غامره، فحذف واو الحال<sup>(4)</sup>.

#### د. حذف لا:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَنْسَى مَقَالَكَ فِي الْمَنَى لَكَ مَقْنَعٌ وَالْقَوْلُ يَعْرِفُ جَدَّهُ بِمَعَارِضِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((إذا رويت (إنسي) على خطاب المؤنث، فالمعنى أتركبي هذا المقال كأنك له ناسية، وإذا روى (أنسى) على الإخبار فالمعنى: لا أنسى، وحذف (لا) كما حذف مع القسم في مثل قوله<sup>(5)</sup>:

(1) أمثال المفضل الضبي (ت 171هـ) ن قدم له د. إحسان عباس، بيروت، ط1، 1981، ط2، 1983: 123.

(2) ينظر: أسرار النحو: 128.

(3) البيت في النظام: 92/4.

(4) نفسه: 92/4.

(5) لم أقف على قائله.



أَلَيْتَ أَتَقَفُ مِنْكُمْ ذَا حِلْيَةٍ أَبْدَأُ فَتَنْظُرَ عَيْتُهُ فِي مَالِهَا))<sup>(1)</sup>

#### هـ. حذف همزة الاستفهام:

يجوز حذف همزة الاستفهام إذا دل عليها دليل<sup>(2)</sup>، أو لأجل الضرورة، وقد ورد عند ابن المستوفي حذف همزة الاستفهام، فعند شرحه قول المتنبي:

يَظُنُّ أَنْ فُؤَادِي غَيْرُ مُلْتَهَبٍ وَأَنْ دَمْعَ جُفُونِي غَيْرُ مُنْسَكِبٍ

قال نقلا عن الواحدي: ((أراد: أتظن؟ بالاستفهام، فحذفه وهو يريد...))<sup>(3)</sup>.

#### و. حذف أن:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمِنْ قَبْلِ الْيَطَاحِ وَقَبْلَ يَانِي تَسِينُ لَكَ التَّعَاجُ مِنْ الْكِاشِرِ

قال: ((.. يجوز في (ياني) الرفع، وهو الوجه؛ لأنه أراد: وقيل أن يأتي، فلما حذف (أن) رفع الفعل، ويجوز أن يكون منصوبا بـ(أن) المحذوفة...))<sup>(4)</sup>.

#### 4. حذف الجملة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَقُلْنَا لَهَا أَيْنَ أَرْضُ الْعِرَاقِ فَقَالَتْ وَتَحْنُ يَثْرِبَانِ هَا

قال: ((ها: اسم إشارة، وأراد ها هي ذه، ولكنه حذف الجملة وترك الحرف الذي من عادته أن يكون في صدرها، كقول النابغة<sup>(5)</sup>):

(1) النظام: 123 / 10.

(2) معاني النحو: 610 / 4.

(3) النظام: 52 / 4، شرح البرقوقي: 217 / 1.

(4) نفسه: 23 / 10، ينظر: نفسه: 320 / 2.

(5) ديوانه: شرح وتحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1383 هـ - 1963: 38.

أزف الترحّل غير أن ركابنا لمّا نزل برحالها وكان قد أي: قد زالت، فحذف الفعل والفاعل المضمر فيه، واكتفى بـ(قد))<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: الزيادة:

اختلف النحاة في معنى الزيادة<sup>(2)</sup>، فمنهم من يرى أنها دخول حرف، أي: (صيغة مزيدة) كخروجه من غير إحداث معنى، ومنهم من يرى أنها حرف (صيغة مزيدة) يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى، ومنهم من جمع بين هذين الرأيين، فذكر أنها على ثلاثة أوجه:

الأول: إلغاء في المعنى فقط.

الثاني: إلغاء في العمل فقط.

الثالث: الإلغاء في المعنى واللفظ.

((وقد شغلت قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم حيزاً من تفكير العلماء قدامى ومحدثين، وكانت موضع مناقشة عند مختلف طوائفهم، لغويين ونحويين ومفسرين وعلماء إجاز وبلاغة وأصوليين))<sup>(3)</sup>.

وقد أشار الزركشي إلى أن الأكثرين ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه الصلة، ومنهم من يسميه المقحم، وأشار إلى أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين<sup>(4)</sup>، وقد نبه إلى

(1) النظام: 300/1.

(2) أصول التفكير النحوي: 308-310.

(3) زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: د. هيفاء عثمان ندا عباس،

ط1، مكتبة القاهرة للكتاب، 1421هـ-2000: 11.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 70-73.

خلافهم في وقوع الزائد في القرآن الكريم بقوله ((فمنهم من أنكره.. ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق))<sup>(1)</sup>.

ويرى أحد الباحثين المعاصرين<sup>(2)</sup>: أن للحروف الزائدة فائدتين:

الأولى: معنوية:

وهي تأكيد المعنى الثابت وتقويته، كزيادة (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>(3)</sup>.

الثانية: لفظية:

ما قاله الرضي الاستربادي: ((فهي تزين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع، أو غير ذلك...))<sup>(4)</sup>.  
أما ابن المستوفي في شرحه، فقد ذهب إلى القول بالزيادة، إذا اتخذت عنده شكلين هما:

الأول: زيادة حرفية (زيادة من، ما، الباء، الواو، اللام).

الثاني: زيادة إسمية (زيادة مثل).

الزيادة الحرفية:

1. زيادة (من):

الغرض من زيادتها<sup>(5)</sup> هو توكيد العموم والاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، نحو: ما كلمت من أحد، والغرض الآخر: التنقيص على العموم،

(1) البرهان في علوم القرآن: 3/ 72-73.

(2) دراسة في حروف المعاني الزائدة: المقدمة (د).

(3) سورة فصلت: من الآية 46.

(4) شرح الكافية: الرضي (ت 686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985: 2/ 384.

(5) ينظر: الكتاب: 2/ 130.

وهي الداخلة على نكرة منفية تحمل نفي الجنس ونفي الوحدة، نحو: هل من رجل في الدار؟

أما عن شروط زيادتها فقد ذكر سيويو وجمهور البصريين عدا الأخفش لزيادة (من) شرطين<sup>(1)</sup>:

أن يكون مجرورها نكرة.

أن يكون الكلام متفيا أو شبيها بالمتفي (النهى والاستفهام).

وقد ذكر ابن المستوفي أن (من) تأتي زائدة في الواجب، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

مَنْ نَالَ مِنْ سُؤْدُ زَالٍ وَيَمْنِ حَسْبِ

مَا حَسْبُ وَأَصْفِهِ مِنْ وَصْفِهِ حَسْبَا

قال: ((.. ويجوز أن تكون (من) زائدة في الواجب..))<sup>(2)</sup>.

والذي يبدو لي أن ابن المستوفي قد خالف رأي سيويو وجمهور البصريين، وأخذ برأي الكوفيين والأخفش في زيادة (من) في الموجب<sup>(3)</sup>.

## 2. زيادة (ما):

المواضع التي جاءت فيها (ما) زائدة هي<sup>(4)</sup>:

1. اتصالها بـ(إن) وأخواتها.

2. اتصالها بأدوات الشرط.

(1) دراسة في حروف المعاني الزائدة: 207.

(2) النظام: 76/3.

(3) مغني اللبيب: 428/1.

(4) دراسة في معاني الحروف الزائدة: 159.

3. تكون مقحمة بين الجار والمجرور (بين المضاف والمضاف إليه وبين الجار ومجروره).

4. اتصالها ببعض الأفعال.

5. تكون زائدة بعد بعض النكرات.

وقد ذكر ابن المستوفي أن (ما) تأتي زائدة بين المضاف والمضاف إليه، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

بأبي ومن حسنت له بأبي      من ليس يعرف غير ما أربي<sup>(1)</sup>

قال: ((.. و قوله: (غير ما أربي) يجوز أن تكون (ما) زائدة، ويجوز أن تكون (ما) في معنى الذي...))<sup>(2)</sup>.

والذي أراه أن (ما) في قول أبي تمام موصولة بمعنى الذي إذ لا سبب لزيادتها.

3. زيادة الباء:

تأتي زائدة في مواضع هي<sup>(3)</sup>:

مع الفاعل.

مع المبتدأ.

مع الخبر.

مع المفعول به.

مع الحال.

مع لفظي عين ونفس في التأكيد.

(1) انفرد ابن المستوفي برواية (بأبي ومن) ورواية الصولي والتبريزي (بأبي وإن) ورواية الصولي (خشنت) بالخاء.

(2) النظام: 181/3.

(3) الجنى الداني: 110-116، وينظر: دراسة في معاني الحروف الزائدة: 32.

وقد جاءت الباء زائدة عند ابن المستوفي في غير هذه المواضع، فعند شرحه قول أبي تمام:

صَبَرْتُ عَنْكَ بِصَبْرٍ غَيْرِ مَغْلُوبٍ وَدَمَعَ عَيْنٍ عَلَى الْخَدَّيْنِ مَسْكُوبٍ

قال: ((.. فإن جعلت الباء زائدة وليس يحسن كان موضعها نصباً على المصدر، وإن لم تجعلها كان موضعها نصباً على الحال تقديره: معتصماً بصبر غير مغلوب...))<sup>(1)</sup>. ومن أمثلة مجيئها زائدة في المواضع المذكورة سابقاً زيادتها في فاعل كفى، فعند شرحه قول المتنبي:

كَفَى بِصَفَاءِ الْوُدِّ رِقاً لِعَثَلِهِ وَبِالْقُرْبِ مِنْهُ مَقْخِراً لِلْيَسَبِ

قال نقلاً عن أبي الفتح: ((.. والباء في (بصفاء الود) وفي (بالقرب) زائدة، كقولهم: كفى بالله، أي: كفى الله))<sup>(2)</sup>.

#### الزيادة الإسمية:

وردت عند ابن المستوفي زيادة (مثل)، فعند شرحه قول المتنبي:

وَلَمْ أَقْلْ مِثْلَكَ أَعْنِي بِهِ مِوَاكُ يَا فَرْدَا يَلَا مُشْبِي

قال: ((أي أنت تفعل هذا ولا مثل لك، كأنه أراد زيادة (مثل)، قال المزار الفقعسي:

فَقُلْتُ التَّزِمَ عَنْكَ ظَهَرَ الْقَعُودِ جَزَى اللَّهُ مِثْلَكَ شَرُّ الْجَزَاءِ<sup>(3)</sup>

أي: جزاك الله وأشباهك...))<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 185/3.

(2) النظام: 272/3، شرح البرقوقى: 178/1.

(3) ينظر: الوحشيات (الحماسة الصغرى) لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمى ومحمود عماد شاكر، دار المعارف، مصر: 54، وفيه (البعير كمان) (القعود).

(4) النظام: 365-364/4.

## رابعاً: الفصل:

((لفظ (الفصل) مستخدم بكثرة في التراث النحوي، ومع ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده... فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزأي الجملة عملاً وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى))<sup>(1)</sup>.

والفصل قد يكون بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين الجار والمجرور، وبين العاطف والمعطوف، وبين المضاف والمضاف إليه.. وما ورد عند ابن المستوفي الفصل بين المبتدأ وخبره، فعند شرحه قول المتنبي:

أَنْتَى يَكُونُ أَبَا الْبَرِّئَةِ أَدَمَ وَأَبُوكَ وَالْثَقْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدٌ

قال نقلاً عن أبي الفتح: ((في إعراب هذا البيت تعسف، وتقديره: كيف يكون آدم أبو البرية وأبوك محمد وأنت الثقلان، ففصل بين المبتدأ الذي هو (أبوك) وبين الخبر الذي هو (محمد) بالجملة التي هي قوله (والثقلان أنت)، وهي أجنبية..))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

وَكَلَامُ الْوَشَاءِ لَيْسَ عَلَى الْآحِدِ سَبَابُ سُلْطَانِهِ عَلَى الْأَضْدَادِ

ذكر عدة آراء في إعراب هذا البيت، منها ما نقله عن أبي العلاء أنه قال: (((على) الأولى فيها وجهان: أحدهما خبر ليس واسمها مضمّر فيها يعود على الكلام (على) الثانية خبر (سلطانه).. والثاني: سلطانه: اسم ليس، وخبرها (على الأضداد).. وقد فصل في هذا الوجه بين المبتدأ وخبره، وبـ(ليس) وهي من الجملة الثانية))<sup>(3)</sup>.

(1) أصول الضمير النحوي: 338-339.

(2) النظام: 49/7، الموضح: 175/2.

(3) نفسه: 278/7.

## خامساً: التأويل باحتمال أكثر من وجه إعرابي:

من أساليب التأويل النحوي عند ابن المستوفي، ذكر عدة أوجه إعرابية عند شرحه شعر المتنبي وأبي نغم، إذ يذكر تارة الأوجه الإعرابية دون أن يرجح بينها، وتارة يذكرها مع الترجيح مستعملاً الفاظاً في الدلالة على الترجيح، نحو: والاختيار<sup>(1)</sup>، الأوضح<sup>(2)</sup>، الأحسن<sup>(3)</sup>، الأقوى<sup>(4)</sup>، فعند شرحه قول أبي تمام:

عَبَّ الْإِزَارُ نَالُ جَارَةٍ يَنْتَبِهْ أَرْفَادُهُ وَتُجَنَّبُ الْأَرْفَائِ

قال: ((ويجوز رفع (الجاراة) ونصبها، والرفع أحسن، وليس النصب بقبيح...))<sup>(5)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِشَارَ شَرْبِ الْقَوَى يَرَى جَسَدَ الْـ مَعْرُوفٍ أُولَى بِالطِّبِّ مِنْ جَسَدِهِ

قال: ((نصب (إشار) على المصدر، وعمل فيه (أثري) ومن رفع فعلى خبر مبتدأ محذوف، والأول أقوى))<sup>(6)</sup>، وعند شرحه قول المتنبي:

أَهْلًا بِدَارِ سَبَاكَ أَغْيَدُهَا أَبْعَدُ مَا بَانَ عَنْكَ خُرْدُهَا

ذكر ابن المستوفي الأوجه الإعرابية في لفظتي (أهلاً) و(أبعد)، قال: ((انتصب (أهلاً) بمضمّر تقديره جعل الله لك أهلاً بتلك الدار، وقال ابن المستوفي: انتصب (أهلاً) على المفعول، وعاملها محذوف أي: لقيت أهلاً... وقيل: يتنصب (أهلاً) انتصاب المصادر... وأما (أبعد) فيروى على ثلاثة أوجه: أحدها رفع الدال و(ما) نكرة موصوفة،

(1) نفسه: 418/8.

(2) نفسه: 625/9.

(3) نفسه: 101/5.

(4) نفسه: 442/5.

(5) نفسه: 101/5.

(6) النظام: 442/5.



أي: أبعد شيء أبان عنك... والثاني: نصب الدال على المصدر، و(ذخردها) فاعل (بان)... والثالث: فتح الباء والدال وسكون العين على الاستفهام بمعنى الإنكار<sup>(1)</sup>.  
والذي يبدو لي أن لفظة (أهلا) منصوبة على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: لقيت أهلا، أما لفظة (أبعد) فهي مرفوعة على أنها مبتدأ و(ما) نكرة موصوفة، تقديرها: أبعد شيء أبان عنك.

(1) نفسه: 6/ 407-408.

## المبحث الرابع

## حروف المعاني

((إن من أهم مميزات اللغة العربية وخصائصها وأسرار جمالها هو تعدد معاني حروفها، فلا بد من معرفة معاني حروفها، وإتقان استعمالاتها لمن يتحرى دقة التعبير، ويتوخى تحقق الفائدة المعنوية منها، لأن العمل للمعنى والمعاني تؤدي بالحروف))<sup>(1)</sup>.

((إن حروف المعاني أساس من أهم الأسس في تركيب الكلام، وهي العامل الأول من عوامل الإعراب عند الذين يعنون بأمر العامل من علماء العربية؛ ودرسها مدخل لدرس الجملة من حيث تركيبها وترتيب أجزائها والمعاني التي تختلف وتتغير بتغير مواقع ألفاظها المفردة))<sup>(2)</sup>.

((ولو أنك ألقيت نظرة على بعض كتب النحو لرأيت النحاة يسوقون معاني الحروف، ومنها حروف الجر أو الإضافة أو الصفات، ويقولون أن الباء تفيد الإلصاق، وعلى تفيد الاستعلاء.. ويضيفون إلى هذه المعاني الأصلية عدة معان أخرى قد تؤول إلى المعاني الأصلية وقد لا تؤول إليها...))<sup>(3)</sup>.

وقد أولى ابن المستوفي هذا النوع من الألفاظ عناية واضحة منبها على معانيها المتعددة، بحسب ارتباطها في الكلام، فقد وقف على الكثير من هذه الحروف، وهي: اللام، والباء، والفاء، وربما، من، إلى، ما، لا،...

(1) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجوارى، ط2، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ-1984: 47.

(2) نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ-1987: المقدمة (4).

(3) تناوب حروف الجر في لغة القرآن: 8.

وسأعرض في هذا البحث أهم الحروف التي نبه عليها ابن المستوفي مقسمها أربعاً أقسام: الحروف الأحادية، والثنائية، والثلاثية، والرابعة.

### 1. الحروف الأحادية:

أولى ابن المستوفي هذه الحروف عناية كبيرة، ومنها الباء، والفاء، واللام، وهذه الحروف خصائص كثيرة<sup>(1)</sup>.  
ربط الأسماء بالأفعال والسماء بالأسماء، والجمل بالجمل تعبيراً عن علاقة سياقية.

- كثرة دورانها في الكلام.
- عدم دخلها في دول تصريفي.
- كونها مبنية إطلاقاً.
- تنوعها بين متصل ومنفصل.
- لزومها موقعاً معينا في السياق.
- عدم قبولها خصائص الاسم أو الفعل مجتمعة.

### الباء:

للباء أربعة عشر معنى<sup>(2)</sup>: الإلصاق، والتعدي، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية (مكانية أو زمانية)، والبذل، والمقابلة، والمجاورة، والاستعلاء، والتبعيض، والقسم، والغاية، والتوكيد.

وقد ذكر ابن المستوفي ثلاثة معانٍ في كتابه، هي: التعدية والظرفية والتوكيد:

(1) دراسات في الأدوات النحوية: د. مصطفى النحاس، ط1، شركة الربيعان، الكويت، 1399هـ-1971: 26-30.

(2) تم الكلام عليها في مباحث الزيادة: 208-209.

## 1. باء التعدية:

وتسمى باء النقل أيضا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر، تقول: ذهب محمد، ذهبت بمحمد وأذهبت<sup>(1)</sup>.

وذكر ابن المستوفي (باء التعدية) عند شرحه قول أبي تمام:

رَبِّ دَهْرٍ أَصَمُّ دُونَ الْعِتَابِ مَرَصِدٌ بِالْأَوْجَالِ وَالْأَوْصَابِ

قال: ((مرصد: أي معد بالأوجال، والباء للتعدية، وهو مفعول أي يجعل الأوجال رصدا))<sup>(2)</sup>.

## 2. الباء الظرفية:

قد تكون هذه الباء زمانية أو مكانية، وذكر ابن المستوفي الباء الظرفية، عند شرحه قول المتنبي:

وَأَمْسَتْ تُحَيِّرُنَا بِالنِّقَابِ وَادِي الْمِيَا وَوَادِي الْقُصْرِ

قال: ((وقد روي (بالنقاب بوادي المياه) ويكون بدلا، وقد عاد العامل في المبدل منه، ويجوز أن تكون (الباء) فيهما غير مبدل، كأنه قال: تعلمنا بهذا الموضع بوادي المياه ووادي القرى، وتكون (الباء) في (النقاب) بمعنى الظرفية...))<sup>(3)</sup>.

والذي يبدو لي أن الباء في قوله (بالنقاب) تدل على الظرف المكاني، لأن النقاب موضع.

(1) المفردات النحوية.

(2) النظام: 166/3.

(3) النظام: 456/1.

## الفاء:

هي من الحروف ذات الأصل الواحد<sup>(1)</sup>، وترد الفاء عند النحاة<sup>(2)</sup> على ثلاثة أوجه: عاطفة، وجوابية، وزائدة، والعاطفة تفيد الترتيب، والتعقيب.. وقد ذكر ابن المستوفي من معاني الفاء: التعقيب، وإرادة الجزاء.

### 1. فاء التعقيب:

قال ابن هشام: ((التعقيب: وهو كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة...))<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي أن الفاء تأتي للتعقيب عند شرحه قول أبي تمام:

وَلَمْ أَتَجْهَمْ رَبِّ دَهْرِي بِرَأْيِهِ فَلَمْ يَجْتَمِعْ لِي رَأْيُهُ وَالتَّوَائِبُ<sup>(4)</sup>

قال: ((.. وأتي بالفاء وهي أولى من الواو؛ لأن فيها نوعاً من التعليل، وفيها تعقيب))<sup>(5)</sup>.

### 2. الفاء الدالة على إرادة الجزاء:

ذكر ابن المستوفي أن الفاء تدل على الجزاء عند شرحه قول أبي تمام:

لَا تُنْسِينَ ذَلِكَ الْعَهْدَ فَإِنَّمَا سُمِّيتَ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي

(1) ينظر: العربية القصص نحو بناء لغوي جديد: هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986: 179.

(2) الجني الداني: 121، بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، عني بتصحيحه إدارة الطباعة النثرية، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت: 1/ 195، مغني اللبيب: 1/ 342 وما بعدها، المفردات النحوية: 116، إذ ذكر أنها ترد على وجهين هما: عاطفة ورابطة.

(3) مغني اللبيب: 1/ 326، المفردات النحوية: 116.

(4) رواية الصولي والثيرزي (ولم اتسقط) مكان (ولم أتجهم).

(5) النظام: 3/ 164.

قال: ((قوله (لا تُنْسِينَ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا)، يحسن أن يروى بالفاء والواو؛ لأن المعنى يحتل وجهين كما تقول: لا تقرب خيبر فإنما هي حمى وناقض، فالواو والفاء يصلحان في هذا الموضع، إلا أن الفاء تدل على إرادة الجزاء، كأنه قال: لا تنسين تلك العهود فإن وصيتك باجتناب النسيان فإنما ذلك لشيمة تعرف منك، فالجمله الثانية متعلقة بالأولى))<sup>(1)</sup>.

اللام:

تد على ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة<sup>(2)</sup>.  
ومن معاني اللام التي ذكرها ابن المستوفي: لام الإساءة، ولام أجل، ولام الاستغاثة.

### 1. لام الإساءة:

ذكر ابن المستوفي هذه اللام عند شرحه قول المتني:  
لِأَحْيِي أَنْ يَمَلَأُوا بِالْمَصَافِيَةِ الْأَكْوَابِ  
قال: ((اللام هنا بمعنى الإساءة، تقول: للمريض الفطر، أي يجوز له أن يفطر، وهذا يقول: لا صدق لي أن تعرضوا عليّ الكؤوس عند المنادمة، ولكن علي أن أرعى أمر نفسي، فإن كان ما يعرضونه علي مستوففا أجبت إليه...))<sup>(3)</sup>.

### 2. لام أجل:

ذكر ابن المستوفي هذه اللام عند شرحه قول المتني:  
لِأَيِّ صُرُوفِ الدَّهْرِ فِيهِ نُعَابِبُ وَأَيِّ رَزَايَاهُ بِرُوتِرِ طَالِبِ

(1) نفسه: 236/9.

(2) مغني اللبيب: 409/1.

(3) النظام: 99/4.

قال: ((وكان الأستاذ أبو بكر يذهب إلى أن اللام هي لام أجل، يريد: لأجل أي صرف من صرف الدهر نعاتب إخواننا...))<sup>(1)</sup>.

والذي يبدو لي أن هذه اللام هي لام التعليل نفسها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُلْهُمْ الْفِتْرَ لَشَدِيدٍ﴾<sup>(2)</sup>، أي: وإنه من أجل حب المال لبخيل<sup>(3)</sup>.

### 3. لام الاستغاثة:

قال الجرجاني: ((اعلم أن اللام تدخل للاستغاثة أو للتعجب، فالاستغاثة كقولهم: يا يزيد للخطب الجليل.. فإذا قيل: (يا يزيد للخطب الجليل) فكأنه: أدعو زيدا للخطب الجليل))<sup>(4)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي لام الاستغاثة عند شرحه قول المتنبي:

صيح يا لجلهمة ئجيك وإلما أشفار عينك ذابل ومهئند<sup>(5)</sup>

قال: ((اللام في (يا لجلهمة) لام الاستغاثة...))<sup>(6)</sup>.

### 2. الحروف الثنائية:

الحروف ذات الأصل الثنائي، تكون على ضربين<sup>(7)</sup>: متفق عليه، ومختلف فيه، وذكر المرادي أن عددها ثلاثة وثلاثون حرفاً<sup>(8)</sup>، وتختلف معانيها بحسب دورانها في

(1) نفسه: 4/ 100.

(2) سورة العاديات: الآية 8.

(3) مغني اللبيب: 1/ 412.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982: 2/ 788.

(5) انفراد أبو الفتح برواية (تجيك) مكان (تذكر).

(6) النظام: 7/ 45.

(7) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: 179.

(8) الجنى الداني: 209.

التركيب، وقد ذكر ابن المستوفي الحروف الثمانية وما دلت عليه من معاني، ومن الحروف التي ذكرها في شرحه: من، وما، وأو، ولا.

مين:

تأتي على خمسة عشر وجهاً<sup>(1)</sup>: ابتداء الغاية، والتبويض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، ومرادفة عن، ومرادفة الباء، ومرادفة في، وموافقة عند، ومرادفة ربما، ومرادفة على، والفصل، والغاية، والتتصيص على العموم، وتوكيد العموم، وقد ذكر ابن المستوفي من معانيها ابتداء الغاية<sup>(2)</sup>، والتبويض، فعند شرحه قول أبي تمام:

وَحَاسِبُهُ لَا يُفِيقُ قُلْتُ لَأُـ مِنْ صَابٍ قَوْلٍ يُرْدِي وَمِنْ سَلَعِهِ<sup>(3)</sup>

قال: ((..(من) للتبويض...))<sup>(4)</sup>.

ما:

تأتي على وجهين: اسمية وحرفية، والذي يهمنا من هذين الوجهين هو (ما) الحرفية، إذ تأتي على ثلاثة أوجه<sup>(5)</sup>:

(1) مغني اللبيب: 608/1 وما بعدها.

(2) النظام: 455/6.

(3) رواية التبريزي (يلمي) مكان (يردي).

(4) النظام: 217/10.

(5) مغني اللبيب: 582/1 وما بعدها، المفردات النحوية: 174-175.



### 1. (ما) النافية:

ذكر ابن المستوفي (ما) النافية عند شرحه قول أبي تمام:  
فما أنت من رجع ريع قوى      سألت لريا وربيع خلاء  
قال نقلا عن أبي العلاء: ((.. (ما) في قوله (ما أنت) نفي مثلها في الحديث (وما أنا من ود ولا ود مني))<sup>(1)</sup>)).<sup>(2)</sup>

### 2. (ما) المصدرية:

عند شرحه قول المتنبي:  
أقبلُ سَلامي حُبُّ ما خَفَّ عَنْكُمْ      وَأَسَكْتُ كَيْما لا يَكُونُ جَوابُ  
قال: ((نصب (حب) على المفعول له، و(ما) مصدرية))<sup>(3)</sup>، وقال: ((ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، وهو أجود...))<sup>(4)</sup>.  
والذي يبدو لي أن (ما) في قوله: (ما خف) موصولة بمعنى الذي.

### 3. (ما) الزائدة:

وهي نوعان: كافة وغير كافة.  
وقد وردت عند ابن المستوفي (ما) الكافة، وهي أنواع<sup>(5)</sup>، ما ورد عند ابن المستوفي (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ(إن وأخواتها)، فعند شرحه قول المتنبي:

(1) رواية الحديث كالآتي: (ما أنا من دد ولا الدد مني)، النهاية: 109/2، والدد هو اللهو واللعب.

(2) النظام: 303/1.

(3) نفسه: 341/4.

(4) نفسه: 342/4.

(5) ثاني (ما) الكافة على أنواع هي: 1. الكافة عن الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قل، وكثر، وطال. 2. الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بـ(إن وأخواتها). 3. الكافة عن عمل الجر

وَتَشْرُ مِنْ الْمَسْكِ لِكُنْمَا مَجَامِرَةُ الْأَسْ وَالْتَسْرِجِسُ

قال: ((ما) في قوله (لكنما) كافة، وإذا كانت كافة فهي حرف، وزعم بعض النحويين أنها كانت كافة فهي اسم نكرة..<sup>(1)</sup>))<sup>(2)</sup>.

أو:

ثنائية البنية والأصل<sup>(3)</sup>، وحرف عطف باتفاق العلماء<sup>(4)</sup>، وله معان كثيرة ذكرها النحاة انتهت إلى اثني عشر معنى<sup>(5)</sup>، هي: الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والجمع المطلق، والإضراب، والتقسيم، ومعنى (إلا) في الاستثناء، ومعنى إلى، والتقريب، والشرطية، والتحقيق، والتبويض، وقد ذكر ابن المستوفي أن (أو) تكون بمعنى (إلا) وذلك عند شرحه قول أبي تمام:

وَأَيُّ مَرَامٍ عَنْهُ يَمْدُو نِيَاطُهُ عَدَا أَوْ تُكَلُّ النَّاعِجَاتِ أَخَاشِبُهُ

قال: ((وروي: .. عدا أو يقل.. و(أو) هاهنا بمعنى إلا أن، أي: لا يصرف عنه بعد مرام إلا أن تجبس الناعجات أخاشب المرام...))<sup>(6)</sup>.

وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف نحو: رب، والباء، ومن... والظروف نحو: بعد، وبين، حيث...  
معني اللبيب: 588/1 وما بعدها.

(1) زعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن (ما) مع (إذ وأخوانها) اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفضيم والإبهام.. معني اللبيب: 589/1.

(2) ينظر: النظام: 400/9.

(3) الجنى الداني: 209.

(4) شرح اللمع: ابن برهان العكبري (ت 456هـ)، دراسة وتحقيق فائق فارس، ط1، قسم التراث العربي، 1404هـ-1984: 247/1-250، الجنى الداني: 245، أوضح المسالك: 52/1.

(5) معني اللبيب: 131/1 وما بعدها.

(6) النظام: 59/3.

لا:

نأتي على ثلاثة أوجه هي<sup>(1)</sup>: نافية، ناهية، زائدة، وقد ذكر ابن المستوفي (لا) النافية عند شرحه قول المتنبي:

وَعِنْدِي قَبَاطِيُّ الْهَمَامِ وَمَالُهُ      وَعِنْدَهُمْ مِمَّا ظَفَرْتُ بِهِ الْجَحْدُ

قال: ((... وقوله: (وعندهم مما ظفرت به الجحد)، دعاء عليهم أن لا يرزقوا شيئاً، حتى إذا قيل لهم: هل عندكم خير أو بر من هذا الممدوح؟ قالوا: لا، فذلك هو الجحد، لأن (لا) حرف نفي...))<sup>(2)</sup>.

### 3. الحروف الثلاثية:

الحروف الثلاثية الأصل تكون على ضربين: متفق عليه، ويختلف فيه<sup>(3)</sup>، وقد أحصى لها المرادي ستة وثلاثين حرفاً، ومن الحروف الثلاثية التي ذكرها ابن المستوفي إلى وربّ.

إلى:

حرف جر له ثمانية معان<sup>(4)</sup>: انتهاء الغاية والمعية والتبيين ومرادفة اللام وموافقة في، والابتداء وموافقة عند، والتوكيد، وقد ذكر ابن المستوفي معنى واحداً من معاني (إلى) وهو انتهاء الغاية، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

وَكَمْ وَكَمْ حَاجَةً سَمَحَتْ بِهَا      أَقْرَبُ بَيْتِي إِلَيَّ مَوْعِدُهَا<sup>(5)</sup>

(1) المفردات النحوية: 149 وما بعدها.

(2) النظام: 208/7.

(3) الجنى الداني: 300.

(4) ينظر: نفسه: 373، مغني اللبيب: 155/1-158، المفردات النحوية: 53-54.

(5) رواية أبي الفتح والواحد (وكم وكم).

قال: ((قوله (أقرب مني إلي موعدها) كلام متعقد يتعذر تحصيله وتعقده، إن (من) لا ابتداء الغاية، و(إلى) لانتهائها...))<sup>(1)</sup>.  
رب:

حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى إسميته، .. ترد للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا<sup>(2)</sup>، وقد ذكر ابن المستوفي أنها تأتي للتقليل، وذلك عند شرحه قول أبي تمام:  
وَلَرُبَّمَا أَشْكته نَكْبَةً حَادِثٌ نَكَاتٌ يَبَاطِنُ صَفْحَتَيْهِ لُدُويَا  
قال: ((.. وجاء بـ(رُبَمَا) وهي للتقليل...))<sup>(3)</sup>، والذي أراه أنها تحتل التقليل والتكثير في هذا البيت.

#### 4. الحروف الرباعية:

وتأتي على ضربين: متفق عليه ويختلف فيه، وعددها تسعة عشر حرفا<sup>(4)</sup>، ذكر ابن المستوفي منها (كأن)، وقد ذكر ابن هشام<sup>(5)</sup> أنَّ لها أربعة معانٍ، هي: التشبيه والشك والظن، والتحقيق والتقريب، ومن معاني (كأن) عند ابن المستوفي التشبيه، فعند شرحه قول أبي تمام:

كَأَن لَّمْ يَقُلْ يَوْمًا كَأَنَّ فَتَنَتْنِي إِلَى قَوْلِهِ الْأَسْمَاعُ وَهِيَ لَوَاغِبٌ<sup>(6)</sup>

قال: ((... وكان حرف تشبيه...))<sup>(7)</sup>.

(1) النظام: 455/6.

(2) مغني اللبيب: 265/1.

(3) النظام: 228/3.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 380/1-381.

(5) ينظر: نفسه: 380/1-381.

(6) رواية الصولي والتبريزي (رواغب) مكان (لواغب).

(7) النظام: 163/3.

والذي يبدو لي أن معنى التشبيه هو المعنى الأكثر شيوعاً، أما المعاني الأخرى (الشك والظن والتحقيق والتقريب) فلم يذكرها ابن المستوفي، إذ اكتفى بمعنى التشبيه، لأنه أصل معناه.

ومن الحروف الرباعية التي ذكرها ابن المستوفي (حتّى)، وهي جبر معناه الغاية في جميع الكلام<sup>(1)</sup>، وتستعمل على ثلاثة أوجه<sup>(2)</sup>: أن تكون حرفاً جارياً بمنزلة إلى، وأن تكون عاطفة، وأن تكون حرف ابتداء، وقد ذكر منها (حتى) العاطفة، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

الصَّوْمُ وَالْفِطْرُ وَالْأَعْيَادُ وَالْعَصْرُ      مُنِيرَةٌ بِكَ حَتَّى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

قال نقلاً عن أبي الفتح: ((ورفع (الشمس والقمر)؛ لأنه جعل (حتى) حرف عطف))<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: الجنى الداني: 498، مغني اللبيب: 1/ 244 وما بعدها.

(2) ينظر: الجنى الداني: 498.

(3) النظام: 4/ 128، وينظر: القس: 2/ 117.

## المبحث الخامس

## مباحث نحوية متفرقة

## أولاً: عودة الضمير:

سار ابن المستوفي على القواعد النحوية السليمة في مسألة عودة الضمير، فلا يعود غالباً إلا على ما تقدم لفظه، لذا فضل عودة الضمير على ما تقدم لفظه صريحاً على عودته على ما لم يذكر صريحاً، ومن المسائل النحوية التي عرضها ابن المستوفي في (عودة الضمير).

## 1. عودة الضمير على مذكور سابق:

ذكر هذا عند شرحه قول المتن:

وَمَقَانِبٍ بِمَقَانِبٍ<sup>(1)</sup> غَادَرْتُهَا أَقْوَاتٌ وَحَشٍ كُنْ مِنْ أَقْوَاتِهَا

قال: ((.. والهاء في (غادرتها) تعود (للمقانب) الأولى))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتن:

سُقِّتْ مَنَابِتُهَا الَّتِي سَقَّتِ الْوَرَى يَدَيَّ أَبِي أَيُّوبَ خَسِيرٍ بُابِهَا

قال: ((.. والهاء في (نباتها) عائدة على (المنابت)))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

جَارَى إِلَيْهِ السَّيْنُ وَصَلَ خَرِيدَةٌ مَاشَتْ إِلَيْهِ الْمَطْلُ مَشَى الْأَكْبَدُ

(1) المقانب: جمع مقنب، وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين، النظام: 44/5.

(2) نفسه: 46/5.

(3) نفسه: 57/5.

قال: ((والهاء في (ماشت إليه) راجعة إلى (الوصل)))<sup>(1)</sup>.

## 2. عودة الضمير على غير مذكور:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَنْهَيْتَ أَرْوَاحَهُ الْأَرْمَاحَ إِذْ شَرَعْتَ      فَمَا تُرَدُّ لِرَيْبِ الدَّهْرِ عَنْهُ يَدُ

قال نقلاً عن أبي زكريا: ((الهاء في (أرواحه) راجعة إلى المنهزم، كأنه أراد: أرواح أصحابه، فلذلك حسن الجمع...))<sup>(2)</sup>، وقال ابن المستوفي: ((وتبقى الهاء في (عنه) على هذا الوجه<sup>(3)</sup>، غير عائدة على المذكور))<sup>(4)</sup>.

## 3. أثر الرواية في عودة الضمير:

عند شرحه قول أبي تمام:

مَا لِأَمْرِئٍ خَاصٍّ فِي بَحْرِ الْهَوَى عُمُرٌ      إِلَّا وَلِلَّيْنِ مِنْهُ السَّهْلُ وَالْجَلْدُ

قال: ((ويروى (عمرا) بالنصب، والهاء في (منه) على الرواية الأولى تعود على (عمر) وفي الثانية تعود على قوله (لامرئ) وينصب (عمرا) على الظرف، والأول أولى، والثاني غير ممتنع))<sup>(5)</sup>.

## 4. ذكر الآراء في عودة الضمير دون ترجيح:

عند شرحه قول المتنبي:

مَا كَانَتْهُ الطَّرْمُ<sup>(6)</sup> فِي عَجَاجِيهَا      إِلَّا بَعِيرٌ أَضَلُّ نَاشِدُ

(1) نفسه: 53/6.

(2) النظام: 465/5.

(3) أي: على رواية: أنهيت أرمحك الأرواح.

(4) النظام: 465/5.

(5) نفسه: 454/5.

(6) اسم مدينة: ينظر: النظام: 227/7.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الماء في (عجاجتها) عائدة على (الخيل)<sup>(1)</sup>)).<sup>(2)</sup>

## 5. ذكر الآراء في عودة الضمير مع الترجيح:

عند شرحه قول المتنبي:

تَمَرَّسْتُ بِالْأَفَاتِ حَتَّى تَرَكْتُهَا      نَقُولُ أَمَاتَ الْمَوْتُ أَمْ دُعِيَ الدُّعْرُ

قال: ((وإعادة الضمير في (تركها) و(نقول) إلى (الآفات) صحيح، ولا يجوز أن يعود إلى قوله (سلامتي)، لقرب العائد إلى المخبر عنه...))<sup>(3)</sup>.

## ثانياً: المنوع من الصرف:

### معنى الصرف:

يقول ابن هشام: ((والصرف: هو التثوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن.. وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التثوين، ويستثنى من ذلك نحو (مسلمات) فإنه منصرف مع أنه فاقد له، إذ تثوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم))<sup>(4)</sup>.

لقد تعرض ابن المستوفي للأسماء المنوعة من الصرف ومنها:

### 1. عرفات:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَعَرَفَتْ عَرَفَاتُ زَاخِرَةٍ وَلَمْ      يُخَصَّصْ كَدَاءٌ مِنْهُ بِالْإِكْدَاءِ

(1) لفظة (الخيل) وردت في البيت السابق لهذا البيت.

(2) النظام: 7/ 427.

(3) النظام: 9/ 7.

(4) أوضح المسالك: 3/ 140-141.



قال نقلاً عن الصولي: ((عرفات: تصرف، وقد جاء في القرآن الكريم مصروفة، جعلت اسماً واحداً لمكان، وجاءت في بعض الشعر غير مصروفة أيضاً...))<sup>(1)</sup>.

والذي أراه صحيحاً أن (عرفات) مصروفة، لعدم وجود العلة المانعة من صرفها، أما مجيئها في الشعر غير مصروفة فهو يسبب الضرورة الشعرية.

## 2. عامر:

عند شرحه قول المتنبي:

وَأَطْمَعَ عَامِرَ الْبَقِيَا عَلَىهَا وَكَزَقَهَا إِحْتِمَالُكَ وَالْوَقَارُ

قال: ((لم يصرف (عامر) لأنه ذهب إلى القبيلة))<sup>(2)</sup>، والذي يبدو لي أن (عامر) منعت من الصرف إذا أريد بها القبيلة لوجود علتين: العلمية، والتأنيث، أما إذا كان اسماً لشخص فلم يمنع من الصرف، لوجود علة واحدة، وهذه غير كافية لمنعه من الصرف.  
**صرف ما لا ينصرف:**

يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب<sup>(3)</sup>:

أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر، تقول: (ربُّ فاطمة وعمران وعمر...) .

التصغير المزيل لأحد السببين، نحو: حُمَيْدٌ تصغير (أحمد).

إرادة التناصب كقراءة نافع والكسائي (سلاسل)<sup>(4)</sup>، (قواريرا)<sup>(5)</sup>.

الضرورة.

ذكر ابن المستوفي ألفاظاً صرفت للضرورة ومنها:

(1) النظام: 213 / 1.

(2) النظام: 326 / 8، وينظر: الموضح: 420 / 2.

(3) أوضح المسالك: 156-157 / 3.

(4) سورة الإنسان: الآية 4.

(5) سورة الإنسان: الآية 15.

## 1. زحل:

عند شرحه قول المتن:

زُحِلَ عَلَى أَنَّ الْكَوَكِبَ قَوْمُهُ لَوْ كَانَ مِنْكَ لَكَانَ أَكْرَمَ مَعَشَرًا

قال: ((زحل: معدول عن (زاحل).. فيجب أن لا يصرف، وصرفه للضرورة))<sup>(1)</sup>،  
وسبب منع (زحل) من الصرف هو العلمية والعدل.

## 2. ثماضر، لُعُوب:

عند شرحه قول أبي تمام:

لُعِبَ الشَّيْبُ بِالْفَارِقِ بَلْ جَدُّ فَأَبْكَى ثَمَاضِرًا وَلُعُوبًا

قال: ((الأجود أن يكون (ثماضر) و(لعوب) معرفتين، صرفهما للضرورة...))<sup>(2)</sup>،  
وسبب منعهما من الصرف هو العلمية والتأنيث.

## ثالثا: العوامل:

تعد فكرة العوامل من المحاور الرئيسة التي قام عليها الدرس النحوي، إذ ترتبط ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب، كما أنها ترصد العلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة<sup>(3)</sup>.

ومعنى العامل: ((هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص))<sup>(4)</sup>.  
إذ نلاحظ أن أواخر الكلم تختلف باختلاف العوامل الداخلة عليها، وفكرة العامل في النحو قديمة<sup>(1)</sup>، فقد أخذ بها الخليل<sup>(2)</sup>، واتضحت معالمها في كتاب سيويه.

(1) النظام: 130/9، وينظر: الموضح: 116/3.

(2) النظام: 228/2.

(3) أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة الشروق، حلب، 1979: 131.

(4) التعريفات: 120.

وقد قسم النحويون العوامل إلى: قياسية وسماعية ولفظية ومعنوية<sup>(3)</sup>.  
ووضعوا له شروطاً وأوصافاً<sup>(4)</sup>.

وعلى الرغم من إجماع البصريين والكوفيين على القول بالعامل، فقد ظهر من دعا إلى إلغاء نظرية العامل في النحو أمثال: قطرب<sup>(5)</sup>، وابن مضاء القرطبي<sup>(6)</sup>.

والحق الذي لا مناص منه أن الكثير من علماء العربية أقروا فكرة العامل؛ لما له من تأثير فعال في الرفع والنصب والجر والجزم.

أما ابن المستوفي فقد كان من العلماء الذين قالوا بنظرية العامل في النحو، إذ صرح به في غير موضع من كتابه، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَمِنْ إِزْدِيَارِكُ فِي السَّجَى الرَّبَّاءِ إِذْ حَيْثُ أَنْتَ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

قال نقلاً عن أبي البقاء العكبري: ((إذ: ظرف زمان ماضٍ، والعامل فيه (أمن) أو (إزديارك) وهو مضاف إلى حيث...))<sup>(7)</sup>.

(1) الخصائص: 110/1.

(2) مدرسة الكوفة: 261، دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: د. بتول قاسم ناصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، 1999: 8.

(3) الخصائص: 110/1، الدراسات النحوية واللغوية عند الزخشري: د. فاضل صالح السامرائي، دار النشر، بغداد، 1390هـ-1971: 65-70.

(4) أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية: د. فاضل السامرائي، ط1، دار الرسالة للطباعة، مطبعة اليرموك، بغداد، 1395هـ-1975: 244.

(5) الإيضاح في علل النحو: 70.

(6) الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، نشر دار المعارف، القاهرة، 76.

(7) النظام: 377/1.

وعند شرحه قول المتنبي:

أَشْدُّ عَصْفِ الرِّيحِ يَسِيقُهُ      نَحْتِي مِنْ خَطْوِهَا نَائِدُهَا

قال: ((نحني: ظرف، والعامل ما دل عليه قوله (من خطوها)))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

صَبَّحَتْهُ بِسُلَاقَةٍ صَبَّحَتْهَا      بِمَدَامَةِ الْخُلَاطَاءِ وَالْثَدَمَاءِ

قال: ((قوله: (بمدامة) بدل من (سلافة) مع إعادة العامل...))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِشَارَ شَزْرِ الْقَوَى يَرَى جَسَدَ الْ      مَعْرُوفٍ أُولَى بِالطَّيْبِ مِنْ جَسَدِهِ

قال: ((نصب (إشار) على المصدر، وعمل فيه (أثري)<sup>(3)</sup>، ومن رفع فعلى خبر مبتدأ محذوف، والأول أقوى...))<sup>(4)</sup>، وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَصْرَعُ أَيُّ الْوَحْشِ قَفِيئُهُ بِهِ      وَأَنْزَلُ عَنْهُ مِثْلَهُ حِينَ أُرْكَبُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((في قوله: (وأصرع أي الوحش) أي: منصوب بفعل محذوف تقديره أي الوحش اتبعت الفرس، ولا يجوز أن ينصب أي بـ(أصرع)؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله...))<sup>(5)</sup>.

والذي أراه أن ما نقله ابن المستوفي فيه وهم، إذ ليس في الكلام ما يدل على الشرط، ولذلك فإن (أي) تكون منصوبة بـ(أصرع).

(1) نفسه: 430/6.

(2) نفسه: 239/1.

(3) وردت (أثري) في قوله السابق وهو: أَثَرِي إِذْ جَعَلْتُهُ سَنَدًا \* كُلُّ إِعْرِيٍّ لَاحِيَةٌ إِلَى سَنَدِهِ

(4) النظام: 442/5.

(5) نفسه: 286/4، وينظر: التبيان في شرح الديوان: أبو البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين،

مصر، د.ت: 1/174.

## رابعاً: كان وأخواتها

نمة مسألتيان في (كان وأخواتها) لا بد من الوقوف عليهما في كتاب النظام؛ إذ المسائل التي ذكرها ابن المستوفي في (كان وأخواتها) كثيرة، ولكنني اخترت منها ما هو نادر ومهم، وهاتان المسألتان هما:

1. كان التامة.
2. تقديم خبر (ليس) على اسمها، وتقديم معموله عليه.

### - كان التامة:

ترد (كان) في العربية على ثلاثة أقسام<sup>(1)</sup>:

1. ناقصة، تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ذُوكَ قَلِيلًا﴾<sup>(2)</sup>.
  2. تامة، تحتاج إلى مرفوع دون منصوب، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا كَانَتْ دُؤُوسًا﴾<sup>(3)</sup>.
  3. زائدة، فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، وشرط زيادتها أمران: أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والآخر: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كقولك: (ما كان أحسن زيدا)، أصله: ما أحسن زيدا.
- ذكر ابن المستوفي أن (كان) بمعنى (وقع) ولا خبر لها، كما تقول: هذا إذا كان بسرا أطيّب منه رطباً<sup>(4)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَزْوَةٌ مُتَبِعٌ وَلَوْ كَانَ رَأْيٌ لَمْ تَفَرُدْ بِهِ لَكَاتَتْ سَلُوبًا

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 102، شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، ط 11، مطبعة السعادة، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1963: 138.

(2) سورة الفرقان: من الآية 54.

(3) سورة البقرة: من الآية 280.

(4) النظام: 1/ 357، وينظر: الموضح: 1/ 130.

قال نقلا عن أبي العلاء: ((ويجوز رفع (رأي) على أن تكون (كان) بمعنى (وقع)، ونصبه على أن يكون في (كان) ضمير))<sup>(1)</sup>، وقال ابن المستوفي معلقا على قول أبي العلاء: ((النصب: أجود؛ لأنه إذا رفع جاز أن يقع رأي من غيره بثفرد وهو بعمله، أو يحتاج إلى محذوف تقديره: لو وقع رأي منك، وأما إذا كانت ناقصة فيكون المعنى، لو كان الذي رأيت رأيا لم تتفرد به...))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

فَإِنْ يَكُنِ الْعَلَقُ النَّفِيسَ قَدَّعَهُ      فَمِنْ كَفِّ مُتَلَاغٍ أَعْرَ وَهَوَّبِ

قال نقلا عن الواحدي: ((من روى (تكن) بالتاء، فهو على مخاطبة سيف الدولة، وينصب (العلق النفيس) بفعل مضمر، مثل الذي ظهر على تقدير: (فإن تكن) فقدمت العلق، نحو زيدا ضربته))<sup>(3)</sup>.

قال ابن المستوفي: ((يجوز لمن روى (يكن) بالياء أن ترفع (العلق النفيس) ويعمل (يكن) تامة، و(فقدته) في موضع الحال، أو المفعول الثاني، والتقدير: فإن يوجد العلق النفيس مفقودا، والأول أجود))<sup>(4)</sup>.

- تقديم خبر (ليس) على اسمها:

ذهب النحاة<sup>(5)</sup> إلى جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها، وبين الدكتور فاضل السامرائي سبب تقديم خبر (ليس) على اسمها، إذ قال: ((وأما قولنا (كان قائما عمدا) فهو من باب تقديم الخبر على الاسم؛ للعناية به والاهتمام، وذلك كأن يكون عمدا

(1) النظام: 253/2.

(2) نفسه: 253/2.

(3) نفسه: 267/3، وينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح الواحدي: 1/113، (نقلا عن النظام في شرح

شعر المتنبي وأبي تمام).

(4) النظام: 267/3.

(5) الإنصاف: 1/163، شرح ابن عقيل: 1/97، شرح قطر الندى: 129.

مريضاً لا يقوى على القيام لمدة ثم قام، فتقدم الخبر على الاسم وتقول: (كان قائماً عمداً)، لأن الخبر هاهنا أولى بالاهتمام من الاسم...»<sup>(1)</sup>.

وذكر ابن المستوفي تقديم خبر (ليس) على اسمها، فعند شرحه قول المتنبي:  
وَشَيْخٌ فِي الشَّبَابِ وَلَيْسَ شَيْخاً يُسَمَّى كُلُّ مَنْ بَلَغَ الْمَشْيَا  
قال: ((موضع (في الشباب) نصب على الحال، وتقدير م بعده: وليس كل من بلغ المشيب يسمى شيخاً، وهو تركيب غير حسن، وفيه تقديم خبر (ليس) على اسمها...»<sup>(2)</sup>.

### خامساً: تعلق الجار والمجرور:

((يرى النحاة: أن الجار والمجرور ومثله الظرف لا بد أن يتعلق بفعل أو بما يشبه الفعل أو ما هو بمعناه، فالمتعلق بالفعل نحو: (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو: (أنا سائر في الطريق)، فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات معنى (أين أنت)، بعدت.. فإن لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به، قدر له متعلق مناسب نحو: (هو في الدار) أي: كائن في الدار))<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي مسألة تعلق الجار والمجرور في كتابه وهي:

#### 1. تعلق الجار والمجرور بالفعل:

عند شرحه قول المتنبي:

سُقِّيتْ مَنَابِئُهَا الَّتِي سَقَّتِ الْوَرَى يَدَيَّ أَبِي أَيُّوبَ خَيْرَ نَبَاتِهَا

(1) معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، 1989: 108-109.

(2) النظام: 191/4.

(3) معاني النحو: 109-108/3 (1991).

قال: ((إن (الباء) في قوله (بيدي أبي أيوب) ليست متعلقة بقوله (سقى الوري)، وإنما هي متعلقة بقوله: (سقيت منابتها) أي: سقيت منابت هذه النفوس بيدي أبي أيوب...))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عَدَلْتُ غُرُوبَ دُمُوعِهِ عَدَالَهُ بِسَوَاكِبٍ قَدْ دَنَى كُلُّ مَقْلَدٍ

قال: ((... والباء: متعلقة بـ(عدلت))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

عَيْدٌ بِأَيِّهِ حَالُ عُدَّتْ يَا عَيْدُ بِمَا مَضَى أَمْ بِأَمْرِ فَيْكَ تُجَدِّدُ

قال: ((وقوله: (بما مضى) يجب أن تكون الباء متعلقة بقوله (عدت))<sup>(3)</sup>.

2. تعلق الجار والمجرور بمقدر مناسب:

إذا لم يكن في الجملة ما يصلح تعلقه به قدر له متعلق مناسب، وقد ذكر ابن المستوفي هذا عند شرحه قول المتنبي:

وَحَرَّقَ مَكَانَ الْعَيْسِ مِنْهُ مَكَائِنَا

مِنْ الْعَيْسِ فِيهِ وَاسِطُ الْكُورِ وَالظَّهْرُ

(1) النظام: 58 / 5.

(2) نفسه: 51 / 6.

(3) النظام: 293 / 7، الموضع: 306 / 2.



قال نقلا عن أبي الفتح: ((وقوله: (فيه) حال من العيس، وهي معلقة بمحذوف، أي: من العيس كائنة فيه...))<sup>(1)</sup>.

### سادسا: أثر الرواية في الإعراب

أشار ابن المستوفي في عدة مواضع من كتابه إلى اختلاف الرواية، الذي يترتب عليه اختلاف في الإعراب، إذ لم يكن مجرد ناقل روايات فحسب، بل كان ينقد الرواية من خلال وصفها مستعملا عبارات نحو: الرواية المشهورة<sup>(2)</sup>، والرواية الصحيحة<sup>(3)</sup>، والأجود<sup>(4)</sup>، والأوضح<sup>(5)</sup>، وجائز وحسن<sup>(6)</sup>، وليس بجيد<sup>(7)</sup>.

وذكر ابن المستوفي أثر الرواية في الإعراب عند شرحه قول أبي تمام:

تَعْلَمُ كَمْ اقْتَرَعَتْ صُدُورُ رِمَاحِهِ  
وَسُيُوفُهُ مِنْ بَلَدَةِ عَذْرَاءِ

قال: ((والرواية المشهورة (وسيوفه) بالرفع، والجر أجود معنى، لأنه لما جعل للرماح صدورا صار الأولى أن يكون للسيف صدور؛ لأن استعماله الصدور للسيف أكثر من استعمالها للرماح، وكلا روايتي الرفع والجر في قوله (سيوفه) جائز حسن، والجر أحسن لما ذكرته))<sup>(8)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَقَدْ نَاتَ جَدُّكَ جَدَّ الْمُلُوكِ  
وَعُمَرُ أَيْيَكَ حَدِيثُ الضِّيَاءِ

(1) النظام: 26/9، وينظر: الفسر: 174/1.

(2) نفسه: 1/218.

(3) نفسه: 6/157.

(4) نفسه: 1/286، 5/207.

(5) نفسه: 10/255.

(6) نفسه: 5/114.

(7) نفسه: 1/276.

(8) نفسه: 1/218.

قال: ((وروي بنصب (جد) الثاني ورفع، أما النصب فمفعول (فات)، وأما الرفع فعلى البدل من (جدك)))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

عِيُونُ حَفِظْنَ اللَّيْلَ فَيْكَ مُجْرَماً وَأَعْطَيْنَهُ الدَّمَعَ الَّذِي كَانَ يُمْنَعُ

قال: ((ومن روى (وأعطينه) كانت الهاء عائدة على الليل، ويكون مفعول (يمنع) محذوفاً تقديره: الذي كان يمنعه.. ومن روى (وأعطيتك) يكون قوله (يمنع) غير محتاج إلى حذف، وتقديره: الذي كان ممنوعاً))<sup>(2)</sup>.

### سابعاً: أقسام (ما) الاسمية:

تأتي (ما) الاسمية على عدة أوجه منها: الموصولة، والموصوفة، والتعجيية، والاستفهامية.. ومن أقسام (ما) الاسمية عند ابن المستوفي:

#### 1. (ما) الموصولة:

عند شرحه قول المتنبي:

أَقْبَلُ سَلَامِي حُبٍّ مَا خَفَ عَنْكُمْ وَأَسْكَنْتُ كَيْمًا لَا يَكُونُ جَوَابُ

قال بعد ذكره أن (ما) في قوله: ((ما خف) مصدرية: قال أبو البقاء: ولا يمتنع أن تكون بمعنى (الذي) وهو أجود...))<sup>(3)</sup>.

#### 2. (ما) الاستفهامية:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَمَا أَنْتَ مِنْ رَجْعِ رَجْعِ قَوَى سَأَلْتَ لَرِيًّا وَرَبْعَ خِلَاءِ

(1) نفسه: 298 / 1.

(2) النظام: 103 / 10.

(3) نفسه: 332 / 4، وينظر: التبيان: 88 / 1.

ذكر أن (ما) نافية، ثم قال: ((... ولا يمتنع أن تكون (ما) في قوله: (ما أنت) على معنى الاستفهام والإنكار، كما تقول للرجل إذا رايتَه يفعل شيئاً لم تجر عادته بفعله، (ما أنت من هذا) أي: أي شيء أنت منه...))<sup>(1)</sup>.

### 3. (ما) التعجبية:

عند شرحه قول المتنبي:

وَفِي مَا قَارَعَ الْخَطُوبَ وَمَا أَكْسَنِي بِأَلْصَابِ السُّودِ

قال نقلاً عن الواحدي: ((ويجوز أن تكون (ما) الثانية هاهنا للتعجب...))<sup>(2)</sup>.

### ثامناً: أقسام (ال):

تأتي (ال) على ثلاثة أوجه<sup>(3)</sup>:

الأول: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي).

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية، وجنسية.

الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة، وغير لازمة.

وقد ذكر ابن المستوفي النوعين الأول والثاني، فقد ذكر أن (ال) تأتي موصولة،

وذلك عند شرحه قول المتنبي:

الْعَارِفِينَ بِهَا كَمَا عَرَفْتَهُمُ وَالرَّاكِبِينَ جُدُودَهُمْ أُمَاتِهَا

قال نقلاً عن أبي الفتح: ((كان الوجه أن يقول: (والراكب جدودهم أماتها)، لأنه

في معنى الذين ركبت جدودهم أماتها، كما تقول: مررت بالقوم القائم آخرهم، أي:

(1) نفسه: 303/1.

(2) النظام: 315/6.

(3) مغني اللبيب: 106/1-109، المفردات النحوية: 47 وما بعدها.

الذين قام أخوهم، فقلت: (القائم) لأنك تقول (الذي قام)، وتقول: مررت بالقوم القائم، لأنك تقول: مررت بالقوم الذين قاموا...<sup>(1)</sup>

وعند شرحه قول المتنبي:

فَيَقْلَقُ مِنْهُ الْبَعِيدُ الْأُنَاةَ وَيَغْضَبُ مِنْهُ الْبَطِيُّ الْغَضَبَ

قال نقلا عن القصباني<sup>(2)</sup>: ((يجوز أن تكون لام التعريف في (البعيد) للعهد والجنس، فإن جعلناها للعهد كان (البعيد الأناسة) هو سيف الدولة.. وإن جعلناها للجنس، فالمعنى فيقلق منه كل حليم...))<sup>(3)</sup>.

تاسعا: تركيب (ماذا):

تأتي في العربية على أوجه<sup>(4)</sup>:

أحدها: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) إشارة.

الثاني: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة.

الثالث: أن يكون (ماذا) كله استفهاما على التركيب.

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولا بمعنى الذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة.

وقد ذكر ابن المستوفي (ماذا) على الوجهين الثاني والثالث، فعند شرحه قول

المتنبي:

وَمَاذَا يَمُصُّ مِنَ الْمَضْجِكَاتِ وَلَكِنَّهُ ضَاحِكٌ كَالْبَكَا

(1) النظام: 49/5.

(2) هو الفضل بن محمد بن علي القصباني البصري، عالم باللغة والأدب، من أهل البصرة ضري، له مؤلفات منها كتاب في التحو، والصفوة في أشعار العرب، توفي سنة 444هـ، ينظر ترجمته في: بغية

الرعاة: 246/2.

(3) النظام: 77/4.

(4) مغني اللبيب: 576-579/1.

قال نقلا عن أبي الفتح: ((يجوز أن يكون جعل (ماذا) اسما واحدا، ويجوز أن يكون (ذا) بمعنى الذي))<sup>(1)</sup>، وإلى هذا الرأي ذهب التبريزي<sup>(2)</sup>.

والذي يبدو لي أن (ماذا) اسم واحد دال على معنى الاستفهام، وليس مركبا.

#### عاشرا: نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية:

من نواصب الفعل المضارع وقوعه بعد فاء السببية، إذا كانت مسبقة بنفي محض أو طلب بالفعل ويشمل: الأمر والنهي، والتحضيض، والتمني، والترجي، والاستفهام، والدعاء، والعرض<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي أن الفعل المضارع ينصب بـ(فاء) السببية إذا سبقت بـ(التمني)، فعند شرحه قول المتنبي:

يَا لَيْتَ بَاكِئَةً شَجَانِي دَمَعُهَا نَظَرْتُ إِلَيْكَ كَمَا نَظَرْتُ فَعُذِرَا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((ونصب (فعذرا) لأنه جواب التمني))<sup>(4)</sup>.

#### عاشرا: حكم (كل):

إن لفظ (كل) حكمه الأفراد والتذكير، وإن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها<sup>(5)</sup>.

وقد ذكر ابن المستوفي أن لفظة (كل) كلمة تفيد العموم، فعند شرحه قول المتنبي:

(1) النظام: 470 / 1.

(2) الموضح: 185 / 1.

(3) ينظر: اللمع في العربية: 221، وينظر: الغرة المخفية: ابن الحياز (ت 639هـ)، في شرح الدرة الألفية: ابن معط (ت 628هـ)، تحقيق حامد محمد العبدلي، ط1، دار الأنبار، بغداد، مطبعة العاني، 1410هـ-1990: 163 / 1، شرح قطر الندى: 71-76.

(4) النظام: 120 / 9، الموضح: 115 / 3.

(5) ينظر: أحكام كل ما عليه تدل: تقي الدين السبكي (ت 756هـ)، تحقيق د. طه محسن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2000: 30، مغني اللبيب: 8 / 1.

تَشْقُكُم بِفَتَاهَا كُلَّ سَلَهَبَةٍ وَالضَّرْبُ يَأْخُذُ مِنْكُمْ فَوْقَ مَا يَدْعُ

قال: ((.. وكل: كلمة تعم إذا أضيفت إلى المؤنث، كسبت منه التأنيث، يقال: جاءني كل امرأة، ولو قال: جاءني، لم يُعَد، غير أن التأنيث أبين وأحسن))<sup>(1)</sup>.

والذي يمكن أن نلاحظه في بيت المتنبي أن لفظة (كل) اكتسبت التأنيث إذ إنها أضيفت إلى (سلهبة) وهي مؤنث. وعند شرحه قول المتنبي:

ما تعرف العين فرق بينهما كلُّ خيال وصالهُ نافذٌ

قال: ((كل: يستعمل في الإثنين كما يستعمل في الجماعة، ولما قال: (ما تعرف العين فرق بينهما)، علم أنه يشير (بالكل) إليهما لا إلى جماعة غيرهما))<sup>(2)</sup>، والذي يبدو لي أن تكون (كل) في قول المتنبي واقعة على جميع الشخوص القرية من بني آدم، أي: كل الإنس خيالات.

#### حادي عشر: اسم الإشارة (ذا):

ذا: تكون أربعة أقسام<sup>(3)</sup>:

1. أن تكون اسم إشارة.
2. أن تكون موصولا بمعنى الذي.
3. أن تكون ملغاة، ومعنى الإلغاء هنا أن يتركب (ذا) ع (ما) فيصير المجموع اسما واحدا.
4. أن يكون (ذا) بمعنى صاحب).

(1) النظام: 347/10، وينظر: الموضح: 265/3.

(2) النظام: 412/7.

(3) الجنى الداني: 256-258.

5. وقد ذكر ابن المستوفي أن (ذا) يكون اسماً للإشارة واسماً موصولاً، فعند شرحه قول أبي تمام:

وأرادوك بالبيات<sup>(1)</sup> وَمَنْ هـ ذَا يُرَادِي مُتَالِعاً<sup>(2)</sup> وَعَسِيّاً<sup>(3)</sup>

قال: ((قوله (ومن هذا) (هذا) هذا هاهنا في معنى الذي...))<sup>(4)</sup>، وعند شرحه قول المتنبي:

وَأَلْقَى الْقَمَّ الضَّحَاكَ أَعْلَمُ آلُهُ قَرِيبَ بِلْدِي الْكَفِّ الْمَفْدَاةَ عَهْدُهُ

قال: ((ذي بمعنى هذي، يريد: أن القم إذا قبل كف الممدوح ظهر في المقبل فرح وسرور وضحك، وهذا أحسن من أن يجعل (ذي) في معنى صاحب، كأنه قال: بصاحب الكف المفداة يعني: الممدوح، وإن كان ذلك سائغاً فالوجه الأول هو الصواب))<sup>(5)</sup>.

والذي يبدو لي أن الأمرين جائزان، أي: ورودها بمعنى اسم الإشارة، أو بمعنى الاسم الموصول.

(1) البيات: اسم موضع.

(2) جيلان.

(3) جيلان.

(4) النظام: 2/ 247-248.

(5) نفسه: 7/ 264-265، الموضح: 2/ 292.

## **الفصل الخامس**

### **المباحث الدلالية**





## الفصل الخامس

## المباحث الدلالية

**الدلالة في اللغة:** مأخوذ من دلال المرأة إذا تدللت على زوجها، تريه جراءة عليه في تغشج وتشكل كأنها تخالفه، وليس بها خلاف، وقد تدللت عليه، وامرأة ذات دل أي: شكل تدل به، والدلالة: مصدر الدليل ((بالفتح والكسر))<sup>(1)</sup>.

**الدلالة في الاصطلاح**<sup>(2)</sup>: هي علاقة اللفظ بالمعنى، ودلالة أي لفظ هي ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك أو محسوس، والتلازم الضروري بين الكلمة ودلالتها أمر لا بد منه في اللغة، وهو ما يعتمد المتحدث والسامع للوصول إلى الغرض من الكلام<sup>(3)</sup>، فاللغة الفاظ والعلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة اختيارية عرقية تمت بالتواضع والاصطلاح، أما نوع هذه العلاقة فهي علاقة فكرية ذهنية.

فاللفظ لا بد له أن يدل دلالة كاملة على المعنى المقصود، إذ إنه كالروح في الجسد، جاء في رسائل إخوان الصفا: ((فالمعاني هي الأرواح، إذ إنه كالروح في الجسد، وذلك أن كل لفظ لا معنى لها فهي جسد لا روح فيه، وكل معنى في فكر النفس لا لفظ له فهو بمنزلة روح لا جسد له))<sup>(4)</sup>.

لم يخل كتاب النظام من الإشارة إلى الدلالة، إذ إنه وقف عند دلالة الألفاظ والعلاقات الدلالية بين الألفاظ.

(1) ينظر: العين: 8/8 (دل)، اللسان: 247/11 (دل).

(2) الجهد اللغوي عند علي بن حمزة البصري (ت 375هـ)، في كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة:

ناهدة محمد محمود الكبيسي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997: 117.

(3) الأضداد في اللغة: محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1974: 55.

(4) رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا: نشر دار بيروت للطباعة والنشر، 1957: 400/1.

## أولاً: دلالة الألفاظ:

### 1. الترادف:

في اللغة: قال الجوهري: ((الردف: المرتد، وهو الذي يركب خلف الراكب، وأردفته أنا، إذ أركبته معك، وذلك الموضع الذي يركبه مرادف، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، وهذا أمر ليس له ردف، أي: ليس له تبع، والترادف هو التتابع))<sup>(1)</sup>.

أما الترادف في الاصطلاح: هو ((الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد، باعتبار واحد))<sup>(2)</sup>.

أو هو ((دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد أو المعنى الواحد دلالة واحدة))<sup>(3)</sup>. أو هو ((ما اختلف لفظه واتفق معناه))<sup>(4)</sup>، ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن هذه الظاهرة تعني أن تأتي لفظتان أو أكثر مختلفتا اللفظ ولكنها تصب في معنى واحد.

أما ابن المستوفي فقد كان من المقرين بهذه الظاهرة في اللغة، تلك الظاهرة التي اختلف في ثبوتها ما بين منكرين لها ومقرين بها، إلا أن ابن المستوفي لم يذكر هذه الظاهرة بصريح اللفظ (الترادف)، وإنما أشار إلى أن هذه الألفاظ تؤدي معنى واحداً، وإليك الأمثلة لتوضيح هذه الظاهرة.

### 1. البهجة والجذل:

عند شرحه قول أبي تمام:

(1) الصحاح: 4/ 1363-1364 (ردف).

(2) المزهر: 1/ 402.

(3) الترادف في اللغة: حاكم مالك لمعي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980: 32.

(4) فقه اللغة: الضامن: 62، وينظر: الزخشري اللغوي وكتابه الفائق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي،

منشورات الجمع العلمي، مطبعة الجمع العلمي، 1413هـ-2001: 138.

لَو عَيْنَاكَ لَقَالَا بِهِجَةً جَدَلًا

أَبْرَحْتُ أَيْسَرُ مَا فِي الْعِرْقِ أَنْ يَشِيجَا

قال: (البهجة والجلذل: متقاربان، وهما في معنى الفرح، وجمع بينهما لاختلاف اللفظ...) <sup>(1)</sup>.

## 2. الدردبيس والقنطر:

عند شرحه قول المتنبي:

يُنَادِكَ يَوْسَى كُلُّ جُرْحٍ يَعْتَلِي رَأْبَ الْأَسَاةِ بِدَرْدَيْسٍ قِنْطَرٍ

قال: .. (ودرديس أي: الداهية، وقنطر داهية أيضا...) <sup>(2)</sup>.

## 3. الحرجف والصر:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَرُوغٌ لَا مِنْ رِيَاحِهِ الْحَرْجَفُ إِلَّا صِرٌّ وَلَا مِنْ نُجُومِهِ النَّحْسُ

قال: .. (الحرجف: الريح الباردة، والصر كذلك) <sup>(3)</sup>.

## 4. المصطفى والمجتبى والمسترى:

عند شرحه قول أبي تمام:

بِالْمُجْتَبَى وَالْمُصْطَفَى وَالْمُسْتَرَى لِلْحَمْدِ وَالْحَالِي بِهِ وَالْكَاسِي

قال: (والمصطفى والمجتبى والمسترى، كلها تؤدي معنى المختار، وإن اختلفت الألفاظ) <sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 125/5.

(2) نفسه: 147/8، وينظر: الموازنة بين أبي تمام والبحري: الأملدي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة دار المعارف، مصر، ط4، 1982: 1/305-301، الترادف في اللغة: 118.

(3) النظام: 204/9، وينظر: كتاب فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ب.ت: 278.

(4) النظام: 236/9.

## 5. الرياش والريش:

عند شرحه قول المتنبي:

فَلِنْ الْفَارِسِ الْمَعْوَتِ خَفَّتْ لِمُنْصِلِهِ الْفَوَارِسُ كَالرِّيشِ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الرياش والريش واحد...))<sup>(1)</sup>، وقد يأتي الريش بمعنى المال ويأتي الرياش بمعنى الخصب أو الأثاث<sup>(2)</sup>.

يتضح من مبحث الترادف أن ابن المستوفي لم يذكر صراحة ظاهرة الترادف، ولكنه أشار إليها بقوله: هذه الألفاظ بمعنى واحد، ونجده أحيانا كأنه يعرف هذه الظاهرة وذلك بقوله: الألفاظ بمعنى واحد وإن اختلفت إشارة إلى من يعرفها بقوله: اختلاف الألفاظ والمعنى واحد.

## 2. المصترك اللفظي:

الأصل أن يكون لكل معنى من المعاني لفظ يستعمل به، ما دامت الألفاظ وسيلة من وسائل الإبانة عن المعاني إلا أننا نجد أن هناك ألفاظا في العربية متفقة لها أكثر من معنى، وما هذه إلا ظاهرة المصترك اللفظي.

ومعنى المصترك اللفظي: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين، فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة<sup>(3)</sup>.

ولا تقتصر هذه الظاهر على اللغة العربية، فقد أشار ابن سنان الخفاجي إلى أن اللغة الرومية يوجد فيها للاسم الواحد مدلولات مختلفة<sup>(4)</sup>، ونجد أن ابن المستوفي في كتابه يقر بوجود هذه الظاهرة في كلام العرب، وأطلق على الألفاظ التي تمثلها اسم: الألفاظ

(1) النظام: 9/10، قال الجوهري: الرياش والريش: اللباس الفاخر، وينظر: الصحاح: 1008/3 (ريش).

(2) ينظر: كثر الكتاب ومنتخب الآداب: أبو إسحاق إبراهيم بن الحسن البونسي (ت 651هـ)، تحقيق د. حياة تارة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004: 79-80.

(3) الزهر: 1/369، وينظر: فقه اللغة: الضامن: 66.

(4) ينظر: سر الفصاحة: ابن سنان (ت 469هـ)، شرح عبد المتعال الصعيدي، مصر، 1969: 49-50.

المشتركة، فتابع بذلك الكثير من علماء اللغة ممن أقرروا هذه الظاهرة، ومن الألفاظ المشتركة في كتاب النظام:

## 1. الندى:

عند شرحه قول أبي تمام:

إذا المكاسم عَقَّتْ وَاسْتَنْخَفَ بِهَا أَضْحَى النَّدَى وَالسَّدى أَمَّا لَهُ وَأَبَا

قال نقلا عن الجوهري: ((الندى: ندى الليل، وهي حياة الزرع، قال الكميت<sup>(1)</sup>:

فَأَنْتَ النَّدَى فِيمَا يَنْوِيكَ وَالسَّدى .....

وأظن أبا تمام أراد ذلك، والندى: المطر، والندى: الجود، واستعارهما صفة للممدوح<sup>(2)</sup>.

والذي أراه أن لفظة (الندى)، قد حصل فيها تطور دلالي أدى إلى حصول ظاهرة المشترك اللفظي، أي أن هذه اللفظة (الندى) تحولت من شيء مادي إلى شيء معنوي أرادته أبو تمام.

## 2. الرمضاء:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَعَمْرُؤُ مَجَّ الرَّمْضاءِ وَالنَّارُ ثَلْثَظِّي

أَرْقُ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَسْرِ<sup>(3)</sup>

قال: ((الرمضاء: حصى صغار تشتد عليه الشمس فيحمر، ويقال للرمل أيضا إذا حمى: رمضاء، ومن أقوالهم: (كالمستجير من الرمضاء بالنار)<sup>(1)</sup>)).<sup>(2)</sup>

(1) البيت في ديوان الحماسة بشرح المرزوقي: نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط1، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1372هـ-1953: 4/1795، وصدره: (إذا الخود عدت عقبة القدر ماها).

(2) النظام: 77/3.

(3) رواية التبريزي (أصفى) مكان (أخفى).

### 3. الأسد:

عند شرحه قول المتنبي:

فَاسْتَضَحَّكَتْ لَمْ قَالَتْ كَأَلْفَيْتِ يُرَى

لَيْتَ الشَّرَى وَهُوَ مِنْ عَجَلٍ إِذَا انْتَسَبَا

قال: ((لفظة الأسد مشتركة بين القبيلة وبين هذا الحيوان المعروف...))<sup>(3)</sup>.

### 4. الخطر:

عند شرحه قول المتنبي:

يَسْصَغِيرُ الْخَطَرَ الْكَبِيرَ لَوْ قَدِيرُهُ وَيَنْظُنُّ دَجَلَةً لَيْسَ تُكْفِي شَارِبَا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الخطر: الشيء الخطير، ذو الخطر، والخطر: القدر))<sup>(4)</sup>.

### 5. الصوب:

عند شرحه قول المتنبي:

مِثْلُكَ يَنْثِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرْدُّ الدَّمَاعَ عَنْ غَرَبِهِ

قال: ((الصوب: القصد، والصوب: الإصابة، والصوب: النزول))<sup>(5)</sup>.

(1) كتاب جهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1988: 160/2، برواية:

كالمستغيث مكان كالمستجير.

(2) النظام: 183/4.

(3) نفسه: 116/4.

(4) النظام: 152/4، وذكر الجوهري معان أخرى للفظ (الخطر)، منها: الإشراف على الهلاك، والسبق

الذي يتراهن عليه، ينظر: الصحاح: 648/2 (خطر).

(5) النظام: 363/4.

وقد ذكر التبريزي معنيين لهذه اللفظة إذ قال: ((.. والصوب: القصد، والصوب: الإصابة))<sup>(1)</sup>.

## 6. الوشيعة:

عند شرحه قول أبي تمام:

شَهِدْتُ لَقَدْ أَتَوْتَ مَغَانِيكُمُ بَعْدِي

وَمَعَّتْ كَمَا مَعَّتْ وَشَائِعُ مِنْ بُرْدٍ

قال: ((قد فسر أهل العربية (الوشية) بمعان مختلفة، فقالوا: الوشيعة: لفيفة من الغزل، وتسمى القصبة التي يجعل النساج فيها لحمة الثوب للنسيج، وشيعة، قال الشاعر<sup>(2)</sup>:

به ملعب من مخفلات نسجه كنسج اليماني برده بالوشائع

وقالوا: الوشيعة: لفيفة القطن المتدوف، والوشية: الطريقة في البرد، قال ذلك الجوهري<sup>(3)</sup>.

## 7. الفتى:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَنْتَ الْفَتَى كُلُّ الْفَتَى لَوْ أَنَّ مَا تُسَدِّدُهُ فِي التَّائِبِ فِي الْإِسْعَادِ

قال: ((الفتى: الشاب، والفتى: الكريم، والفتى: العبد))<sup>(4)</sup>.

(1) الموضح: 466/1.

(2) الشاعر هو ذو الرمة، والبيت في ديوانه: 355 برواية (معصفات) مكان مخفلات.

(3) النظام: 6/118-119.

(4) نفسه: 6/141.



## 8. العهد:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَسِي الْيَسَارَ بِالرَّقِيقِ وَأَهْلِهِ

سَقَى الْعَهْدَ مِنْكَ الْعَهْدُ وَالْعَهْدُ وَالْعَهْدُ<sup>(1)</sup>

قال: ((فالعهد: الحفاظ من قولهم: ما لفلان عهد، والعهد: الوصية، من قولهم: عهد إلي وعهدت إليه، أي: أوصاني وأوصيته، والعهد: المطر، وجمعه عهاد.. والعهد: ما عهد عليه غيره من وصال وشباب ودل، والعهد: الأمان، قال الله ﷻ «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»<sup>(2)</sup>، أي: أمانِي، والعهد: اليمين: من قولهم على عهد الله...))<sup>(3)</sup>.

## 9. الناجية:

عند شرحه قول أبي تمام:

يَوْمَ النَّبَاحِ<sup>(4)</sup> لَقَدْ أَبْقَيْتَ نَابِجَةً أَحْشَاؤُنَا أَبَدًا مِنْ ذِكْرِهَا قِطْعُ

قال: ((.. الناجية: أصلها من نبج إذا صاح، والناجية الداهية))<sup>(5)</sup>.

## 3. الأضداد:

الأضداد في المصطلح اللغوي تعني: ((انصراف الألفاظ إلى معنيين ضديين نحو: الجون للأسود والأبيض))<sup>(1)</sup>، وعليه فهو يشبه الاشتراك في كون اللفظة-منهما تدل على

(1) رواية الصولي: بالرقعتين.

(2) سورة البقرة: من الآية 124.

(3) النظام: 251-252/6، وقد ذكر الجوهري معان أخرى للفظه العهد، منها: المنزل الذي لا يزال القوم إذا انتابوا عنه رجعوا إليه، والعهد الموثق، والعهد الذمة، ينظر: الصباح: 515-516/2 (عهد).

(4) النباج: اسم موضع.

(5) النظام: 252/10.

أكثر من معنى، ويفترق عنه في أن التضاد رهين بمعنىين لا أكثر، وإن هذين المعنيين متضادان لا مختلفان، وأكثر اللغويين على أن التضاد نوع من المشترك، ولكنه نوع أخص منه وإلى ذلك ذهب بعض اللغويين<sup>(2)</sup>. إلا أن أبا الطيب اللغوي جعله شيئاً مستقلاً ونوعاً قائماً بذاته إذ قال: ((والتضاد: جمع ضد، وضد كل شيء ما نأفاه.. وليس كل ما خالف الشيء ضداً، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدّين، وإنما القوة الضعيف، وضد الجهل العلم))<sup>(3)</sup>.

وبهذا يكون أبو الطيب أدق اللغويين نظراً إلى ظاهرة التضاد وفكرة الضدية، وقد كان للعلماء موقف من هذه الظاهرة، فما بين منكر لها وما بين قائل بها<sup>(4)</sup>، وقد كان ابن المستوفي من القائلين بها، إذ ذكرها في كتابه صراحة بلفظ (التضاد)، ومن هذه الألفاظ في كتاب النظام:

1. شعب:

عند شرحه قول أبي تمام:

تُصَدِّعُ شَمْلَ الْقَلْبِ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ وَتَشْعِبُهُ بِالْبَثِّ مِنْ كُلِّ مَشْعَبٍ

قال نقلاً عن الآمدي: ((قوله: (تصدع شمل القلب) و(تشعبه بالبث)، معنى واحد، لولا قوله: (بالبث) لصلح أن يكون (تشعبه): تضم أجزاءه وتلائم بينها؛ لأن (شعب) من (التضاد...))<sup>(5)</sup>.

(1) التضاد في كلام العرب: أبو الطيب اللغوي (ت 351هـ)، تحقيق د. عزة حسن، دمشق، 1963: 400/1.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 108/1، والمزهر: 388/1.

(3) تضاد أبي الطيب: 1/1.

(4) لمعرفة المزيد، ينظر: فقه اللغة (ضامن): 73-74.

(5) النظام: 2/22، الموازنة بين الطائيين: الآمدي: 2/110.

ولا خلاف بين اللغويين أن لفظة (شعب) من الأضداد، فقد ذكرت هذه اللفظة في كتب الأضداد<sup>(1)</sup>، إذ قال الأصمعي: ((شعبت الشيء أصلحته وجمعته وشعبته: شققته وفرقته، ومنه سميت المنية شعوب، لأنها تفرق...))<sup>(2)</sup>.

2. الخشيب:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَسِرُّ الْحُسَامِ الْهُنْدَوَانِيُّ لِمَا  
خُشِبَتْهُ مَا لَمْ تُقْلَلْ مَضَارِبُهُ

قال: ((... وروى (خشوبته) بالخاء والباء، من قولهم: الخشيب: السيف الذي بدئ طبعه، والخشيب أيضاً، الصقيل، وهو من الأضداد))<sup>(3)</sup>.

وهذه اللفظة ذكرت في كتب الأضداد<sup>(4)</sup>، قال ابن السكيت: ((الخشيب: السيف الخشن الذي يرد ولم يصقل، والخشيب الصقيل))<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: أضداد قطرب، تحقيق د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1405هـ-1985: 112، الأضداد: للأصمعي، تحقيق أوجست هنفر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1913: 7، الأضداد: ابن السكيت، حققه وقدم له ووضع قهارسه د. محمد عودة أبو جري، نشر مكتبة الثقافة الدينية، ب.ت: 60، الأضداد: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ-1987: 53.

(2) أضداد الأصمعي: 7.

(3) النظام: 45/3.

(4) ينظر: أضداد الأصمعي: 44، أضداد الأنباري: 327، أضداد أبي الطيب: 255/1.

(5) أضداد ابن السكيت: 127.

عند شرحه قول أبي تمام:

وَلَرَّبُّمَا أَشْكُهُ نَكْبَةُ حَادِثٍ      تَرَكْتَ بِبَاطِنِ صَفْحَتَيْهِ نُدُويَا<sup>(1)</sup>

قال نقلا عن أبي العلاء: ((أشكته: أحوجته إلى الشكية، وقد يكون في معنى: أزالته شكيته، وهذه الكلمة تذكر في الأضداد...))<sup>(2)</sup>، وقال: ابن المستوفي معلقا على قول أبي العلاء: (أشكته هنا ينبغي أن تكون من باب: أحوجته إلى الشكاية؛ لأن المعنى قبله ويعده يدل عليه، وذلك أنه قال:

صَرَمْتُ حِيَالَ الدَّهْرِ مِنْهُ صَرِيْمَةٌ      تَرَكْتُ بِقَلْبِ النَّائِبَاتِ وَجِيْمًا

الصرامة: أراد بها العزيمة على الشيء، وهذا حال من لا يحتاج أن تزيل شكواه  
نكبة حادث، مع أن نكبة الحادث لا تزيل شكواه نكبة حادث، مع أن نكبة الحادث لا  
تزيل الشكوى لكن تزيدها، وإنما أراد أنه مع هذه الحال القوية ربما أحوجته إلى أن يشكو  
نكبة حادث تعثره إذ لا يسلم منها<sup>(3)</sup>.

#### 4. القشيب:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَيُّ مَن عَادَ رُوحُ الْمَجْدِ فِيهِ وَعَادَ زَمَانُهُ الْبَالِي قَشِيَا<sup>(4)</sup>

قال نقلا عن أبي الفتح: ((القشيب الجديد هنا، وهو (الحلق) أيضا في غير هذا الموضع، وهو من الأضداد...))<sup>(5)</sup>. وقد ذكر أبو زكريا التبريزي أن هذه اللفظة من

(1) رواية الصولي والتبريزي (نكات بياطن صفحتيه).

(2) النظام: 227 / 3.

(3) نفسه: 227/3-228.

(4) انفراد الواحدى برواية (صبار) مكان (عاد).

(5) النظام: 4/199-200، وينظر: الفسر: 1/97.

الأضداد دون أن يذكرها صراحة إذ قال: ((.. والقشيب الجديد والخلق جميعاً، وجعله ابن دريد: الجديد))<sup>(1)</sup>.

## 5. المشح:

عند شرحه قول المتنبي:

وَتَلَقَى نَوَاصِيهَا الْمُنَايَا مُشِيحَةً      وَرُودَ قَطْأاً صُمٌّ تُشَايِحْنَ فِي وَرْدٍ

قال: ((المشح: من الأضداد، يقولون المشح الحذر، ويقال: الجاد، و(مشيحة) في هذا البيت يحتمل الوجهين، إلا أن الجاد أغلب عليها من الحذر...))<sup>(2)</sup>.

وردت هذه اللفظة في كتب الأضداد<sup>(3)</sup>، والحقيقة في ذلك أن ((معنى المشايح في لغة هذيل: الجاد.. وفي لغة أهل نجد المشايح: المحاذر...))<sup>(4)</sup>.

## 6. الریض:

عند شرحه قول أبي تمام:

يَا أَحْمَدُ ابْنَ أَبِي دَاوُدَ دَعْوَةٌ      دَلَّتْ بِشُكْرِكَ لِي وَكَانَتْ رِيْضًا

قال: ((قوله (كانت ريضاً): الریض عندهم من الأضداد، ويكون (الریض) في معنى التي ریضت والتي لم ترض، وإنما قيل للتي لم ترض ریض، لأنها تفتقر إلى الرياضة، قال الراعي<sup>(5)</sup>:

وَكَلَّأَ رِيْضَهَا إِذَا بِأَسْرَرِئْهَا      كَانَتْ مُعَاوِدَةَ الرَّحِيلِ ذُلُولًا))<sup>(6)</sup>

(1) الموضح: 346 / 1.

(2) النظام: 386 / 7، الموضح: 341 / 2.

(3) أضداد الأصمعي: 39.

(4) أضداد ابن السكيت: 117.

(5) شعر الراعي النميري: 48 برواية إذا يأسرتها.

(6) النظام: 92 / 10.

## 7. جلل:

عند شرحه قول المتن:

جَلَلًا كَمَا بِيَ فَلَيْكَ التَّبْرِيحُ      أَغْدَاءُ ذَا الرِّثَا الْأَعْسَنُ الشَّيْخُ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((جلل: يقال هو من الأضداد، يقع على الكبير والصغير))<sup>(1)</sup>. وقد وردت هذه اللفظة في كتب الأضداد<sup>(2)</sup>.

## 8. مائل:

عند شرحه قول المتن:

كَرَمٌ تَبَيَّنَ فِي كَلَامِكَ مَايَلًا      وَيَبِينُ عَتَقُ الْخَيْلِ فِي أَصْرَاتِهَا

قال: ((.. مائلا: أي ظاهرا غير خفي، وهو من الأضداد، يكون للخفي ويكون للظاهر البين))<sup>(3)</sup>.

## 9. السدفة:

عند شرحه قول أبي تمام:

فَكَانَ شَخْصُكَ فِي أَغْفَالِهَا عَلَمًا      وَكَانَ رَأْيُكَ فِي ظُلُمَائِهَا سَدَفًا

قال: ((.. والسدف هاهنا الضوء، وهو من الأضداد))<sup>(4)</sup>.

## 4. الاشتقاق:

**الاشتقاق في اللغة:** قال الخليل: ((الشق مصدر قولك: شققت، والشق الاسم ويجمع على شقوق.. والاشتقاق: الأخذ في الكلام))<sup>(5)</sup>. وقال ابن منظور: ((هو أخذ شق الشيء وهو نصفه...))<sup>(6)</sup>.

(1) نفسه: 222/5، أضداد قطرب: 75، أضداد ابن السكيت: 63، الموضح: 27/2.

(2) ينظر: أضداد قطرب: 75، أضداد الأصمعي: 9، أضداد ابن السكيت: 63، وينظر: الفسر: 178/1.

(3) النظام: 74-75، وينظر: أضداد ابن السكيت: 103.

(4) النظام: 139/11.

(5) العين: 7/5-8 (شق)، وينظر: الصباح: 1502/4 (شق).

(6) اللسان: 181/10 (شق).

أما الاشتقاق في الاصطلاح: فقد قال السيد الجرجاني: ((الاشتقاق: نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً، ومغايرتهما في الصيغة))<sup>(1)</sup>.

وقد يعرف بأنه: توليد بعض الألفاظ من بعض، بحيث ترجع جميع المشتقات إلى أصل يحدد معناها المشترك، ويشير إلى معناها الخاص<sup>(2)</sup>.

((إن علم الاشتقاق هو العلم الباحث في الجواهر من المباني الأصلية للكلمات قبل تصريفها، وهذا يعني أنه علم باحث في أصول الكلمات بصورة تجعله ركيزة بين اللغة والصرف...))<sup>(3)</sup>. وهذا ما يجعل الاشتقاق هو عماد بنية الكلمة ومادتها الأساسية، إذ تستمد اللغة منه عناصر النمو والخلود<sup>(4)</sup>.

أما عن موقف ابن المستوفي من هذه الظاهرة فإنني لم أجد في كتابه النظام حداً للاشتقاق أو ذكراً لأقسامه، لكنه من القائلين بإثباته، يدل على ذلك ما أورده من المسائل التي عرض لها وعول فيها على الاشتقاق ومن الألفاظ الدالة على الاشتقاق هي:

### 1. الراح:

عند شرحه قول أبي تمام:

راح إذا ما الراح كُنْ مطيهاً كائن مطايا الشوق في الأحشاء

قال نقلاً عن الصولي: ((.. والراح: الخمر، سميت لارتياح شاربها))<sup>(5)</sup>.

### 2. خرقاء:

عند شرحه قول أبي تمام:

خرقاء يَلْعَبُ بِالْعُقُولِ حَبَابُهَا كَتَلُغِبِ الْأَفْعَالِ بِالْأَسْمَاءِ

(1) التعريفات: 3.

(2) دراسات في فقه اللغة: 174.

(3) ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية: طنطاوي محمد دراز، القاهرة، مطبعة عابدين، 1986: 170.

(4) ينظر: الاشتقاق: د. فؤاد حنا توزي، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1968: 50.

(5) النظام: 239/1، وينظر: شرح الصولي لديوان أبي تمام: 307/1.

قال نقلا عن الصولي: ((.. وسمي خرقاء: لأنها تخرق بشاربها...))<sup>(1)</sup>.

### 3. ذهل:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَذْهَلَ بَنَ شَيْيَانَ ذُهْلَ الْفَخَارِ وَذُهْلَ التَّوَالِ وَذُهْلَ الْعَلَاءِ

قال: ((واشتقاق ذهل: يجوز أن يكون من ذهل عن الشيء، ويجوز أن يكون من قولهم: مضى ذهل من الليل أي ساعة))<sup>(2)</sup>.

### 4. السابري:

عند شرحه قول المتنبي:

نَفَلْتُ عَلَى السَّابِرِيِّ وَرَبُّمَا تَنَدَّقُ فِيهِ الصَّعْدَةُ السَّمَرَاءُ

قال نقلا عن أبي البقاء: ((السابري: الدرع الرقيقة، أو الثوب الرقيق واشتقاقه من السبر، وهو التقدير، لأن حلقها قدرت أي ضيقت وأحكمت...))<sup>(3)</sup>.

### 5. العريكة:

عند شرحه قول أبي تمام:

عَلَى كُلِّ رَوَادٍ الْمَلَاطِ تَهْدَمَتْ عَرِيكَةُ الْعَلِيَاءِ وَإِنْضَمَّ حَالِيهِ

قال: ((.. والعريكة السنام، وإنما سمي عريكة؛ لأنه يعرك باليد، لينظر ما حاله في السمن والهزال، ويجوز أن يكون قيل له: عريكة؛ لأنه يعرك بالركوب والحمل...))<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 241/1، وينظر: شرح الصولي: 308/1.

(2) النظام: 286/1، وينظر: الاشتقاق: ابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة المشى، بغداد، ط2، 1979: 349/2.

(3) النظام: 387/1، وينظر: اشتقاق ابن دريد: 112/1، وينظر: 187/1.

(4) النظام: 51/3.



6. محوة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وتاركت وَجْهَ الشَّامِ قُفْلٌ لا في نُزُورِ النَّدَى ولا حَقِيهِ<sup>(1)</sup>

قال: ((وتسمى الشمال محوة؛ لأنها تحو السحاب وتفرقه...))<sup>(2)</sup>.

7. حقة:

عند شرحه قول أبي تمام السابق قال نقلا عن الصولي: ((.. أحقب عاما، إذا

تأخر مطره، وهو مأخوذ من الحقية، لأنها في مؤخر الرحل))<sup>(3)</sup>.

8. البرى:

عند شرحه قول أبي تمام:

دَيْمَةٌ سَمَحَةُ الْقِيَادِ سَكُوبٌ مُسْتَغِيثٌ بِهَا الثَّرَى الْكَرُوبُ

قال: ((ويروى (البرى) ومنه اشتقت البرية...))<sup>(4)</sup>.

9. أصدى:

عند شرحه قول أبي تمام:

إِذَا مَا تَنَادَى الرِّكْبُ فِي فُلُواتِهَا أَجَابَتْ نِدَاءَ الرِّكْبِ فِيهَا فَأَصْدَتْ

قال: ((أصدت: مأخوذ من أصدى الجبل، إذا أجابك بمثل صوتك))<sup>(5)</sup>.

10. أنهج:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَأَحْيَا سَبِيلَ الْعَبْدِ بَعْدَ ذُنُورِهِ وَأَنْهَجَ مَبْلَ الْجُودِ حِينَ تَغْفَتِ

(1) رواية التبريزي: (وغادرت) مكان (وتاركت).

(2) النظام: 122/3.

(3) نفسه: 122/3، وينظر: شرح الصولي: 127/1.

(4) نفسه: 151/3.

(5) النظام: 9/5، وينظر: الصحاح: 2399/6 (صدى).

قال: ((أنهيج: بمعنى أوضح، من قولهم طريق نهج، أي واضح...))<sup>(1)</sup>.

### 11. الأثاث:

عند شرحه قول أبي تمام:

خَوَّلَتْهُ عَيْشاً أَغْنَى وَجَامِلاً دُثْرًا وَمَالاً صَامِتًا وَأَثَا

قال: ((.. والأثاث: ما يملكه الرجل من فرش وبساط، وقد زعم بعض الناس أن الإبل يقال لها: أثاث، وإنما ذلك من قولهم: أث الشيء إذا كثر...))<sup>(2)</sup>.

### 12. قلص:

عند شرحه قول أبي تمام:

قَلَصْتُهُ بِالْقِلَاصِ تَهْوِي بِالْوَحْدِ مِنْ سَيْرِهَا الْخَيْثِ

قال: ((قلصته: من قلص الظل، إذا قصر، ومن قولهم: قلصت الإزار، إذا شمرته...))<sup>(3)</sup>.

### 13. الدفقى:

عند شرحه قول أبي تمام:

ذِي مَيْعَةٍ مَشْيُهُ الدَّفْقَى وَذَاتِ لُوثٍ يَهَا مَلُوثٌ

قال: ((.. والدفقى: من قولهم هو يمشي الدفقى، إذا مشى مشياً واسع الخطو، كأنه يتدفق في السير...))<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 12/5.

(2) نفسه: 104/5.

(3) نفسه: 110/5.

(4) نفسه: 111/5، وينظر: تهذيب الألفاظ: 282.

#### 14. إلمناوشة:

عند شرحه قول أبي تمام:

نَاوَشَنْ خَيْلَ عَزِيمَتِي بِعَزِيمَةٍ تَرَكْتُ بِقَلْبِي وَقَعَةً لَمْ تُنْصَرِ

قال: ((المنافشة: أول القتال، وأصلها من التناوش، وهو التناول، لأن كل واحد من الاثنين ينوش الآخر))<sup>(1)</sup>.

#### 15. الوساويس:

عند شرحه قول أبي تمام:

إِسْتَبَيْتَ الْقَلْبُ مِنْ لَوْعَاتِهِ شَجَرًا مِنْ الْمَمُومِ فَأَجَبَتْهُ الْوَسَاوِيسَا

قال نقلا عن أبي العلاء: ((الوساويس: يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون من الرسوسة، وزيدت الباء للحاجة.. والآخر: أن يكون جمع وسواس...))<sup>(2)</sup>.

#### 16. الرسيس:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمُجْفِرٌ<sup>(3)</sup> لَمْ يَضْطَمِرْ كَشْحَةٍ<sup>(4)</sup> وَالضُّمُرُ الْمَفْرَطُ فِيهَا رَسِيسٌ<sup>(5)</sup>

قال: ((الرسيس: من قولك: في صدره رسيس، أي: شيء من حب أو حزن...))<sup>(6)</sup>.

(1) النظام: 8 / 154، وينظر: الصحاح: 3 / 1024 (نوش).

(2) النظام: 9 / 251.

(3) مجفر: واسع الجنين ليس بمنظم الخاصرة.

(4) الكشح: الخاصرة.

(5) رواية الصولي والتبريزي: لم يضطلم.

(6) النظام: 9 / 293.

## 17. تقرا:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَوْ تَجَافَى إِبْلِيسُ عَنْ لَحْظِ عَيْتِي هَا تَقْرَأُ عِبَادَةَ إِبْلِيسِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((تقرا: يحتمل وجهين: أن تكون من تقرى الشيء إذا تتبعه.. والآخر: أن يكون تقرا القرآن...))<sup>(1)</sup>.

## 18. شرعت:

عند شرحه قول أبي تمام:

إِذَا شَرَعْتَ فِيهِ اللَّيَالِي بِنَكْبَةٍ تَمَزَّقَ عَنْهُ وَهَوًى فِي الصَّبْرِ شَارِعٌ

قال نقلا عن أبي زكريا: ((شرعت: أخذ من شروع الدواب في الماء، إذا وردت الشريعة...))<sup>(2)</sup>، والذي يبدو لي أن الفعل (شرع) يدل على معنى الدخول، تقول: شرعت الدواب في الماء أي: دخلت<sup>(3)</sup>.

## 5. التعريب:

عرفه الجوهري بقوله: ((وتعريب الاسم الأعجمي أن تنفوه به العرب على منهاجها))<sup>(4)</sup>.

وقال الدكتور حسن ظاظا: ((إن المعرب هو لفظ استعاره العرب الخلف في عصر الاحتجاج باللغة من أمة أخرى، واستعملوه في لسانهم))<sup>(5)</sup>.

وقال الدكتور أحمد مطلوب: ((إن التعريب هو نقل الكلمة الأعجمية بما يتفق وأبنية العربية وصيغها، سواء وقع فيها تغيير أو لم يقع، وهو نوع من الاقتراض الذي تلجأ إليه اللغات لسبب من الأسباب، أو لهدف من الأهداف))<sup>(6)</sup>.

(1) النظام: 300/9.

(2) نفسه: 274/10، وينظر: الصحاح: 1436/3 (شرع).

(3) ينظر: مختار الصحاح: 335 (شرع).

(4) الصحاح: 179/1 (عرب).

(5) كلام العرب من قضايا العربية: د. حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت، 1976: 79.

(6) حركة التعريب في العراق: د. أحمد مطلوب، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1983: 23.

والذي يبدو لي من هذه الحدود أن التعريب ما هو إلا أخذ للكلمة من اللسان الأعجمي ووضعها في اللسان العربي.

ولما كان ابن المستوفي في كتابه معنيا بالبحث عن الألفاظ العربية من حيث دلالتها وأصالتها، فقد تتبع أصولها من أجل الوصول إلى مقدار قربها أو بعدها من سنن العربية، إذ وجدته يشير إلى ألفاظ على أنها من المغرب، ومن الألفاظ المعربة في كتابه:

### 1. القرطاس:

عند شرحه قول أبي تمام:

قَرَطْتُ عَشْرًا فِي مَوْزِنِهِ فِي مِثْلِهَا مِنْ شِدَّةِ الطَّلَبِ<sup>(1)</sup>

قال: ((قرطست: مأخوذ من قرطس الرامي في الهدف، إذا أصاب القرطاس، وهذه الكلمة كالمولدة، فأما القرطاس فقد تكلموا به، يقال: إن أصله غير عربي))<sup>(2)</sup>.

### 2. الملاب:

فَعَدَنَ كَمَا أَخَذَنَ مَكْرَمَاتٍ عَلَىٰ هِنِّ الْقَلَابِدِ وَالْمَلَابِ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الملاب: ضرب من الطيب وهو فارسي معرب))<sup>(3)</sup>.

### 3. الدارش:

عند شرحه قول المتنبي:

وَحَيَّتْ مِنْ خَوْصِرِ الرِّكَابِ بِأَسْوَدٍ مِنْ دَارِشٍ فَقَدَوْتُ أَمْشِي رَاكِبًا

قال: ((وقالوا: الدارش كلمة معربة، وهي الأديم، وقيل: السخيتان<sup>(4)</sup>))<sup>(5)</sup>.

(1) روية التبريزي (من سرعة) مكان (من شدة).

(2) النظام: 182/3، وينظر: المغرب: 276.

(3) النظام: 25/4، المغرب: 316، وينظر: الألفاظ الفارسية: السيد أدي شير، المطبعة الكاثوليكية،

بيروت، 1908: 146.

(4) السخيتان: جلد الماعز إذا دبق.

(5) النظام: 150/4، المغرب: 145.

#### 4. الدرجس:

عند شرحه قول المتنّي:

بأبي رِيحُكَ لَا تُرْجِسُنَا ذَا وَأَحَادِيثُكَ لَا هَذَا الشَّرَابُ

قال: ((الدرجس: أعجمي معرب...))<sup>(1)</sup>.

#### 5. الشطرنج:

عند شرحه قول المتنّي:

وَأَوْرِهِمْ أَنْ فِي الشَّطْرَنْجِ هَمْسِي وَفِيكَ تَأْمُلِي وَلَكَ إِنْتِصَابِي

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الشطرنج أعجمي معرب...))<sup>(2)</sup>.

#### 6. الرخ:

عند شرحه قول المتنّي:

وَعَبِيرُ قُوَادِي لِلْعَوَانِي رِيَّةٌ وَعَسِيرُ بَنَانِي لِلزُّجَاجِ رِكَابٌ<sup>(3)</sup>

قال نقلا عن ابن فورجة: ((.. الرخ: كلمة أعجمية لم يستعملها العرب القدماء ولا الفصحاء...))<sup>(4)</sup>.

#### 7. عمورية:

عند شرحه قول أبي تمام:

يَا يَوْمَ وَقَعَةِ عَمُورِيَّةٍ إِنصَرَفَتْ مِنْكَ الْمُنَى حُفْلًا مَعْسُولَةً الْحَلَبِ<sup>(5)</sup>

قال: ((وعمورية: اسم أعجمي...))<sup>(6)</sup>.

(1) النظام: 169/4، المعرب: 331، الألفاظ الفارسية: 151.

(2) النظام: 172/4، وينظر: الفسر: 1/288، وينظر: المعرب: 209، الألفاظ الفارسية المعربة: 100.

(3) رواية أبي الفتح: للرخاخ، ورواية التبيان للرماح.

(4) النظام: 317/4، وينظر: الفتح على أبي الفتح: 88.

(5) رواية التبريزي: (منك) مكان (عنك).

(6) النظام: 18/2.

## 8. اليارق:

ذكر ابن المستوفي هذه الكلمة مرتين، الأولى: عند شرحه قول أبي تمام:  
فَتَأْبَذَتْ مِنْ كُلِّ مُخْطَفَةٍ الْحِشَا غَيْدَاءُ تُكْسَى يَارْقاً وَرُعَاثَا  
قال: ((اليارق: ضرب من الحلبي، أعجمي معرب...))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:  
أَنْرَابُ غَائِلَةٍ أَلْيَالِي أَلْفَتْ عَقْدَ الْهَوَى فِي يَارَقٍ وَعُقُودِ  
قال نقلا عن الجوهري: ((اليارق: الدستنج العريض، معرب...))<sup>(2)</sup>.

## 9. الكذج:

عند شرحه قول أبي تمام:  
وَلِلْكَدَجِ الْعُلْيَا سَمَتْ بِكَ هِمَّةٌ طَمُوحٌ يَرُوحُ التَّصَرُّ فِيهَا وَيَغْتَدِي  
قال: ((الكذج: فارسية، البيت المسكون...))<sup>(3)</sup>.

## 10. البنفسج:

عند شرحه قول أبي تمام:  
لَهَا مِنْ لَوَعَةِ السَّيْنِ إِلْتِدَامٌ يُعِيدُ بِنَفْسِجَا وَرَدَ الْخُدُودِ  
قال نقلا عن أبي زكريا: ((البنفسج معرب...))<sup>(4)</sup>.

## 11. كورة:

عند شرحه قول أبي تمام:  
وَتَسَيْتُ سَوْءَ فَعَالِكُمْ نِسْيَانِكُمْ آسَاسِكُمْ فِي كُورَةِ الْبَشَرُودِ<sup>(5)</sup>

(1) نفسه: 92/5، وينظر: المعرب: 356.

(2) النظام: 320/5، وينظر: الصحاح: 4/1579 (يرق)، الألفاظ الفارسية: 160.

(3) النظام: 15/6.

(4) نفسه: 30/6، وينظر: المعرب: 59.

(5) بشرود: موضع بالشام.

قال: ((..كورة: هي كلمة مستعملة في الإسلام، ويجب أن لا يكون اسماً عربياً))<sup>(1)</sup>.

## 12. أميد:

عند شرحه قول المتن:

عَصَفَنَ بِهِمْ يَوْمَ اللَّقَانِ<sup>(2)</sup> وَسَقَّاهُمْ

بِهَنْرِيطٍ<sup>(3)</sup> حَتَّى إِبْيَضَ بِالسَّيْرِ أَمِيدُ

قال: ((أمد:.. هو اسم أعجمي...))<sup>(4)</sup>.

## 13. الميدان:

عند شرحه قول المتن:

قَدْ بَعَثْنَا بِأَرْبَعِينَ مَهَاراً كُلُّ مَهْرٍ مِثْلُ إِشْنَاءِ

قال: ((الميدان: ليس أصله عربياً...))<sup>(5)</sup>.

## 14. درب الدورة:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَيْسَ ثَغْنِي شَيْئاً وَلَوْ كُنْتُ قَا رَوْثُ الْغِنَى وَاشْتَرَيْتُ دَرْبَ الثَّوْرَةِ

قال: ((درب الثور: قيل: إن هذه اللفظة ليست عربية في الأصل، واشتقاقها يشابه اشتقاق العربي، وزعم قوم أنها سميت بذلك: لأن أول من عملها امرأة يقال لها: نورة، وقد استعملها العرب في الشعر القديم، قال الراجز<sup>(6)</sup>:

(1) النظام: 283/6، وينظر: المعرب: 287.

(2) اللقان: موضع من بلد الروم معروف.

(3) هنريط: موضع من بلد الروم معروف.

(4) النظام: 352/6، الموضح: 87/2.

(5) النظام: 358/7، وينظر: المعرب: 315.

(6) الراجز في اللسان: 94/5 (قشر).



فابعث عليهم سنة قاشورة<sup>(1)</sup> تحتلق المال احتلاق النورة<sup>(2)</sup>  
15. رسطاليس:

عند شرحه قول المتنّي:

مَنْ مُبْلِغُ الْأَعْرَابِ أَلْيَ بَعْدَهَا شَاهَدْتُ رَسْطَالِيسَ وَالْإِسْكَندَرَا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((رسطاليس: اسم أعجمي، وحكى أبو علي عن ابن دريد أنه أرسطو طاليس...))<sup>(3)</sup>. قال أبو زكريا التبريزي: ((رسطاليس: اسم أعجمي، والشعراء يتحكمون في الأسماء الأعجمية ويغيرونها عما هي عليه، فمنها ما يلحق بكلام العرب، ومنها ما تلبث عليه العجمة، مثل: أرسطاليس وأفلاطون وفرعون، وما لا تدخل عليه الألف واللام، والذي لحق بالعربية، مثل قولهم: الديباج والفيروز ونحو ذلك، والذين يقرؤون الكتب القديمة يقولون: أرسطاليس، وربما حذفوا الياء فقالوا: أرسطالس، ومنهم من يدخل الهمزة في أوله فيقول: أرسطالس، ومنهم من يجعل الألف واوا))<sup>(4)</sup>.

16. الفرند:

عند شرحه قول المتنّي:

كَفَرْنِدِي فِرْنَدُ سَيِّمِي الْجُرَارِزِ لَيْدَةُ الْعَيْنِ عُذَّةُ لِلْبَرَارِزِ

قال نقلا عن الواحدي: ((الفرنند: جوهر السيف، وهو معرب دخیل...))<sup>(5)</sup>.

17. الطراز:

عند شرحه قول المتنّي:

(1) سنة قاشورة أي: سنة مجدية.

(2) النظام: 223 / 8.

(3) نفسه: 117 / 9.

(4) الموضح: 112 / 3.

(5) النظام: 144 / 9، وينظر: شرح الواحدي: 267 / 1، و: المعرب: 243، وينظر: الألفاظ الفارسية:

صَفْهَ السَّيْرِ فِي الْعَرَاءِ فَكَانَتْ فَوْقَ مِثْلِ الْمَسَاءِ مِثْلَ الطَّرَازِ

قال: ((والطرز والطرّاز: فارسي معرب))<sup>(1)</sup>.

## 18. اليلامق<sup>(2)</sup>:

عند شرحه قول المتنبي:

بَعِيدَةُ أَطْرَافِ الْقَنَا مِنْ أَصُولِهِ قَرِيبَةُ بَيْنِ الْبَيْضِ غُبَرُ الْيَلَامِقِ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((اليلامق: جمع يلمق، وهو فارسي معرب، أصله: يلمه))<sup>(3)</sup>.

## 19. الرزدق:

عند شرحه قول المتنبي:

لَقَدْ وَرَدُوا وَرْدَ الْقَطَا شَفَرَاتِهَا وَمَرُّوا عَلَيْهَا زَرْدَقًا بَعْدَ رَزْدَقِ

قال: ((الرزدق: الصف من الناس، والسطر من النخل، وهو فارسي معرب (استه أي سطر))<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 179/9، وينظر: الصحاح: 883/3 (طرز)، الموضح: 138/3.

(2) اليلامق: القباء المحشو.

(3) النظام: مسودة الجزء: 12/3399، الموضح: 435/3.

(4) النظام: مسودة الجزء: 12/3371، الموضح: 418/3، المعرب: 157.

## 20. جلاهق:

عند شرحه قول المتنبي:

كَأَنَّمَا الْجُلُودُ لِغَيْرِي النَّاهِقِ مُنْخَلَرَةٌ عَنْ سَيِّئِي جُلَاهِقِ

قال: ((الجاهق: قوس الرجل، وليس أصل الكلمة عربياً))<sup>(1)</sup>.

## 21. تفرعن:

عند شرحه قول أبي تمام:

جَلَيْتَ وَالْمَوْتُ مُبْدٍ خُرٌّ صَفْحَتِهِ وَقَدْ تَفَرَعَنَ فِي أَوْصَالِهِ الْأَجَلُ

قال: ((تفرعن: كلمة ليست بالعربية المحضة، وذلك أنهم لما كانوا يسمون الجبابرة الفراعنة تشبيهاً بفرعون موسى حملت الكلمة على ذلك ف قيل: تفرعن أي: صار من الفراعنة))<sup>(2)</sup>.

## 6. التفسيرات المعجمية:

وهي على أنواع:

### 1. التفسير بذكر المقابل (الخلاف والضد):

#### أ. الخلاف:

الخلاف في اللغة: ((المنازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق أو لإبطال باطل))<sup>(3)</sup>، وهو أيضاً المخالفة كما يقول الجوهري<sup>(4)</sup>.

أما الخلاف في الاصطلاح: ((وجود لفظين أحدهما خلاف الآخر في المعنى سواء أكان ضداً له أو نقيضاً مثل: الأسود والأبيض، أو ليس بضد ولا نقيض، وإنما هو مخالفة له خلافاً يمكن معه اجتماعهما كالسواد والحموضة))<sup>(1)</sup>.

(1) النظام: مسودة الجزء: 3467/12، العرب: 96، الألفاظ الفارسية: 43.

(2) النظام: مسودة الجزء: 3655/13.

(3) التعريفات: 32.

(4) الصحاح: 1357/4 (خلف)، لسان العرب: 183/9 (خلف).

ونجد أن اللغويين القدامى يفرقون بين ألفاظ الخلاف والضد والتقيض، فليس كل خلاف ضداً، إذ يختلف اللفظان معنى دون أن يتضادا، فالسواد والبياض ضدان، والسماء والأرض مختلفان، وكذلك الجن والإنس بينهما خلاف لا تضاد ولا تناقض<sup>(2)</sup>.  
نجد أن ابن المستوفي قد استعمل مصطلح الخلاف في شرحه طائفة من الألفاظ التي وردت في النصوص الشعرية معبرا به عن التقابل الدلالي، بالضد أو الخلاف كل بحسب سياقه، فما يسميه ضداً غير ما يسميه خلافاً، وهذا واضح تماماً من خلال الأمثلة التي عرضها:

## 1. البدو خلاف الحضر:

عند شرحه قول المتنبي:

مَا أَوْجَهُ الْحَضَرَ الْمُسْتَحْسَنَاتُ بِهِ كَأَوْجِهِ الْبَدَوِيَّاتِ الرَّعَائِبِ<sup>(3)</sup>

قال نقلا عن أبي البقاء: ((الحضر يراد به خلاف البدو...))<sup>(4)</sup>.

## 2. الحرارة خلاف البرودة:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَعَمْرِي لَقَدْ حَرَّرْتُ يَسُومَ لَقِيَّةُ لَوْ أَنَّ الْقَضَاءَ وَحْدَهُ لَمْ يَبْرُدْ

قال: ((حررت: الحرارة التي هي خلاف البرودة...))<sup>(5)</sup>.

(1) الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الأناق الجديدة، بيروت، د.ت.

(2) ينظر: جهود الكرمانلي النحوية واللغوية: 41.

(3) الرعايب: جمع رعيوب وهي البيضاء الممتلئة، النظام: 256/4.

(4) النظام: 256/4، وينظر: التبيان: 117/1.

(5) نفسه: 10/6.

## بـ. الضد:

قال الجوهري: ((الضد: واحد الأضداد، والضديد مثله، وقد يكون الضد جماعة كما قال تعالى ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ خِذَاقًا﴾<sup>(1)</sup>))،<sup>(2)</sup> والضد: ((كل شيء ضاد شيئاً ليغلبه، فالسواد مثلاً ضد البياض، والليل ضد النهار؛ لأن أحدهما إذا جاء ذهب الآخر))<sup>(3)</sup>.

والقدامى كثيراً ما يضعون مكان النقيض والعكس، وقد عني ابن المستوفي بهذا المصطلح عناية واضحة من خلال شرحه طائفة من الألفاظ الواردة في كتابه، إذ عبر عنه بصريح اللفظ (الضد) في مواضع بديلاً عن مصطلح الخلاف، الذي استعمله في مواضع أخرى، ويتجلى استعماله مصطلح الضد في مواطن كثيرة، إذ نلاحظ أنه يستعمل مصطلح الضد مع الأفعال ومع الأسماء وإن كان مع الأسماء قد فاق استعماله مع الأفعال، ومن هذه الألفاظ:

### أولاً: استعمال مصطلح الضد في الأفعال:

استعمل ابن المستوفي سمن خلال شرحه الألفاظ- مصطلح الضد بين الأفعال؛ للدلالة على أن هذا الفعل هو ضد الفعل الآخر، ومن الأمثلة:

#### 1. تملح ضد تعذب:

عند شرحه قول البحرني<sup>(4)</sup>:

بيضاء تملح في القلوب وتُعذبُ

.....

قال: ((ظاهر اللفظ يدل على أن (تملح) من الملوحة، وهذا ضد (تعذب) وإنما أراد (تملح) من الملاحظة فانفقت التورية))<sup>(5)</sup>.

(1) سورة مريم: من الآية 82.

(2) الصحاح: 500/2 (ضدد).

(3) العين: 6/7 (ضدد).

(4) ديوانه، دار صادر، بيروت، د.ت: 317/2، وروايته في الديوان:

وَوَدَّاءُ تَسْلِيَّةِ الْوُشَاةِ مَلِيَّةٌ \* بِالْحُسْنِ تَمْلَحُ فِي الْقُلُوبِ وَتُعَذَّبُ

(5) النظام: 247/1.

## 2. صُرِّحَ ضدَّ عَرَضَ:

عند شرحه قول أبي تمام:

إِذَا الْجِدُّ لَمْ يَجْلِدْ بِنَا أَوْ تُرَى الْغِنَى

صُراحاً إِذَا مَا صُرِّحَ الْجِدُّ بِالْجِدِّ

قال: ((صُرِّحَ بفتح الصاد هو ضدَّ عَرَضَ))<sup>(1)</sup>.

ثانياً: استعمال مصطلح الضد في الأسماء:

كما استعمل ابن المستوفي مصطلح الضد في الأفعال، فقد استعمله أيضاً في الأسماء أكثر مما في الأفعال، ومن الأمثلة على ذلك هي:

### 1. المنقلب ضد المستوي:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَصَيِّرُوا الْأَبْرُجَ الْعُلْيَا مُرْتَبَةً مَا كَانَ مُنْقَلَباً أَوْ غَيْرَ مُنْقَلَبٍ

قال: ((المنقلب: من البروج ضد المستوي))<sup>(2)</sup>.

### 2. التجميش ضد المغازلة:

عند شرحه قول المتنبي:

يُجْمَشُّكَ الزَّمَانُ هَوًى وَحُبًّا وَقَدْ يُؤْذِي مِنَ الْهَفَةِ<sup>(3)</sup> الْحَيِيبُ<sup>(4)</sup>

قال نقلاً عن الواحدي: ((.)) والتجميش ضد المغازلة، وهي الملاعبة بين الحبيبين...<sup>(5)</sup>. والذي يبدو لي أن التجميش هو المغازلة وليس ضداً لها كما ذهب ابن

(1) نفسه: 6/ 123.

(2) النظام: 4/ 134.

(3) القفة: المحبة، الصحاح: 4/ 1568 (ومق).

(4) رواية أبي الفتح والواحدي: إذى وصبا.

(5) النظام: 4/ 7، وينظر: شرح الواحدي: 1/ 97.

المستوفي إذ جاء في اللسان ما نصه: ((.. قيل للمغازلة: تجميش من الجمش، وهو الكلام الخفي...))<sup>(1)</sup>.

### 3. الخرقاء ضد الصنع:

عند شرحه قول المتنبي:

إِنَّ النِّيَّةَ لَوَ لَا تَهْمُ وَقَفَّتْ خَرَقَاءُ تُثْمِمُ الْأَقْدَامَ وَالْهَرَبَا

قال نقلا عن أبي الفتح: ((خرقاء: فزعة متجرة، والخرقاء أيضا ضد الصنع، والأصل واحد))<sup>(2)</sup>.

### 4. الملامسة ضد الخشونة:

عند شرحه قول أبي تمام:

رَكَدَتْ أَدِيمَ السَّيْنِ أَمْلَسَ بَعْدَمَا غَدَا وَلِيَالِيهِ وَأَيَّامُهُ جُرْبٌ<sup>(3)</sup>

قال: ((اللامسة ضد الخشونة...))<sup>(4)</sup>.

### 5. السحيل ضد المبرم:

عند شرحه قول أبي تمام:

يَطْلُبِينَ مِنْ عَقْدٍ وَعَدٍ مُوسَى غَيْرَ سَحِيلٍ<sup>(5)</sup> وَلَا تُكِيْثُ

قال: ((...السحيل ضد المبرم...))<sup>(6)</sup>.

(1) اللسان: 257/6 (جمش).

(2) النظام: 134/4، وينظر: الفسر: 237/1.

(3) رواية التبريزي: أديم الغزو، ورواية الصولي: أديم العز.

(4) النظام: 302/2، الصحاح: 979/3 (ملس).

(5) السحيل من الثياب: ما كان غزله طاقا واحدا، والمبرم المفتول الغزل طائتين، الصحاح: 1726/5 (سحل).

(6) النظام: 111/5.

## 6. الامتحان ضد التحصين:

عند شرحه قول أبي تمام:

فِي حَيْثُ يُمْتَحَنُ الْحَدِيثُ لِذِي الصِّبَا

وَتُخَصِّصُنُ الْأَمْرَارُ وَالْأَسْرَارُ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((جعل الحديث يمتحن من الامتحان ضد التحصين))<sup>(1)</sup>.

## 7. الغباوة ضد الفطنة:

عند شرحه قول المتنبي:

وَأَرْحَمُ أَقْوَاماً مِنْ الْعَبِيِّ وَالْعَبَا وَأَعْلَزُ فِي بُغْضِي لِأَلْفِهِمْ ضِدُّ

قال نقلا عن أبي الفتح: ((الغباوة ضد الفطنة))<sup>(2)</sup>.

## 8. الاضطمار ضد الانتفاخ:

عند شرحه قول أبي تمام:

يَكُلُّ كَمِيَّ نَحْرَهُ غَرَضُ الْقَنَا إِذَا اضْطَمَرَ الْأَحْشَاءُ وَإِنْتَفَخَ السَّحَرُ

قال: ((الاضطمار ضد الانتفاخ))<sup>(3)</sup>.

## ب. التفسير المنطقي (بالتعريف):

وذلك أن تذكر كلمة يسمى بها الشيء ثم تفسر بتقديم وصف له والأمثلة على

ذلك كثيرة:

### 1. الشول:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَالشَّوْلُ مَا حُلِيَتْ تَذَقُّقُ رِسَالِهَا وَتَجِفُّ ذُرِّيَّتُهَا إِذَا لَمْ تُحْلَبْ

(1) النظام: 30 / 8.

(2) نفسه: 159 / 7.

(3) النظام: 181 / 8.



قال نقلا عن الصولي: ((الشول: التي أدبرت ألبانها، والواحدة شائل، وهي أيضا التي ترى أنها لاقح ولم تلقح والجمع شوال...))<sup>(1)</sup>.

2. السبرات:

عند شرحه قول أبي تمام:

سَبَرَاتٍ إِذَا الْحُرُوبُ أَيْخَتْ هَاجَ صَيْبُهَا فَكَائَتْ حُرُوبًا

قال: ((السبرات: جمع سبرة، وهي الغدوة الباردة...))<sup>(2)</sup>.

3. الأكوار:

عند شرحه قول المتنبي:

نَزَلْنَا عَنِ الْأَكْوَارِ نَمْشِي كَرَامَةً لِمَنْ بَانَ عَنْهُ أَنْ لِيَسْمُ بِهِ رَكِيبًا

قال: ((الأكوار: جمع كور، وهو الرحل للناقة والبعير...))<sup>(3)</sup>.

ج. التفسير الصرفي:

نرى أن ابن المستوفي أحيانا يفسر الألفاظ من خلال التطرق إلى علم الصرف، أي يذكر اشتقاق الكلمة أو وزنها وذلك في الأمثلة الآتية:

1. تتحض:

عند شرحه قول أبي تمام:

نُحِجِي عَلَى صَخْرَةٍ صَمَاءَ نُحِيبُهَا عُضْوًا خَلَوَتْ بِهِ ثَبْرِي وَتُنَحِّضُ

قال: ((.. وتتحض، تفتعل من النحض...))<sup>(4)</sup>.

(1) نفسه: 127/2، وينظر: شرح الصولي: 491/1.

(2) النظام: 143/2.

(3) نفسه: 186/3.

(4) نفسه: 53/10.

## 2. لامة:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَأَلَمَّا الْفَتَكَ لِسْذِي لَأَمَةً شَسْبَعَانْ أَوْ ذِي كَرَمٍ جَائِعٍ

قال: ((لامة: فعلة من اللؤم...))<sup>(1)</sup>.

## 7. التطور الدلالي:

التطور الدلالي: ((هو تغيير الكلمات عن أصل وضعها اللغوي وضروبها إلى

معانٍ آخر، ولقد نقلت المعجمات العربية بين أيدينا الكثير من مظاهر هذا التطور، وكشفت عن اهتمام علماء اللغة العربية بدراسة دلالة الألفاظ، فاللغة كائن حي تخضع لما يخضع له الكائن في نموه وتطوره، فهي ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور بتطور المجتمع))<sup>(2)</sup>.

وللتطور الدلالي مظاهر ذكرها المحدثون<sup>(3)</sup>:

### 1. تخصيص الدلالة (تضييق المعنى):

وهو أن تقتصر الدلالة العامة للمفردة على بعض أجزائها، فيضيق مدلولها قياساً إلى ما سبق، وهذا الضرب أكثر شيوعاً من التعميم في تطوير الدلالة، ولكنه في كتاب النظام أقل شيوعاً من النوعين اللذين سيأتي ذكرهما، فعند شرحه قول أبي تمام:

أَسْجِلْ عَلَيْهِمْ سِتْرَ عَقْوِكَ مَفْضِلاً  
وَأَنْفَحْ لَهُمْ مِنْ نَائِلٍ بِلَذْنَابٍ

(1) نفسه: 10/ 271.

(2) لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد الشواب، ط1، مطابع البلاغ، دار المعارف، مصر، 1967: 30.

(3) ينظر: دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1972: 152-167، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د. عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ-1966: 281-288.

قال نقلا عن أبي العلاء: ((الذئاب: جمع ذنوب، وأصلها الدلو التي فيها ماء، ثم استعمل في الغيث))<sup>(1)</sup>، أي أن الدلو انتقلت دلالتها من حمل الماء بصورة عامة إلى ماء الغيث بصورة خاصة.

## 2. تعميم الدلالة (توسيع المعنى):

ويراد به أن تتوسع دلالة المفردة، فتنتقل من دلالة خاصة إلى دلالة عامة أشمل منها، وتعميم الدلالة أقل شيوعا من تخصيصها في النطق الدلالي، لكنني وجدت أن ابن المستوفي يميل إلى تعميم الدلالة أكثر من تخصيصها والألفاظ الدالة على ذلك هي: اللبوس:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَمَا مِنْ لَبُوسٍ سِوَى السَّابِغَاتِ تَرْتَرَقُ مِثْلَ مُتَوْنِ الْإِضَاءِ

قال: ((أصل اللبوس: اللباس، وجعل ذلك في الدرر...))<sup>(2)</sup>.

التثويب:

عند شرحه قول أبي تمام:

لَوْ رَأَيْنَا التَّوَكِيدَ خُطَّةً عَجْرٍ مَا شَفَعْنَا الْأَذَانَ بِالتَّثْوِيبِ

قال: ((قال قوم: أصل التثويب من الثوب، وذلك أن الرجل كان إذا ألم به خطب أشار إلى أصحابه بثوبه يدعوهم بذلك، ثم كثر حتى سمي كل دعاء تثويبا))<sup>(3)</sup>.

الكدية:

عند شرحه قول أبي تمام:

وَجَعَلْتُ لِي مَدْوَحَةً مِنْ بَعْدِ مَا أَكْدَى عَلَيَّ تَصْرُفِي وَتَقْلِي

(1) النظام: 93/2.

(2) نفسه: 284/1.

(3) نفسه: 163/2.

قال: ((وأصل الكدية: أن يبلغ الحافر للبئر إلى حجر لا ينفذ إليه الحفر، فيقال: أكدي، وجعله مثلاً لكل من طلب شيئاً فلم يبلغه))<sup>(1)</sup>.  
الفرس:

عند شرحه قول المتن:

فَقُلْتُ وَقَدْ فَرَسَ النَّاطِقِينَ كَلَا يَفْعَلُ الْأَسَدُ ابْنُ الْأَسَدِ

قال نقلاً عن أبي الفتح: ((وأصل الفرس: دق العنق، ثم كثر حتى صار كل ما أكله الأسد قيل: فرسه))<sup>(2)</sup>.

الصعبة:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَلَرَى يُذِلُّ الصَّعْبَ إِنْ هُوَ سَامَهُ وَيُلِينُ جَانِبَهُ إِذَا مَا سِيسَا

قال: ((.. يراد بـ(الصعبة)، كل أمر مستصعب، وقالوا: بفلان تقرن الصعبة، وأصل ذلك في الإبل، ثم استعمل في جميع الأشياء...))<sup>(3)</sup>.

الانتجاع:

عند شرحه قول المتن:

أَطْرَحُ الْمَجْدَ عَنْ كَيْفِي وَأَطْلُبُهُ وَأَتْرُكُ الْغَيْثَ فِي غِمْدِي وَأَتَنْجِعُ

قال: ((وأصل الانتجاع: طلب النجعة، وهي الكلاء، ثم صار كل طلب انتجاعاً))<sup>(4)</sup>.

(1) نفسه: 3/ 113.

(2) النظام: 7/ 362، وينظر: الصحاح: 3/ 958 (فرس)، الموضح: 2/ 332.

(3) النظام: 9/ 276.

(4) النظام: 10/ 302، وينظر: الصحاح: 3/ 1288 (نجع)، وينظر: المزهري: 1/ 429.

### 3. تغير مجرى الدلالة:

هو أن ينتقل اللفظ من مجال دلالاته إلى مجال دلالة أخرى، لعلاقة أو مناسبة واضحة بين الدالتين، وقد كان لابن المستوفي موقف من تغير مجال الدلالة، ومن الأمثلة على ذلك:

الغمرة:

عند شرحه قول أبي تمام:

بَيْضٌ وَسُمْرٌ إِذَا مَا غَمْرَةٌ زَخَرَتْ لِلْمَوْتِ خُضَّتْ بِهَا الْأَرْوَاحُ وَالْمَهْجَا

قال: ((.. والغمرة: الماء الكثير، ثم استعمل في الأمر الشديد...))<sup>(1)</sup>.

القرم:

عند شرحه قول أبي تمام:

مِنْ كُلِّ قَرْمٍ يَرَى الْإِقْدَامَ مَكْرَمَةً إِذَا خَدَا مُعْلِمًا بِالسَّيْفِ أَوْ وَسْجًا<sup>(2)</sup>

قال: ((أصل القرم: في الإبل، وهو الفحل الذي يودع فلا يركب فيه، ثم استعير للناس...))<sup>(3)</sup>.

الدلح:

عند شرحه قول أبي تمام:

ذُلُوحَانٍ تَفْتَرُّ الْمَكَارِمُ عَنْهُمَا كَمَا الْغَيْثُ مُفْتَرٌّ عَنِ الْبَرْقِ وَالرَّعْدِ

قال: ((.. وأصل الدلح: أن يمشي الرجل مثقلاً، ثم استعير لغيره...))<sup>(4)</sup>.

الوخذ:

عند شرحه قول أبي تمام:

(1) النظام: 124/5.

(2) الوخذ والوسج: ضرب من سير الإبل، وينظر: الصحاح: 548/2 (وخذ)، 347/1 (وسج).

(3) النظام: 130/5.

(4) النظام: 125-124/6.

أَمَا وَأَبِي أَحَدًا ثُمَّ إِنَّ حَادِثًا

حَدَا بِي عَنْكَ الْعَيْسَ لِلْحَادِثِ الْوَعْدُ

قال: ((.. واصل الوعد: الضعيف، ويقال للعبد وعد، وحكوا: وعدت القوم أغدهم، إذا خدمتهم، ثم استعمل في الساقط الذي لا خير فيه ولا مروءة، وإلى هذا المعنى ذهب الطائي))<sup>(1)</sup>.

والحقيقة إن لفظة (وعد) تعطي دلالات أخرى لم يذكرها ابن المستوفي وهي: الوعد، الضعيف من الرجال، الخفيف العقل<sup>(2)</sup>، والوعد: ثمرة الباذنجان<sup>(3)</sup>، والوعد: الرجل الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه<sup>(4)</sup>.  
الحفّض:

عند شرحه قول أبي تمام:

أَقْرَمَ بِكَرْبَاهِي أَيُّهَا الْحَفْضُ وَتَجَمَّهَا أَيُّهَذَا الْهَالِكُ الْحَرَضُ

قال: ((الحفّض: أصله متاع البيت، ثم صيّر الجمل الذي يحمله خفّضاً، ثم قيل للذي لا يحسن العلم: إنك لحفّض، يهزأ به))<sup>(5)</sup>. والذي يبدو لي أن لفظة (الحفّض) في قول أبي تمام تعني الرجل الذي لا يحسن العلم إذ أن البيت في معرض الهجاء.

الصعلكة:

عند شرحه قول أبي تمام:

رَيْبٌ مُلُوكٍ أَرْضَعَتْهُ لَدَيْهَا وَسَمِعَ نَزْنَتُهُ الرِّجَالُ الضَّعَالِكُ

(1) نفسه: 250/6.

(2) العين: 436/4 (وعد).

(3) نفسه: 463/4 (وعد)، البارع: 427.

(4) غتار الصحاح: 728 (وعد).

(5) النظام: 52/10.

قال: ((أصل الصعلكة: الدقة وقلة اللحم، يقال: تصعلك الفرس إذا أضمر ثم قيل للفقير صعلوك...))<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: العلاقات الدلالية بين الألفاظ:

### 1. الحقيقة والمجاز:

الحقيقة في اللغة: الحق، خلاف الباطل، والحق واحد الحقوق، والحقة أخص منه، يقال: هذه حقّي، أي حقّي، والحقة أيضاً: حقيقة الأمر، يقال: لما عرف الحقّة مني هرب.. والحقيقة خلاف المجاز.. والحقيقة: ما يحق على الرجل أن يحميّه، وفلان حامي الحقيقة<sup>(2)</sup>.

قال السيوطي نقلاً عن ابن فارس: ((الحقيقة من قولنا: حق الشيء إذا وجب، واشتقاقه من الشيء المحق، وهو المحكم، يقال: ثوب محقق النسيج أي محكمه))<sup>(3)</sup>.

فالحقيقة: الكلام الموضوع موضع الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم فيه ولا تأخير، كقول القائل: أحمد الله على نعمه وإحسانه، وهذا أكثر الكلام وأكثر أي القرآن وشعر العرب على هذا، قال ابن جني: ((الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة))<sup>(4)</sup>.

أما الحقيقة في الاصطلاح: ((فهي كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح، وإن شئت في مواضعه، وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره فهي حقيقة))<sup>(5)</sup>.

وعرفها القزويني (ت 739هـ): ((الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب))<sup>(6)</sup>.

(1) النظام: مسودة الجزء 12/3541.

(2) ينظر: الصباح: 4/1460-1461 (حق).

(3) الزهر: 1/355.

(4) الخصائص: 2/442.

(5) أسرار البلاغة: الإمام الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية: 303.

(6) الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم الخفاجي، بيروت، 1983: 151.

أما المجاز في اللغة: فمعناه: ((جُرُزْتُ الطريق جوازا وبجازا وجووزا، والمجاز: المصدر والموضع))<sup>(1)</sup>. وقال السيوطي: ((وأما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز إذا استن ماضيا تقول: جاز علينا فارس، هذا هو الأصل، ثم تقول: يجوز أن تفعل كذا...))<sup>(2)</sup>.  
أما في الاصطلاح: فقد قال الجرجاني: ((أما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها؛ للملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز))<sup>(3)</sup>.  
أما ابن السكيت فقد كانت له وقفات من هذين المصطلحين، فعند شرحه قول أبي تمام:

جَازِعَاتٍ سَوْدَ الْمُرُورَةِ<sup>(4)</sup> تَهْـ دِيهَا وَجُوءٌ لِمَكْرُمَاتِكَ بَيْضُ

قال: ((ولو أراد به (السود) ما اسود من المروارة لم يمتنع، وهو أولى؛ لإضافتها إلى المروارة، ولإضافة السود إلى المروارة، وجعلها لما اسود من لياليها، كأنه قال: جازعات سود ليالي المروارة مجاز، ووصف المروارة بالسواد حقيقة))<sup>(5)</sup>.  
وذكر المجاز عند شرحه قول المتنبي:

أَحْيَيْتُهُ وَأَحْبَبْتُ فِيهِ مَلَامَةً إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

قال: ((.. وجعل الملام عدوا على المجاز والسعة..))<sup>(6)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

مَهْلًا فَإِنَّ الْعَذْلَ مِنْ أَسْقَامِهِ وَكَرُّقًا فَالَسَّمْعُ مِنْ أَعْضَائِهِ

(1) العين: 6/ 165 (جوز).

(2) الزهر: 1/ 355.

(3) أسرار البلاغة: 304.

(4) المروارة: الأرض التي لاشي بها، النظام: 10/ 69.

(5) النظام: 10/ 69.

(6) النظام: 1/ 353، وينظر: الموضح: 1/ 129.



قال: ((هذا مجاز واتساع؛ لأن السمع ليس من الأعضاء، ولكنه يحمل على أنه أراد موضع السمع من أعضائه، أي الأذن))<sup>(1)</sup>، والذي يبدو لي أن كلام أبي العلاء يدل على أنه مجاز مرسل، والعلاقة حالية؛ لأن السمع موضعه الأذن، فذكر المتني الحال وأراد المحل، وعند شرحه قول أبي تمام:

فَأَتَيْتُ مِنْ فَوْقِ الزَّمَانِ وَتَحْتِهِ مُتَّصِلًا بِمَا وَأَمَامَهُ وَوَرَائِهِ

قال: ((متصلصلا؛ له صلصلة وحفيف؛ لشدة السرعة، واستعار هذه الجهات للزمان مجازاً، أي: إنك حطت به من جميع جهاته فمنعته أن يصل إلي، وحجته عني...))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

فَتَسَى عِنْدَهُ خَيْرُ الثَّوَابِ وَشَرُّهُ وَبِمَنَ الْإِبَاءِ الْمَلْحُ وَالْكَرَمِ الْعَذْبُ

قال: ((جعل الجزاء على الإساءة ثواباً مجازاً، وجعله من شر الثواب، كما جعل الجزاء على الإحسان من خير الثواب))<sup>(3)</sup>.

## 2. الاستعارة:

الاستعارة في اللغة: قال الجوهري: ((استعاره ثوباً فأعاره إياه.. وقد قيل: مستعار بمعنى متعاور أو متداول))<sup>(4)</sup>، واستعار المال طلبه عارية<sup>(5)</sup>.

أما الاستعارة في الاصطلاح: فقد عرفه الجاحظ بقوله: ((هي تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه))<sup>(6)</sup>.

(1) نفسه: 342/1.

(2) النظام: 361/1.

(3) النظام: 296/2.

(4) الصحاح: 767/2 (عور).

(5) ينظر: فنون بلاغية: د. أحمد مطلوب، بيروت، 1393هـ-1973: 122.

(6) البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1367هـ-1948: 153/1.

والذي يبدو لي أن تعريف الجاحظ لم يوضح أركان الاستعارة بالشكل الدقيق، كأنه أخذ هذا التعريف من المعنى اللغوي لها، وجاء ابن المعتز (ت 296هـ)، فأعطى تعريفا للاستعارة بقوله: «(استعارة الكلمة لشيء لم يعرف بها من شيء عرف به)»<sup>(1)</sup>.

ثم عرفها الجرجاني بقوله: «(أن تريد تشبيه الشيء بالشيء وتظهره، وتحجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتحجيه عليه)»<sup>(2)</sup>، والذي يبدو لي من هذا التعريف ما قاله د. مطلوب «(أنه ليس جامعا شاملا؛ لأنه حصر الاستعارة في المشبه به الذي حذف من تشبيهه ركن المشبه، فقصر بذلك الاستعارة على التصريحية دون المكنية)»<sup>(3)</sup>.

ولكن التعريف الذي أراه جامعا لضربي الاستعارة ما حده السكاكي (ت 626هـ)، بقوله: «(الاستعارة: هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر، مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به دالا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به)»<sup>(4)</sup>.

أما عن ابن المستوفي فقد أورد نصوصا ذكر فيها لفظ الاستعارة، فعند شرحه قول أبي تمام:

لا تسقي ماء الملام قسري  
صَبَّ قَدْرُ اسْتَعْدَتْ ماء بُكائي

قال: «(جعل للام ماء مستعارا وذلك يوجد في الشعر القديم حرفا بعد حرف، فإذا كان مما يقع عليه التشبيه فهو أقرب وأيسر، قال الطرماح<sup>(5)</sup>:

فقلت لها يا أم حسان إنه  
هريق شهابي واستثن أديمي

(1) البديع: ابن المعتز، طبعة كراتشكوفسكي، لندن، 1935: 3.

(2) دلائل الإعجاز: 67.

(3) البلاغة والتطبيق: د. أحمد مطلوب، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990: 345.

(4) مفتاح العلوم: السكاكي (ت 626هـ)، القاهرة، 1956: 174.

(5) البيت غير موجود في الديوان.

جعل الشباب يهراق؛ لأنه قد يشبه الشباب بالغصن الذي يعتصر منه الماء وقول ذي الرمة<sup>(1)</sup>:

أَنْ تُرْسِمَتْ مِنْ خَرَقَاءَ مَتْرَلَةً      مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

ليس هذا مستعاراً؛ لأن ثمة ماء وهو الدمع، والمعنى الماء الذي يحدث من الصبابة<sup>(2)</sup>. وقد جعله الصاحب ابن عباد (ت 385هـ)، من الأبيات التي يتعجب منها<sup>(3)</sup>، وجعله ابن سنان الخفاجي من الأبيات التي ما زال الناس ينكرونها<sup>(4)</sup>.

ويروي ابن الأثير أن بعض أهل الجانة أرسل إلى أبي تمام قارورة، وقال: ابعث في هذه شيئاً من ماء الملام، فأجابه أبو تمام إذا بعثت إلي ريشة من جناح الذل بعثت إليك شيئاً من ماء الملام، وعلق ابن الأثير منتصراً للعائب على هذه الاستعارة وما كان أبو تمام ليذهب عليه الفرق بين هذين التشبيهين فإنه ليس جعل الجناح للذل كجعل الماء للملام فإن الجناح للذل مناسب، وذلك أن الطائر إذا وهن وتعب بسط جناحه وخفضه، وألقى نفسه على الأرض، وبدا الإنسان جناحه، فإذا خضع واستكان طأطأ رأسه وخفض يديه، فحسن عند ذلك جعل الجناح للذل، وصار تشبيهاً مناسباً، وأما ما الملام فليس كذلك في مناسبة التشبيه<sup>(5)</sup>.

والذي أراه أن بيت أبي تمام من الأبيات التي يتعجب منها؛ وذلك بسبب الاستعارة التي أعطت البيت جمالية من خلال تشبيه الإنسان بالماء، ومن ثم حذف الإنسان والمجيء بشيء من لوازمه، وهناك الكثير من الاستعارات في كتاب النظام<sup>(6)</sup>.

(1) ديوانه: 567.

(2) النظام: 230/1.

(3) ينظر: الكشف عن مساوئ شعر المتنبي: الصاحب بن عباد (ت 385هـ) تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، 1965: 49.

(4) ينظر: سر الفصاحة: 189.

(5) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: 2/ 155-156.

(6) ينظر: النظام: 234/1، 284.

## 3. التشبيه:

التشبيه في اللغة: قال الجوهري: ((شَبَّهْتُ لَغَتَانِ بِمَعْنَى، يُقَالُ: هَذَا شَبُّهُ، أَيْ: شَبَّهَهُ، وَبَيْنَهَا شَبَّةٌ بِالتَّحْرِيكِ))<sup>(1)</sup>. وقال ابن منظور: ((الشَّيْءُ وَالشَّبَّهُ وَالشَّبِيه: الْمَثَلُ، وَالْجَمْعُ أَشْبَاهٌ وَأَشْبَهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ، مِثْلَهُ، وَأَشْبَهْتُ فَلَانًا وَشَابِهَتَهُ وَأَشْتَبَهُ عَلَيَّ، وَتَشَابَهَ الشَّيْئَانِ وَأَشْتَبَاهَا أَشْبَهُ كُلُّهُمَا صَاحِبَهُ.. وَالتَّشْبِيهُ: التَّمثِيلُ))<sup>(2)</sup>.

أما التشبيه في الاصطلاح: فعند ابن الأثير: ((أَنْ يَثْبُتَ لِلْمَشْبُوهِ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْمَشْبُوهِ بِهِ))<sup>(3)</sup>، وأما عند ابن رشيق (ت 456هـ)، فهو: ((صِفَةُ الشَّيْءِ بِمَا قَارِبَهُ وَشَاكَلَهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ جِهَاتٍ كَثِيرَةٍ))<sup>(4)</sup>.

وقد عرفه أحد المعاصرين وهو السيد أحمد الهاشمي بقوله: ((والتشبيه اصطلاحاً: عقد مماثلة بين أمرين، أو أكثر قصد اشتراكهما في صفة أو أكثر بأداة لغرض يقصده المتكلم))<sup>(5)</sup>.

والذي يبدو لي من هذه التعريفات الاصطلاحية أن التشبيه يقوم على مبدأ المقارنة أو المماثلة أو المشاركة؛ لأنك إذا أردت إثبات صفة لموصوف مع التوضيح أو وجه من وجوه المبالغة عمدت إلى شيء آخر تكون الصفة واضحة فيه، وعقدت بين الاثنين مماثلة تجعلها وسيلة لتوضيح الصفة أو المبالغة في إثباتها لهذا كان التشبيه أول طريقة تدل على الطبيعة لبيان المعنى<sup>(6)</sup>.

(1) الصحاح: 6/ 236 (شبه).

(2) لسان العرب: 13/ 503 (شبه).

(3) المثل السائر: 2/ 153.

(4) العمدة: 1/ 194.

(5) جواهر البلاغة: السيد أحمد الهاشمي، ط10، القاهرة، 1378هـ-1960: 247.

(6) البلاغة العربية عرض وتطبيقات: د. حسن يحيى الخفاجي، طبعة الجامعة المستنصرية، ط1،

1425هـ-2004: 12.

وقد ذكر ابن المستوفي التشبيه كثيرا، فعند شرحه قول أبي تمام:  
وَكَأَنَّ يَهْجَتَهَا وَيَهْجَتَهَا كَأَسِيهَا نَارٌ وَنُورٌ قَيِّدَا يَوْعَاءِ

قال: ((شبه الخمر بالنار والزجاجة بالنور، وقد اجتمعا في قول البحري:  
يُخْفِي الزُّجَاجَةُ لَوْنَهَا فَكَأَنَّهَا فِي الْكَفِّ قَائِمَةٌ بِغَيْرِ إِنَاءٍ))<sup>(1)</sup>

وعند شرحه قول أبي تمام:  
أَوْ دُرَّةٌ بَيَضاءُ يَكُرُّ أَطْيَقَتْ حَمَلًا عَلَى ياقوتَةٍ حَمراءِ

قال: ((شبه الكأس بدرة بكر لم تثقب، والخمر فيها يياقوتة حمراء، فكأنها حمل في  
جوفها وهي حبلى بها))<sup>(2)</sup>.

#### 4. التورية:

التورية في اللغة: قال الجوهري: ((أورثته أنا وكذلك ورثته تورية.. ويقال: ورثي  
المخ إذا اكتنر.. وأوريت الشيء، أي: أخفيته، وتوارى هو، أي: استتر.. وتقول: ورثت  
الخبر تورية، إذا سترته وأظهرت غيره، كأنه مأخوذ من وراء الإنسان كأنه يجعله وراءه  
حيث لا يظهر..))<sup>(3)</sup>.

أما التورية في الاصطلاح: ((فهو أن يذكر لها معنيان، إما بالاشتراك، أو التواطؤ،  
أو الحقيقة والمجاز أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد ودلالة اللفظ  
عليه خفية، فيقصد المتكلم المعنى البعيد ويورى عنه بالقريب، فيتوهم السامع أنه يريد  
التقريب من أول وهلة ولهذا سمي إيهاما، كما سمي توجيها وتحجيلا، والتورية أولى في  
التسمية؛ لقربها من مطابقة المسمى))<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 249 / 1.

(2) نفسه: 249 / 1.

(3) الصحاح: 2522-2523 (ورى).

(4) أنوار الريح في أنواع البديع: ابن معصوم المدني (ت 1120هـ)، تحقيق شاعر هادي شكر، النجف،  
1388هـ-1968: 5 / 5.

وقد ذكر ابن المستوفي مصطلح التورية، فعند شرحه قول أبي تمام:  
جَهْمِيَّةُ الْأَوْصَافِ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ لَقَّبُوهَا جَوْهَرَ الْأَشْيَاءِ

قال نقلا عن أبي العلاء: ((.. وقوله (جواهر الأشياء) هذا ضرب من صناعة الشعر يسميه أصحاب النقد (التورية)، وذكر أنه ذكر هذه الطائفة من المتكلمين ومن شأنهم أن يتكلموا في الجواهر والعروض، فأوهم السامع أنه يريد الجواهر الذي يستعمله أصحاب الكلام، وإنما يريد الجواهر الذي هو رونق الشيء وصفائه من قولك: ظهر جواهر الشيء...))<sup>(1)</sup>.

فالمعنى القريب للفظ الجواهر هو الجواهر الذي يستعمله أصحاب الكلام، وأما المعنى البعيد فهو رونق الشيء وصفائه، وهو المعنى الذي يريده الشاعر.

##### 5. خروج الاستفهام إلى معنى الإنكار:

الاستفهام: ((هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل))<sup>(2)</sup>. وله أدواته المعروفة، وقد يخرج من معانيه الأصلية إلى معان كثيرة، مثل: التفي والتعجب والتقرير والإنكار والتهكم وغيرها، وقد خرج الاستفهام عند ابن المستوفي للدلالة على الإنكار، والإنكار هو إظهار عدم الرضا عن المقصود بصيغة الاستفهام، فعند شرحه قول المتنبي:  
أَيْدِرِي مَا أَرَاكَ مَنْ يُرِيبُ وَهَلْ تُرْقَى إِلَى الْفَلَكِ الْخُطُوبُ؟

قال: ((الألف للاستفهام، ومعناه الإنكار...))<sup>(3)</sup>، وقال البرقوقي: ((هذا استفهام تعجب واستعظام))<sup>(4)</sup>.

(1) النظام: 247/1.

(2) البلاغة والتطبيق: 131.

(3) النظام: 5/4.

(4) شرح البرقوقي: 1/ 201.

قلواهر لغوية أخرى:

الإصلاح اللغوي:

المقصود بحركة الإصلاح اللغوي: بيان الخطأ من الصواب في الألفاظ التي تعرضت للحن عبر العصور المختلفة، فظهور اللحن في العربية لم يكن من طبيعة العرب الخالص أن يرتكبه، بل كان محصوراً في طبقة ضعيفة في المجتمع<sup>(1)</sup>.

وقد ظهرت هذه الحركة رداً على انتشار اللحن بسبب الاختلاط بالأعاجم، إذ بدأ اللحن يسيراً أول الأمر زمن الرسول ﷺ، فقد ذكر ابن جني أن رجلاً لحن بحضرة الرسول ﷺ فقال: ((ارشدوا أخاكم فقد ضل))<sup>(2)</sup>، ((فقد عد الرسول ﷺ لحن الرجل ضلالة؛ لأن الخطأ في الكلام قد يؤدي إلى الخطأ في القرآن الكريم))<sup>(3)</sup>، ومن الأدلة على ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري<sup>(4)</sup> من أن أعرابياً كان يقرأ ((لا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ))<sup>(5)</sup>، إذن بدأ الانحراف عن السنن اللغوية نادراً جداً، وسار الزمن فانتشر اللحن انتشار الوباء<sup>(6)</sup>.

((وقد وضعت مقاييس في اللغة لتمييز الخطأ من الصواب، استمدت هذه المقاييس من كلام العرب الفصيح بعد جمعه واستقراءه، وأصبحت

(1) ينظر: دراسات في اللغة والنحو العربي: حسن عون، معهد بحوث الدراسات العربية، القاهرة، 1384هـ-1964: 185.

(2) الخصائص: 8/2.

(3) تاريخ العربية: د. عبد الحسين محمد، د. رشيد العبيدي، د. طارق عبد عون، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، دت: 1.

(4) نزهة الألباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ط2، بغداد، 1970: 3.

(5) «لا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ» سورة الحاقة: 37.

(6) حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمادي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1980: 13.

مرجعاً تبصر الناس بالاستعمال اللغوي السليم، وتقيم الوقوع في الخطأ والمخالفات اللغوية<sup>(1)</sup>.

والمعيار التقدي لدى اللغويين لم يكن واحداً في بيان الخطأ والصواب، وإنما كان مختلفاً، وهذا بدوره أدى إلى ظهور المذاهب المتعددة والآراء المتصادمة في التخطئة والتصويب، وهذا الأمر يبين لنا أن آثار التصويب اللغوي تكشف لنا مدى الاختلاف الكبير في معايير الحكم على الألفاظ.

((ولم تنحصر حركة الإصلاح بكتب اللحن، بل تعدتها إلى المعجمات العربية، لتمييز مستوى الصواب في الألفاظ الواردة في كلام العرب؛ لأن المستوى الصوابي لم يكن أمراً محددًا بين العلماء، وليس مرجعه إلى أي شيء متفق عليه، فما عده هذا صحيحاً، جعله ذلك خطأ وما خطاه أحدهم صوبه آخر<sup>(2)</sup>)).

وقد كان لابن المستوفي من خلال شرحه إسهام كبير بالإصلاح اللغوي في القرن السابع عشر الهجري، لطائفة من الألفاظ التي وردت في النصوص الشعرية من حيث ضبط الألفاظ وبيان التصحيح الذي وقع فيه عدد من رواة الشعر وبيان العامي والفصح، وقد استعمل مجموعة من المعايير اللغوية لبيان مستوى الصواب والخطأ في الألفاظ، وذلك بإطلاق أحكام مختلفة، مثل: الأفتح، والأصح، والصحيح، والصواب، والخطأ، ويمكن تحديد منهجه بالآتي:

1. إصلاح ضبط الألفاظ.
2. بيان التصحيح.
3. التنبيه على الفصح والعامي.
4. النقد اللغوي.

(1) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي، الجمهورية العراقية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1398هـ-1978: 153.

(2) نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري: عامر باهر الحياي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989: 36.



## 1. إصلاح ضبط الألفاظ:

نبه ابن المستوفي في شرحه على طائفة من الألفاظ التي وردت في النصوص الشعرية غير مضبوطة بصورة صحيحة نراه يضبطها بحسب ورودها في كلام العرب، وذلك عن طريق ضبط الكلمة بالحركة، فعند شرحه قول المتنبي:

إِنَّمَا التَّهَيَّاتُ لِلْكَفَاءِ وَلَمَنْ يَدْنِي مِنَ الْبُعْدِ

قال: ((ووجدته في عدة نسخ (يدني) بفتح الياء وكسر النون، وهو سماعي...))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

قُلْتُ أَمْرِي فِي بَدْءٍ وَفِي عَقَبٍ وَرَضْتُ حَالِي فِي جَوْرِ وَمُقْتَصِدٍ

قال: ((المتقصد بفتح الصاد الاقتصاد، وهو التوسط في الأمور))<sup>(2)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

مُحَمَّدُ يَا ابْنَ الْهَيْئِ بْنِ شُبَّانَةَ أَبِي كُلٍّ دَفَّاعٌ عَنِ الْمَجْدِ ذَائِدٌ

قال: ((شبانة بضم الشين ضرب من الشجر، ويفتحها قوم ويضمها آخرون...))<sup>(3)</sup>.

## 2. التصحيف:

التصحيف في اللغة: قال الجوهري: ((التصحيف الخطأ في الصحيفة...))<sup>(4)</sup>، وهو لدى القدماء مصدر صحَّفَ يصحِّفُ الكلمة أي أخطأ في قراءتها في الصحيفة؛ لاشتباه الحروف أو حرفها عن وضعها<sup>(5)</sup>.

(1) النظام: 1/ 440-441.

(2) نفسه: 6/ 274.

(3) نفسه: 6/ 233.

(4) الصحاح: 4/ 1384 (صحف).

(5) ينظر: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، 1979: 59.

أما في الاصطلاح: فهو ((أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على ما اصطالحوا عليه))<sup>(1)</sup>، ويكون بمخالفة الراوي للثقافات في النقط<sup>(2)</sup>.

وأما الدكتور إبراهيم أنيس فقد قال: إن التصحيف من الظواهر التي تركت آثارا أو دروبا فيما روي لنا من ألفاظ اللغة، إذ نجد أن علماء اللغة في مجالسهم كانوا يهتمون بعضهم بعضاً بالتصحيف<sup>(3)</sup>.

وقد اهتم ابن المستوفي برصد هذه الظاهرة في نقد طائفة من الألفاظ التي وقع فيها عدد من الرواة في رواية الشعر، فعند شرحه قول المتنبي:

فَإِذَا نَوَتْ سَفَرًا إِلَيْكَ سَبَقَتْهَا فَأَضَعَتْ قَبْلَ مُضَاهِيهَا جَلَالِهَا

قال نقلا عن ابن فورجة: ((ووجدت في نسخة قديمة (سبقتها) بالنون.. ومن روى (سبقتها) بالناء فقد صحف))<sup>(4)</sup>، وذكر رواية النون ابن جني<sup>(5)</sup>، وابن فورجة<sup>(6)</sup>، والبرقوقي<sup>(7)</sup>، وعند شرحه قول أبي تمام:

شَجَاعَةٌ جِرَّتْهَا الدَّمِيلُ ثَلَوُكُهُ أَصْلًا إِذَا رَاحَ الْمَطْيِيُّ غَرَاثَا<sup>(8)</sup>

(1) التنبيه على حدوث التصحيف: أبو حمزة الأصفهاني (ت 360هـ)، تحقيق محمد أسعد أطلس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1388هـ-1968: 26.

(2) نفسه: المقدمة: 3.

(3) ينظر: من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، ط5، القاهرة، 1975: 69.

(4) النظام: 78/5.

(5) الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي: ابن جني، تحقيق د. محسن غياض، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973: 47.

(6) الفتح على أبي الفتح: ابن فورجة، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية، ط2، بغداد، 1987: 95.

(7) شرح البرقوقي: 356/1.

(8) الشجاعة: الطويلة أو السريعة أو الشديدة والجرة: ما تخرجه الناقة من جوفها إلى فمها تجتر به، والذميل: السير السريع، والغراث: الجياح، واحدها غرثان، تنظر: معانيها في النظام: 95-96.

قال نقلا عن الصولي: ((وروي (جرتها الثميل)، يريد: ما في جوفها، وهو تصحيف))<sup>(1)</sup>.

### 3. العامي والفصح:

الفصح في اللغة: قال الجوهري: ((رجل فصيح، أي بليغ، ولسان فصيح، أي طلق، وفصح العجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن، وفصح اللين، إذا أخذت عنه الرغوة.. وأفصح الصبح إذا بدا ضوءه...))<sup>(2)</sup>.

الفصح في الاصطلاح: ((هو الكلمة المؤلفة من حروف متألفة يسهل على اللسان نطقها من غير عناء، مع وضوح معناها، وكثرة تداولها بين الشعراء والكتاب الموثوق بعريتهم))<sup>(3)</sup>.

أما العامي: فهو اللغة اليومية التي يتحدث بها الناس في حياتهم اليومية المعتادة للتعبير عن شؤونهم المختلفة، فهي على هذا تقابل اللغة الفصحى<sup>(4)</sup>، وبسبب اختلاط العرب بالأمم المجاورة فقد دخل الفصحى ألفاظ أعجمية معربة أو دخيلة، وصحب ذلك فشو اللحن في كلامهم ودخول ألفاظ أعجمية في الاستعمال إلى جانب الألفاظ العربية، وكان من نتيجة هذا الاختلاط ظهور لغة التخاطب بين عامة الناس لا تتقيد بالفصحى، بل الغرض منها التفاهم فيما بينهم في شؤونهم العامة والخاصة<sup>(5)</sup>.

وقد نبه ابن المستوفي في شرحه على طائفة من الألفاظ الفصيحة والعامية.

فعند شرحه قول أبي تمام:

دَهَبَتْ بِمَذْهَبِهِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ فِيهِ الظُّنُونُ أَمَلْهَبٌ أَمْ مُدْهَبٌ

(1) النظام: 95/5.

(2) الصحاح: 391/1 (نصح).

(3) دلائل الإعجاز: 31.

(4) ينظر: فقه اللغة العربية: 355، ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: 38.

(5) الدراسات اللغوية عند العرب: 38.

قال نقلا عن أبي العلاء: ((... وقوله (أمذهب أم مذهب) يقول: طريقة هو وخلق أم مذهب، من قول العامة، بفلان مذهب، إذا كان يلج في الشيء ويغري به، وأكثر ما يستعمل ذلك في الطهارة، يقال: بفلان مذهب، إذا كان يتطهر ثم يظن أن طهارته لم تكتمل فيعيدها))<sup>(1)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

بلى كأن لي في الصبر عنك مَعُولٌ وَمَدْوَحَةٌ لَوْلَا فَضُولِي فِي الْحُبِّ

قال: ((استعمل لفظة (فضولي) وهي لفظة عامية غير عربية))<sup>(2)</sup>، ولعل أن هذه اللفظة هي المستعملة في لغتنا العامية في الوقت الحاضر بمعنى المتدخل في الشيء والتي ربما قصدتها أبو تمام في هذا البيت.

وعند شرحه قول المتنبي:

يَا شَوْقِي مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنْ النَّوَى وَيَا دَمْعٍ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبٍ مَا أَصْبَا

قال: ((حذف الياءات التي للإضافة في المنادين وهي اللغة الفصحى...))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

أَشْلَى الزَّمَانُ عَلَيْهَا كُلِّ حَادِثَةٍ وَفُرْقَةٌ تُظْلِمُ الدُّنْيَا لِتَأْزِجَهَا

قال: ((جاء به (الأشلاء) في معنى الإغراء، كذلك تستعمله العامة، يقولون: أشليت الكلب إذا أغريته، ورواة اللغة يقولون: أشليت الشاة، إذا دعوتها إلى الحلب، وآسدت الكلب وأوسدته: إذا أغريته، وقد جاء (الأشلاء) في معنى الإغراء، ويروى لبلال بن جرير:

(1) النظام: 459/1.

(2) نفسه: 179/3.

(3) النظام: 294/3، وينظر: شرح البرقوقى: 185/1.

نزلنا بجلاد فأشلى كِلَابَهُ عَلَيْنَا فُكَدْنَا بَيْنَ يَتَيْهِ لَوْكَلُ<sup>(1)</sup>

وعند شرحه قول المتنبي:

وَالْحَقَنَ بِالصَّفَصِ سَابِرَ قَالَهُوَى وَذَاقَ الرَدَى أَهْلَاهُمَا وَالْجَلَامِذُ

قال: ((الأهل، إذا كانت (مستأهل) الذي تقوله العامة لا يشئ ولا يجمع، وأما أهل الرجل وأهل الدار فقد جاء في جمعه (أهال) زادوا فيه الياء كما جمعوا (ليلا) على (ليال) على غير قياس فيها<sup>(2)</sup>.

قال أبو زكريا التبريزي معلقا على البيت السابق: ((وثنى الأهل؛ ليحسن الوزن، ولو وحّد لكان جائزا على مذاهب العرب، إلا أنه أثر تقويم اللفظ في الغريزة، وأصل (أهل) ألا يشئ ولا يجمع؛ لأنه يقع على الواحد والاثنتين والجمع، يقال: فلان أهل الخير وأهل الكريم، وربما جمعوا (أهلا) جمع سلامة<sup>(3)</sup>. وقال ابن الجوزي: ((والعامة تقول: مستأهل لكذا، وهو غلط إنما المستأهل متخذ الإهالة وهي ما يؤتد به من السمن<sup>(4)</sup>.

#### 4. النقد اللغوي:

لقد أحب العرب لغتهم وفتنوا بها.. وقد أداهم هذا الحب إلى أن يبلغوا غاية المبالغة في الاهتمام بها، وما النقد اللغوي إلا جانب من جوانب هذا الاهتمام.

(1) النظام: 187/5، وينظر: إصلاح المنطق: 160، وينظر: تقويم اللسان: ابن الجوزي، حققه وقدم له

د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط2، دت: 60.

(2) النظام: 354/6.

(3) الموضح: 88/2.

(4) تقويم اللسان: 59.

فالنقد اللغوي: هو ((النقد الذي يقف فيه الناقد عند عصر اللغة وحدها مينا ما كان فصيحاً مطابقاً للقواعد وما جاء في المعجمات وما كان غير صحيح ولا سائراً على قواعد من حيث حالة الإعراب والاشتقاق وما إلى ذلك))<sup>(1)</sup>.

((وترجع معرفة العرب بالنقد اللغوي إلى مرحلة مبكرة من العصر الجاهلي والدليل على ذلك أن الشعر العربي لم يصل إلى مرحلة عالية من النضج والإتقان إلا بعد أخضع لعملية النقد اللغوي))<sup>(2)</sup>.

إذن عرف العرب النقد وتوسعوا فيه واهتموا به في مصنفاتهم، حتى ذهب بعضهم إلى أن العرب لم يعرفوا غير ضريين من النقد هما: النقد اللغوي والبياني<sup>(3)</sup>:

((ولما كان المنهج اللغوي يتجه إلى لغة النص ويجعلها مدار العملية النقدية، فإن على الناقد اللغوي أن يتبحر بعلم اللغة ونظرياتها، ويتمكن من مناهج درسها وفقهها؛ لأن هذا الضرب من المعرفة يزيده بصراً بلغة الأدب، ويجعله قادراً على استخراج ما تزخر به الكلمة، أو العبارة من طاقات تعبيرية))<sup>(4)</sup>.

وقد عني ابن المستوفي بالنقد اللغوي واصفاً الألفاظ بأوصاف مثل: كريمة، رديئة، مستكرهة، عذبة، فصيحة، حسنة التأليف، غريبة الاستعمال. فعند شرحه قول المتنبي:

مُبَارَكُ الإِسْمِ أَغْزَى اللَّقَبِ      كَرِيمُ الْجِرْشَى<sup>(5)</sup> شَرِيفُ النَّسَبِ

(1) محاضرات في اللغة: د. علي جواد الطاهر: 76.

(2) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: 25.

(3) النقد الجمالي وأثره في النقد العربي: روز غريب، ط1، بيروت، 1952: 115.

(4) النقد اللغوي بين التحرر والجمود: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1984.

11-10.

(5) الجرشى: النفس.

قال: ((الجرشى: لفظة مستكرهة، وكان يمكنه أن يضع موضعها غيرها...))<sup>(1)</sup>، وقال البرقوقى: ((من قبيح الفاظ المتنبي أن استعمال الشاعر كلمة الجرشى يشير إلى تحريه عن الغريب وكان نافرا))<sup>(2)</sup>. وقال الدكتور إبراهيم السامرائي: ((وجيء هذه (الجرشى) على هذا البناء النافر مما لحه أهل علوم البلاغة فقالوا في فصاحة الكلمة: ألا تكون نافرة وغريبة وأرادوا بالغرابية والنفور صورتها وقلة وكرودها))<sup>(3)</sup>.

وعند شرحه قول أبي تمام:

إِنْ تُضْرَعْتُ بِتُطْقٍ فَحُمَادَاهُ السُّكُوتُ

قال: ((فحماداه: غابته، وهي لفظة كريهة في معرض النسيب، كان يمكنه أن يضع في موضعها (قصاراه))<sup>(4)</sup>.

وعند شرحه قول المتنبي:

غَلَّتْ أَلْذِي حَسَبَ الْعُشُورِ بَأْيَةٍ تُرْتِيلُكَ السُّورَاتِ مِنْ آيَاتِهَا

قال: ((هذا البيت رديء فاسد المعنى، لأن الأعشار والسور هن جمع عشرين لا بعدها من الآيات محصل، فكيف أعداد كثيرة بعدد واحد، ومن فعل ذلك فقد غلت وغلط، ولذلك قال أبو العلاء: المعنى أن الذي حسب العشور غلط في العدد، لأن ترتيل هذا المدح إذا قرأ السور يجب أن يحسب آية فتكون الآيات العشر بترتيله إحدى عشرة آية، وهذا من الغلو الذي يقصده الشعراء، وهو كذب صراح...))<sup>(5)</sup>.

والذي أراه من خلال الغرض من القصيدة أنها تدور حول مدح أبي أيوب أحمد ابن عمران، إذ إن المتنبي يمدحه بحسن القراءة، يقول: إن ترتيلك السور بمثابة آية، وكلما قرأت عشر آيات فهما إحدى عشرة آية، وترك ذلك غلت في الحساب.

(1) النظام: 80/4.

(2) شرح البرقوقى: 227/1.

(3) من معجم المتنبي: دراسة لغوية: 70.

(4) النظام: 21/5.

(5) النظام: 73/5.

## الخاتمة

- لقد آن للباحث أن يودع صفحات بحثه بخاتمة بعد هذا التجوال مع الجهد التحويي واللغوي لابن المستوفي، تبين جملة من النتائج التي توصلت إليها وهي كالآتي:
1. بينت هذه الدراسة أهمية كتاب النظام وأثره في الدراسات النحوية واللغوية؛ لما حواه من مادة لغوية ونحوية أظهرت لنا جهود ابن المستوفي في مجالي اللغة والنحو.
  2. كشفت هذه الدراسة عن إسهام ابن المستوفي في النشاط العلمي في عصره، وعن مكانته العلمية والاجتماعية.
  3. ترك لنا ابن المستوفي مؤلفات كثيرة، إلا أن مؤلفاته في مجال النحو لم تصل إلينا، لذلك يمكن القول: إن كتاب النظام هو الهوية الوحيدة لابن المستوفي لبيان موقفه النحوي، إذ لم يصل أي كتاب آخر مفصل في النحو خاص به.
  4. جاء التمهيد لإضاءة بعض جوانب حياة ابن المستوفي الاجتماعية والعلمية، وتبين من خلال التمهيد أن كتاب النظام كان أحد أهم الشروح التي تناولت شعر المتنبي وأبي تمام.
  5. مثلت القول أهم سمات منهج ابن المستوفي في كتابه، إذ استقصى ابن المستوفي فيه آراء العلماء النحوية ومناقشتهم فيها، لذلك فهو أمين ودقيق في نسبة الأقوال إلى أصحابها.
  6. لم يكن ابن المستوفي مجرد ناقل لأقوال الآخرين، وإنما كانت له نظرات دقيقة وصائبة فحينما عرض آراء النحاة واللغويين، فهو يناقش ويختار الصحيح منها.
  7. اعتمد ابن المستوفي آراء اللغويين والنحاة مشيراً إلى كتبهم في أغلب الأحيان، وفي أحيان أخرى يذكر الرأي وصاحبه من دون ذكر اسم الكتاب، إما لشهرته وإما لأنه لم يولف سواء.
  8. تمسك ابن المستوفي بأصول الصناعة اللغوية والنحوية، إذ ذكر السماع سواء من القرآن الكريم أو القراءات القرآنية أو الحديث النبوي الشريف أو الشعر أو الشر، والقياس والإجماع والتعليل.
  9. فيما يخص الشواهد، استشهد بالقرآن الكريم بشكل بارز ومستفيض في مسائل النحو واللغة، واستشهد بالقراءات القرآنية في المسائل أنفسها، واستشهد أيضاً بالحديث النبوي الشريف؛ لكي ينضم مع مجموعة العلماء القائلين بالاحتجاج به، ثم إنه استشهد بكلام العرب، إذ عول على الشعر كثيراً في مباحثه النحوية واللغوية من ذلك شعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، واستشهد بشعر المولدين من أجل الاستئناس به، واستشهد أيضاً بالمشهور من كلام العرب كاستشهاده بالأمثال.
  10. عرض ابن المستوفي مسألة القياس، وصرح بتجويزه في النحو واللغة.
  11. اعتمد ابن المستوفي التعليل في مباحثه النحوية واللغوية التي عرض لها.



12. أثبت البحث أن ابن المستوفي بصري المذهب، خالف البصريين الذين خرجوا على قواعد المدرسة البصرية، وفراهم يستعمل عبارات تدل على كونه بصريا مثل: على رأي أصحابنا.
  13. عرض ابن المستوفي في كتابه جملة من المسائل النحوية الخلافية دون ترجيح تارة، وترجيح الرأي البصري تارة أخرى.
  14. استعمال مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية دون أن يشير إلى أصل المصطلح من أية مدرسة هو.
  15. اتسع ابن المستوفي في التأويل النحوي؛ ليشمل أنواعا متعددة من التضمين والحذف والزيادة والحمل على المعنى واحتمال أكثر من وجه إعرابي والتأويل بالفصل، ففي موضوع التضمين أقر بنباية حروف الجر بعضها عن بعض، وأما في موضوع الزيادة فهو من القائلين بالزيادة في القرآن الكريم لغرض التوكيد.
  16. كشف البحث عن عناية ابن المستوفي بحروف المعاني، وبيان معانيها المتعددة بحسب ورودها في سياق النصوص.
  17. أثبت البحث اهتمام ابن المستوفي بالظواهر الدلالية سواء ما يتعلق بدلالة الألفاظ مثل: الترادف والمشارك اللفظي والأضداد والاشتقاق والتعريب وغيرها، إذ كان من القائلين بها في اللغة، أو ما يتعلق بالعلاقات الدلالية بين الألفاظ مثل: التشبيه والاستعارة والتورية.
  18. عنايته بحركة الإصلاح اللغوي من خلال ضبط الألفاظ أو النقد اللغوي.
  19. عرضت الدراسة لجهوده في مجالات الأصوات اللغوية، من خلال كلامه على الإبدال والإعلال والقلب المكاني وغيرها.
  20. اهتمامه بالظواهر الصرفية في الكتاب مثل: أبنية الأسماء والأفعال والجموع والنسب والتصغير وغيرها.
- وما ذكرته من نتائج كافية لإظهار الجهد النحوي واللغوي لابن المستوفي وإبانة قدره في هذا الجانب، وذلك إسهاما لخدمة اللغة العربية الكريمة.
- والله أسأل أن يوفقني للإحسان إلى لغة القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لتبقى هذه اللغة عالية الشأن، رصينة الأساس وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## المصادر

### القرآن الكريم

#### (حرف الألف)

- أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية: د. رشيد العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988.
- الإبدال: أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، نشر المجمع العلمي العربي، دمشق، 1960.
- ابن النازم النحوي: محمد علي حمزة، دار التربية، بغداد، 1974-1975.
- أبنة الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، 1385هـ-1965.
- أبو البركات ابن الأنباري ودراساته النحوية: د. فاضل السامرائي، ط1، دار الرسالة للطباعة، مطبعة اليرموك، بغداد، 1395هـ-1975.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.
- أبو حيان التوحيدي لغويا: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2004.
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، 1969.
- إتحاف الأجداد فيما يصح به الاستشهاد: السيد محمود شكري الألوسي، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1982.
- الإتيان في علوم القرآن: السيوطي، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003.

- أثر النحاة في الدرس البلاغي: د. عبد القادر حسين، دار النهضة، مصر، للطباعة والنشر، القاهرة، 1975.
- أحكام كل ما عليه تدل: تقي الدين السبكي، تحقيق د. طه محسن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2000.
- أدب الكاتب: ابن قتيبة، حققه وضبط غريبه وشرح أبياته والمهم من مفرداته محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1382هـ-1963.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق وشرح د. محمود عثمان رجب، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الشاوي، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، ط1، 1411هـ-1990.
- أساس البلاغة: الزمخشري، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.
- أسرار البلاغة: الإمام الجرجاني، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية، د.ت.
- أسرار النحو: ابن كمال الباشا، تحقيق د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمان، د.ت.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف، مصر، 1975.
- الاشتقاق: ابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة المثنى، بغداد، ط2، 1979.
- الاشتقاق: د. فؤاد حنا توزي، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، 1968.
- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، 1328هـ.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، د.ت.

- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، ط4، 1971.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973.
- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، مطبعة الشروق، حلب، 1979.
- الأصول، دراسة ايسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.
- أصول الفقه: محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية للطباعة، مصر، د.ت.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، النجف، 1393هـ-1973.
- الأضداد: ابن السكيت، حققه وقدم له ووضع فهرسه د. محمد عودة أبو جري، نشر مكتبة الثقافة الدينية، د.ت.
- الأضداد: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407هـ-1987.
- الأضداد: للأصمعي، تحقيق أوجست هنفر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1913.
- الأضداد: قطرب، تحقيق د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1405هـ-1985.
- الأضداد في كلام العرب: أبو الطيب اللغوي، تحقيق د. عزة حسن، دمشق، 1963.
- الأضداد في اللغة: محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1974.
- إعراب القرآن: النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، 1409هـ-1988.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، ط3، د.ت.
- الإعراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. سعيد الأفغاني، ط2، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957.

- الإغفال: أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم،  
الجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1424هـ-2003.
  - الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، قدم له د. أحمد الحمصي ود. محمد أحمد  
قاسم، ط1، 1988.
  - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، تحقيق الأستاذ مصطفى  
السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1990.
  - الألفاظ الفارسية المعربة: أدي شير، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1908.
  - أمثال العرب: المفضل الضبي، قدم له د. إحسان عباس، بيروت، ط1، 1981،  
ط2، 1983.
  - الإنصاف: أبو البركات الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.
  - أنوار الريح في أنواع البديع: ابن معصوم المدني، تحقيق شاكِر هادي شكر،  
النجف، 1388هـ-1968.
  - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد  
الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ط6، 1980.
  - الإيضاح في شرح المفضل: ابن الحاجب، تحقيق وتقديم د. موسى بني العليلي،  
مطبعة العاني، بغداد، 1982.
  - الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت،  
ط3، 1979.
  - الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، تحقيق محمد عبد المنعم الحفاجي، بيروت،  
1983.
- (حرف الباء)
- البارع في اللغة: أبو علي القالي، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، دار  
الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975.

- بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، عني بتصحيحه إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- البداية والنهاية: ابن كثير، تحقيق د. أحمد أبو ملحس ود. علي تحسين عطوي وآخرين، القاهرة، دار الحديث، ط3، 1987.
- البلديع: ابن المعتز، طبعة كراتشكوفسكي، لندن، 1935.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1408هـ-1988.
- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق عبد الرزاق محيي الدين، ط1، بغداد، 1954.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت.
- البلاغة العربية عرض وتطبيقات: د. حسن يحيى الخفاجي، طبعة الجامعة المستنصرية، ط1، 1425هـ-2004.
- البلاغة والتطبيق: د. أحمد مطلوب، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1970.
- البيان والتبيين: الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1367هـ-1948.

#### (حرف التاء)

- التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح حموز، مكتبة الرشد، الرياض، 1404هـ-1984.
- تاريخ العربية: د. عبد الحسين محمد، د. رشيد العبيدي، د. طارق عبد عون، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، د.ت.
- الترادف في اللغة: حاكم مالك لعبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980.

- تصحيح الفصحى: ابن درستويه، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1395هـ-1975.
- تصريف الأسماء والأفعال: د. فخر الدين قباوة، مطبعة جامعة حلب، 1987.
- التعريفات: الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت، 1423هـ-2002.
- التفاحة في النحو: أبو جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، 1385هـ-1965.
- تفسير آيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: اختصار أبي المرشد المعري، حققه د. مجاهد محمد محمود الصواف، د. محسن غياض، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، د.ت.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1398هـ-1978.
- تفسير النسفي: عبد الله بن أحمد النسفي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، د.ت.
- تقويم البلدان: عماد الدين المعروف بأبي الفداء، دار الطباعة السلطانية، باريس، د.ت.
- تقويم اللسان: ابن الجوزي، حققه وقدم له د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط2، د.ت.
- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الطباعة والنشر، الموصل، 1401هـ-1981.
- التكملة لوفيات النقلة: عبد العظيم المنذري، حققه وعلق عليه د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، 1988.
- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء: أبو هلال العسكري، تحقيق د. عزة حسن، مطبعة الترقى، دمشق، 1390هـ-1970.

- التمام في تفسير أشعار هذيل عما أغفله أبو سعيد السكري: ابن جني، تحقيق د. نوري حمودي القيسي وآخرين، بغداد، 1381هـ-1962.
  - التنبيه على حدوث التصحيف: أبو حمزة الأصفهاني، تحقيق محمد أسعد أطلس، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1388هـ-1968.
  - تهذيب الأسماء واللغات: النووي، إدارة المطبعة المنيرية، مصر، د.ت.
  - التهذيب بمحكم الترتيب: ابن شهيد الأندلسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2002.
  - تهذيب اللغة: الأزهرى، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، 1964-1967.
  - التوايع في كتاب سيويه: د. عدنان محمد سلمان، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.
  - التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، تحقيق أوتوبرتزل، 1930.
- (حرف الجيم)**
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ-1988.
  - الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ-1988.
  - جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، ط8، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، 1378هـ-1959.
  - جهرة اللغة: ابن دريد، دار صادر، بيروت، د.ت.
  - جوع التصحيح والتكسير: عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخالجي، القاهرة، 1977.
  - المجموع في العربية: باكرة رفيق، مطبعة الأديب البغدادي، 1972.
  - الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، 1976.



- جواهر البلاغة: السيد أحمد الهاشمي، ط10، القاهرة، 1378هـ-1960.
  - جواهر القاموس في الجمع والمصادر: محمد بن شفيق القزويني، تحقيق محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرياسي، النجف، 1982.
- (حرف الحاء)

- حاشية الصبان: الصبان، تحقيق محمود ابن جيل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002.
- الحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس الهجري، بغداد، ط1، 1402هـ-1982.
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: د. محمد ضاري حمادي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1980.
- حركة التعريب في العراق: د. أحمد مطلوب، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، 1983.
- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين: هادي عطية الهلالي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ-1986.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، 1982.

(حرف الخاء)

- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت.
- الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1371هـ-1952.

(حرف الدال)

- دائرة المعارف الإسلامية، دار الفكر، د.ت..
- دراسات في الأدوات النحوية: د. مصطفى النحاس، ط1، شركة الريبعان، الكويت، 1399هـ-1971.

- دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، دار الغريب، الكويت، 1980.
- دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، 1961.
- دراسات في اللغة والنحو العربي: حسن عون، معهد بحوث الدراسات العربية، القاهرة، 1384هـ-1964.
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، 1980.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزغخشري: د. فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد، 1390هـ-1971.
- دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السامرائي، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1987.
- درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري، مكتبة المثنى، بغداد، د.ت.
- دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1958.
- دروس في علم أصوات العربية: جان كاتيو، تعريب صالح القرمادي، تونس، 1966.
- دروس في علم الصرف: د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين الحفاجي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1999.
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: د. بتول قاسم ناصر، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، 1999.
- دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، ط3، مكتبة الأجلو المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1972.

- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قراه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، الرياض، ط3، 1413هـ-1992.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي: ابن تغري بردي، تحقيق فهم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، 1389هـ-1969.
- ديوان أبي نواس، طبع المكتبة الأهلية، بيروت، د.ت.
- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار المعارف، مصر، 1969.
- ديوان البحري، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، 1971.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ديوان الحماسة بشرح المرزوقي: نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط1، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1372هـ-1953.
- ديوان دريد بن الصمة: جمع وشرح وتحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، 1401هـ-1981.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1964.
- ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح كارليل هنري هيس مكارتي، مطبعة كمبردج، 1337هـ-1919.

- ديوان شعر المثقب العبدى: عنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1391هـ-1971.
- ديوان الشماخ: حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968.
- ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلام الشتمري، تحقيق دريد الخطيب، لطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1395هـ-1975.
- ديوان العجاج برواية وشرح الأصمعي، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة الشرق، بيروت، د.ت.
- ديوان عنتر، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، 1970.
- ديوان القطامي: تأليف عمر بن شبيب التنلي، دراسة وتحقيق د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
- ديوان كعب بن سعد الغنوي: جمع وتحقيق ودراسة د. عبد الرحمن محمد الرصيفي، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، 1419هـ-1998.
- ديوان كثير عزة، جمع وشرح د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ-1971.
- ديوان التابعة الذبياني: شرح وتحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1383هـ-1963.
- ديوان المهذلين: نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1384هـ-1965.
- (حرف الراء)
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، نشر دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- رسائل أخوان الصفا وخلان الوفا: نشر دار بيروت للطباعة والنشر، 1957.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي، دار الفكر، 1408هـ-1987.

#### (حرف الزاي)

- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، 1979.
- الزخشيري اللغوي وكتابه الفائق: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، 1413هـ-2001.
- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: د. هيفاء عثمان ندا عباس، ط1، مكتبة القاهرة للكتاب، 1421هـ-2000.

#### (حرف السين)

- سر الفصاحة: ابن سنان، شرح عبد المتعال الصعيدي، مصر، 1969.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985.
- سيبويه حياته وكتابه: د. خديجة الحديثي، دار الحرية، بغداد، 1394هـ-1974.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط4، د.ت.

#### (حرف الشين)

- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحمالوي، ط5، مطبعة دار الكتب المصرية، بالقاهرة، 1345هـ-1927.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، راجعه وعلق عليه د. مالك المطليبي ود. غالب المطليبي، بغداد، 1415هـ-1994.
- شرح أدب الكاتب: الجواليقي، مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن الأشموني، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 2002.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2000.
- شرح جل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 1404هـ-1984.
- شرح جل الزجاجي: ابن هشام، دراسة وتحقيق د. علي محسن مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985.
- شرح الحدود النحوية: الفاكهي، دراسة وتحقيق د. زكي فهمي الألوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: صنعة الإمام أبي العباس (ثعلب) نسخة مصورة عن نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة 1363هـ-1924، الحياة العامة للكتاب، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 1384هـ-1964.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، حققه وقدم له د. إحسان عباس، وزارة الإرشاد والإنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
- شرح ديوان المتني: عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة السعادة، مصر، د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترأبادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1975.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ط10، 1385هـ-1965.
- شرح الصولي لديوان أبي تمام: تحقيق د. خلف رشيد نعمان، منشورات وزارة الإعلام، دار الطليعة، بيروت، د.ت.
- شرح الفاكهي المسمى (حبيب الندا على المقدمة المسماة بيل النصدي)، الفاكهي، مصر، 1307هـ.

- شرح الفصيح في اللغة: ابن الجبان، دراسة وتحقيق د. عبد الجبار جعفر القزاز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1991.
- شرح الفصيح: ابن هشام اللخمي، دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم، دار الآثار والتراث، ط1، 1409هـ-1988.
- شرح القصائد التسع المشهورات: ابن النحاس، تحقيق أحمد خطاب عمر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1393هـ-1973.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1969.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، ط11، مطبعة السعادة، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1963.
- شرح الكافية: الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ-1985.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، دراسة وتحقيق فائز فارس، ط1، قسم التراث العربي، 1404هـ-1984.
- شرح المشكل من شعر المتنبي: ابن سيده، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، الحياة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1976.
- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- شرح المفضليات: ابن الأنباري، تحقيق كارل يوسف لايل، بيروت، 1920.
- شروح شعر المتنبي: (المستدرك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي لأبي الفضل العروضي، التجني على ابن جني لابن فورجة، شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع الصقلي)، تحقيق د. محسن فياض، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000..
- شعر الأحوص الأنصاري، جمعه وحققه عادل سليمان جمال، الحياة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1390هـ-1970.
- شعر الراعي النميري: دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980.

- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، د.ت.
- شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1، 1403هـ-1983.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان النائلة، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد: 1396هـ-1976.

#### (حرف الصاد)

- الصحاحي: ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، 2003.
- الصحاح: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ-1984.
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج، حققه وصححه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- الصرف: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1991.

#### (حرف الطاء)

- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجهمي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، 1974.



(حرف الظاء)

▪ ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية: طنطاوي محمد دارز، القاهرة، مطبعة عابدين، 1986.

▪ ظاهرة القلب المكاني في العربية: عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، 1986.

(حرف العين)

▪ العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: هنري فليش، تعريب د. عبد الصبور شاهين، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986.

▪ عشرة شعراء مقلون: صنعة الدكتور حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، مطبعة الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1411هـ-1990.

▪ علم اللغة العام، الأصوات: د. كمال بشر، طبعة مصر، 1973.

▪ علم اللغة: د. محمود السعران، مصر، 1962.

▪ علوم اللغة العربية في الآيات المعجزات: د. نشأة محمد رضا، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1997.

▪ العمدة في غاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيقي القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط4، 1972.

▪ العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، 1982.

(حرف الغين)

▪ الغرة المخفية: ابن الخباز، في شرح الدرة الألفية: ابن معط، تحقيق حامد محمد العبدلي، ط1، دار الأنبار، بغداد، مطبعة العاني، 1410هـ-1990.

### (حرف الفاء)

- الفتح على أبي الفتح: ابن فورجة، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية، ط2، بغداد، 1987.
- الفتح الوهي على مشكلات المتن: ابن جني، تحقيق د. محسن غياض، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973.
- الفرق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البطليوسي، تحقيق د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، 1986.
- الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- فعلت وأفعلت: أبو حاتم السجستاني، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، مطبعة جامعة البصرة، مديرية دار الكتب، 1979.
- الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1980.
- فقه اللغة: د. حاتم الضامن، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
- فقه اللغة العربية: د. كاسد الزيدي، مطبعة دار الكتب، الموصل، 1987.
- فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987.
- فنون بلاغية: د. أحمد مطلوب، بيروت، 1393هـ-1973.
- الفیصل فی ألوان الجموع: عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، 1971.
- في اللهجات العربية: إبراهيم أنيس، ط4، مكتبة الأملجول المصرية، القاهرة، 1973.

### (حرف القاف)

- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة، بيروت، د.ت.
- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية: ابن الحاجب، تحقيق وشرح د. طارق نجم عبد الله، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1405هـ-1985.

### (حرف الكاف)

- كتاب الأمثال: الأصمعي، تحقيق د. محمد جابر المعيد، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2000.
- كتاب جهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الجليل، بيروت، ط2، 1988.
- كتاب فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ب.ت.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزخشري، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.
- الكشف عن مساوئ شعر المتنبي: الصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، 1965.
- كلام العرب من قضايا العربية: د. حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت، 1976.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق، 1975.
- كنز الكتاب ومنتخب الآداب: أبو إسحاق إبراهيم بن الحسن البونسي، تحقيق د. حياة قارة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2004.

### (حرف اللام)

- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د. عبد العزيز مطر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ-1966.
- لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، ط1، مطابع البلاغ، دار المعارف، مصر، 1967.
- لسان العرب، ابن منظور، دار الفكر، دار صادر، بيروت، د. ت.

- منع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، مع كتاب الإغراب في جدل الأعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957.
  - اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق حامد مؤمن، ط مطبعة العاني، بغداد، 1402هـ-1982.
  - لهجة قبيلة أسد: علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 1989.
  - لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب المطلي، دار الحرية، بغداد، 1978.
  - اللهجات العربية في التراث: د. أحمد الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1978.
- (حرف الميم)
- مباحث في علم اللغة واللسانيات: د. رشيد العبيدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2002.
  - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق د. أحمد الحورفي ود. بدوي طبانة، ط1، 1381هـ-1962.
  - المثلث: ابن السيد، تحقيق د. صلاح الفرطوسي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
  - مجالس ثعلب: أبو العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار المعارف، مصر، 1969.
  - مجمع الأمثال: الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3، 1393هـ-1972.
  - المختضب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جني، تحقيق علي التجدي، ود. عبد الحليم النجار، القاهرة: 1424هـ-2004.
  - مختار الصحاح: أبو بكر الرازي، دار الرسالة، الكويت، 1402هـ-1982.
  - مختصر العين: أبو بكر الزبيدي، تحقيق وتقديم صلاح الفرطوسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991.
  - المخصص: ابن سيده، دار الفكر، بيروت، 1398هـ-1978.

- المدارس النحوية أسطورة وواقع: د. إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987.
- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، 1406هـ-1986.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1976.
- مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد، ط1، دار المعارف، 1388هـ-1968.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1377هـ-1958.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: د. عبد العال سالم مكرم، ط1، دار الشروق، بيروت، 1400هـ-1980.
- المذكر والمؤنث: ابن جني، تحقيق د. طارق عبد الله، دار البيان العربي، جدة، 1985.
- المذكر والمؤنث: ابن التستري، تحقيق أحمد بن عبد المجيد هريدي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، 1413هـ-1983.
- المذكر والمؤنث: ابن فارس، حققه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1975.
- المذكر والمؤنث: الفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975.
- المذكر والمؤنث: المبرد، تحقيق د. رمضان عبد التواب وصلاح الهادي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1970.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل، مكتبة التراث، القاهرة، ط3، د.ت.
- المستقصى من أمثال العرب: الزنجشيري، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1408هـ-1987.
- مستند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، د.ت.

- المسند: للإمام الحافظ أبي بكر الحميدي، حقق أصوله وعلق عليه الأستاذ حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتن، القاهرة، د.ت.
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث: للأمير مصطفى الشهابي، نشر معهد الدراسات العربية العالية، 1955.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض القوزي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1981.
- معاني القرآن: الفراء، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ط3، القاهرة، 1424هـ-2002.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، شرح وتعليق د. عبد الجليل شلي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ-2004.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، 1989.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار المشرق، بيروت، لبنان، د.ت.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، د.ت.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد الأندلسي، حققه وضبطه وشرحه وفهرسه مصطفى السقا، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1996.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، 1979.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، نشر مكتبة المتن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- المغرب من الكلام الأعجمي: الجوالقي، تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاکر، طهران، 1966.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، قدم له ووضع حواشيه حسن حمد، وأشرف عليه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي ييضمون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998.

- مفاتيح العلوم: محمد بن أحمد الخوارزمي، مطبعة الشرق، 1342هـ.
- مفتاح العلوم: السكاكي، القاهرة، 1956.
- المفردات النحوية: كمال بسيوني، ط1، دار الشباب للطباعة، القاهرة، 1988.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة: شمس الدين السخاوي، صححه وعلق حواشيه عبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1987.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
- المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضية، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المقرب: ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجهوري، مطبعة العاني، بغداد، 1986.
- المقصور والممدود: ابن السكيت، تحقيق محمد محمد سعيد، مصر، ط1، 1985.
- المقصور والممدود: الفراء، تحقيق وشرح ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، د.ت.
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر نايف، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1404هـ-1984.
- المنصف لكتاب التصريف للمازني: شرح ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1954.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، ط5، القاهرة، 1975.
- من معجم المتنني (دراسة لغوية تاريخية): د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1397هـ-1977.
- المتنن في الصرف: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط5، 1403هـ-1983.
- الملهذ في علم التصريف: د. هاشم طه شلاش وآخرون، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، د.ت.

- الموازنة بين أبي تمام والبحري: الأمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة دار المعارف، مصر، ط4، 1982.
  - الموضح في شعر المتنبي: أبو زكريا التبريزي، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد، 2000.
  - الموفي في النحو الكوفي: الكنفراوي، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق، د.ت.
- (حرف النون)
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجواري، ط2، مطبعة الجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404هـ-1984.
  - نحو المعاني: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة الجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407هـ-1987.
  - نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ط2، بغداد، 1970.
  - النظام في شرح شعر المتنبي وأبي تمام: ابن المستوفي، تحقيق د. خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية، ط1، بغداد، 1989-2005.
  - النقد الجمالي وأثره في النقد العربي: روز غريب، ط1، بيروت، 1952.
  - النقد اللغوي بين التحرر والجمود: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1984.
  - النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: د. نعمة رحيم العزاوي، الجمهورية العراقية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1398هـ-1978.
  - النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، نشر دار الشروق، د.ت.
  - النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، تحقيق محمود الطنحاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.



### (حرف الهاء)

- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وأثار المصنفين: إسماعيل البغدادي، طهران، ط3، 1387هـ.

### (حرف الواو)

- الوحشيات (الحماسة الكبرى) لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني ومحمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر، د.ت.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978.

### (الرسائل والأطاريح الجامعية)

- الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبيين: محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1970.
- البحث اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري: محمد عبد الرسول الزبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997.
- البحث النحوي واللغوي عند علم الدين السخاوي: حامد فرحان الفهداوي، رسالة دكتوراه، كلية آداب، جامعة بغداد، 1995.
- التضمن في أفعال القرآن الكريم، دراسة صرفية نحوية دلالية: ندى سامي ناصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001.
- التضمن في حروف الجر في القرآن الكريم: خليل إسماعيل العاني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1968.
- الجهد اللغوي عند علي بن حزة البصري، في كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة: ناهدة محمد محمود الكيسي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1997.
- جهود الكرمانلي النحوية واللغوية في شرح صحيح البخاري: سهيلة محمد طه البياتي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995.

- الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995.
- الخلاف النحوي في شرح جل الزجاجي لابن عصفور: بتول عبد الله العشاوي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2003.
- دراسة لغوية في كتاب الموضح للتبريزي: زينب علي الجميلي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997.
- دراسة نقدية في شروح ديوان أبي تمام: نجم مجيد علي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.
- شروح اللمع في العربية لابن جني دراسة موازنة: أزهار حسون محمود الساعدي، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بغداد، 2001.
- صلاح الدين الصفدي، نحوي في كتابه الغيث المسجم في شرح لامية العجم: لياء أحمد الدباغ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002.
- ظاهرة النيابة في العربية: عبد الله صالح بابعير، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1997.
- الفوائد والقواعد: الثمانيني، دراسة وتحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، 1995.
- مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري: كريم سلمان الحمد، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1980.
- المصطلح النحوي عند ابن خالويه، دراسة نحوية موازنة: صباح حسين محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الموصل، 1418هـ-1997.
- المصطلح النحوي في كتاب الأصول دراسة تحليلية: خولة مالك حبيب، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2001.
- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية: صباح عبد الهادي العبيدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2000.

- نظرية صحة الألفاظ عند الجوهري: عامر باهر الحيايالي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.
- (الدوريات)
- رسائل ابن المستوفي: تحقيق هلال ناجي، مجلة المورد، العدد الثالث، 1998.
- شعر قيس بن عاصم المنقري: صنعة الدكتور هاشم طه شلاش، مجلة البلاغ، الكاظمية، بغداد، العدد العاشر، 1395هـ-1975.
- في التحو: لغدة الأصفهاني، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مجلة المورد، بغداد، العدد 3، 1394هـ-1974.

